

١٥٤

1987
C.R.

تحفة الطلاب

بشرح

متن تحرير تنقيح الالباب

وفقه الامام الشافعي

لامام أوانه وعلامة زمانه شيخ الاسلام

ذكرها الانصاري

رضي الله عن الجميع وأتابهم البكان الرفيع آمين

﴿ وبهامشه تحرير تنقيح الالباب المذكور ﴾

مُتَمِّمٌ لِمَنْزِلَةِ الْبَابِ الْبَاقِي فِي رِوَايَاتِهِ وَتَحْقِيقِهِ

رجب - ١٤٠٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا مولانا قس قسامة الام شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام سيويه زمانه فريد عصره واولاه رين الامة والدين اسن المشككين حجة الماطرين محي سة سيد المرسلين أبو محي زكريا الانصاري الشفي رحمة الله وعما والمسلمين بركته

[illegible]

المهم والواجب في العلم بالدين والالتزام بالكتاب من أدلتها المتصديقة (على مذهب الإمام)
 الجليلي عليه السلام (الشافعي رضي الله عنه) أي على مذاهب البسة من الأحكام في المسائل
 مجازع من المسائل (المختصر فيه مختصر الإمام أبي زرعة العراقي) رحمه الله تعالى (السمي بتقريب
 الآداب) أي في الفقه (وسمعت إليه فوائد) جمع فائدة وهي كل مصلحة تقترب على فعل فهي من حيث أنها
 بتقريبه فسمي فائدة ومن حيث أنها طرف له تسمى غاية ومن حيث أنها مطلوبة للأفعال بأقدامه على الفعل
 تسمى غرضا ومن حيث أنها معتادة بذلك تسمى على غاية (يسر لها ذوا الآداب) جمع لسهولة العقل (وأبدلت
 غير المعتمد) أي المعتمد (وحذفت منه الخلاف وما عنيده) أي غنى غيره (روما) أي طلبا (لتيسيره
 على الطلاب) لقلقه (وسميت بحري النقيح منصرف عالى الله تعالى) أي متعزضه بالسؤال بجملة (أن يتنفع
 به طالب الترجيح) في المسائل (كتاب الطهارة)

هو لغة الضم والجمع يقال تكنت خوفان إذا اجتعموا ويقال كتنت كتابا وكتنا واصطلاحا سم
 لجة مختصة من العلم شتملة على أبواب وفصول ومسائل غالبا * والطهارة لغة النظافة والحلوص من الأدران
 * وشرا عر فعل حدث ونجس أو ما من معناه ما على صورتها كالتييم والاضحال المسنوعة وتحديد الموضوع
 (المطهر) من مائع وجامد وغيرهما أربعة (ماء) في حدث وخبث وغيرهما كتجديد وضوء (وتراب)
 في تيمم وغسلات نحو كلب (ودافع) في جلد نجس بالموت (وتخلل) في خمر لأدلة تأتي وذكر التخلل
 من زياتي وفي معناه انقلاب الدم الطيبة مسكا ولا ينافي ذلك حصر الجمهور للمطهر في الماء لأن ذلك مقروض
 في رفع الحدث وإنه الحديث شرطهما لاستفادة جواز الصلوات ونحوها وما هنا فيما هو أهم من ذلك
 وأما استخراج الاستنجاء فليس مطهرا بل هو مخفف (فالماء المطهر ما يسمى ماء بلاقيد) وأن شرح من بخار
 الماء المعلق أو قديد لموافقة الواقع كماء السحرا أو تعبيرا سيرا بالماء الآتي وكذا كثيرا بظاهر محاور كمود
 أو خليط لا غنى له عنه كطحلب أو تراب وملح ماء طراحه على القول بأن للتعبير شئ من الأربعة
 مطلق وأما على القول بأنه غير مطلق مع جواز الطهر به تسهيا على العباد فهو من شئ من غير المطلق
 وفذا ونحتم ذلك في شرح الاصل بخلاف الحل ونحوه وما يذكر الامقدا كماء الورد وما تعبيرا كثيرا
 بالظاهر الآتي فلا يظهر شئاً لقوله تعالى غشا بالماء وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله لم تجدوا ماء فتيمموا
 صعيدا طيبا والامر للوجوب والماء صرف إلى المطلق لتأذره إلى المهم فلا يظهر غيره من الماتعات لآب
 الامتنان والوجوب التيمم لفقده (وبغيره) أي غير الماء المطهر من مطلق الماء شئان لانه إما (طاهر)
 فقط (وهو) ثلاثة (ما استعمل) حالة كونه (قليلا في فرض) من رفع حدث أو أزاله غث (ولم يتنجس)
 هو أولى من قوله ادا لم يتبع بالحقاسة (أو) ما (تعير) تعبيرا (كثيرا بظاهر خليط) هو من زياتي
 (للماء عنه غنى) وليس ترابا وملح ماء طراحه كزعفران (أو) ما (استخرج من طاهر) كماء ورد (و) اما
 (نجس وهو) شئان (ما اتصل به نجس) محسوسا (وهو دون القلتين أو) ما (تغير به) أي بالنجس
 المتصل به ولو قلتين فكثر بخلاف ما ادلعهوا ولم يتغير حسا أصلا ولا بظاهر خليط للماء عنه غنى وليس
 ترابا وملح ماء طراحه تعبيرا كثيرا فانه مطهر كما علم (والفائتان خمسة رطل) تكسر الراء أفصح من
 فسحا (بعداى تقر يا) فلا يتنجس باتصال نجس لحب إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خسا رواه ابن حبان
 وغيره ومحموده وفي رواية فلا يتنجس وهو المراد بقوله لم يحمل خسا أي يدفع النجس ولا يقبله وفي رواية
 اذا بلغ الماء قلتين يقلل حذر والواحدة منها قدرها الشافعي أخذنا من ابن جريج الرائي لها قرنتين
 ونصف من قرب الحجار وواحدتها لا تزيد غالبا على ما تقره بغدادى وهجر فتحم الحما والمجم قربة قرب
 المدينة النبوية ونما كانت الخمسة تقر سالان ردا للقله إلى القرب وحل الشئ على الصف والقربة على مائة

على مذهب الإمام الشافعي
 رضي الله عنه اختصرت
 فيه مختصر الإمام أبي
 زرعة العراقي المسمى
 بتقريب الآداب وضممت
 إليه فوائد يسرها ذوا
 الآداب وأبدلت غير
 المعتمد وحذفت منه
 الخلاف وما عنيده
 رومًا لتيسره على الطلاب
 وسميته بحري النقيح
 منصرف عالى الله تعالى
 أن يتنفع به طالب الترجيح
 (كتاب الطهارة)
 الطهر ماء وتراب ودافع
 وتخلل الماء المطهر
 ما يسمى ماء بلاقيد
 وغيره طاهر وهو
 ما استعمل قليلا في
 فرض ولم يتنجس
 أو تعبيرا كثيرا بظاهر
 خليط للماء عنه غنى
 أو استخرج من طاهر
 ونجس وهو ما اتصل به
 نجس وهو دون قلتين
 أو تعبيرا به والقلتان
 خمسة رطل بغدادى
 تقر يا

رطل قمر يب لا يحيد فيختفر في الجملة تقصير بطلين على الاشهر في الروضة وقبل تقصير ثلاثة وقبل تقصير قدر لا يظهر بقمعه تفاوت في التغيير بقصر معين من الاشياء المقيمة وبه جزم الزاقي ومحمده النووي في تحقيقه (فرع) غير الماء من المائعات ينحس علاقة النجس وان بلغ قلالا وفارق الماء فلا ينشئ حفظه من النجس وان كثر بخلاف كثير الماء وقد كرت في شرح الاصل فواتن من ارادها فليبر اجمع (والتراب المطهر) أي تراب (لم يستعمل في فرض ولم يختلط بشئ) لقوله تعالى فيتموه صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا (وغيره) أي وغير المطهر من التراب (اماطاهر) فقط (وهوما) أي تراب (استعمل في فرض أو) ما اختلط بطاهر) كدقيق نم لو اختلط بما تنجس كحل ثم خفف فهو مطهر (و) اما (نجس وهوما) أي تراب احتلط بعنس قل التراب أو كثر (والدافع م) أي شئ (ينزع العسلات) أي فصلات الحاد وعموته بحيث لو نفع في الماء عدنا دماغه لم يعد اليه النجس والفساد كقسط وشب وشب بالثلث والموحدة (ولو) كان الدافع (نجسا) كدقيق طير فيحمل قولهم الحس لا يظهر على أنه لا يرفع ولا يزيل فلا ينافي أنه يحيل اذا دافع حالة لازمة فيحصل بالنجس المحصل المقصود به في الاصل فياذكر خبر مسلم اذا دافع الاهداب فقد طهر وخبر أبي داود وغيره باسناد حسن أنه عليه السلام قال في شاة ميمونة لو احدثتم اهلها قالوا انها ميه فقال طهره الماء والقرط وقيس به ما في معناه (والتحلل) المطهر (انقلاب الخرجا بلا) مصاحبة (عين) هت فيها وان قلت من شمس اى طل أو كسبه لمفهوم خبر مسلم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتجد الخرجا لا قل لا هذا ان (لم يقع فيها) أي في الخرج (عين نجسة) فان نجس تحللها عين وان لم تؤثر فيه أو وقع ه عين نجسة وان رعت عقل التحلل لم يكن مطهرا وقد بسط الكلام في ذلك في شرح المهج وغيره (الظهارات) اخصة بالظهورات الاربعة أربع (وصوه وعسل وتيم) وارالة نجس) بالمعنى الشامل للاحلة وقد شرعت في بيانها بهذا الترتيب فقلت

(باب اوصوه)

هو نصح الواو بالفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة بحاجته وهو المراد بها ونصحها ما يتوصاه وقبل نصحها فيه وقبل ضمها فيهما * والاصل فيه لاجل آية ما أيم الدين آمنوا اداقم الى صلاة وحره مسلم لا يقل الله صلاة فغير ظهور وموجه الحدث مع القيام الى الله لالة أو نحوها (هو) أي الوصوه قسبان (فرص على الحدث) لآية اداقم الى الصلاة أي محدثين (وسه لتجديد) أي تجديد (بعد) كل (حالا) ولوك ملائيم لحوجرة الحراما مجد باسناد حسن لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أي أمر ايجاح عند كل صلاة بوصوه ومع كل وصوه بسواك فان لم تؤد الاصل صلاة كره لتجديد (وغسل راحب) فتوصاه وضوا كاملا وقبل توضؤ غسل قدميه وذلك لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم توصأ في غسله من الحنأة وصواه للصلاة زاد البخاري في رواية عرس غسل رجليه ثم غسله بعد انسل قال في المجموع قل احنأنا وسواه تدم اوصوه كله أو بعضه أو آخره أو فعله في أثناء غسله فهو محصل سه الغسل لكن الاصل قديمه فالخلاف فيهما هو في الأفضل (وعساده الحبأ كلا ونوما أو وطأ) اراده (المحدث وما) للاتناع في الاولين واللامر به في الاحسين ورواه الشيخان في الاحمر ومسلم في القبة (وعند غضب) لورود الامر به (و) من (عية) وكل كلام فيصح والعرض منه تكبير الخطايا كما كتف في الاحار (و) من (مس مس) ومن جلله الحمر من غسل فيها فله غسل ومن جهه فليتوصأ رواه الترمذي وحسه وقيس الجبل المس (ولعبرها) من رباني كقراءة هراة وحسب ورواته ودرس علم ودجله مسجودا دان اقامة امر جعة وزياارة هراة

والتراب المطهر ما لم يستعمل في فرض ولم يختلط بشئ وغيره طاهر وهو ما استعمل في فرض أو احتلط بطاهر ونجس وهو ما اختلط به نجس والدافع ما ينزع الفصلات ولو نجس والتحلل انقلاب الجرجلا لا عين يقع فيها عين نجسة والطاهر راب وصوه ونجس وتيم وارلة نجس

(باب اوصوه) هو فرض على المحدث وسه لتجديد به صلاة وغسل واجب وعساده ارادة الحبأ كلا ونوما أو وطأ أو المحدث نوما وعسا حسب وعساده ميت ولعبرها

وزيادة سائر اجزائه وفي كثير من شروح الاصل زيادة على ذلك (وقرؤوه) أي أركانه ستة (النية)
 كان ينوي رفع الحدث أو التطهر بها أو التطهر بها أو تطهرا أو استحاضتها غير الصحيحين إنما الأعمال بالنيات
 وإنما لكل امرئ ما نوى ويجب قرنها بأول غسل جزء من الوجه ويسن قرنها بأول السنن المتقدمة على
 غسل الوجه ليثبت عليها فإن عزت قبل غسل الوجه لم يصح نعم إن انفصل مع المضمضة أو الاستنشاق جزء
 من الوجه بنية الوجه صح وكذا يفرضه على الصحيح وعلى هذا يجب إعادة الجزء مع الوجه ذكره في
 الروضة (وغسل الوجه) للآية السابقة وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت متهوى خفيه طولاً وما بين
 أذنيه عرضاً ويجب غسل شعره الأباطن كثيف الخارج عنه واطن كثيف الخلية الرجل وعارضيه وإن
 لم يخرجاه (و) غسل (اليدين) من الكفين والذراعين (مع المرفقين) بكسر الميم وفتح اللام أصح
 من العكس للآية وللإتباع ورواه مسلم ويجب غسل ما عليه من شعر وغيره فإن قطع بعض محل الفرض
 وجب غسل ما بقي أو من المرفق فرأس عظم العنق أو فوقه نذب غسل باقي عنقه (ومسح بعض الرأس)
 من شراو شعر في حذمان لا يخرج عنه بل للآية وفي رواية مسلم أنه ﷺ توضأ فمسح بياضته وعلى
 عمدته فدل ذلك على الاكتفاء بمسح العض لأنه المفهوم من المسح عند الإطلاق وليرقى لأحد وجوب
 خصوص الناصية (وغسل الرجلين مع الكعبين) من كل رجل وهما العظمان السائتان من الجانبين
 عند مفصل الساق والقدم وذلك لاسم في غسل اليدين والمراد بذلك فرض إذا لم يصح على الخفين
 أو أن العسل أصل والمسح بدل (والترتيب) في أفعاله كذا ذكر غير النساء بإسناد صحيح أنه ﷺ قال
 في حجة إبدؤا بما بدأ الله به والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فوتركه ولوسهوا لم يصح له الامتار ب
 (وسننه) حرصاً كان أوسنة (الولاء) خروجاً من خلاف من أوجب بان يغسل العضو الثاني قبل أن يغسل
 الأول مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج وأذا ثلث فالعبرة بالآخرة ويقدر المسح مغسولاً وإنما لم
 يجب الولاء لظاهر الآية ولما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه توضأ في السوق الأرجالية ثم دعى لحارة
 فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى وأما خبر أبي داود أنه ﷺ رأى رجلاً
 يسل في طهر قدميه لمعة قدر البرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة فضعيف (وقد يجب)
 الولاء (لعارض كفتي وقت) وسلس (والتسمية) عند غسل الكفين للإمر بها وللإتباع في الآثار
 الصحيحة والصارف للإمر بها وفي البقية عن الوجوب ما رواه الترمذي وحسنه أنه ﷺ قال للأعرابي
 توضأ كما أمرك الله وليس فيها أمر الله شيء من ذلك وأما خبر لا وضوء لمن لم يسلم عليه فضعيف أو
 محمول على الكامل وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم فإن تركها أوله ولو عمدا سنت في أماته
 فيقول باسم الله أوله وآخره (وعسل الكفين) هو أوضح من قوله اليدين وذلك للإتباع رواء الشيخان
 سواء يتيقن طهرهما أم لا (فان شك في طهرهما كره محسبهما في ماء قليل قبل تثليث) لصلهما وهذا
 من زيادتي وذلك لخبر مسلم إذا استنظ أحدكم من نومه فلا يعمس يده في الماء حتى يسلها ثلاثاً فإنه
 لا يدري أين بات يده أشار بمخالله إلى احتمال نجاسة اليد في اليوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالخجر
 لأنهم كانوا يستنجون به فحصل لهم التردد وألحق بالتردد بالنوم التردد بعينه ولا تزول الكراهة إلا
 بصلهما ثلاثاً لمخبر السابق وخروج بالقابل الكثير فلا يكره غمسهما فيه (والمضمضة والاستنشاق)
 للإتباع ورواه الشيخان وأما خبر تمضمضوا واستنشقوا فضعيف لو صح حمل على اللب وأقاربهما
 إيصال الماء إلى الفم والالاف ولا يشترط أدائه ويجه من الفم وتثني من الالف ولا يجدي بالنفس إلى الحشوم
 (والمبالغة فيها لمطهر) للإمر بها في خبر التولاني بأن يبلغ الماء في المضمضة أقصى الحك وجهي
 الأسنان والثلاث وسن إمرار الأصم عليهما وجم الماء وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى

* وغروضة النية وغسل
 الوجه واليدين مع
 المرفقين ومسح بعض
 الرأس وغسل الرجلين
 مع الكعبين والترتيب
 * وسننه الولاء وقد
 يجب لعارض كفتي
 وقت والتسمية وغسل
 الكفين فان شك في
 طهرهما كره محسبهما
 في ماء قليل قبل تثليث
 والمضمضة والاستنشاق
 والمبالغة فيها لمطهر

المشوم وخرج بالمطر الصائم ولومستغلا فلا تسن في الحائض فيها بل تنكروا (ويجوزها ثلاث غرف)
يتمضمض ثم يستنشق من كل منهما ثلاثا رواه الشيخان وهذا أفضل من الجمع بينهما بفرقة
يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة
وأفضل من الفصل بينهما يستغفر يتمضمض ثلاث ثم يستنشق ثلاثا أو بفرقتين يتمضمض بالاولى
ثلاثا ثم يستنشق بالآخرى ثلاثا وان كانت السنة تأدى بالجمع (والاستنثار) غير مسلم ما منكم من
أحد يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر الاثرت خطايا وجهه وخيشمته ويحصل ذلك بان يخرج بعد
الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأذى ويسن ذلك بأصبع اليسرى (ومسح كل الرأس) للاتع رواه
الشيخان والسنة في كيفية مسحه ان يضع يده على مقدمه ويلمص مسحته بالآخرى وإبهاميه على
صدفيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المبدأ ان كان له شعر يقبل والا فليقتصر على الذهب فان
لم يرد نزاع ما على رأسه من عمامة أو غيرها مسح ما يجب من الرأس ونعم على ما عليه (و) مسح (الاذنين
طاهرا واطنا بماء جديدا) لابل الرأس للاتع رواه البيهقي والحاكم ومصححه (وادخال مسحاته)
تكرار الموحدة (في صاخي) ثم يديرهما على المعاطف ويمر إبهاميه على ظهورهما ثم يماص كفيه وهما
مائلتان الالذنين استظهارا وذكر في شرح الاصل زيادة على ذلك (وتحليل شعر كفيف من خة
وعارض) وان لم يخرجها عن الوجه (وخرج عن الوجه) للاتع في اللحية رواه الترمذي ومصححه
ويقاس بها غيرها بان يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلا بعد تفريقها وذكر العارض والخارج من
رياذي (و) تحليل (أصابع اليدين بالثنيك و) أصابع (الرجلين) من أسفلهما (بخصر يده
اليسرى) مبتدئا بخصر رجليه التي غلبا بخصر اليسرى والاصل في ذلك خبر لقيط بن صبرة أسنخ
أوضوه وخلل بين الأصابع رواه الترمذي وغيره ومصححه وقول بالثنيك من زيادتي (والثنية
والثنيك) لخير مسلم أنه عليه السلام توضأ ثلاثا ثلاثا وروى البخاري أنه توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين
مرتين والافصل اثنتي في الفصل والمسح والتحليل والدلك والذكر والتسمية (والتيامن) في أعضاء
لوضوه وكذا في كل ما هو من باب التكرار كغسل ولسن ثوب ونعل وخف وسراويل ودخول
مسجد والبسار اضد ذلك كاستنطاط واستنجاء وخروج من مسجد لانه عليه السلام كان يحب التيامن في
تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله رواه الشيخان وروى أبو داود بإسناد صحيح عن عائشة قالت
كانت يدرسونا انه عليه السلام التي طهوره وطعامه وكانت اليسرى لحلائه وما كان من أذى (الاف الكفين
أول اوضوه والحدين والاذنين وحاشي الرأس لغير نحو اقطع) فيطهران معا لانه أهون أما نحو اقطع
بمن حلق يد واحدة فيسن له التيامن مطلقا بحيث يسن التيامن بكرة التياسر وذكر جابي الرأس
بحو من ريذتي (والوجه بقية) في وضوئه لانها أشرف الجهات فان اشبهت عليه القاييس نذب
أخرى (والحوس محل لا يسهل) فيه (رشاش) من الماء (وضع الاناء الواسع عن يمينه) ليسهل
دخول يده (و) وضع (الصبي) كالاربع (عن يساره) ليسهل أخذ الماء منه في يمينه (وترك
الاستعاذة في اليد عليه لانها تره لا يلق بالمعتد فهي خلاف الاولى أما الاستعاذة في غسل الاعضاء
في كبره وفي احضار الماء لائسا لها ولا يقل عنها خلاف الاولى لثبوتها عنه عليه السلام في مواطن كثيرة
(الاستغفار) لانه استعاذة مطلقة بل قد تجب ولو بأجرة المثل الفاضلة عن قضاء دينه وعن كفاية
معوذته وثبته وسأد بيق له في الحج فان لم يجد صلى وأعاد وتعمير بالعمرة أهم من تعبيره بالضرورة وادا
استعان عن يمينه عليه (ببقية المعين) هذا (عن يساره) لانه أهون وأمكن وأحسن في الادب (والدعاء
في غسل اوجهه باليد) للاتع ولانه أشرف لانه محل السجود (وفي اليدين والرجلين بالاصابع)

وجمعها ثلاث غرف
والاستنثار ومسح كل
الرأس والاذنين طاهرا
وطائنا بماء جديد
وادخال مسحاته في
صاخي وتحليل شعر
كفيف من خة
وعارض وخارج عن
الوجه وأصابع اليدين
بالثنيك والرجلين
بخصر يده اليسرى
والثنية والثنيك
والتيامن الافي الكفين
أول اوضوه والحين
والاذنين وحاشي الرأس
لغير نحو اقطع والتوجه
للقبلة والجلوس بحر
لا يسهل رشاش ووضع
الاناء الواسع عن يمينه
والصبي عن يساره
وترك الاستعاذة في
اليد واليمين عن
يساره والستعاذة في
غسل لوجهه بأعلاه وفي
اليدين والرجلين
بالاصابع

لا بالمعنى والمكتب وإن صب عليه الماء وتغيرت أحوال الماء من تغيره فيها بالكيفية
 (وفي الرأس بمقدسه) وتقدم بيان كيفية مسحه (وترك النفض) لأنه لأن النفض كالنبرى من العبادة
 (و) ترك (التشفيف) من بل الماء لأنه أثر عبادة (بالحاجة) من زيادته فإن كان ثم حاجة كبرد
 والتساق نجس فلا ينس تركه (وإن يقول آخوه) أى الوضوء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك
 أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك) لغير مسلم من وضوء فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله
 الا الله الى قوله ورسوله فتحته أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وزاد الترمذي عليه ما بعده الى
 التطهرين وروى الحاكم الباقي ومحمده وهو من زيادته وكذا قولى (وغيرها) أى غير المذكورات
 كإيانه بالذكر المذكور متوجه القبلة كإلى حالة الوضوء وكالسواك والنية من أول سنن الوضوء كإسراء والجمع
 فيها بين القلب واللسان واليد والرجل والفرقة والتحجيل وغسل التزمتين مع الوجه وموضع التحذيف
 والصدر (ومكروهها بالاسراف) فى الماء ولو بسط نهر لحر أبى داود بإسناد صحيح عن عبدالله بن مغفل
 قال سمعت رسول الله ﷺ يقول أنه سيكون فى هذه الأمة قوم يعتدون فى الطهور والنعاء (وإن يادة على
 الأثر والقص منها) لغير أبى داود وغيره وهو صحيح أنه ﷺ وضوءاً ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء
 فمن زاد على هذا أوتقص فقد أساء وظلم وذكر كراهة القص من زيادته وكراهته من حيث الإقتصار
 على الغسلة الثانية فلا ينافى كونها ست فى ذاتها (وغيرها) من زيادته كالاستياك للصائم بعد الزوال والوضوء
 للحنث بما راكد ولو كثيراً بل عذر كالفصل لاغسل الرأس فلا يكره له الاصل اذ به تحصل الظافة
 بخلاف غسل الحنث يكره لأنه يبعثه بالإفائدة (وشرطه كون الماء مطلقاً) عند المتوضئ فلا يصح الوضوء
 بمسح (والاسلام) فلا يصح من كافر لأنه عبادة وليس هو من أهلها (والنجس) فلا يصح وضوءه غير
 المميز كطغل وحنون لذلك (وعدم النافى) من نحو حيف ومن ذكر حال الوضوء له اذ اطرأ على الوضوء
 عطلة فلا يصح مع وجوده فتعيرى بذلك أعظم من اقتصره على عدم الحيف والنفس (و) عدم (الحائل)
 بين الماء والمسح والمسح كشمع وعين حبر وحناء بخلاف أثرهما (ودخول الوقت فى وضوءه) دائم
 الحدث كاستحاضة فلو تواضعا قبل دخوله لم يصح لانه طهارت ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت (وغيرها) من
 زيادته كحرفة كيفية الوضوء كظيره فى الصلاة ودولم النية فلو قطعها فى أثناء الوضوء احتاج فى قببة
 الاعضاء الى تيجديده

(باب الأحداث)

هى جمع حدث والمراد به عند الإطلاق كإهنا الاصفر غالباً وهولفة الشئ الحادث * وشراً يطلق على أمر
 اعتارى يقوم بالاعضاء بمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الأسباب التى ينتهى بها الطهر وظى
 المع المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى وتعبيراً بالأصل بإسباب الحدث يقتضى تفسير الحدث بعين الثانى إلا أن
 تجعل الإضافة تبياناً (هى) أربعة (خروج غير منه) الموجب لغسل أى المتوضئ الى الواضح عينا كان
 أو محيطاً طاهر أو نجساً جافاً أو رطباً معتاداً كبول أو نادر كدم انفصل أولاً (من فرج) ذرا كان أو قبلاً
 (أو) من (تقب تحت معدة والفرج منسد) لآية أوجاه أحد منكم من ما هنا وأقيام لقب المد كور مقام
 المسد والعاطف المكان المطلق من الأرض فتضى فيه الحاجة سعى باسمه الخارج للجاوزة وخروج بالتقب
 المد كور خروج شئ من تقب فوق المعدة أو فيها أو محاذها ولومع انسداد الفرج وأمتناعه افتتاحه فلا تقص
 به لأنه فى الأخيرة لا ضرورة الى مخرجه وفيما عداها بالتي أشبه اذ ما تحيله الطبيعة تلقى الى أسفل وهذا فى
 الانسداد العارض أما الحلق فينقض معه الخارج من التقب مطلقاً والمنسد حيث لا كمنوز اند من الحشى
 لا وضوء بمسه ولا غسل بإبلاجه ولا بالإبلاج فيه قاله الماوردى والمعدة مستقر الطعام من المكان المنخفض

وفى الرأس بمقدسه وترك
 النفض والتشفيف بلا
 حاجة وأن يقول آخوه
 أشهد أن لا اله الا الله
 وحده لا شريك له
 وأشهد أن محمدا عبده
 ورسوله اللهم اجعلني
 من التوابين واجعلني
 من المتطهرين سبحانك
 اللهم وبحمدك أشهد
 أن لا اله الا أنت
 أستغفرك وأتوب إليك
 وغيرها * ومكروهاته
 الاسراف والزىادته
 الثلاث والنقص عنها
 وغيرها وشرطه كون
 الماء مطلقاً والاسلام
 والنجس وعدم النافى
 والحائل ودخول الوقت
 فى وضوء دائم الحدث
 وغيرها

(باب الأحداث)

هى خروج غير منه
 من فرج أو تقب تحت
 معدة والفرج منسد

تحت الصدر إلى السرة والبراد بها هنا النمرة أنما جنبيه للوجوب الفاسل فلا تقض به كأن أثنى بمجرد نظره لأنه
 أوجباً أعظم الأمرين بخصوصه فلا يوجب أدونها بعمومه ودخل في غير منه المذكور من غيره ومنه غير
 للوجوب الفاسل بأن استدله ثم خرج فيقتض أن تعبيره بمنية وإن احتجج لتقيده بمغاض أولى من تعبيره بأثنى
 وتعبيره بفرج أولى من تعبيره بأحد السبلين إذ لا ناسن ثلاثة سبل أثنان للقلب وواحد للدر ولا نه قد يكون
 له أكثر من ذلك كما خلق له ذكران عاملان (وغلبة على عقل) بجنون أو أغماء أو نوم أو غيرها لخبر أبي
 داود وغيره العينان وكاه السهفن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكرنا بلغ منه في التهلل الذي هو مظنة لخروج
 شيء من البركا أشهر بها الخبر إذا السه الدبر وكأوه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشهر به والعينان كناية
 عن اليقظة وخرج بالقلبة على العقل أي التمييز النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا تقض بها
 ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) الغلبة عليه (ينوم) يمكن مقعده أي إليه
 من مقره من أرض أو غيرها ولومحتبياً أي ضاماً ظهره وساقه بجماعة أو غيرها فلا تقض لخبر مسلم عن أنس
 رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يباكون ولا يتوضؤون حل على نوم الممكن جماعة بين
 الأخبار ولأنه حينئذ أمن من خروج شيء من دره ولا عبرة باحتال خروج ریح من قبله لندرته ولا يمكن
 لمن نام على قفاه لمقام مقعده بقره (ومس فرج أدنى أو محل قطه) ولو صغيراً أو مستان نفسه أو غيره عمداً
 أو سهواً قبل أن كان الفرج أو دبره أسالياً أو أشل متصلاً أو منفصلاً (بطن كف) ولو شلاء خبر من مس فرجه
 فليترضأ رواه الترمذي ومصححه ومس فرج غيره أخش من مس فرجه لهتك حرمة غيره لأنه أنه أشهى له
 ومحرم القطع وهو من زبادي في معنى الفرج لأنه أصله وخرج بالأدنى، مس فرج البهيمة فلا تقض به إلا حرمة
 لها في وجوب ستره وتحريم النظر إليه ولا تعبد عليها بيطن الكف غيره كروئى الأصابع وما بينهما واختص
 الحكم بطنها وهو أحر من بطن الأصابع لأن التلذذ إنما يكون به والخبر إن جبان في محبته إذا أفضى
 أحكم بيده إلى فرجه وأيسر بينهما ستر ولا يحجب فليتوضأ إذا أفاضه باليد لغة المس بطنها في تقيده إطلاق
 المس في بقية الأخبار والمراد بفرج المرأة الناقص ملتقى شفرها على المنفذ وبالدبر ملتقى منفذه وبطن
 الكف ما يستتر عند وضع إحدى الرأحتين على الأخرى مع تحامل يسير (وتلاق بشرى ذكر وأنثى) ولو
 خصباً ومسوحاً عمداً كان التلاقق وسهواً بشهوة أدونها بعضو سليم أو أشل لآية أو لا مستم النساء أي لمستم
 كما قرئ به لا جامعاً لأنه خلاف الطاهر والمس الجس باليد وبغيرها أو الجس باليد وألحق غيرها بها وعليه
 الشافعي والمعنى في القبض به أن معظمه استندت بشيء شهوة وسواء في ذلك للمس والممسوس كما أفهمه التميمي
 إن تلاقى لأشتر كما في التمس كالمشتركين في إتيان الجماع والبشرة ظاهر الجلد وفي معناه اللحم كالحم الإنسان
 وخرج بها الحش ولورقية والشعر والسن وانظر إذ لا يلتذ بنفسها وبذكر وأنثى الذكران والآنثيان
 والحيثان والحش وبذكر وأنثى والعدو المبان لا تنماء مظنة الشهوة (يكبر) أي مع كبرها بان بلغا حد
 الشهوة وإن أتمت لحرم ونحوها كنفه بنظمت، بخلاف تلاق مع الصغر الذي لا شهوة معه فلا ينقض لا تنماء
 مظنة إذ ذكر مس من زبادي ١٥ نقى شره ذكر وأنثى (محرم) لا ينسب أو رضاع أو مصاهرة فلا

وغلبة على عقل لا ينوم
 يمكن مقعده ومس
 فرج أدنى أو محل قطعه
 بيطن كف وتلاق
 بشرى ذكر وأنثى بكبر
 لا محرم
 ﴿باب الغسل﴾
 موجه جابة يخرج
 منه أو دخول حشفة
 أو قدرها

﴿باب الغسل﴾

هو مسح بدن مع شتم من ضمه به رفس ويعنى لا غسل وبكسرهما اسم لما يغسل به من سدر
 ونحوه وهو مسح بدني بغيره وهو الغسلين الذين لغت سبلان الماء على الشيء وشرعاً سبلانه
 على حده مسح به كبري شتم (موجه) شتم (حبة) ونحوه (يخرج منه) أو لامن طريقه
 بعد ومن تحت صبار حش وترش رفسه مسد الحرا صجحين في ذلك وخرج بمنية منى
 غره وترش منه حرجه يان مسد به ثم خرج لا يغسل بهما (أو دخول حشفة أو قدرها) من

فأقدها (فجرها) قبل الإذنين أو بين يديها أو بين يديها (ويعبر عن يديها كأي من قوله أنزال ما في أو
 التقاء الختانين (وموت) لمسلم غير شهيد لمسيأتي في الجنائز (وحيض) آية فاضتلوا النساء في
 الحيض أي الحيض (ونفاس) لأنه دم حيض مجتمع (ونحو ولادة) من القاء علقه أو مضغة ولو بلا
 بل لأن الولد ونحوه متى سقط ويعتبر في الموجب من هذه الثلاثة وخروج المني الانقطاع والقيام إلى
 الصلاة أو نحوها (ونجاسة بدن أو بصره واشتبه) عليه تنزيها عنها ولتصح صلاته وتعت في ذكر
 هذا الأصل ولم يذكره الأكثر لأنه ليس موجبا للفعل بل لارالة النجاسة حتى لو كسها جلده
 حصل الفرض (وفرضه) أي ركنه شيآن (الثنية) لماصر في الوضوء كأن ينوي رفع الجنابة
 أو الحيض أو النفاس أو غسل الميت أو الغسل الواجب لكنها لا تجب في الغسل من الموت والنجاسة لأن
 المقصد منه النظافة وهي لا تتوقف على نية و (تعميم) ظاهر (البدن) حتى ماتحت القلفة من الألفاف
 والشعر ولو كشفها (بالماء) ويتساع باطن القدم إلى على الشمرات ويجب نقض الصفات أن يصل
 الماء إلى باطنها الأبالهض (وسننه للتسمية) أوله كما في الوضوء (وغسل الأدي) كخطا ونجس
 (الوضوء) وتقدم بيانه مع دليله في بابيه قال الرافعي ولا يحتاج إلى أفراد هذا الوضوء بنية ناه على
 اندراجها في الغسل قال في الروضة قلت المختار أنان مجردت جنابته عن الحدث نوى بوضوئه سنة
 الغسل وإن اجتمعا نوى به رفع الحدث الأصغر (والثنية والتثليث) وهو أفضل كافي الوضوء فيغسل
 ويدك رأسه ثلاثا بعد تخايله في كل مرة ثم شق الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا (والتحليل) للشعر والأصابع
 بالماء قبل افاضته ليكون أبعد عن الاسراف في الماء (والبداءة بالشق الأيمن) لمر في الوضوء
 (و) البداءة (بأعلى بدنه) للاخبار الصحيحة ولأنه أبعد عن الاسراف في الماء (ولذلك) لما
 فصل إليه يده من بدنه خراجا من خلاف من أوجبه ولأنه أقرب للبدن (وتوجه القبله وكونه بمحل
 لانبائه) فيه (رشاش) كما في الوضوء (والستر) في الحلة محافظة على ستر العورة أما بحضرة الناس
 أي الذين يحرم عليهم نظر عورة المقتسل ولم يفضوا إصبارهم عن النظر إليها فيجب الستر (وجعل
 الاناء الواسع عن يمينه والضيق عن يساره وترك الاستعانة بالعين) لماصر في الوضوء وإذا استعان
 بمن يصب عليه (فيكون العين عن يمينه) بخلاف ماصر في الوضوء (والشهادتان) المتقدمتان مع
 ما بهما في الوضوء (آخره) أي آخر الغسل (وغريها) من زيادتي كالمضمة والاستنشاق بل
 يكره تركهما وترك الوضوء كما ذكر في المجموع مع زيادة ذكرتم في شرح الأصل (ومكروهاته ومكروهات
 الوضوء) وتقدم بيانها في بابيه وتعيير بذلك أهم من إقصاره على الاسراف والزيادة (وشروطه شروط
 الوضوء) وتقدم بيانها في بابيه وتعيير بما ذكرتم مما عاب به (لكن يصح غسل نحو خفاف) كنفاء
 (لنحو إحرام) نسك من حج أو عمرة كدخوله مكة لأن المقصود منه دفع الراحة السكرية للاجتماع
 ونحو الثانية من زيادتي (و) يصح (غسل كتابية ومجنونة من نحو حيض) كنفا (لتحل لمسلم)
 من زوج أو سيد أي لو طهه وإن أننى الاسلام والتجبر للضرورة وقد تسكمت على وجوب النية مع زيادة
 في شرح الأصل وغيره (ويحرم بالجنابة صلاة) ولو نفل للإجتماع ولحبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم
 إذا أحدث حتى يتوضأ إذ متناه حرمها بالحدث الأصغر فبالأكبر أولى (الافاقد الظهورين فيصلي
 الفرض) دون التعلل لحزمة الوقت وقبض إذا قدر على أحدهما واتمما بقبض التيمم في محل يسقط به
 الفرض والافلا قضاء إذا فاء فيه (وسجود) للادة وشكر لا في معنى الصلاة (وقراءة قرآن) ولو
 بعض آية لحبر الترمذي وقال حسن صحيح عن علي قال كان رسول الله ﷺ يقبض حاجته فيقرأ
 القرآن ولم يكن يحججه وير بماهال يحججه عن القراءة شيء من الجنابة (يقصدها) أي القراءة فان!

فجرا وموت وحيض
 ونفاس ونحو ولادة
 ونجاسة بدن أو بصره
 واشتبه وفرضه البية
 وتعميم البدن بالماء
 وسننه التسمية وغسل
 الأدي والوضوء التثنية
 والتثليث والتخايل
 والبداءة بالشق الأيمن
 وبأعلى بدنه ولذلك
 وتوجه القبله وكونه
 بمحل لانبائه رشاش
 والستر وجعل الاناء
 الواسع عن يمينه والضيق
 عن يساره وترك الاستعانة
 بالعين لكون المعين
 عن يمينه والشهادتان
 آخره وغريها ومكروهات
 مكروهات الوضوء
 وشروطه شروط
 الوضوء لكن يصح
 غسل نحو خفاف نحو
 إحرام وغسل كتابية
 ومجنونة من نحو حيض
 لحل لمسلم ويحرم
 بالجنابة صلاة الافاقد
 الظهورين فيصلي
 الفرض وسجود
 قراءة قرآن بقصدها

وتغير بدن وغيرها
لظواف ركن
(باب التيمم)

يختص بتراب ولو برمل
له غبار ويجمع بينهما
طهره اذ لم يكفه ماؤه أو
كان بعضه علة يخاف
معا من استعمال الماء
وله أسباب تسعة منها
تعاد فيها الصلاة فتعد الماء
بمحل يغلب فيه وجوده
وسببانه واضلا في
رحله ووضع الساتر على
غيره وكونه بأعضاء
التيمم وكون التيمم
قبل الوقت وشدة برد
وعصيان بسفر ونجس
بدن بغير معفو عنه
وانعاش لاتعاد فيها
الصلاة فتعد الماء بمحل
لا يغلب فيه وجوده
والحاجة اليه لشر به أو
يبيع للمؤنة وأن لا يجده
الابن وقد عجز عنه أو
احتاجه للمؤنة أو لا يباع
الأب أكثر من ثمنه
أحوال بينهما عدوا ولم
يجد ما يستق به أو خاف
من استعماله تلفا أو بطل
برء أو زيادة مرض أو
حصول شين فاحش
بعضوا ظاهر

لرمي جرة العصبه لقر به من غسل الوقوف بزلفه ولهذا لا يسن لكل جرة ويستوى في الغسل للأحرام
والبقية بعده الطاهر والحائض والنفساء (وتغير بدن) إزالة للراحة السكرية (غيرها) من زيادتي
كالغسل لحضور كل مجمع من الناس ولا اعتكاف ولدخول المدينة المشرفة (لا) غسل (ظواف ركن) أو وداع
وان جزم الاصل بسننه في الأول والنوى في مسكه الكبير بسننه فيهما

(باب التيمم)

هو لغة القصد ومنه ولا يجمعوا الخبيث منه تنفقون وشرع مسح الوجه واليدين بتراب طهور بنية هو الاصل فيه
قبل الاجماع آية وان كنتم مرضى أو على سفر وغيره مسح جعات لنا الارض كلها مسجدا وترتها طهورا
وغيره من الاخبار الآتية (يختص) التيمم (بتراب ولو برمل له غبار) فلا يصح بغيره بخص وكحل
ونور قلماس والصعيد في الآية مفسر بالتراب الطاهر وهو يفهم اعتبار الغبار قال الشافعي الصعيد لا يقع الا
على تراب له غبار أي غالباً فيكفي التيمم برمل له غبار اذ لم يلصق بالعضو بخلاف ما لا يغباره أوله غبار لكنه
يلصق بالعضو (ويجمع بينه) أي بين التيمم (وبين طهره) بالماء (اذا لم يكفه ماؤه) لظهره من وضوء
أو غسل والمراد بالماء الصالح للغسل فما يصلح للمسح فقط كشاي أو برد لا يقدر على اذنيه لا يجب استعماله
في الرأس على المذهب كما أوتحت في شرح الاصل ويعتبر فياذ كرأخبر التيمم عن استعمال الماء (أو) اذا
(كان بعضه علة يخاف معها من استعمال الماء) على نفسه أو عضوه ومنفعة ولا يعتبر في هذا تأخير التيمم
في الغسل ولا في وضوءه بالنسبة لعضو العلة وتعتبر بالظهر وبالعلة أعم من تعبيره وضوءه وبالجرح (وله)
أي التيمم (أسباب) أحد وعشرون وهي في الحقيقة أسباب للجز عن استعمال الماء والجز عن ذلك هو
سبب التيمم (تسعة منها تعاد فيها الصلاة فتعد الماء بمحل يغلب فيه وجوده) حضرا كان أو سفرا لعلبة
وجوده فيه (ونسبانه) أي الماء (واضلا في رحله) فيها لوجود الماء معه ونسبت في اهم له حتى نسب
أوصاه إلى تقصير بخلاف ما لو أدرج في رحله ماء ولم يشعر به أو أضل رحله الشيء فيه الماء في رحال (ورضع
الساتر) من جيرة أو لصوق فهو أعم من قوله وضع الجيرة (على غير طهر) بخلاف وضعه على طهر
كافي الحف بجامع وجوب المسح بالماء على كل منهما (وكونه) أي الساتر (بأعضاء التيمم) وان وضعه
على طهره لقص البذل والميل جمعاً (وكون التيمم) للصلاة (قبل الوقت) أي وقتها وان طن دخوله
لفوات الشرط (وشدة برد) وان خيف من الاستعمال فيها تلف نفس أو غيرها لندرة فقد ما يسخن به الماء
(وعصيان بسفر) كافي لان عدم وجوب الاعادة رخصة فلا تباط بالمعصية (وتنجس بدن بغير معفو عنه)
كعدم كثير وان عجز عن اراته لفقد الماء أو لحوف ضرره لانه نادر لا يدوم بخلاف ما يعنى عنه كعدم قليل نعم
ان كان على محل التيمم وجبت الاعادة لعدم وصول التراب إلى المحل (واثعاش عشر) منها (لا تعاد فيها الصلاة
فتعد الماء بمحل لا يغلب فيه وجوده) ولو بحضر (والحاجة اليه) أي الماء ولو في المال (لشره) أي
الماء (أو يبيع للمؤنة) أي مؤنة من عليه مؤنة سواء كان محتاج إلى ذلك المالك أم أحضر فقتة ولو حيوانا
محتزما وتعتبر هي وأما باقي المؤنة أعم من تعبيره بالنفقة وطاهر أن احتياجه ليعلمه بنية كاحتياجه اليه
للمؤنة (وأن لا يجده الابن) وقد عجز عنه (أو) قدر عليه لكنه (احتاج للمؤنة) أو لدننه (أو) وجد
الماء (لا يباع الأب أكثر من ثمنه) في ذلك المكان في تلك الحالة ولو بما يتعابن بمثله عادة لان الماء بدلا متيسرا
فلا يؤدي ذلك إلى الاخلال بقصود الشارع من الايمان بالطهر بخلاف نظيره في تصرف الوكيل (أو حال
بينهما) أي بينه وبين الماء (عدو) من سح أو غيره (أو لم يجد ما يستق به) من دلو وحبل وغيرها
(أو دخلت من استعماله تلفا) لنفسه أو غيرها (أو) خاف منه (بطل برء) أي طول مدته (أو زيادة مرض
أو حصول شين فاحش بغير ظاهر) والشين الازل المستكره من تغير لون وتحول واستحشاف وقفرة تنقي

ولجة تزيد والظاهر ما يبعد عن المأهنة غالباً كالوجه واليدين يخرج بالخاص اليسير كقليل سواد وبالظاهر
 الفاحش في البطن فلا أثر لحوف ذلك ويعتمد في الحوف قول عدل في الرواية وقيل بشرط أن كان وكذا زيادة
 المرض حدوثه المفهوم بالأولى (وفروضة) خسة (نقل التراب) ولون وجهه وأيدلقوله تعالى فتيماً صعبداً
 طيباً أي أقصدوه إن تنقلوه فلو سفته ربح عليه فريده ونوى وأوقف بمه ربح نارياً بوقوفه التيمم فلما
 أصابه التراب مسحه يده لم يكف لا تنقاء ذلك المحقق للتدبير ما عبرت بالنقل بالقصد وإن عبر به الأصل
 لقول المحرر والمنهاج إن النقل ركن والقصد شرط مع أن القصد كما قال الرافعي داخل في النقل الواجب قرن النية
 به (والنية) كأن نوى استباحة الصلاة أو مسح المصحف أو سجدة تلاوة لا رفع الحدث لأن التيمم لا يرفع
 ولا يفرض التيمم لأن التيمم ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً ولذلك لا يسن تجديد به بخلاف الوضوء
 فإن أراد صلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة وكما يجب قرن النية بالنقل يجب استباحتها إلى مسح
 شيء من الوجه (ومسح الوجه) مسح (اليدين مع المرفقين) بالتراب الآية التيمم (والترتيب) بينهما كما
 في الوضوء (وسفته التسمية) أوله ولو جازاً رخصاً كما في الوضوء (ونفض اليدين) أو نفضهما بعد الضرب
 من الغبار إن كثرت الاتباع رواه الشيخان وثلاثون مشهوراً في الحديث أو نفضهما من يادتي (والتيامن) بأن
 مسح يده اليمنى قبل اليسرى (واتوجه لمقبلة) وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الأصابع (كأي
 الوضوء (وغيرها) من يادتي كالموااة ين مسح الوجه واليدين وتفرق أصابعه في كل ضربة وتخليلها
 إن فرق في الضربتين أو في الثالثة فقط والأوجب (ومكروهه تكثير التراب وتكرير المسح) لكل عضو
 تخالفه الأخبار لا دل على عدم ذلك (وشروطه) خمسة عشر (ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرفقين)
 كإرواه كذلك الحكم هو موقوف على ابن عمر ولا بد من الضربتين وإن أمكن التيمم بضربة واحدة بخرقة
 أو نحوها والمراد ضرب النقل (وكون التراب طهوراً) بأن يكون طاهراً غير مستعمل والمستعمل منه
 ما بقي «وضوء» أو تواتره ولورفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب
 جاز في الأصح لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة أما الباقي بالمسوحة في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد
 مرتين فلا يكون مستعملاً بالنسبة للمسوحة (و) كونه (غير مخلوط بنحو عفران) من المخلطات وإن
 قل لمثله وصول التراب لكشافته إلى العضو (وطلب الماء) ولو بما ذونه لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
 ولأيقال لم يجدوا الماء بعد الطلب ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكانها بالماء (الأي تيمم مرض)
 فلا يجب فيه طلب لأن تيممه لمرضه لا لفقد الماء وفي معناه الخائف من برد ونحوه (و) في تيمم (مستيقن الفقد)
 أي فقد الماء حساً وشرعاً كحيلة سح فلا يجب فيه طلب إلا لفائدة فيه وإن تيممه طلبه عما تيمم فيه من
 راحله ورفقته ويستوعبهم «الطلب الآن يضيق وقت الصلاة» نظر نحو اليان كان بمسئوم الأرض والارتد
 رخصت على نفس أو عضو أو مال وإن قل أو اختصاص أو انقطاع عن رفقة أو خروج وقت إلى حد
 بدلت فيه غوث رفقة مع تشاغلهم بأشغالهم وتعارضهم في أفوالهم فإن لم يجد تيمم فلو علم ما يصله المسافر
 حاجته كاحتياط رده فوق حد العتبات السابق وجب قصده إلا أن خاف على ماله غير اختصاص ومال
 يحل له في تحصيل الماء ثمناً أو جوه (وجود العذر) من علة أو فقد ماء (والإسلام) لما صر في الوضوء
 (الأي كونه) تمت من نحو حض التحل لمسلم) من زوج أو سيد للضرورة (والتمييز) لما صر
 في الوضوء (الأي في نحو) بمسح من ذلك) أي من نحو حض (لحل لمسلم) للضرورة ونحو من
 رباني (وعده نحو حض الأي نعم لحواجرهم) مما لا تختص سنة الغسل له بالظاهر كما يشتهر إياه
 (وعده) مثل (دين التراب والماء) موح لما صر في الوضوء (وتقدم الرألة الجاسة عن بدنه) ولوعن غيره
 تعدد ما سمع من فح وغيره بخلاف في الوضوء لأن الوضوء لا يقع الحدث وهو يحصل مع عدم تقدم ذلك

وفروضة غسل التراب
 والنية ومسح الوجه
 واليدين مع المرفقين
 والترتيب وسفته التسمية
 ونفض اليدين أو
 نفضهما بعد الضرب
 والتيامن والتوجه للمقبلة
 وابتداء مسح الوجه
 من أعلاه واليدين من
 الأصابع وغسرها
 ومكروهه تكثير
 التراب وتكرير المسح
 وشروطه خمسة عشر
 وضربة لليدين مع
 المرفقين وكون التراب
 طهوراً وغير مخلوط به
 زعفران وطلب الماء إلا
 في تيمم مرضي ومستيقن
 الفقد ووجود العذر
 والإسلام إلا في كتابية
 تمت من نحو حض
 لحل المسح والتمييز
 إلا نحو مجبوبة يمت
 من ذلك التحل لمسلم
 وعدمه نحو حض إلا
 في تيمم حواجرهم وعدمه
 حواجرهم وعدمه
 الجاسة عن بدنه

والتيتم لأباحة الصلاة التابع لها غيرها ولا أباحة مع ذلك فأبحة التيمم قبل الوقت وقولني عن يده أعظم من
اقتصاره على محل الاستنجاء والوضوء الذي يريده مسحه (والعلم بالقبلة و) العلم (بمدخل الوقت) ولو
بالاجتهاد فيها (وطلب الماء ونقل التراب فيه) أي في الوقت فيها وهذه الأربعة من زبادني وقد نفهم الأخيرة
معامراً وأقل الدب (ويبطل التيمم يحدث) وقدم يانه به (وردة) هذان من زبادني (وبرؤية) أي
بالعلم بوجوده وإن ضاق الوقت عن الوضوء (وتوهمه) كان رأى سراً أو جالساً جوازاً معهم ماء بلا حائل
فيهما يحول عن استعماله من سبغ وعطش وأتوهمها لأنه لم يشرع في المقصود فأشبهه ما لو رآه في أثناء
التيمم فإن كان ثم حائل وعلمه قبل الرؤبة والتوهم أو معهما لم يبطل تيممه (وقدرة على ثمنه) بلا حائل
أن لا يحتاج إلى المؤنة أولدين ويمكنه الشراء (وزوال علة) مبيحة للتيمم (بلا حائل) يحول عن استعماله
فقول بلا حائل قيدي المسائل الأربع الأخيرة وهومن زبادني في الثلاثة الأخيرة وخرج بزوال العلة
توهم زوالها فلو توهم بره جرحه فزألم يبرأ لم يبطل تيممه إذ لا يجب طلب البره والبحث عنه بتوهمه بخلاف
الماء (الأي صلاة في الأربع الأخيرة) فلا يبطل التيمم بشئ منها في غير الثانية حيث كانت الصلاة تسقط به
وفيهامطلقاً لتلبسه بالمقصود كما لو وجد المكفر الرقبة بعد شروعه في الصوم نعم يندب قطع الصلاة في غير الثانية
لبساً تفها بوضوء في الأصح فإن ضاق الوقت حرم قطعها قطعاً أما إذا كانت الصلاة لا تسقط به فيبطل تيممه
بذلك فيبطل الصلاة ولا وجه لأحسامها (وباقامة أو نيتها وهو في صلاة مقصورة بعد غير التوهم) فيبطل تيممه
تعليلاً لحكم الإقامة أو نيتها المقضية كل منهما الأعمام فأشبهه ما لو بوى الأعمام بجمعاً أنه أحدث بكل منهما
ما لم يستبحه لأن الأعمام كانت صلاة أخرى وقولني أو نيتها الخ من زبادني (وبخالف) التيمم (الوضوء)
زيادة على ما مر (في أنه لا يرفع الحدث) بمعناه الأول السابق في باب الزبادني (و) في (أنه لا يجب
إصال التراب فيه إلى منابت الشعر وإن خفف) لعدم ذلك بخلاف الماء كما مر (و) في (أنه لا يجمع به)
وإن كان التيمم صلباً (فرضان) كصلاتين أو طوافين لأنه طهارة ضرورة بخلاف الوضوء ويجمع به فرضا
وما شاء من التوافل لأنها لا تنحصر فيقف فيها ومثلها تمكين المرأة لحليلها وصلاة الجنزة وتعينها عارض
(و) في (أنه لا يصلي به فرض عيني إذا تيمم لغيره) بأن تيمم لافاة أو الصلاة مطلقاً أو لصلاة جارة والتقييد
بالعيني من زبادني وقولني لغيره أعظم من قوله لافاة لكن لو تيممت المرأة لتكفين لحليلها لم تستبح به غيره

(باب بيان النجاسة وإزالتها)

(هي) لغة ما يستقذر وشرعاً ما يستقذر يمنع محبة الصلاة حيث لا مخصص بالعد (بول) للامر بسب
الماء عليه في خبر الأصحيين في قصة الأعرابي الذي بال إلى المسجد (ومذى) بمجمعة للامر بفعل الذكر
منه في خبرهما في قصة علي رضي الله تعالى عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند نوران الشهوة بلا شهوة
قوية (وودي) بمجمعة كالبول وهو ماء أبيض كدر تخين يخرج أماً عقبه حب استمسكت الطبيعة وأبعد
مثل شئ ثقيل (وروث) من غائط أو غيره ولولسك كالبول (وكلب) ولومعلمنا لحبر ظهور أراء أحدكم
الآتي (وخزير) لأنه أسوأ الأملان السكب إذ لا يحل اقتناؤه بحال ولا نه يندب قتله من غير ضرر فيه
(وفرع كل) منهمام غيره تبعاً لها وتقليباً للنجس (ومنيها) أي مني كل منها تبعاً لأصله بخلاف مني
غيرها لذلك وخبر الشيخين عن عائشة رضي الله عنها كانت تحك المنى من ثوب رسول الله ﷺ
ثم يصلي فيه (وماء قرح) أي جرح (تغير) ريحه لأنه دم مستحيل فلم يتغير فطهر كالعرق خلافاً
لرافعي (وصديد) وهو ماء رقيق يخالطه دم كاللحم وفي معناه القيح (ومرة) وهي ماني المرارة كالقيء
(ومسكرومات) من خر وغيره تغليظاً وزجراً عنه كالسكب وخرج بالمائع الحشيشة والبنج ونحوهما من
الجامدات المسكرة فأنهمم بحر بها طاهرة ولا ترداخره النعقدة والحشيشة للمذابة نظر الاصطلاح (وما يخرج

والعلم بالقبلة و بدخول
الوقت وطلب الماء ونقل
التراب فيه و يبطل
التيمم يحدث وردة
وبرؤية ماء وتوهمه
وقدرة على ثمنه وزوال
علة بلا حائل الأي صلاة
في الأربع الأخيرة وباقامة
أو نيتها وهو في صلاة
مقصورة بعد غير
التوهم وبخالف الوضوء
في أنه لا يرفع الحدث
وأنه لا يجب إصال التراب
فيه إلى منابت الشعر
وإن خفف وأنه لا يجمع به
فرضان وأنه لا يصلي به
فرض عيني إذا تيمم لغيره
(باب النجاسة وإزالتها)
هي بول ومذى وودي
وروث وكلب وخزير
وفرع كل ومنها وماء
قرح تغير وصديد ومرة
ومسكرومات وما يخرج

سبلان بخلاف بول الصبية والخشي لا يذيقه من الغسل على الاصل ويحصل باليسيلان مع العمر والاصل
في ذلك خبر الصحيحين وشبرا بن نجة والحاكم بذلك ورفق بينهما بان الالتلاف بحمل الصبي أكثر
شفق في بوله وانه أرق من بول غيره فلا يلحق بالخل لصوق بول غيره ولا يمنع الاكتفاء بالنضح تحنيط الصبي
بحر ونحوه ولا تناوله السفوف ونحوه للإصلاح وظاهر أنه لا يدمع النضح من إزالة الصفات على ما مر وشمل
كلهم بمن الأذى وغيره وهو متجه كالألهمات وظاهر أنه لا فرق بين النجس وغيره وهو ظاهر وقد
ذكرت هنا فوائد في شرح الأصل (و) يكفي (في أرض تنجست بنحو بول) تكمر (صب ماء يعمها
ولو مرة) وإن كانت الأرض صلبة أو لم يقلع ترابها نجس الصحيحين أنه يكفي أمر في بول الأعرابي في
المسجد يصب ذنوب من ماء ولم يأمر بقلع التراب وظاهر أن الأرض إذا لم تنشر ما تنجست به
لا بد من إزالة عينه قبل صب الماء عليها كالأول كان في إناؤه فإن تنجست بجامد بان كل رطب فلا بد من رفعه
وغسل محل الماء (ويجب في جامد تنجس) بشئ (من نحو كلب غسله سبعا أحداه) تراب طهور) نجس
مسلم طهور إماماً أحكم إذا بلغ فيه السكب أن يغسله سبع مرات وألا هن التراب وفي رواية وعفروه الثامنة
بالتراب بان يصحب السابعة كافي رواية أبي داود السابعة بالتراب وهي معارضة لرواية أولاهن في محل التراب
فاكتفى بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية القاري فكل واحد أحداه بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تعارض
بين الروايتين بل محمولتان على الشك من الراوي كإدخاله رواية الترمذي أخراهن أو قال أولاهن وبالجملة
لا قيد بهما رواية أحداه ضعف دلالتهما بالتعارض أو بالشك وقبس بالسكب الخنزير والفرع وبولوغه
غيره كوله وعرفه ولا يكتفى بذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجه بغير ماء ولا مزج غير تراب
طهور كاشتان وتراب نجس أو مستعمل والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطة إلى جميع المحل
واستثنى الأرض الترابية فاحتاج إلى ترتيب إذا لم يمتدحى لترتيب التراب ولولم تزل عين النجاسة الأبت
غسلات مثلاً حسبت واحدة والتقييد بالجامد والطهور من زياتي (ويغسل ما ترشش منه) أي من
الماء الذي غسل به ما نجس بشئ من نحو كلب (بعد ما بقي من الغسلات) ويجب الترتيب بان كان لم
ترتب بناء على الأصح أن لكل مرة حكم المحل بعد الغسل بها لأنها بعض البلل الباقي على المحل وخرج بما
بقي من الغسلات المترشش من السابعة فلا يجب غسله بناء على الأصح السابق (وبقي عن دم نحو براغيث)
عما لا نفس له سائلة كالقمل والبق وإن كثرت لشفقة الاحتراز عنه كدم البثور أمدام السماويل والقروح وحل
افسد والحجارة فصصح في التحديق وغيره أنه كدم الاجنبي فيعفى عن قليله فقط وقضية كلام المهاج
الروضة أي يعفى عن كثيره أيضاً (والماء القليل) بأن لم يبلغ قلتي اذان نجس (إنما يظهر بكثرة)
بأن بلغها ولا تعفى به (والكثير) اذان نجس بغيره كما مر إنما يظهر (زوال تغيره) بقيد زده بقولي
(بنفسه أو بماء) زيد عليه أو نقص منه وكان الباقي كثيراً بخلاف زواله طاهر بإجماد كخص وتراب الشك
في أن التغير زال أو استتر

﴿باب مسح الخفين﴾

المسحات الواقعة في الطهر (ست مسح) للرجل (الاستنجاء) بالخر ونحوه (و) مسح الوجه
اليدين في (اليهم) بالتراب (و) المسح بالماء (على سائر الجرح) من جيرة أو لصوق فهذا أهم من تعيره
الخبرة (ومسح الرأس) مسح (الأذنين) مسح (الخفين) بالماء في الوضوء في الثلاثة والاصل في الأخير
مع ما يأتي خبر الصحيحين عن جوير الجلي قال رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين (وهو) أي
المسح عليهما (يرفع الحدث) عن الرجلين كسح الرأس برفعه عن الرأس ولا نه يجوز أن يجمع ههنا
لأنه يرفعه لا يمنع ذلك كافي اليم (وإنما يجوز) المسح على الخفين (في الوضوء) بدلاً عن غسل

وفي أرض تنجست بشئ
بول صب ماء يعمها ولو
مرة ويجب في جامد
تنجس من نحو كلب
غسله سبعا أحداه
تراب طهور ويغسل
ما ترشش منه بعد
ما بقي من الغسلات
ويعفى عن دم نحو
براغيث والماء القليل
إنما يظهر بكثرة والكثير
زوال تغيره بنفسه
أو بماء
﴿باب مسح الخفين﴾
المسحات ست مسح
الاستنجاء والتيمم وطى
سائر الجرح ومسح
الرأس والأذنين والخفين
وهو يرفع الحدث
وإنما يجوز في الوضوء

الرجلين (مسافر) بقيد زده بقول (سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن وغيره) من عظيم وشدة نقص السفر
ومسافر سفر غير قصر (يومولية) خبر ابن خزيمة وجبان في صحيحهما أنه لا يجوز أرخص للمسافر
ثلاثة أيام وبلياليهن ولقبح يومولية إذا ظهر قلبس خفيه أن يمسح عليهما وألحق بالقبح المسافر سفر غير
قصر والمراد ببلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء أسبق اليوم الأول ليلته أم لا ولوأحدث في أثناء
الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وخروج زياتي في الوضوء إزالة
التجاسة والفصل ولومندوبا فلامسح فيهما لانهما لا يتكرران تكرور الوضوء (وابتداء مدة المسح
من) آخر (حدث) بقيد زده بقول (بدلبس) للخف لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه
ويستحب فيها ماشاء من الصلوات (و) لكن (دائم الحدث) كاستحاضة (ومتيمم لالفقد ماء) كمرض
وجرح انما (يمسحان لما يحل) لهما من الصلوات (لو بقي طهرهما) الذي لبساعليه الخف وذلك فرض
ونوافل أو نوافل فقط فلو كان حدثهما بعد فعلهما الفرض لم يمسحوا الا لنوافل اذا مسحهما مرتب على
طهرهما وهو لا يفيد أكثر من ذلك فلو أراد كل منهما أن يفعل فرضا آخر وجب نزع الخف والطاهر
الكامل لانه تحت بالنسبة الى ما زل على فرض ونوافل فكانه ايسر على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع
الحدث فان زال عنده فلامسح أما المتيمم لفقد الماء فلا يمسح شيئا اذا وجد الماء لان طهره لضرورة
فيزول بزوالها (فان مسح) لابس الخفين ولو أحدهما (حضر ثم سافر) سفر قصر (أو عكس) أي
مسح سفر ثم أقام (لم يتم مدة سفر) تغليا للحضر لصالته فيقتصر في الأول على مدة الحضر وكذا في
الثاني أن أقام قبل مدته والأوجب النزاع فتعبري بذلك أهم من قوله ثم مسح مقيم وعلم من اعتبار المسح
أنه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدّة ولا يضي وقت الصلاة حضرا (وفرضه) أي المسح (مسمى
مسح بظاها) على الخف المحاذي للقدم وسننه مسح الخف خطوطا) والاولى في كيفية أن يضع يده اليسرى
تحت القعب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخر ساقه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت
مفرجا بين أصابع يديه (ومكرهه تكراره وغسل الخف) وقول وفرضه الخ من زياتي (وشروطه)
أي جواز المسح سبعة أشياء أحدها (لبس خف على كمال طهره) من الحدثين بخبر ابن خزيمة وجبان
السابق فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجز المسح الا أن ينزعهما من محل القدم ثم يدخلهما
فيه ولو أدخل احدهما بعد غسلها ثم غسل الاخرى وأدخلها لم يجز المسح الا أن ينزع الاولى كذلك ثم
يدخلها (و) ثانيها (كون طهره بماء أو تيمم) وان تمحض (للفقد) أي الماء بل لمرض أو نحوه
بخلاف المتيمم لفقد الماء لا يمسح كما مر اذا وجد الماء لزمه الوضوء وغسل الرجلين لماء (و) ثالثها
وهو من زياتي (كونه طاهرا) فلا يكفي نجس ولا تنجس اذا تصاح الصلاة فيه الى التي المقصود الاصل
من المسح وماعداها من مسح ومحوه كاتباع لها نعم لو كان الخف نجاسة مدفوق عنها مسح منه
مالا نجاسة عليه ذكره في المجموع (و) رابعها كونه (سائرا للقدم) بكعبه من أسفله وجوانبه فلو
تخرق الخف ضرر ولو تخرقت البطانة أو الظهارة أو هما بلا تحاذ والباقي صفيق لم يضر والاضر (و) خامسها
كونه (يمكن ترديقه) لمسافر لحاجته عند الخط والترحال وغيرهما بما جرت به العادة ولو كان لابس
مقعدا بخلاف ما لم يكن كذلك لثقله أو تحديد رأسه أو ضعفه أو إفراط سعته أو ضيقه أو نحوه اذا الحاجة
لمثل ذلك ولا فائدة في ادامته نعم ان كان الضيق ينسج بالمشي فيه عن قرب كفي (ولو) كان الخف (محرم)
كغصوب ومسروق فانه يكفي كالتيتم بتراب مغصوب أو نحوه (و) سادسها وهو من زياتي (أن يمنع
الماء) أي نفوذه من غير محل الحز الى الرجل لو صب عليه فلا يمنع لا يجوز لانه خلاف الغالب من
الخفاف المنصرف اليها خصوص المسح (و) سابعها (أن لا يكون تحت خف صالح) للمسح عليه فال

المسافر فسفر قصر
ثلاثة أيام ببلياليهن
ولغيره يومولية وابتداء
مدة المسح من حدث
بدلبس ودائم الحدث
ومتيمم لالفقد ماء
يمسحان لما يحل لو بقي
طهرهما فان مسح
حضر ثم سافر أو عكس
لم يتم مدة سفره وفرضه
مسمى مسح بظاها
أعلى الخف المحاذي
للقدم وسننه مسح
الخف خطوطا ومكرهه
تكراره وغسل الخف
وشروطه لبس خف
على كمال طهره وكون
طهره بماء أو تيمم
لألفقده وكونه طاهرا
وسائرا للقدم ويمكن
ترديقه ولو محرم
وأن يمنع الماء وأن
لا يكون تحت خف صالح

كان لم يكف مسح الاعلى لان الرخصة وردت في الخلف لعموم الحاجة اليه والأعلى ليس كذلك نعم ان وصل بلل مسحه الى الاسفل بان وصل اليه من محل الخبز كقبي ان لم يقصد بالاسح الاعلى وحده كما ينبغي مسح الاسفل وخرج بالصالح غيره فهو كالنفاضة لا يضر (ويقارن) مسح الخلف (الفصل) أى غسل الرجلين في الوضوء زيادة على مأمري (في انتفاضه بجنباته) لضعفه بخلاف غسلهما فيه (وان وجب) بها (الترفع) أى نزع الخلف (فيهما) خلافا لما في الاصل من عدم وجوبه في الفصل لغير الترمذي وصححه عن صفوان أمرنا رسول الله ﷺ اذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نزع خفافا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم والامر فيه للإباحة لجلبه في الناسي بلفظ أرخص لنا (و) في انتفاضه (بدق) أى ظهور (شيء مماسك) من القدم أو الخرق الذى تحت الخلف (به) أى بالخلف بخلاف غسل الرجلين وتعتبر بى شيى مماسك أعين من تعبيره بالقدم (و) يفارقه أيضا (في عدم الاستيعاب) أى عدم وجوب استيعاب المسح للخلف اذ لم يرد فيه استيعاب ولا نه قد يتلف بل يندب مسحه خطوطا كما بخلاف الفصل فانه يجب استيعابه (و) في (غيرها) من زيادتي كفساد الخلف وانتفاء مدة مسحه

﴿ باب الحيض وما يدكرمه ﴾

وهولقة السيلان يقال حاض الوادى اذا سال وشر عادم جلبة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة * والاصل فيه آية ويستلثونك عن الحيض أى الحيض وخبر الصحيحين هذا شيى كتب الله على بنات آدم (أقل سنة تسع سنين) قرية (تقريبا) فلورأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض والا فلا (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أى قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة (وأكثره) زمنا (خسة عشر يوما بلياليها) وان لم متصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعى رضى الله عنه (كأقل طهر بين) زنى (حيضتين) فانه خمسة عشر يوما بلياليها متصلا لان الشهر لا يتخلو غالبا عن حيض وطهر وادا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل الطهر كذلك وخرج زبائدي بين حيضتين الطهر بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أو تأخر (واحد لا أكثره) أى الطهر بالاجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (وسن اليأس) من الحيض (اثنا وستون سنة وحرم بالحيض كالنفاس) وهو من زبائدي وسبأتي بيانه (ماحرم بجنباته) من صلاة وغيرها (وصوم) لغير الصحيحين أليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (وعبور مسجد) ان (خافت نأوشه) بالدم كسائر النجاسات الملوثة صيانة للمسجد فان أمنتها كان لها العبور (وتمتع) بمباشرة (ما بين سره وركبة) نوطه وغيره لآية فاعتزلوا النساء في الحيض ولانه ﷺ سئل عما يحل من الحائض فقال ما رآه الأزار رواه الترمذي وحسنه وقيل يحرم النوط فقط واختاره النووي لغير مسلم اصنعوا كل شيى الا النكاح بجمعه مخصصا لمفهوم خبر الترمذي السابق (وطلاق) تخالفته قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أى في الوقت الذى يشرع فيه في النكحة وبقية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه تضررها طول مدة التربص وسبأتي بسط ذلك في بابها (الافى) قوله (أنت طالق في آخر) جزء من (حيضتك أو تكون) المطلقة في ذلك (غير مدخول بها) وهى من زيادتي (أو أحلاما منه أو) حالا سكن (طاهقا بعوض منها أو) طلقها (في إيلاء بطلبها أو) طلقها (الحكم في شقاق) وقع بينها وبين زوجها فلا يحرم الطلاق في شيى من الصور الست لاستعقابه الشروع في العدة في الأولى والثالثة ولعدم العدة في الثانية ولبذلها المال الشعر بالحاجة الى الطلاق في الرابعة ولحاجتها الشديدة اليه في الأخيرتين وخرج بالعوض منها ما طلقها بسواها بالعوض أو بعوض غير ما يحرم كشملة المستثنى منه (وما يتعلق) هو أولى من قوله و يتعلق (به) أى بالحيض (بلوغ) بالاجماع (واغتسال) لمساح

ويقترق الغسل في انتفاضه بجنباته وان وجب الترفع فيهما وبدق شيى مماسك به وفي عدم الاستيعاب وغيرها ﴿ باب الحيض وما يدكرمه ﴾

أقل سنة تسع سنين تقريبا وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما بلياليها كأقل طهر بين حيضتين واحد لا أكثره * وسن اليأس اثنا وستون سنة وحرم بالحيض كالنفاس ما حرم بجنباته وصوم وعور مسجد خافت نأوشه وتمتع بما بين سره وركبة وطلاق الا في أنت طالق في آخر حيضتك أو تكون غير مدخول بها أو أحلاما منه أو طلقها بعوض منها أو في إيلاء بطلبها أو الحكم في شقاق وما يتعلق به بلوغ واغتسال

وهذا استبراء وسقوط
طواف وداع وحلم
لزيوم قضاء فرض صلاة
وقبول قولها فيه وعلم
قطع ولاد في صوم
واستكاف ومنه قايلاه
ومن خرج منها حسن
الاستقامة فستحاضه
وهي مبتدأة ومعادة
وكل منهما مميزة وغير
مميزة فالميزة من ترى
قويا وضعيفا ترد
للتمييز فالقوى حاض
ان لم ينقص عن أقله
ولا عبرا كثرة ولا نقص
الضعيف عن أقل الطهر
والضعيف استحاضة
وغيرها ترد لأقل الحاض
ان كانت مبتدأة والا
فلهادتها فان نسبتها
احتاطت فتكون في
العباد كطاهرة وفي
الفتح ومس المصحف
والقراءة خارج الصلاة
كحذف وغسل لكل
فرض عند احتمال
الانقطاع هو أقل اساس
حجة وأكثره ستون
وغالبه أربعون يوما

في بابه (وعدة واستبراء وسقوط) هي أولى من قوله وترك (طواف وداع) لمسا في محلها (وهو لم يرد
قضاء فرض صلاة) بالاجماع بخلاف فرض الصوم يلزمها قضاءه لغير الصحيحين من عائشة رضي الله عنها
كما نرى بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة لان الحيض يكثر فأول وجنا قضاءه لشق وتيسري
بما ذكرنا أولى من تعبيره بسقوط الفرض لانه يومه الوجوب وليس كذلك كالإيضاح لانه لا يجوز طأ على
ما قاله الميضاوي (وقول قولها فيه) أي في الحيض يمينها لانها مؤمنة عليه قال تعالى ولا يحل لمن أن يكتن
ما خلق الله في أرحامهم (وعلم قطع ولاد في صوم واعتكاف) اذا لم تحل مديتها من الحيض غالبا بخلاف
مالا اذا كانت تحلو عنه لانها بسبيل من أن تشرع فيهما عقب طهرها فتأني بهما زمن طهرها (و) عدم قطع
(مدة إيلام) وعة لانها لا تخلو عن الحيض غالبا (ومن خرج منها عن الاستقامة) التي لسم الحيض
(فستحاضه وهي) أربعة أقسام (مبتدأة) أي أول ما تبدأها الدم (ومعادة) بان سبق لها حيض وطهر
(وكل منهما مميزة وغير مميزة فالميزة) وهي (من ترى) من دمها (قويا وضعيفا ترد للتمييز فالقوى) مع
قضاء تحللها (حيض) ان لم ينقص عن أقله يوم ويلة (ولا عبرا كثرة) خمسة عشر يوما بلبالها (ولانقص
الضعيف) لا تحل بضه بعض (عن أقل الطهر) خمسة عشر يوما (والضعيف استحاضة) خبرا في داود
في ذلك ولا نه خارج بوجوب الغسل فجاء أن يرجع الى صفته عند الاشكال كلتي وسواء أقدم القوى على
الضعيف أم تأخر أم توسط كان رأت خمسة أسود ثم أطلق الا حلال آخر الشهر أو خمسة عشر أحر ثم مثلها
أسودا وخمسة أحر ثم خمسة أسود ثم باقى الشهر أحر بخلاف ما لورأت يوما أسود يوما أحر وهكذا الى آخر
الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط الرد للتمييز وسيأتي حكمها ويشترط أيضا
في الرد للتمييز دون العادة أن لا يتخلل بينهما أقل طهر والاعمل بهما كما أوجهته في شرح المنهج وغيره
(وعبرها) أي غير المميزة بان رأت الدم بنوع أو أكثر لكن فقدت شرطا من شروط الرد الى التميز السابقة
(ترد لأقل الحيض) يوم ويلة (ان كانت مبتدأة) عارفة بوقت ابتداء الدم لانه للمتيقن وما زاد مشكوك فيه
لكنها في الدور الأول تبصر حتى يعبر الدم خمسة عشر تغفلس وتقتضى ما زاد على اليوم ويلة وفي الدور الثاني
تغفلس بمجرد مضي يوم ويلة لانها قد نلت لها عادة طهرها ببقية الشهر أما اذا لم تعرف وقت ابتداء الدم فهي
كللت بحيرة وسأني (والا) بان كانت غير المميزة معادة (ف) ترد (لعادتها) قدرا ووقتا ان كانت حافظة
لذلك لكن في الدور الأول تبصر حتى يعبر الدم خمسة عشر ان نقصت عنها عادتھا تغفلس وتقتضى ما زاد على
عادتها وفي الدور الثاني تغفلس بمجرد مضي عادتها ونشت العادة مرة ومحل ذلك اذا انفتحت عادتها أو اختلفت
وانسقت فان لم تنسق ردت لتأول الاستحاضة أو نسبت اناسقا اغتسلت آخر كل نوبة (فان نسبتها) أي
عادتها قدرا ووقتا ونسب متحيرة (احتاطت) لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض والطهر (فتكون
في العادة) فرضها ونعلمها المقتيرين الى نية (كطاهرة) لاحتمال الطهر فتأني بها (وفي الفتح) هو أعم
من قوله وفي الوعد (ومس المصحف والقراءة خارج الصلاة كحذف وغسل لكل فرض عند احتمال
الانقطاع وان زادت على الواجب لان حدثها غير محقق (وغفلس لكل فرض) بعد دخول وقته (عند احتمال
الانقطاع) لند الحيض فان علمت وقت انقطاع كعد الغروب لانه في الغسل كل يوم عند الغروب وقيل به
المغرب وتروا في صلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون مساو ولا يجب المأذون في الصلاة عقب
الغسل بخلاف المستحاضة لانها لا وجنا المأذون ثم قلبا للحدث والغسل انما يؤمر به لاحتمال الانقطاع
لا يمكن تكرره بين الغسل والصلاة نعم ان أشرفت لا صلحة الصلاة لزمها تحديد الوضوء وذات النقط
لا يلزمها احسل زمن النقاء (وأقل النفاس) وهو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل وقيل مضي أقل
الطهر (حجة وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون يوما) بالاستقراء

(كتاب الصلاة)

هي لغة الدعاء بخير قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم * وشرعاً أفعال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم * والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي محتمة مؤقتة وأخبار تكبير الصحيحين فرض الله على أمي ليلة الاسراء خسين صلاة فزّل أول أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خسفاً في كل يوم وليلة (وهي أربعة أنواع) أحدها (فرض عين) وهو مهم يقصد حصوله وجوباً بالنظر بالذات إلى فاعله (وهو) أي فرض العين من الصلاة (أحدها) نوعاً (صلاة) حضر (و) صلاة (سفر) و) صلاة (جمع) و) صلاة (جمعة) و) صلاة (خوف) و) صلاة (شدته) أي الخوف (و) صلاة (قضاء فرض) و) صلاة (أعادته) لخلل (و) صلاة (مريض) و) صلاة (غريق) و) صلاة (معدور) وسيأتي بيانها في محالها (و) ثانياً (فرض كفاية) وهو مهم يقصد حصوله وجوباً من غير نظر بالذات إلى فاعله (وهو) أي فرض الكفاية من الصلاة نوعان (صلاة جنازة) و) صلاة (جماعة) وسيأتيان في محلهما (و) من غيرها كثير (كتجهيز ميت) وسيأتي في محله (ورد سلام) على جماعة خبر أي داود يجرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزى عن الجاوس أن يرد أحدهم (وجهاد) للكفار ببلادهم بعد الهجرة وكان قبلها حراماً ثم بعدها أذن لنا في قتالهم ان ابتدؤا به ثم أيسح لنا ابتداءهم به في غير الاشهر الحرم ثم أمرنا به مطلقاً بنحو قوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة * ودليل كونه على الكفاية قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الى قوله وكلاً وعد الله الحسنى ففاضل بين المجاهدين والقاعدتين ووعد كلا الحسنى والعاصي لا يوعده بها (وطلب علم) شرعي وما يتعلق به وتعلم قرآن وقيام بحجج علمية وأمر معروف ونهى عن منكر (و) ثالثاً (سنة) وهي صلاة (عيد) أصغر أو أكبر لفراخ الحج أي أوله منفرداً (و) صلاة (كسوف) لشمس أو قمر (و) صلاة (استسقاء) عند الحاجة (و) صلاة (رواتب) للفرائض (و) صلاة (وتر) يفتح الواو وكسرهما (و) صلاة (نحى) (و) صلاة (توبة) و) صلاة (قيام ليل) و) صلاة (تراويح) و) صلاة (تحية مسجد) و) صلاة (تسبيح) (و) صلاة (استخارة) و) صلاة (زوال) و) صلاة (قضاء مؤقتة) هو أعم من قوله رابعة (و) صلاة (رجوع من سفر) و) صلاة (سنة وضوء) و) صلاة (بعد أذان) و) صلاة (نفل مطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (ولا حصره) لخبر ابن حبان في صحيحه الصلاة خير موضوع فاستكثر أو أقل (وسجود ثلاثة وشكر وسهو) وسيأتي بيانها في محالها وفي عدها من الصلاة تسمح (وغبرها) من زيادتي كلمة الحاجة وركعتي الطواف والصلاة عند القتل والخروج من المنزل ودخوله (وآ كدها صلاة عيد) لتأ كد طلبها للخلاف في أنها فرض كفاية (فكسوف شمس فمقر) لخوف فوتها بالاجلاء كالزواقت بالزمان وقدم الكسوف على الحسوف لتقدم الشمس على القمر في القرآن والأخبار ولان الاتقاع بها أكثر منه به وخص الكسوف بالشمس والحسوف بالقمر بناء على ما أشهر من الاختصاص وعلى قول الجوهري انه الاجود وان كان الاصح عند الجمهور أنها بمعنى (فاستسقاء) لتأ كدها بسن الجماعة فيها (فوتر) خروجاً من خلاف من أوجه (فركعتا فجر) لخبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (فسائر الرواتب) لتأ كدها بمواظبة النبي ﷺ عليها (فالتراويح) لمشروعية الجماعة فيها (فالضحى) لتأتها بالزمان (فما تعلق بفعل ركعتي طواف واحرام وتحية) هذا مافى الروضة وأصلها وظاهره أن هذه الثلاثة مستوية وأن ركعتي سنة الضوء في رتبة ما تعلق بفعل لكن أخرهما في المجموع عنه وقال في المهمات المتجه تقديم ركعتي الطواف للخلاف في وجوبهما عندنا ثم ركعتي التحية لان سبهما وقع ثم ركعتي الاحرام لاحتمال ان لا يقع سببهما انتهى وفي معنى ما تعلق بفعل ما تعلق بسبب غير

(كتاب الصلاة)

وهي أربعة أنواع * فرض عين وهو أحد عشر صلاة حضر وسفر وجمع وحجعة وخوف وشدة وقضاء فرض وأعادته ومريض وغريق ومعدور * وفرض كفاية وهو صلاة جنازة وجماعة وكتجهيز ميت ورد سلام وجهاد وطلب علم * وستة وهي صلاة عيد وكسوف واستسقاء ورواتب وتر ونحى وتوبة وقيام ليل وتراويح وتحية مسجد وتسبيح واستخارة وزوال وقضاء مؤقتة ورجوع من سفر وسنة وضوء وبعد أذان ونقل مطلق ولا حصره وسجود ثلاثة وشكر وسهو وغبرها وآ كدها صلاة عيد فكسوف شمس فمقر فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فسائر الرواتب فالتراويح فالضحى فالتسبيح فالتحية ففعل ركعتي طواف واحرام وتحية

فعل فيما يظهر كصلاة زوال وصلاة غفلة (فصل صلاة ليل) لخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (فسائر النفل المطلق) وأكثر هذه المذكورات مع ترتيب الآكسية فيها من زبادتي (و) رابعها (مكروهة) وهي كثيرة (مكصاة) هو الأولى من قوله وهي صلاة (حاقب) بالموحدة أى بالغائط (و) صلاة (حاقن) بالنون أى بالبول (و) صلاة (حازق) بالزاي والقاف أى بفتح الخف (و) صلاة (جائع) (و) صلاة (عطشان) (و) صلاة (حافر) بالغاء والزاي أى بالريح والصلاة بمحضرة طعام تتوق نفسه إليه وعند غلبة النوم وفى كل حال يذهب الخشوع والاصل فى ذلك خبر مسلم لأصالة بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاخبثان أى البول والغائط (وصلاة منفرد) ولو عن الصف (والجلاءة قائمة) النهى عنها فى خبر البخارى وفى معنى قيام الجلاءة توقيع قيامها (وتحرم الصلاة بلا سبب) مقدم أو مفرق فى غير حرم مكة (فى أوقات النهى) أى عن صلاة فيها (ولا تنعقد) حينئذ عملا بالاصل فى النهى عنها الآتى (وهى) أى أوقات النهى عنها (عند طلوع الشمس حتى ترتفع كرم) (عند) (استواء حتى تزول) الايام الجمعة ولولغير حاضرها (و) عند (اصفرار حتى تغرب) للنهى عن الصلاة فيها فى خبر مسلم وليس فيه ذكر الريح وهو تقرب (و) بعد صلاة صبح وعصر) لمن صلاهما حتى تطلع الشمس وحتى تغرب للنهى عن الصلاة فيها فى خبر الصحيحين وهذه الاوقات الخمسة تتعلق الثلاثة الاولى منها بالزمان والاخيران بالفعل مع أن الاول والثالث قديمتعلقان بالفعل أيضا (وبعد جلوس خطيب) خطبة الجمعة هو الأولى من قوله وفى حال الخطبة وانما حرمت الصلاة حينئذ لعارض الحاضر عن الامام بالسكينة ولظاهر قول الزهرى خروج الامام بقطع الصلاة بل نقل الماوردى وغيره الاجماع على ذلك (الاركنى تحية) فلا يحرم ان بل يستأنن الامر بهما فى خبر الصحيحين

﴿ باب أحكام الصلاة ﴾

من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات * (شروطها) وهي ما تتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ستر العورة بظاهر لقادر عليه) وان صلى فى خلاء قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس أراد بها الشباب فى الصلاة وللإجماع على الامر بالستر فيها والامر بالشئ نهى عن ضده والنهى فى الصلاة يقتضى الفساد (وغيره) أى غير القادر على ذلك (يصلى) وجوبا (غاريا) باتمام ركوعه وسجوده (بلا إعادة) لانه عنزعام أو نادر اذا وقع دام كما لو عجز عن القيام فقع وعورة الرجل ما بين سترته وربكته وكذا الامة فى الاصح وعورة الحرة ماسوى الوجه والكفين (وتوجه) بالصدر (للقبلة) أى السكينة لصلاة القادر عليه فلا تصح صلاته بدونه اجاءا بخلاف ما عجز عنه كريض لا يجد من توجهه للقبلة ومربوط على خشية فيصلى بمحله ويعيد * والاصل فى اشتراط ذلك قبل الاجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أى نحوه والتوجه لا يجب فى غير الصلاة فيعين فيها وخبر مسلم اذا ذقت الى الصلاة فأسخ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر (الافى نفل سفر) ولو قصيرا فلا يشترط فيه التوجه بل يصلى الى صوب مقصده للإتيان فى الركب رواه ابن شخسان وقبس به الماشى ويشترط فى السفر أن لا يكون معصية وأن يقصده محلا معينا فيمتنع ذلك على العاصى بسفره والهاشمى ان كان المسافر راكبا وأمكنه التوجه فى جميع صلاته وأتمام ركوعه وسجوده لم يمتنع والا فالاصح أنه ان سهل عليه التوجه وجب فى التحريم فقط والا فلا ويكفيه أن يوحى بركوعه وسجوده أخفض وان كان ماشيا لزمه اتمام ركوعه وسجوده والتوجه فيه ما وفى اجراه و جلوسه بين السجدين ولا يشى الا فى قيامه واعتداله وتشهده وسلامه وخروج بالنفل القرض (و) الا فى صلاة (شدة خوف) ولو فرضا لماسا فى باب (و) الا فى (اشتباه قبلة) فاذا تحير المجتهد لفهم أو غيره أو لم يجد العاجز من يقلده (يصلى) بمحله حرمة الوقت (ويعيد) لانه عنز نادر (ووقت) أى

فصلاته ليل فسائر النفل المطلق * ومكروهة كصلاة حاقب وحاقن وحازق وجائع وعطشان وحافر وصلاة منفرد والجلاءة قائمة وتحرم الصلاة بلا سبب فى أوقات النهى ولا تنعقد وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع كرم واستواء حتى تزول واصفرار حتى تغرب وبعد صلاتى صبح وعصر وبعد جلوس خطيب الاركنى تحية ﴿ باب أحكام الصلاة ﴾ شروطها ستر العورة بظاهر لقادر عليه وغيره يصلى غاريا لا إعادة وتوجه للقبلة الا فى نفل سفر وشدة خوف واشتباه قبلة صلى ويعيد وقت

معرفة دخوله يقينا أو ظنا فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (وطهارة حدث) أكبر أو أصغر فلا يصلي بدونها ولو ناسيا لم تصح صلاته (الافاقد الطهورين) الماء والتراب (فيصلى) بحاله وجوبا لفرض حرمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وانما يعيد بالتراب بمحل يسقط فيه فرضه بالتيمم (وطهارة بدن وملبوس ومكان) للصلاة (عن نجس) فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا كما في نظيره من طهارة الحدث (فان لم يجد ما يغسله به أو خاف) من استعماله (تلقا) لنفسه أو عضوه أو منفعته (أو نسيه) أى الماء (صلى) بحاله حرمة الوقت (وأعاد) وجوبا لنسئله ذلك وتيسرى بالملبوس أعم من تعديره بالثوب لشموله الخف ونحوه (ويعني عن محوم) براغيث) كدم البثرات وإن كثرت لمعوم البولي به نعم إن جل ما أصابه من نحووب في كنه أو غيره أو فرشه وصلى عليه لم يغف عنه إن كثرت ونحوه من يادى (و) عن (أتراستجاء) في حق نفسه وإن عرق فتأثرت به غير عمله لفسر الاحتراز عنه بخلاف جل غيره في الصلاة ونحوها وهذا ما صححه في الروضة كأصلها والمجموع وقال في حق باب الاستنجاء اذا استنجى بالأجار وعرق عمله وسال العرق منه فان جازره وجب غسل ماسال اليه والافوجهان أحدهما عدم الوجوب وذكر نحوه في التحقيق (وغيرها) من زيادتي كالاسلام وترك الأعمال وترك الكلام وترك الاكل ومعرفة كيفية الصلاة بأن يعرف فرضيتها ويميز فرائضها من سننها الا في حق العاصي اذ لم يقصد النفل بما هو فرض (وفروضها) أى أركانها (خمس عشرة) بجعل الطعام ثنات واحدا أحدها (نية) لوجوبها في بعض الصلاة كالتكبير وغيره (و) ثانيها (تكبيرة تحرم) للاتباع مع خبر صاوا كالأثر في أصل رواها البخارى فيقول الله أكبر ولا تنصرف يادة لا تمنع الاسم كالله الا كبر والله الجليل أكبر ولا يكتفى الله كبير ولا أكبر الله والله أعظم ونحوها (و) ثالثها (قرنها) أى النية (بها) أى بتكبيرة التحريم لانها أول واجبات الصلاة وذلك بان يقرنها المصلى بأول التكبيرة ويستسحبها الى آخرها كما في الروضة وأصلها واختار في المجموع وغيره ما اختاره الامام والغزالي أنه تكتفى المقارنة العرفية عند العلوم بحيث بعد استحضار الصلاة وصوبه السبكي والا كثرون لم يعدوا المقارنة ركنا بل جعلوها كالجزء من النية كظنهم في الوضوء ونحوه (و) رابعها (قيام لقادر) عليه (في فرض) لقوله **عليه السلام** لعمر بن حصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخارى زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكفك الله نفسا الا وسعها وخج بالقادر العاجز حسا أو شرعا كاحتياجه من وجوه العين الى الاستقاء فلا يجب عليه القيام بالفرض النفل فللقادر على القيام فعليه قاعدا أو مضطجعا فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (و) خامسها (قراءة الفاتحة) لخبر الصحيحين لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أى في كل ركعة كإيدله رواية في صحيح ابن حبان ويجب ترتيبها وموالاتها فان تخلل ذكر قطع الموالات فان تعلق بالصلاة كتابته لقراءة امامه وفتحه عليه فلا في الاصح ويقطع السكوت الطويل بلا عذر وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الاصح وتسقط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق (ثم) ان يحجز عنها المصلى لزمه قراءة (قصرها من بقية القرآن) ولو مفرقا خلافا للرافعي في قوله لا يكتفى للمفرق الا اذا حجز عن الموالى (ثم) ان يحجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها (من ذكر أو دعاء) ويجب كونه مسبوقا لأنواع كقوله البقوى في الذكر ومثله الدعاء ويعتبر تعلقه بالأخوة وتعبيره بذلك أولى من قول الاصل سبحانه بقدرها (ثم) ان يحجز عن ذلك (وقف بقدرها) أى الفاتحة لان اليسور لا يسقط بالمعسور ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز فيها دونه فان كان أخو من حرك لسانه وجوبا (و) سادسها (ركوع) للامر به في الكتاب وخبر الصحيحين وأقبله القائم أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه وأكله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه وتفرق أصابعه للقبلة

وطهارة حدث الافاقد
الطهورين فيصلى
ويعيد وطهارة بدن
وملبوس ومكان عن
نجس فان لم يجد
ما يغسله أو خاف تلعا
أو نسيه صلى وأعاد
ويعنى عن محوم
براغيث وأتراستجاء
وغيرها وهو فرضها خمسة
عشر نية وتكبيرة
تحرم وقرنها بها وقيام
للقادر في فرض وقراءة
الفاتحة ثم قدرها من
بقية القرآن ثم من
ذكر أو دعاء ثم وقف
بقدرها وركع

(و) صاحبها اعتدال لأمره) في الخبر السابق (و) ثامنها (مسجود) للأمر به في الكتاب والخبر السابق (بوضع الجبهة) مكشوفة (و) وضع (اليدين والركبتين) أطراف (القدمين) ولو مستوية لخبر الصحيحين أصرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وبكى وضع جزء من كل واحد منها والاعتدال في اليدين باطن الكف سواء الأمام والراحة وفي الرجل بطون الأصابع ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين فالقطع الكف أو التمسد لم يجب وضع طرف الباقي (و) تاسعها (جلوس بين السجدين) للأمر به في خبر الصحيحين (و) عاشرها (طمانينة) بحيث ينفصل رفعه عن هوي (فيها) أي في الركوع والثلاثة بعده للأمر بها في الخبر المنكسر مع خبر ابن حبان (و) حادي عشرها (تشهد أخير) لما روى البيهقي بسند صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي ﷺ لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ والمراد فرضه في الجلوس الأخير في الأول لخبر الصحيحين أنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ناسيا ولم يجلس فلما قضى صلاه كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل السلام ثم سئل أتعلم تذكره يدل على عدم فرضيته ونجى الموالاة بين كلمات التشهد دون الترتيب بينها (و) ثاني عشرها (صلا على النبي ﷺ بعده) للأمر بها في خبر الصحيحين وقوله بعده إلى من قوله فيه (و) ثالث عشرها (تسليمة أولى) لخبر مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبر وتحليلها التسليم رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح أما التسليمة الثانية فسنة كسبائي فيقول السلام عليكم وبكى عليكم السلام لاسلام عليكم لعدم وروده (و) رابع عشرها (جلوس الثلاثة الأخيرة) وذكره في الأخيرين منها من زيادي (و) خامس عشرها (ترتيب) للفروض المذكورة المشتمل عددا على قرن النية بالكسرة وإيقاع التحريم والقراءة في القيام والتشهد والصلاة على النبي ﷺ والسلام في الجلوس ودليل هذا والذي قبله الاتباع مع ذلك برصا كما أجابني صلى فلو تركه عمدا كان سجدة قبل ركوعه بطلت صلاته أسوها في إيهما تذكره لفرقان تذكره قبل بلوغه له فعله والاعتدال ركعت وتذكر الباقي ويجب أن لا يقصد بالركن غيره فلهو هو الصلاة في له ركوعا أو رفع من الركوع فوعا لم يكف لأنه صرفه إلى غير الواجب (وسننها نوعان) أحدهما (أبعاض يجبر تركها) سهوا أو عمدا (يسجد السهو) نداء لمسبائي لأجوابا لأنه لم يجب عن واجب (وهي) ثمانية (تشهد أول) لأنه ﷺ تركه ناسيا وسجد قل أن يسلم كما مر وقيل بالسيدان أحمد بجواب الحل بل حلل العمد أكثره كان للجبر أحوج والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب في الأخير فلا يسجد وترك ما هو سنة فيه (وجلس له) لأنه مقصود له فكان مثله (وصلا على النبي ﷺ بعده) لأنه ذكر يجب الائتمان به في الجلوس الأخير فيسجد لتر كفي الأول كالتشهد وتعبر به د هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بنى (و) صلاة (على آله بعده) التشهد (الأخير) كالصلاة عليه ﷺ في الأول بأن ينقن ترك امامها بعد أن يسلم امامه وقبل أن يسلم هو (وقنوت) في الصبح ووتر النصف الأخير من مضان بخلاف قنوت النافلة لقنوتها سنة في الصلاة لاسنة منها أي «عضها» (وفسما) أي القنوت (صلاة على النبي ﷺ) (و) صلا (على آله بعده) القنوت منهما قياسا للربعة على ما فعلها والأخير من يادى وترك بعض القنوت كتركه ومثله ترك بعض التشهد الأول ظاهر أن تعود الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأول وللصلاة على آله بعد الأخير كما قيود الأول أن أتيم هاجد القنوت كما قبله وسمي بذلك كونه أبعاضا لأن ما كان كذا بحيث جرت أسجود شرب لدر كان التي هي بعض وأجزاء حقيقة (و) النوع الثاني (هيأ ثمنها) هو إلى من قوله هي أسوها

واعتماد الأمر به
وسجود بوضع الجبهة
واليدين والركبتين
والقدمين وجلوس بين
السجدين وطمانينة
فيها وتشهد أخير
وصلاة على النبي ﷺ
بعده وتسليمة أولى
وجلس الثلاثة الأخيرة
وترتيب وسننها نوعان
أبعاض يجبر تركها
يسجد السهو وهي
تشهد أول وجلوس له
وصلاة على النبي ﷺ
بعده وعلى آله بعده
الأخير وقنوت وقيامه
وصلاة على النبي ﷺ
وعلى آله بعد القنوت
وهيأ ثمنها

(رفع يديه) أى كفيه (حسب ما كتب في المحرم) بالصلاة (وركوع ورفع منه) للاتباع (ورفع يديه) ومعنى حذو منكبيه ان تحاذى أطراف أصابعه على أذنيه وإبهامه شحمتي أذنيه وراحتي منكبيه والجميع رفعه مع ابتداء التكبير والتسميع فالجميع يمكنه الرفع الإزيادة على المشرع أو نقص أى الممكن فان قصر عليها دون المشرع أى بزيادة لانه أى بالمأمر به وبزيادة هو معلوب عليها فان لم يمكنه رفع إحدى يديه رفع الأخرى (وامالة أطراف الأصابع) من اليدين (نحو القبلة) لشرفها (وتفريجها) أى الاصابع حالة الرفع (وضع) يد (يمين على شمال) بأن يقبض كوعها وبعض رصفها وساعدتها بكف اليمين بعد الرفع للتحرر (وجعلها تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (روادى نثرية) (وافتحاح) بعد تحميره بفرض أو نقل نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله من المسلمين للاتباع (رواه مسلم) اللفظ (سماطين حان) ويسن لشفره وإمام قوم محصورين رضوا بالبطول أن يزيده على ذلك ما ذكرته في شرح الأصل وغيره فلو ترك الافتتاح عمداً أو سهواً حتى شرع في التمتع لم يعد إليه لفوات محله (وتعوذ) للقراءة في كل ركعة الآية فإذا قرأت القرآن أى أردت قراءته (وجهر وأسرار) بقراءة الفاتحة والسورة (في محلها) المعروف للاتباع (رواه الشيخان والجهري في الصحيح والجمعة والعيد وخسوف القمر والاستسقاء وأولئى العشادين والعراوىج ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح والإسرار في غير ذلك الأوقات الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر والأسرار ان لم يشق على ناظم أو مصل أو نحوه والصبرة في قضاء الفريضة بوقته وقيل بوقت الأداء وجهر المرأة دون جهر الرجل ومحل جهرها إذا لم تكن محضرة أجنب ومثلها الخنثى (وتأمين) عقب قراءة الفاتحة للإمارة بالصحيحين ويؤمن للمأموم في الجهرية مع تأمين إمامه فان لم يتعم ذلك أمن عقب تأمينه (وجهر به) للإمام والمنفرد والمأموم لقراءة إمامه (في) صلاة (جهرية) للأخبار الصحيحة في ذلك (وقراءة سورة بعد الفاتحة) إلا في الثالثة والرابعة في الاتباع (رواه الشيخان في الظهور والعصر وقيس بهما غيرهما) ويسن تطويل قراءة الأولى عن الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب وان كانت أقصر كما يؤخذ من كلام الرافعي ويسن للصحيح طول الفصل والظهور قريب منها والعصر والعشاء وأسطه والغرب قصاره ولبصير الجمعة في الأولى ألم تنزيل السجدة وفي الثانية هل أتى وأول الفصل الحجرات كما صححه النووي في دقائقه ولا سورة للمأموم في الجهرية بل يستمع اقراءه إمامه فان لم يسمعها بعداً وغيره قرأ السورة في الأصح (وتكبير في كل خفض ورفع) من غير ركوع (ووضع راحتيه على كفيته في الركوع) وتفرقة أصابعه للقبلة حالة الوضع (وتسبيح فيه) أى في الركوع بأن يقول سبحان ربى العظيم ثلاثاً (وأن يقول في رفعه من سمع الله لمن جده) أى تقبله منه (وفي اعتداله رنا لك الجند) ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد للاتباع في ذلك كله (رواه مسلم وغيره) والتثليث أدنى الكمال ويزيد المنفرد في الركوع اللهم لك ركمت بك آمنت ولك أسلمت خضع لك سمعي وبصري وعي وعظمي وعصي وشعري وبشرى وما استقلت بقدمي الله رب العالمين وفي الاعتدال أهل الشاء والجداً حق ما قال العبد وكلنا عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وألحق بالمنفرد إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل ويجهر الإمام بالتسميع ويسر بما بعده ويسر المأموم والمنفرد بالجميع والمبلغ كالإمام (وأن يصح في سجوده ركعتيه ثم يديه) أى كفيه (ثم جهته وأفقه) للاتباع (رواه الترمذي وحسنه) (وتسبيح فيه) أى في سجوده بأن يقول سبحان ربى الأعلى ثلاثاً للاتباع (رواه ملا ثلث مسلم وبداً يوداد والتثليث أدنى الكمال ويزيد المنفرد اللهم لك سجدت بك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل (وضع يديه) أى كفيه في سجوده (حذو منكبيه وضام أصابعه) منشورة فيه

رفع يديه حذو منكبيه
في محرم وركوع ورفع
منه وإمالة أطرافه
الأصابع نحو القبلة
وتفريجها ووضع يمين
على شمال وجعلها
تحت صدره وافتتاح
وتعوذ وجهر وأسرار
في محلها وتأمين وجهر
به في جهريه وقراءة
سورة بعد الفاتحة
وتكبير في كل خفض
ورفع ووضع راحتيه
على ركبتيه في الركوع
وتسبيح فيه وأن
يقول في رفعه سمع
الله لمن جده وفي اعتداله
ربنا لك الحمد وأن يضع
في سجوده ركبتيه ثم
يديه ثم جهته وأفقه
وتسبيح فيه ووضع
يديه حذو منكبيه
وضام أصابعه

(نحو القبلة ومجافاة) أي بمساعدة الرجل (عضديه عن جنبيه) ويظنه عن نغذبه في ركوعه وسجوده ونحو
 بالرجل المرأة والنثني فلابد أن يبل بضمها على بعض أحواله (وتوجيه المصلي) رجلا
 كان أو غيره (أصابع رجليه نحو القبلة) للاتباع في غير مجافاة البطن في الركوع رواه البخاري في ضم الأصابع
 ونشرها وأبو داود في البقية ويقاس بذلك مجافاة البطن في الركوع ويسن تفرقة ركبتيه وكذا قدميه بشبر
 (ودعاء في جلوسه بين سجديته) بأن يقول رب اغفر لي ورحتي واجبرني وارزقني واهدني وعافني
 روى بعضه أبو داود وبقية ابن ماجه (واقتراش فيه) أي في جلوسه بين سجديته (و) في (جلوس) تشهد أول
 بأن يجلس على) كعب (يسراه وينصب يمينه) وفي الأخير يتورك كإسائي للاتباع في ذلك رواه في الأول
 الترمذي ومحمه وفي الأخيرين البخاري والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفز في غير الأخير للحركة غالبا
 بخلافه في الأخير والحركة عن الاقتراش أهون (وجلوس استراحة) ومحمه (بعد سجدة ثانية يقوم عنها)
 للاتباع رواه البخاري ونحو بذلك سجدة التلاوة والسجدة الثانية في ركعة لا يقوم عنها بل عن تشهد
 بعدها فلا يسن بعدهما جلوس استراحة نعم إن أراد ترك التشهد الأول سن له جلوسها (مفترا) في جلوس
 الاستراحة للاتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولانه جلوس عقبه حركة كجلوس التشهد الأول وهذا
 الجلوس ليس من الركعة الثانية بل مستقل فاصل بين الركعتين على الصحيح كجلوس التشهد الأول (واعتماد
 على الأرض يديه) أي كفيه (عند قيامه) من جلوسه أو سجوده للاتباع في الأول رواه البخاري
 ولانه أبلغ في الغشوع والتواضع وأعون للمصلي (ورفع يديه عند قيامه من تشهد أول) للاتباع رواه
 الشيخان (وتورك في) تشهد (أخبر بأن يلقى وركه الأيسر بالأرض) وينصب رجليه اليمنى للاتباع
 كإس (الأن يرد سجود سهو أو يطلق) بأن يرد ولا عسده (فيفترش) لاحتياجه إلى السجود
 بعد وقوف أو يطلق من ريادتي (ووضع يديه) أي كفيه في تشهده (على نغذبه) يعني طرفي ركبته
 (وقبض أصابع يده اليمنى) في تشهده (الالمسبة) وهي التي تلي الإبهام (فيشبر بها عند) قوله (الا
 الله) بلا تحريك وينشر أصابع اليسرى مضمومة للاتباع في غير الضم رواه مسلم الأعمد التحريك
 فأبو داود ولتنوحه الأصابع إلى القبلة في الضم فالحرك المسبحة كان مكروها وينوي بالإشارة الاخلاص
 بالتوحيد (منحنية) للاتباع رواه أبو داود باسناد صحيح ولتكون متوجهة إلى القبلة (وأن لا يجاوز
 بصره اشارته) للاتباع رواه أبو داود باسناد صحيح (وتعوذ من العذاب) أي عذاب القبر وغيره فهو
 أهم من قوله من عذاب القبر (بعد تشهد أخير) لحبر مسلم اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع
 فيقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار ومن فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال
 ويسن الدعاء بغير ذلك وقد ثبت بعض المأثور منه في شرح الاصل (وتسليمه ثانية) للاتباع رواه مسلم
 واستثنى من ذلك مسائل ذكرتها في الشرح المذكور ووافق قصر الامام على تسليمه سن للمأموم تسليمتان
 لا مخرج عن المتابعة بالأبلى بخلاف التشهد الأول لوتركه الامام لزم للمأموم تركه لوجوب المتابعة قبل
 السلام (وتنحو لوجهه يميناً وشمالاً في تسليمته) في الأولى يميناً وفي الثانية شمالاً ملتفتاً في الأولى حتى يرى
 خده الأيمن وفي الثانية الأيسر للاتباع في ذلك كله رواه ابن حبان في صحيحه وينوي السلام على من عن
 يمينه وشماله ومخاذه من ملائكة ومؤمني أس وحن ويسن أن يدرج السلام ولا يده وأن يسلم للمأموم بعد
 سلام الامام ولفارنه جاز ركعة الأركان الا تكسيرة الاحرام (واستك) بخشن يزيل القلق (ولو
 بخرقة) عرضاً (لا أصبعه) أي المتصلة به لانها لا تسمى سواها واختار في المجموع دعا للروائي وغيره
 أنها تنكفي اذا كانت خشنة وهو ظاهر كلام الاصل ومن الاستيك يكون (عند قيامه إليها) أي إلى الصلاة
 ولولعاف الطهورين لحراصه حين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر

نحو القبلة ومجافاة
 عضديه عن جنبيه
 وتوجيه المصلي أصابع
 رجليه نحو القبلة ودعاء
 في جلوسه بين سجديته
 واقتراش فيه وجلوس
 تشهد أول بأن يجلس
 على يسراه وينصب
 يمينه وجلوس استراحة
 بعد سجدة ثانية يقوم
 عنها مفتراشا واعتماد على
 الأرض يديه عند قيامه
 ورفع يديه عند قيامه
 من تشهد أول وتورك
 في أخير بأن يلقى
 وركه الأيسر بالأرض
 الا أن يرد سجود
 سهو أو يطلق فيفترش
 ووضع يديه على نغذبه
 وقبض أصابع يده اليمنى
 الا المسحة فيشبر بها
 عند الله منحنية
 وأن لا يجاوز بصره
 اشارته وتعوذ من
 العذاب بعد تشهد أخير
 وتسليمه ثانية وتنحو لوجهه
 يميناً وشمالاً في
 تسليمته واستيكاً ولو
 بخرقة لا أصبعه عند
 قيامه إليها

الاستياك (أيضا عند الشيطان) عند (الزوم) من الجوع والكسوت (و) عند (تغير فم) لا يتراجع روله الشيطان في اليوم وليس بالتوم وغيره مما يحصل به تغير (وفي) أي الاستياك (فوائد) أكثر من ثلاثة عشر وإن اقتصر عليها الأصل (كسطين القم وتبيض الأسنان وتطبيب السكة) وهذا مع الفم (وشدة اللثة) وهي ماحول الأسنان (وتصفية الخلق والنضاعة والطفلة وقطع الرطوبة واحداث البصر وإبطاء الشيب وتسوية الظهر ومضاغة الاجر ورضا الرب) ولها باب العفو وهضم الطعام وتقوية الجائع وأرغام الشيطان وتذكر الشهادة عند الموت. ويسن أن يبدأ بجانب الأيمن وإن مر السواك على سقف حلقه برفق وعلى كراسي أضراسه وينوي به السنة وذ كرت هنائي شرح الاصل فوائد تتعلق بالاستياك وغيره (ومكروهاها) أي الصلاة (جعل يديه في كفيه عند تحممه وسجوده) وركوعه لمناظرة التواضع (والثبات) بوجهه بلا حاجة تخبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد (وأشارة مفهمة) بلا حاجة (وجهر بمحل اسرار وعكسه وجهر خلف الامام) لخالفه ذلك سنة النبي ﷺ (واختصار) بأن يجعل يده على خصرته لئلهي عنه في خبر الصحيحين في الرجل وقيس به غيره (واسراع) الصلاة لمناظرة الخشوع (وتقيض بصره) لانهقل اليهود هذا (ان خاف) المحلى (ضررا) والا فلا كراهة (والصاق عضديه بجيبه) في ركوعه وسجوده (و) الصاق (بطه بفضديه) فيما تخافهما سنة النبي ﷺ (ومما في حق الرجل خاصة لما مر في السن والطلاق الصاق بطه بفضديه أولى من تقييده له بالسجود (واقعاء السكب) بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبته لئلهي عنه رواه الحاكم ومعهه ورواه البيهقي بأسانيد وضعفها ثم قال والاقعاء نوعان أحدهما هذا وهو منهى عنه والثاني وضع فعله عن النبي ﷺ أن يضع أطراف أصابع رجله وركبته على الأرض وأليه على عقبه وهو سنة في الجالوس بين السجدين (وقرة العرب) لمناظرة الخشوع (واقتراش السبع) في سجوده لئلهي عنه في خبر مسلم في حق الرجل وقيس به غيره (وايطان المكان) الواحد (كايطان البعر وغيرها) من زيادتي كالبالغة في خفض الرأس في الركوع وإعالة التشهد الاول والاضطباع وتشبيك الاصابع وغير ذلك كما صرح به في شرح الاصل

﴿ باب ما يفسد الصلاة ﴾

(وهو حدث ولو بلا قصد) لا تتفاء الشرط (وكلام بشر عمدا بحرفين) وان لم يفهما (أو خوف مفهم) كقئ من الوفاية وع من الوحي لحبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على الملموم وغيره وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للسحاة نعم يعترف في تلفظ اللحن في اجابة النبي ﷺ في عصره اذا دعاه وفي سيرة كلام سبى لسانه اليه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه فيها وقرب عهدا بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وتفتحن ونحوه لغلبة ان لا وتعتذر ركن قولي وان كثروا خرج بكلام البشر كلام الله تعالى والذكر والثناء لما مر في الباب السابق وزيادتي عمدا الكلام سهوا (ومقطر) لاصنام لتلاعه (وفعل كثير) من غير جنس الصلاة في غير صلاة شدة الخوف (ولو سهوا) لذلك مع انه لا مشقة في الاحتراز عنه بخلاف القليل لا يفسد خبر الصحيحين انه ﷺ صلى وهو حامل أمانة فكان اذا سجد وضعه واذا قام جلها ثم قبل الاكل ونحوه عمدا مع العلم بتحريمه يفسد الصلاة كما علم من المعطر وكثير العمل اذا كان لشدة جرب أو خفيما كتحريك أصابعه في سحبة لا يفسد (وقهقهة) عمدا لما مر (وفعل ركن) من أركاها (أو طول زمن مع شك في النية) فيها وذ كر طول الزمن من مز يادتي (ونية خروج

منها وعزم على قطعها وتردد فيه وتعليقه بشئ
وتردد فيه وتعليقه بشئ
وصرف فرض إلى غيره
وكشف عورة إلا أن
كشفها بخروج يدها
حالا وترك توجه حيث
يشتري وردة اتصال
نحاسة به إلا أن يحاها
حالا وبدون يدها
بالحف وخروج وقت
مسحون ترك ركن
فعل عمدا وتقدمه على
غيره وترك ركن عمدا
واقتهاء بمن لا يقتدى
به ولومع الجهل بحاله
في بعض الصور بأن
اقتدى به بعد تحريم
صحح وجوده نوبا
بعيدا منه وهو عار
أو كان أمة وعنتت
ورأسها مكشوف
وغيرها

﴿باب الأذان﴾

يسن مع الإقامة
المكتوبة ولو فاتت
وبادى لنفسه يصلي
جاعة مستؤنة كعيد
وكسوف الصلاة جامعة
وما عدا ذلك لا ينادي
له * وشروطها سلام
وتمييز وذو كورة غير
نساء ووقت

منها في غير محلها (وعزم على قطعها وتردد فيه) أي تعليقه (بشيء) لمنافاة
كل منها الصلاة (وصرف) نية (فرض إلى غيره) أي نقل أو فرض آخر لذلك نعم إن كان مقودا
وأدرك جماعة سن له صرف فرضه إلى نقل ليدرك فضيلتها (وكشف عورة) مع القدرة على سترها
وإن صلى في خلوة لاتقاء الشرط (إلا أن كشفها بخروج) كسبح (فسترها حالا) فلا يفسد الصلاة
لاتقاء قصره في هذا العارض (وترك توجه) للقبلة (حيث يشتري) لمام (وردة) لمنافاتها
العبادة (واتصال نحاسة) لا يعني عنها (به) في يده أو نوبه أو مكانه لمام (إلا أن يحاها حالا) كأن
كانت يده ففرضا أو رطبه بشيء فألقاها فلا يفسد الصلاة (وبدون) أي ظهور (بعض ما يستتر بالحف)
من الرجل أو الحرق وقوى واتصال نحاسة إلى هنا أعم بما ذكره (وخروج وقت مسحه) أي الحف
لبطلان بعض طهارته (وتكرير ركن فعل عمدا) لتلاجه نعم التقود القصير كان مجلس عن قيام ثم
سجد لا يفسد لانه معهود في الصلاة (وتقدمه) أي تقدم الركن الفعلي عمدا (على غيره) لأن ذلك
يخل بصورة الصلاة وخروج الفعلي في الصورتين القول كالفاحة والشهد وبالعدم فيها السهو فلا يفسدان
وتقيدي الثانية بالفعل والعهد من زياتي (وترك ركن) ولو قوليا (عمدا) لمام بخلاف تركه
سهوا لعنه فيتداركه (واقتهاء بمن لا يقتدى به) ككفر أو غيره (ولومع الجهل بحاله في بعض الصور)
كما يعلم مما يأتي في باب الإمامة فقول الأصل مع العلم بحاله هو بالنظر إلى جميع الصور وذلك (بأن اقتدى
به بعد تحريم) منه (صحح) وهذا التفسير زده دقا لما قيل إن ذلك مانع من انعقاد الصلاة والكلام
فيها يفسدها بعد انعقادها (ووجوده) في الصلاة (نوبا بعبادته وهو عار أو كان) المصلي (أمة وعنتت)
في الصلاة (ورأسها مكشوف) لانقضاء الشرط مع القدرة على تحصيله (وغيرها) من زيادات كتطويل
ركن قصير عمدا أو كل باكره وفعلة فاحشة

﴿باب الأذان﴾

بالجمعة وهو لغة الاعلام فالله تعالى وأذن في المان الحج * وشرعا قول مختصر يصحح يعلم به وقت الصلاة
المكتوبة * والأصل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فقلوا سمعنا وحسبنا الله
فليؤذن لكم أحدكم وهو منكم فأجاب كفاية وله شروط ومكروهات ومبطلات وسنن وسيأتي بيانها وإنما (يسن
مع الإقامة) في صلاة (المكتوبة ولو فاتت) كما ثبت في خبر مسلم للإضافة ومنذورة وصلاة جائزة ويسن الأذان
أيضا في أذن الملوود وإذا تعذر العيان أي حرة الجن والشياطين ومعنى تغوات تلوت في صور والمراد
دفع شرها بالأذان فإن الشيطان لما سمع الأذان أدبر (وبإي) نداء (لنقل) يصلي جماعة مستؤنة كعيد
وكسوف) وادعى وهذا أعم من قوله وبإي إلى العبدن والحسوفين والاستسقاء (الصلاة جامعة)
لورود في حينين في كسوف الشمس ويسن الثاني الجريان من صواب الأول بالأغراء والثاني بالحالية
ومجوز رفعها بالإبقاء والخبر ورفع أحداهما ونصب الآخر كما يثبت في شرح الأصل (وما عدا ذلك) من
منذورة صلاة جائزة فنقل إلى سنن جماعة أو يصلي فردى (لا ينادي له) بشئ باسم ويرد فيه (وشروطها)
أي الأذان والإقامة ذكر شروط الأذان من زياتي (اسلام) في المؤذن والمقيم (وتمييز) فلا يسبحان من
كفر وغيره من صبي مجنون وسكران لانه عبادة وإسلام من أياها (رد كورة) بقبح زده بقول (له)
سنة فلا ينادي بها من غير أن ينادي بها رجال والخنى أو النساء لا يشترط لمن ذكورة بل تسن الإقامة لمن
بأن قبح واحد * يتن وبسن الخنى أن يقيم لنفسه وفي أذان المرأة للساء خلاف والأصح أنه غير مدبر
لانه مخاف من رفع الصوت العمة وإذا نزلت صوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى أو رفعه فوق ما يسمع
الساء كره لحرمة الله صحيح إن كان ثم أجني ومثلها في ذلك الخنى (ووقت) أي وقت الأذان والإقامة

لأنهم الإعلام به فلا يصح أن قبله (الأذان صبح) فيصبح قبل وقت من نصف الليل لخبر الصحيحين أن بلاداً يؤذن بليل فسكروا وشرىوا حتى تسموا أذان ابن أم مكتوم بخلاف الإقامة فانها لاقتراح الصلاة فلا تقدم على دخول وقتها (وغيرها) من زيادات كترتيب وجهر جماعة وعدم بناء غير (ومكروهاتهما) أي الأذان والإقامة وذكر مكروهاات الإقامة غير كراهتها للحدث والجنب من زيادات (وقوعهما من محدث) خبر الترمذي لا يؤذن إلا وأنت متوضئ وقس بالأذان الإقامة (و) الكراهه (لجنب أشد) منها لمحدث لغلط الجنبات (و) هي (في الإقامة) منها (أغلظ منها) أي الكراهة في أذانها أشد منها لقر بهما من الصلاة (والنفي) أي التطريب (بهما) والتعطيل (أي التثديد) (والكلام) لغير مصلحة فيهما فلو عطف حد الله في نفسه وبنى (والقعود) فيهما (لقادر) على القيام نعم إن كان مسافر لا يكره الركوب ويكره التشوب في غير الصبح وأن يقال فيهما حتى على خير العمل (وغيرها) من زيادات كوقوعهما من فاسق وصبي (و) يبطلهما) والتصریح بجطل الأذان من زيادات (ردة وسكروا ثم) وجنون كما فهم بالاولى (وقطعتهما) بسكوت وكلام (إن قال) الفصل بحيث لا يعدل باقي مع الأول أذاناً وإقامة بخلاف اليسير (وترك كلمتهما) لأن ما أتى به لا يعدل أذاناً وإقامة فان عاد عن قرب وأتى بها أو أعدمها بعد صاحبه (وسن لها توجه) القليلة لأنها أشرف الجهات (وتحول وجهه) لأصغر (في الحيعتين) مرتين مرة في الأولى (بميناء) مرة في الثانية (شمالاً) لثبوتها خبر الصحيحين في الأذان وقس بالإقامة وذكر التوجه والتحول بهما من زيادات ويسن لها أيضاً أن يكون كل من المؤذن راكعاً على أحسن الصوت (ولاذان وضع مسبحته) هو أولى من قوله وضع أصبعه (في أذنه) أي بإطنهما لأنه أجمل لصوته ويعرف به الأذان من لا يسمعه (وترسيل) أي تأن للامر به في خبر الحاكم (وترجيع) بأن تأتي بالإنهاذين مرتين ينخفض صوته قبل قولها برفعه لو رده في خبر مسلم (وتنوب) من تاب إذا رجع (في) أذني (صبح) لو رده في خبر أبي داود وغيره باستناد جديان يقول بعد حيلته الصلاة غير من الزوم مرتين وهذا من زيادات (ورفع صوت) به (قصر مكان) للمؤذن بحيث لا يحد ضرراً لغيره في خبر البخاري ولأنه بلغ في الإعلام نعم إن أذن لنفسه صلى في مسجد أو نحو جماعة وانصرفوا لا يسرن ردها ثلاثاً ثم دخل وقت صلاة أخرى وخرج بالأذان الإقامة فلا يسن لها شيء من ذلك لأنها للحاضرين وقد ذكرت في شرح الأصل سنناً أخرى (وهو) أي الأذان (تسع عشرة كلمة) بالترجمة لأنه عليه السلام أعلم بأنها عشرة كذلك رواه الشافعي وصححه ابن حبان (والإقامة إحدى عشرة) كلمة لثبوتها في الصحيحين (ويقال) ندباً (لقوائت) أي لكل منها وإن نالت (ولا يؤذن لغير الأولى) منها (إن نالت) وكذا إن نالت فانت حاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الأذان

﴿باب مواقيت الصلاة﴾

الأصل فيها الأخبار الصحيحة وقد ذكرت بعضها في شرح الأصل (وقت الظهر من الزوال) أي وقت زوال الشمس فيما يظهر لنا في الواقع (إلى مصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء) أي الظل الموجود عنده وهذا وقت الجواز ولها أوقات أخرى وقت فضيلة وأوله بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كالأذان واسترورة ولا يضر شغل خفة فك كل لقم وكلام سير وقت اختيار وهو من آسي ويسبب فضيلة إلى آخر الوقت ووقت عذر وقت العصر أربع وقت ضرورة وسيأتي وقت حرة آخر وقتها ادل بها (وقت العصر) جواز بكراهة في الجنة من رده رطل الشيء مثله غير ظل الاستواء (إلى الزوال) رطلها أيضاً أوقات أخرى فضره وقت اختيار ووقت جواز بلا كراهه وقت عذر ووقت ضرورة ووقت حرة فوق الفضيلة من أول الوقت إلى مصير ظل الشيء (أو نصف مثله) (أو زنت) (الاختيار) من آخر وقت الفضيلة إلى مصير الظل مثله (وغير ظل الاستواء) وقت حرة من كراهه إلى استمرار الشمس ووقت الجواز كراهه إلى غروب الشمس

الأذان صبح غيرهما
ومكروهاتهما وقوعهما
من محدث والجنب أشد
وفي الإقامة أغلظ منها
والنفي بهما والتعطيل
والكلام والقعود لقادر
وغيرها ويطلبها ردة
وسكر وانحاء وقطعتهما
إن طال وترك كلمتهما
وسن لها توجه وتحويل
وجه في الحيعتين يثبتا
وشمالاً ولاذان وضع
مسبحته في أذنيه
وترسيل وترجيع
وتنوب في صبح ورفع
صوت قدر إمكان رهو
تسع عشرة كلمة والإقامة
أحدى عشرة ويقام
لقوائت ولا يؤذن لغير
الأولى إن نالت
﴿باب مواقيت الصلاة﴾
وقت الظهر من الزوال
إلى مصير ظل الشيء مثله
غير ظل الاستواء فوق
العصر إلى الغروب
والاختيار إلى مصير
الظل مثله

وقت العصر وقت المغرب جميع وقت الضحوة وهو ما يأتي وقت الحرمة يعلم بمسار الوقت المسمى
 العروب إلى وقت الشفق ظهر مسلم وقت المغرب من طرف الشفق وغيره ليس في النوم بربطاً بهذا التعليل
 على من يصل الصلاة حتى يحضر وقت الصلاة الأخرى ظلمه يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت
 الأخرى أي يصل الصبح لما يأتي وقتها وهذا وقت الجواز لها ولها أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار
 ول الوقت ووقت عصر وقت العشاء من جميع وقت ضروية يعلم بما يأتي وقت حرمة يعلم بمسار (فوقت
 العشاء) جواز من غيب الشفق (إلى العصر الصادق) وهو التفسير صوابه معتزلاً بالحق للمرجس
 في النوم ظهر ما خرج الصادق الكذب وهو ظلم مستطيل هو الصلاة كقول السرخاني وهو الذنب
 ثم يفسد وقت طلبة ثم يطعم العصر الصادق مستطيلاً أي يفسد ما قبلها وأوقات أخرى وقت فضيلة ووقت
 اختيار ووقت عصر ووقت ضروية ووقت حرمة فوقت فضيلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار) من آخر
 وقت الفضية (إلى ثلث الليل) ووقت العصر وقت المغرب من جميع وقت الضروية يعلم بما يأتي ووقت
 الحرمة يعلم بمسار (قد وقت (الصبح) جوازاً لكراهة في الجملة (من العصر) الصادق (إلى طالع الشمس)
 ظهر مسلم وقت صلاة الصبح من طالع العصر لم تطلع الشمس ولها أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار
 ووقت جواز بلا كراهة ووقت ضروية ووقت حرمة فوقت الفضيلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار)
 من آخر وقت الفضية (إلى الاسفار) أي الاخلاء ووقت الجواز بلا كراهة إلى آخره أي قبل طالع
 الشمس ووقت الحرمة يعلم بمسار وقت الضروية يعلم من قوله (ولأسم كافر أو طهرت حاله أو نسيه
 أو بلغ صبي) بالحق الشاملة للصبي (أو أفاق مجنون) أو غيب عليه (وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع
 قدر تكبيرة) فأكثر (زمنه) تلك الصلاة لأنه أدرك جزءه فكان كل ذلك الجماعة وكما يلزم المسافر
 الاعتماد بقائه بمقيم في جزء من الصلاة وخرج بالتكبيرة دونها (وكذا) تلازم الصلاة (التي قبلها) أن كانت
 تجمع معها) فيزعم الظاهر مع العصر بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء بأدراك تكبيرة آخر
 العشاء لأن وقت الثانية وقت الأول في جواز الجميع فكذلك في الوجوب ولا يجب واحدة من الصبح والعصر
 والعشاء بأدراك جزء مما بعدها لاقتفاء جواز الجميع بينهما ويشترط في إروم ما ذكره امتداد السلامة من
 الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة فالو بلغ ثم جرت وفي السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك
 تكبيرة آخر العصر مثلاً وخال من الموانع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب
 ما يسعها تعين صرفه إلى المغرب وما فضل لا يكفي العصر فلا تزمه

(باب الامامة في الصلاة)

وقت العصر وقت المغرب جميع وقت الضحوة وهو ما يأتي وقت الحرمة يعلم بمسار الوقت المسمى
 العروب إلى وقت الشفق ظهر مسلم وقت المغرب من طرف الشفق وغيره ليس في النوم بربطاً بهذا التعليل
 على من يصل الصلاة حتى يحضر وقت الصلاة الأخرى ظلمه يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت
 الأخرى أي يصل الصبح لما يأتي وقتها وهذا وقت الجواز لها ولها أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار
 ول الوقت ووقت عصر وقت العشاء من جميع وقت ضروية يعلم بما يأتي وقت حرمة يعلم بمسار (فوقت
 العشاء) جواز من غيب الشفق (إلى العصر الصادق) وهو التفسير صوابه معتزلاً بالحق للمرجس
 في النوم ظهر ما خرج الصادق الكذب وهو ظلم مستطيل هو الصلاة كقول السرخاني وهو الذنب
 ثم يفسد وقت طلبة ثم يطعم العصر الصادق مستطيلاً أي يفسد ما قبلها وأوقات أخرى وقت فضيلة ووقت
 اختيار ووقت عصر ووقت ضروية ووقت حرمة فوقت فضيلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار) من آخر
 وقت الفضية (إلى ثلث الليل) ووقت العصر وقت المغرب من جميع وقت الضروية يعلم بما يأتي ووقت
 الحرمة يعلم بمسار (قد وقت (الصبح) جوازاً لكراهة في الجملة (من العصر) الصادق (إلى طالع الشمس)
 ظهر مسلم وقت صلاة الصبح من طالع العصر لم تطلع الشمس ولها أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار
 ووقت جواز بلا كراهة ووقت ضروية ووقت حرمة فوقت الفضيلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار)
 من آخر وقت الفضية (إلى الاسفار) أي الاخلاء ووقت الجواز بلا كراهة إلى آخره أي قبل طالع
 الشمس ووقت الحرمة يعلم بمسار وقت الضروية يعلم من قوله (ولأسم كافر أو طهرت حاله أو نسيه
 أو بلغ صبي) بالحق الشاملة للصبي (أو أفاق مجنون) أو غيب عليه (وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع
 قدر تكبيرة) فأكثر (زمنه) تلك الصلاة لأنه أدرك جزءه فكان كل ذلك الجماعة وكما يلزم المسافر
 الاعتماد بقائه بمقيم في جزء من الصلاة وخرج بالتكبيرة دونها (وكذا) تلازم الصلاة (التي قبلها) أن كانت
 تجمع معها) فيزعم الظاهر مع العصر بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء بأدراك تكبيرة آخر
 العشاء لأن وقت الثانية وقت الأول في جواز الجميع فكذلك في الوجوب ولا يجب واحدة من الصبح والعصر
 والعشاء بأدراك جزء مما بعدها لاقتفاء جواز الجميع بينهما ويشترط في إروم ما ذكره امتداد السلامة من
 الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة فالو بلغ ثم جرت وفي السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك
 تكبيرة آخر العصر مثلاً وخال من الموانع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب
 ما يسعها تعين صرفه إلى المغرب وما فضل لا يكفي العصر فلا تزمه

(باب الامامة في الصلاة)

(الائمة) فيها (ثمانية أنواع) أحدها (من لاتصح امامته) بحال (وهو الكافر) ولو زنديقا
 (وغير المعيز) من مجنون ومعنى عليه وصي غير عيز وسكران لعدم الاعتداد بصلاتهم بقولي وغير المعيز
 أهم من قوله والمجنون (والمأموم والمشكوك في مأموميته والاممي للمعيز عنه في الأصل بالارت والالتف
 (ومن لحنه يحيل المعنى في الفاتحة أن أمكنها التعلم) لتقصير المؤتم بهم ولتقص الامام وهذا أولى
 وأقيد مما ذكره فيها وإنما لم تصح امامة المأموم لأنه تابع ومن شأن الامام الاستقلال فلا يحتج به
 وأما المشكوك في مأموميته فله عدم العلم باستقلاله وأما الاممي الذي لا يمكنه التعلم فسيأتي وأما من لحنه
 لا يحيل المعنى كرفع هاء الجدللة فتصح امامته مع الكراهة أو يحيله في غير الفاتحة أو فيها ولم يمكنه التعلم
 فسيأتيان (و) ثانيها (من لاتصح امامته مع العلم بحاله وهو المحدث) حدثاً أصغر أو أكبر (ومن
 عليه نجاسة) خفية (غير معقونها ومن لحنه يحيل المعنى وكان عالماً بالصواب وتعد الحن مطلقاً)
 أي في الفاتحة وغيرها (أو سبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب في الفاتحة أو أمكنه التعلم) ولم

عنه لكن صحة الامامة لا تنافي بين هذا النوع من ما يأتي في الحسن وشرح الحقيقة السابقة
 الظاهرة فتصح الامامة من كل وجه غير موقوف على ما عدها البعض مما فلا يقع الصحة مطلقا ما
 الا من في هذه الحالة فانها تكون العلم او كان جاعلا او بالاصح اما مستطابقا للكرامة وقوله من علم
 الله تعالى عن زياتي (و) ثانيا (من لا يصح امامته الا لونه وهذا الحق) فتصح امامته لا لولا
 لتصدق عنه ولا لاجل جواز كونه رجلا ولا علمه (و) وثالثا (من لا يصح امامته الا لانه وهو الاثني
 والاعشار) وهو من يجاز عرف من القاصد فيكون قوله (ان لا يمكن العلم) فتصح امامته لا لولا
 وحتى تصحها عندها وتصح امامته الا لانه لا يقرى لا لعلمه املا لتجمل وأقرت الحق عن هذين
 بخلاف ما صعد الاصل لان امامته لا يصح قبل ما عرف والاعشار (كأثره) وللتأخر وهو من علم في غير محل
 الادغام (والثاني) بالثلاثة وهو من يعلم حرفا سحر (ومن علم بحيل المعنى) فحينئذ ردهما بقوله (في
 القاصد) كان يضم تاء أنهيت أو يكسرهما (ويجوز عن التبدل) فتصح امامته كل منهما لانه ليستويتهما في
 التقصان لا لغيره لاختلاف ما فيه (و) خامسا (من لا يصح امامته في صلاة وتصح في أخرى وهو المسافر
 والعبد والمبعض) وهو من زياتي (والعبي والمحدث ومن عليه نجاسة خفية وجعل حالها) وهما من
 زياتي (ف) انه (لا يصح امامتهم في الجمعة ان تم العدد بهم) لا لتفادصة الكمال المعتبر في صحتها وتصح في
 غيرها وفيها ان تم العدد بدوهم (و) سادسا (من تكبر امامته) مع جوازها (وهو الفاسق والمبتدع ان تم
 يكفر يبدعته وغيرهما) وهو من زياتي كلفاءه وهو من يكرر الفاء والواو وهما من يكرر الواو ومن
 تقلب على الامامة ولا يستحقها أمام من يكفر يبدعته كالجسم صريحا ومشكر العلم بالخرافات فلا يصح أن
 يكون اماما بحال كما علم عامرو بتعيرى بالفاسق والمبتدع أولى من تعيرى بالعلن بالفاسق أو البصاة اذا اعلان
 ليس بشرط (و) سابعا (من امامته خلاف الأولى لوهو ولد الزنا) وإن عده الاصل في المكروه (وولد
 للملاعة وهو من لا يعرف له أب) وهما من زياتي (والعبد ولومكاتب والمبعض) ولوزادت حرته
 (والاعمى والبصير) في الامامة (سواء) لتعارض المعنيين وهما أن البصير أحفظ عن النجاسة والاعمى
 أشنع (و) ثامنا (من تختار امامته وهو من سلم بما ذكر) من الامور السابقة ثم اذا اجتمع عن له
 أهلية الامامة جماعة (فيقدم) منهم (الافقه) في الصلاة على غيره لانه عليه السلام قدم أبابكر للصلاة
 وغيره أحفظ منه ولان الاحتياج الى الفقه في الصلاة أكثر لكثرة الوقائع فيها وأما خبر مسلم الآتي
 ونحوه فهو في المستورين في غير القراءة كالقصة لان أهل العصر الاول كانوا يتفقون مع القراءة فلا
 يوجد قارئ الا وهو فقيه (ف) بعد الاقفة (الاقراء) أى الأكثر قراءة (ف) بعد الاقراء (الاورع)
 وهو من زياتي (ف) بعد الاورع (الاقدم هجرة) الى المدينة الشريفة أو الى دار الاسلام من دار
 الحرب (ف) بعد الاقدم هجرة (الاسن في الاسلام) خبر مسلم يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان
 كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء
 فاقدمهم سنة وفي رواية اسلاما ووجه تقديم الاورع على الاقدم هجرة من الخبر أن الغالب على الاعلم بالسنة
 الورع (ف) بعد الاسن (الاحرف نسبيا) بان كان نسبيا الى قرش أو غيرهم عن قام بما يعتبر في الكفاءة
 فيقدم الهاشمي أو المطلبى من قرش على غيره وسائر قرش على سائر العرب والعرب على الجهم (ف) بالاحسن
 ذكرنا فالانظف نو با فالاحسن صوتا (الاسن خلقا) بفتح الخاء وهذه الاربعة من زياتي (ف) بالاحسن
 (وجها) وذكرنا في شرح الاصل زيادة على ذلك

في وجهه
 امامته
 التي ومن لا
 امامته الا لونه
 والاعشار
 كثر في العلم
 بحيل المعنى
 ويجوز عن التبدل
 لا يصح امامته في صلاة
 وتصح في أخرى وهو
 المسافر والعبد والمبعض
 والعمى والمحدث ومن
 عليه نجاسة خفية
 وجعل حالها فلا تصح
 امامتهم في الجمعة ان تم
 العدد بهم ومن تكبر
 امامته وهو الفاسق
 والمبتدع ان لم يكفر
 يبدعته وغيرهما ومن
 امامته خلاف الأولى
 وهو ولد الزنا وولد
 للملاعة ومن لا يعرف
 له أب والعبد والمبعض
 والاعمى والبصير سواء
 ومن تختار امامته وهو
 من سلم بما ذكر فيقدم
 الافقه فالاقراء فالاورع
 فالاقدم هجرة فالاسن
 في الاسلام فالاحرف
 نسبيا فالاحسن ذكرا
 فالانظف نو با فالاحسن
 صوتا خلقا فوجها

﴿باب صلاة السفر﴾

﴿باب كيفية صلاة السفر﴾

الجمعة لا تكون الصلاة فيها على وجهها حتى يخرج وقت الأولى فليس فيها صلاة ولا صلاة فيها
عصا وضارت قضاء ويقع في مجموع الصلاة الصلاة فاحسبه (وقد استقر على آخر الثانية) فلو أقام فيها
وقعت الأولى قضاء لأنها لا تعكس قبل الأداء العذر وقد زال قبل عذابها وذكر في شرح الأصل فوائد أخرى
(بالصلاة الجمعة)

بضم الميم وتكون بها وقصتها وحكي كبرها والاصل في وجوبها أنه إذا يؤدي الصلاة من يوم الجمعة أي
فيه أو آخره كبره مسلم فقد عرفت أن أمر رجلا صلى الناس ثم أسرق على رجل يتخلفون عن الجمعة في
يتوهم وقولهم أنها ركعتان وهي كبرها في الأركان والشروط وغيرها وبخاصة بشرط أمور ذكرتها
يقول (يشترط لصحتها) ستة أمور أحدها (الأقامة في أئمة) ولو من حشبة أو قصب لأن الجمعة لم تقب
عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك سواء المساجد وغيرها بخلاف الصحراء وإن كان بها
خيام ولو أهدمت الأئمة وأقام بها أهلها على العبادة لم يمتهم الجمعة لأنها لا طهر وسواء كانوا في مظالم لا
وتعبري بأئمة أوضح من تعبد بعبادة أئمة (و) ثانيا (أقامتها بأربعين) ولو بالأمم (مسلمها كمها
حزب كرا) لا بداع رواد السني وغيره مع غير صلوات كرا أي في أصل (متوطن) بمحل الجمعة (لا يطعن)
شأنه ولا ضيقا (الالحاجة) لأنه ﷺ لم يجمع بحجة الدواع مع غزوه على الأقامة أياها لعدم التوطن وكان
يوم عرفة فيها يوم جمعة وصلى بها الظهر والعصر تقديم رواد مسلم فلا تصح بكافر ولا بغير مكلف ولا من
فيه رقى ولا بغير ذكر كعتصم ولا بغير متوطن لمس (و) ثالث الشروط وقوع الجمعة (في وقت الظهر)
لا بداع رواد الشيخان (فلخرج الوقت وهم فيها أتموها ظهرا) كالأوقات شرط التضرع وجب الأتمام
(و) رابعها (الجمعة) في الركعة الأولى لا نه المأثور فلو صلاها أربعون فرادى لم تصح (و) خامسها (أن
لا يسيئها) بالتحريم (ولا يقرنها) فيه (جمعة) أخرى (يحلها إلا أن عسر اجتماع الناس يمكن) وهذا
الشروطان من زياتي والثلاثة الأولى جعلها الأصل شروطا لوجوب الجمعة للصحتها وللقول ماض
(و) سادسها (تقدم خطبتين) على الصلاة لا بداع رواد الشيخان (من تصح خلفه) الجمعة ولو صلبا زاد
على الأربعين بخلاف من لا تصح خلفه كعجنون وصبي من الأربعين وكافر ويعتبر وقوعهما (في الوقت)
لأنه المأثور (وهو متظهر) من الحدث والحديث مستقر فقام فيها عند القدرة كما يلوحه قوله بعد ويجلس
بينهما (يساع) هو أولى من قوله بحضور (من تعتقد بهم) الجمعة (ويجلس بينهما ويحمد الله) تعالى
فيها لا بداع رواد مسلم (ويصلى على النبي ﷺ) فيهما لأنه المأثور (يعظمهم) بالصلاة والتقوى ونحوها
للاتباع رواد مسلم لا يمتنع لفظ الوصية بخلاف الحمد والصلاة (فيهما) لاتباع السلف والخلف (وقرأ آية
مهمة) لا كهم نظر للاتباع رواد الشيخان (في أحدهما) لا يعينها لاطلاق الأدلة لكن بسن كونها في
الأولى لتكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية (ويدعو للمؤمنين والمؤمنات) وذكرهم من
زيادتي (في الثانية) لأنه المأثور قال الإمام وأرى أن يكون الدعاء متعلقا بأمور الآخرة غير مقصور على أوطار
الدنيا وأنه لا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله رحيم الله وأما الدعاء لالسلطان بخصوصه فالتحرر كافي
المجموع أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه محاربة في وصفه ونحوها وذكر في شرح الأصل فوائد أخرى
يعتبر في الخطبة مع مأمرواتها وكونها غريبة وجب ما اعتبر فيها شروط لها إلا الجدل والصلاة على النبي
ﷺ والوعظ وقراءة آية الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فأركانها (وتنظم الجمعة كل مسلم مكلف متوطن)
بمحل الجمعة (حز كرا لعذرله) يرخص في ترك الجماعة بما يتصور هنا وهذا يخفى عن اشتراط كونه
صحيا وإن ذكره الأصل (وتعتقده) كما علم ماض وإنما أعيد لضرورة التقسيم الآتي (فلا تنظم العذرور)
مطلقة (وتعتقده) في غير المسافر (والمقيم غير المتوطن) كمن أقام أربعة أيام فأكثر وهو بنية السفر

وقد استقر على آخر الثانية
(بالصلاة الجمعة)
يشترط لصحتها الأقامة
في المساجد وأما غيرها
بأربعين مسلما كمها
حز كرا لا بداع رواد السني
لا يطعن في الأصل
وقت الظهور فلو خرج
الوقت وهم فيها أتموها
ظها والجمعة وإن
لا يسيئها ولا يقرنها
جمعة بمحلها إلا أن
عسر اجتماع الناس
يمكن وتقدم خطبتين
من تصح خلفه في
الوقت وهو متظهر
بسلح من تعتقد بهم
ويجلس بينهما ويحمد
الله ويصلى على النبي
ﷺ يعظمهم فيها ويقرأ
آية مهمة في أحدهما
ويدعو للمؤمنين
والمؤمنات في الثانية
وتنظم الجمعة كل مسلم
مكلف متوطن حرد كرا
لعذرله وتعتقده فلا
تنظم العذرور وتعتقده
والمقيم غير المتوطن

لا يبلّغ أهله ولا يبلغ أهله
 رخصين قتلهم ولا
 تصدق به ومن به رق
 والحق والحق والمسلم
 والحق لا تازمهم ولا
 نعتقد بهم وتصح منهم
 باب كيفية صلاة
 الحوف
 ان كان العدو في جهة
 القبلة ولا سائر وكثر
 المسلمون جعلهم الامام
 صفيين وصلى بهم
 فيسجد نصف ويحرس
 صف فاذا قاموا سجد
 من حرس وحلقوه
 وسجدوا معه في الثانية
 وحرس الآخرون فاذا
 جلس سجدوا وتشهد
 وسلم بالجيع وان
 كان في غيرها أو وهم
 سائر فرقههم فرقتين
 تقف احدهما في وجه
 العدو ويصلي بالآخرى
 ركعة ثم عند قيامه
 تفارقه وتم وتقف في
 وجهه ونحى تلك
 فيصلي بها ثانية ثم تتم
 وتالحق ويصلي بها فان
 صلى رابعة صلى بكل
 ركعة بين أو مفرق فرقة
 ركعتين والثانية
 ركعة ويدتور الثانية
 في الثالثة

(أو) التويلن (بمعنى) يصطحبه التماس ولا يبلغ أهله بل ياتوا به ولا يبلغ أهله ولا يبلغ أهله
 ولو مبغضاً فهو أعز من تعذيبه بالعبد (والصبي) للمعيز (والأقربى) والمسافر) والقديم يصلح للجميع منه التنداء
 ولا يبلغ أهله بل ياتوا به (أو) أكثر أهل خيام (والحق) لا تازمهم ولا تعتقد بهم وتصح منهم (والمراد) تخرجه
 ولا تعتقده ولا تصح حقه والمجنون والمغنى عليه والسكران والصبي غير المعيز والسكران الأصلي لا تازمهم
 ولا تعتقد بهم ولا تصح منهم وان زام السكران القضاء وبذلك علم أن الناس في الجمعة ستة أقسام والأصل
 فيما ذكر مع ما مر خبر الجمعة على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد عاك أو امرأة أو صبي أو مريض
 والمراد بعدم لزومها للسكران الأصلي عدم لزومها لغيره في الدنيا لكن تزامه كغيرها من الواجبات لزوم
 عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول لتكتمه من فعلها بالإسلام (فرع) يحرم على من تزامه الجمعة
 السفر ولو لطاعة بعد غير يومها إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو مقصداً ويتضرر بتخلقه عن الرفقة
 باب كيفية صلاة الحوف
 الأصل فيها آية وإذا كنت فيهم فأقتطع لهم الصلاة والاتباع كإسائتي وهي ستة عشر نواجيات عن النبي
 (ولاسار) يتبع رؤيته (وكثرا المسلمون) بحيث تسجد طائفة وتحرس أخرى (جعلهم) الامام صفيين وصلى
 بهم (جميعاً) (فيسجد صف ويحرس صف فاذا قاموا) من السجود (سجد من حرس وحلقوه) ثم ركب
 واعتدل الجميع (وسجدوا معه) في الركعة (الثانية وحرس الآخرون فاذا جلس) للتشهد (سجدوا
 وتشهد وسلم بالجيع) وهذا صادق في سجود الصف الاول معه في الركعة الاولى والثاني بعد تقدمه وتأخر الاول
 في الثانية وهذه صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسفان كإرواه مسلم وصادق بذلك بلا تنقيح وتأخر بسجود
 الثاني معه في الاولى والاخرى في الثانية ولو يتقدم وتأخر وهذه من ريادة ونص عليها في الامم ويجوز
 غير ذلك كما بينت في شرح الأصل (وان كان) العدو (في غيرها) أي غير جهة القبلة (أو) فيها
 (وهم سائر) يتبع رؤيته وهذا الثاني من زيادتي (فرقهم) الامام (فرقتين) تقف احدهما في وجه العدو
 ويصلي بالآخرى ركعة (حيث لا يبايها السهام) (ثم عند قيامه) للثانية (تفارقه) الاخرى بالية (وتتم)
 صلاتها ثم تذهب الى العدو (وتقف في وجهه) والامام قائم منتظراً في قيامه (ونحى تلك) الفرقة
 التي كانت في وجه العدو (فيصلي بها) ركعة (ثانية ثم تتم) صلاتها (وتلحقه) في تشهده (ويصلي بها)
 ولولم تفارقه الاولى بل ذهبت الى العدو ساكتة وجاءت الاخرى فصلت معه الثانية فلهذا سلم ذهبت الى
 العدو وجاءت الاولى مكان الصلاة وأتمت وذهبت الى العدو وجاءت الاخرى وأتمت صح رواية ابن عمر
 والاولى رواية سهل واختارها الشافعي لسلامتها من كثرة المخالفة ولانها أحوط لامر الحرب وهذه الصلاة
 ككيفية المذكورتين صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بذات الرقاع رواها الشيخان وله أن يصلي مرتين
 كل مرة بفرقة فتكون الثانية له آالة وهذه صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بطعن نخل رواها الشيخان
 أيضاً وتلك ككيفية اتصال من هذه لانها أعيدل بين الطائفتين ولسلامتها عما في هذه من اقتداء
 افترض بالتسلل المختلف فيه هذا كله اذا صلى ثالثة (هان صلى رابعة صلى بكل) من الفرقتين (ركعتين)
 وتشهد بهما وانتظر الثانية في جالس التشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل لانه محل الطويل بخلاف
 جالس تشهد الاول ولو فرقهم أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة صحت صلاتهم (أو) صلى (معها)
 (هـ) يصلي (بفرقة ركعتين) وبالثانية ركعة (ويحوز عكسه) (وينتظر) الفرقة (الثانية في) الركعة
 (الثالثة) أي في القيام لها وهو أصل من انتظارها في التشهد الاول هذا كله اذا لم يشتد الحوف

فان اشتد الحوف) وان لم يلتمح القتال فلهما منوا العدو لولوا عنه أو اقساموا فرقتين هتولى ان اشتد الحوف موفيا لغرض بلاياهم غير المارد الموضع به قول الاصل كعبه فان اشتد الحوف أو اتحم القتال (صاوا) كيف أمكن ركبا ومناء وعدوا وإيماء والاخير من زيادتي قال تعالى فان ختم فرجالا أو ركبانا قال ابن حجر مستقبلي القلبة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة ومجلا اذا كان بسبب القتال فلا تحرف عن القلبة لجراح اللابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالصليين حول الكعبة (هان أمن) المصلى (وهو ركب نزل) وجوبا (وبني) على صلاته وان كثرت عمله في نزوله نعم لو استدر القلبة في نزوله بطلت صلاته ولا يضرا عرفا فمينا ولا شيلا لكن يكره (وان حاف) وهو راجل (ولم يضطر) الى الركوب (ركب واستأف) صلاته لان الركوب أكثر عملا من النزول وخرج بزيادتي ولم يضطر ما لوضطر الى الركوب وركب فاه بيني (وكالحوف في القتال الحوف) على معصوم من نفس وعصو ومنفعة ومال ولولعبه (من محوسب) كنه وحرق وعرق وغيره له يطلبه ليقصصه وهو يرجو العفو ولو تعيب ولا يبعد معدلا عن ذلك فيأتي في معاصم ثم ولا إعادة في الجميع وتجري صلاة شدة الحوف في العبد والكسوف لا الاستسقاء لانه لا يخاف فوته بخلافهما وهاهنا أن ذلك يجري في كل فعل يخاف فوته كالرواتب وتعييرى بحوسب أعظم من قوله سبع أوجه أو حرق أو غرق

(باب القضاء)

وهو فعل العادة كلها والألا دون ركعة بعد وقت الاداء استندرا كما لماسق لفعله مقتضى (والإعادة) وهي فعل العادة في وقت أدائها ثانيا (يقضى) الشخص (ما فاته من مؤقت) وجوبا في الفرس ونديا في الفل كإذ كره الاصل في بابه (متى تذكره) وقدر على فعله وان كانت الجمعة تقضى طهرا) لاجبة لخير الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها والبادرة الى قضاء الفل سنة وكذا الى الفرض ان فاه بعذر والاوجبت (الان حاف فوت حاضرة فيديها) وجوبا وتعييرى كالأصل بخوف فوتها صادق فيه بما اذا أمكنه أن يترك ركعة من الحاضرة فيقضى قبلها العاتية أيضا كما شمله المستثنى منه ويجعل المطلق تحريم إحراج بعض الصلاة عن وقتها على غير ذلك ولو تذكر فاته بعد شروعه في حاضرة أممها صاقي الوقت أو اتسع ولو شرع في فاته معتقدا سعة الوقت فإن صيقه وجب قطعها (أو) ان (لم) يجد غير ثوب) وهو (فرقة عراة أو ازدجوا على بئر أو مقام) للصلاة (فلا يقضى) ما فاته (حتى تنتهى) السوبة اليه) والاخيرتان من زيادتي (كأداء الحاضرة) في أنه لا يؤديها فإدا كر حتى تنتهى السوبة اليه (ان لم يحضر فوتها) والاصل عار ياومتيما وقاعدار عاية حرمة الوقت (أو) ان (قدر فاقدا الطهورين على القضاء بطهر لا يسقط به فرضه كالتيتم لبق الماء أو وجد الماء أو وجد التراب بمحل لا يلعب به وجود الماء قضى أماعبر المؤقت كالاستسقاء فلا يقضى كإذ كره الاصل بحر باب الطوع وقد بسطت الكلام عليه ثم في شرح الاصل (ومن صلى) ولو في جماعة (صلاة صححة ثم أدرك) في الوقت (من يصلها) ولو مفردا (سن له أعادتها معه) للامر بها في حبراني داود وغيره وصححه الترمذى

(باب كيمية وحكم صلاة العذور)

الآتي بابه (يصل المريس كيف أمكه ولومويا) للضرورة (ولا يعيد) ماصلا لمعوم عذره ولا يقص ثوابه عن ثوابه لو صلى مما للاركان لا معذور ولجرا ليجارى ادا مرس العد أو سافر كتبته ما كان يعمل صححهما قويا والعترى الى المريس المشقة الظاهرة أو حوف زيادة مرض أو نحوه (و) يصل (العرى والمحبوس) بمحل يحس (مومين) للمارس (ويعيدان) ماصليا بإيماء للرد فذلك وفي معناها

باب صلاة الاستسقاء

هي ستة عند الحاجة كما هي في الأصل فيها قبل الاجماع الاتباع رواه الشيخان والاستسقاء طلب السقيا وهو ثلاثة أنواع أدناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وأفضلها الاستسقاء بركتين وخطبتين وهو ما ذكرته بقولي (هي ركعتان كصلاة العيد) فيها لها (الافى المناداة قبلها) بان يأمر الامام من ينادي للناس بالاجتماع لها في وقت معين وبالتوبة واخراج البهائم ومن هذا يؤخذ ان وقتها لا يختص بوقت صلاة العيد (و) في (صوم يومها وثلاثة) من الايام (قبله) لان له أثرا في رياضة النفس واجابة الدعاء (و) في (ترك الزينة فيها) أي في الصلاة بان يلبس قبل خروجه لها ثياب بذلة وهي التي تلبس حال الشغل للاتباع رواه الترمذي وصححه وينزعها بصد فراغه من الخطبة (مع خطبتين خطبتين العيد) فيها لها (الافى محتهما قبل الصلاة) بخلافهما في صلاة العيد لا يصحان كما هو وهذا من زيادتي (و) في (اكثار الاستغفار) فيها يبدل اكثر التكبير في خطبتي العيد ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا حريثا حريثا غدا عاجلا سحابتها دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا أي كثير الدر (و) في (قراءة آية استغفروا ربكم انه كان غفارا) فيها بان يقول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وعلم من تقييد الاستغفار بالخطبتين انه يأتي بتكبير الصلاة وبالذكر بين كل تكبيرتين كما في صلاة العيد وهو كذلك (و) في (الاسرار ببعض الدعاء فيهما) فقولي فيهما قيد في المذكورات قبله كما تقرر (و) في (التوجه به) أي بالدعاء (للقبلة) بعد صدر الخطبة الثانية بنحو ثلثها ويبلغ فيه حينئذ فاذا أسردعا الناس سرا واذا جهر أمتموا (و) في (تحويل الرداء) عند توجهه للقبة فيجعل يمينه يساره وعكسه للاتباع رواه البخاري وينكسه فيجعل أعلاه أسفله وعكسه (و) في (رفع ظهر اليمين الى السماء) في الدعاء للاتباع رواه مسلم وحكمته أن القصد رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شيء يجعل بطن يديه الى السماء (و) في (ابدال التكبير بالاستغفار فيهما) أي في الخطبتين فيقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وآتوب اليه بديل كل تكبيرة ويسن الاستسقاء بأهل الخير كما استسقى عمر بالعباس عم النبي ﷺ فكان يقول اللهم انا كنا اذا خطا توسلنا بنبينا فتسقينا وانا توسل بعم نبينا فاسقنا فيسقون

باب صلاة الكسوفين

باب صلاة

الكسوفين

هي ركعتان بعدهما خطبتان كالعيد في أنه لا تكبيرات فيهما وأنه يسن في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال وقراءة آية توبة في الخطبة

كسوف الشمس والقمر ويقال فيهما خسوفان وفي الاول كسوف وفي الثاني خسوف وهو الاشهر عند الفقهاء وحكي عكسه وصلاهما سنة كما هو في الأصل فيهما قبل الاجماع خبر الصحيحين ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا حياته فاذا رأيت ذلك فضاوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم (هي ركعتان بعدهما خطبتان ك) صلاة وخطبتين (العيد) فيها لها الا (في أنه لا تكبيرات فيهما) (و) في (أنه يسن في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال) وكذا يسن تطويل السجود نحو الركوع الذي قبله ومدت ذلك في الصحيحين وبكفي في القراءة قراءة الفاتحة والاكمل أن يقرأ بعدها في القيام الاول البقرة وفي الثاني آل عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة وهذا قريب فلهذا قال قوم يقرأ في الاول البقرة وفي الثاني يقرأ كما تلي آيت منها وفي الثالث كما تلي وفي الرابع كما تلي وكلاهما منصوح عليه وبسبح قدر مائة آية من البقرة وثمانين وسبعين وخسين في الركوعات ولين قصد فعلها ركعتين كسنة الظهر أن يصلحها كذلك كما رواه أبو داود وغيره من فعله ﷺ وتكون تاركا للافضل واذا أتى بالفضل فلا يجوز زيادة ركوع ثالث لئلا ينادى الكسوف ولا نقص ركوع للانجلاء (و) في (قراءة آية توبة) يحتملها (في الخطبة) على الخروج من المعاصي وفعل الخير والصدقة ويحذرهم الغفلة

الشمس والجهرب في
خسوف القمر

﴿ باب صلاة النفل ﴾

منع راتب مؤكده عشر
ركعات ركعتا الفجر
وركعتان قبل الظهر أو
الجمعة وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
يقرأ فيهما وفي ركعتي
الفجر سورتي الاخلاص
وركعتان بعد العشاء
ومنه راتب غير مؤكده
نساء شرقة ركعتان
قبل الظهر أو الجمعة
وركعتان بعدها
زائدات على ماسر
وأربع قبل العصر
وركعتان قبل المغرب
وركعتان قبل العشاء
ومنه الوتر ركعة أو ثلاث
أو خمس أو سبع أو تسع
أو إحدى عشرة ولين
زاد على ركعة الوصل
بتشهد أو بتشهدين في
الاخيرتين والفصل
وهو أفضل ويقت فيه
في النصف الثاني من
رمضان وفي الصبح أبدا
وفي المكتوبة نازلة
بعد الاخيرة ومنه
صلاة الضحى وأقلها
ركعتان وأفضلها
ثمان وأكثرها ثنتا
عشرة ومنه صلاة
التوبة ومنه صلاة
التراويح عشرون ركعة

والاغترار وبأمرهم بكثارة الساء والاستغفار والذكر للاتباع كافي الاخبار الصحيحة (و) في (الاسرار
في) صلاة (كسوف الشمس) للاتباع رواء الترمذي بإسناد صحيح ولانها صلاة نهار (و) في (الجهرب)
صلاة (خسوف القمر) للاتباع رواء الشيخان ولانها صلاة ليل بخلاف صلاة العيد لاسكون القراءة فيها
الاجهرية وثقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء وبغروبها كاسفة وصلاة خسوف القمر بالانجلاء
وطاوع الشمس لا بغروبها خاسفا ولا بطاوع الفجر

﴿ باب صلاة النفل ﴾

وهو ما رجع الشرع فعليه على تركه وجوز تركه ويعبر عنه أيضا بالتطوع والسنة والندوب والمستحب
وللرغب فيه والحسن (منه) أي من النفل (راتب) مع الفرائض (مؤكده عشر ركعات ركعتا الفجر
وركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها) للاتباع رواء الشيخان (وركعتان بعد المغرب) لذلك
(يقرأ فيهما وفي ركعتي الفجر سورتي الاخلاص) في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية
قل هو الله أحد للاتباع رواء مسلم وروى أيضا أنه عليه السلام قرأ في الاولى من ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله
وما أنزل اليك الآية التي في البقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الآية ويسن أن يفصل بينهما وبين
صلاة الصبح باضطجاع أو كلام أو نحوه (وركعتان بعد العشاء) للاتباع رواء الشيخان (ومنه راتب)
مع الفرائض أيضا (غير مؤكده ثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها زائدات على
ماسر وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء) للاخبار الصحيحة في ذلك وهذا
القسم من زيادتي (ومنه الوتر) ووقته بعد فعل العشاء ولو بجمع تقديم والوتر يحصل (بركة أو ثلاث
أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة) لقوله عليه السلام من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن
يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواء أبو داود بإسناد صحيح وقوله عليه السلام أوتروا
بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة رواء البيهقي ووثق رجاله والحاكم ومصححه على شرط الشيخين
(ولين زاد على ركعة الوصل بتشهد) في الأخيرة (أو بتشهدين في الاخيرتين) بلا تسليم بينهما ولا يجوز
فيما كثر من تشهدين ولا فعل أولها قبل الاخيرتين لانه خلاف المنقول من فعله عليه السلام (و) له (الفصل)
بان يشهد في الأخيرة ويسلم فيها وبعد كل ركعتين قبلها (وهو أفضل) من الوصل لانه أكثر عملا وعليه
اقتصر الاصل وذكر الافضلية من زيادتي (ويقت) ندبا بالقنوت المشهور وهو اللهم اهدني فيمن
هديت الى آخره أو بنحوه (فيه) أي في الوتر (في النصف الثاني من رمضان وفي الصبح أبدا) في الصلاة
(المكتوبة نازلة) كوابه وحط وجراد وخوف (بعد) اعتداله من الركعة (الاخيرة) في المسائل
الثلاث للاتباع رواء في الاولى الدارقطني وغيره وفي الثانية البيهقي وغيره وفي الثالثة وهي من زيادتي أبو
داود وغيره ويسن أن يقول بعد القنوت المذكور وكثير قيده بالقنوت في رمضان اللهم اننا نستعينك
ونسئفرك الى آخره وهو قنوت عمر رضي الله تعالى عنه والجمع بينهما انما هو لمنفرد ولا مام قوم محصور بن
رضوا بالتطويل (ومنه صلاة الضحى) لقوله تعالى يسبحن بالعشى والاشراق قال ابن عباس رضي الله عنهما
صلاة الاشراق صلاة الضحى للاخبار الصحيحة فيها ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال (وأقلها ركعتان
وأفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة) هداماني الروضة وأصلها صحيح في التحقيق ما جزم به الاصل ان أكثرها
ثمان وله في المجموع عن الأكثرين قال فيهما وأدنى الكمال أربع وأفضلها منست ودليل ذلك ذكرته مع
قوائد في شرح الاصل (ومن صلاة التوبة) لحبر ليس عبد يذنب ذنبا فيقوم فيتوضأ ويصلي ركعتين
ثم يسعفر الله الاغفرله رواء أبو داود وغيره وحسنه الترمذي (ومنه صلاة التراويح عشرون ركعة) بعشر
تسليما في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطاوع الفجر والاصل فيها الاتباع رواء الشيخان مع مواظبة

اقتصر على بعضه نحوه
ولاحد بعدد ركعاه
ومنه تحية المسجد
بركعتين فأكثر
بتسليمه قبل جلوسه في
أى وقت دخله وتكرر
بتكرره دخوله ولو على
قرب وتكرره اذا وجد
المكتوبة تقام أو
دخل المسجد الحرام
ففعله قبل الطواف
أو خاف فوت الصلاة
ولاتسن للخطيب اذا
خرج للخطبة ولا لمن
لوعله فاته أول الجمعة
مع الامم ومنه صلاة
التسبيح أربع ركعات
يقول في كل بعد القراءة
سبحان الله والحمد لله
والله الا الله والله أكبر
خمس عشرة مرة
ويقول في كل من
الركوع والرفع منه
والسجدتين والجلوس
بينهما وجلستي
الاستراحة والتشهد
عشرا فذلك خمس
وسبعون في كل ركعة
ومنه صلاة الاستخارة
ركعتان لخبر البخاري
عن جابر كان النبي ﷺ
يعلمنا الاستخارة في
الامور كلها كما يعلمنا
السورة من القرآن

الصحابة عليها كما يفت ذلك مع فوائد في شرح الاصل (ويسن كونها جماعة) لحث الشارع عليها (وإن يوتر بعدها في الجماعة الآن) وثق باستيقاظه آخر الليل فالتأخير أفضل (لخبر مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل هذا ما في المجموع) والنبي في الروضة كأصلها ان كان لا تمجد له بنفى أن يوتر بعد رابعة العشاء والا فلا أفضل تأخيرها وخرج يبعدها الوتر في غير رمضان فلا تشرع الجماعة فيه كسنة الظهر ونحوها (ومنه قيام الليل) لحث الشارع عليه (فان اقتصر على بعضه) وقسمه اثلاثا (هـ) الافضل (بحوفه) أى ثلثة الاوسط أو أنصافا أو غيرها فآخره وأفضل من ذلك سدسه الرابع والخامس قال في المجموع وهذا مراد الشافعي وغيره بقوله ثلثة الاوسط أفضل ودليل ذلك مذكور في شرح الاصل (ولاحد بعدد ركعائه) للخبر الدالة لذلك كقوله ﷺ لا يوتر الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما وقيل حدتها ثنتا عشرة والتبرجيع من زيادتي (ومن تحية المسجد) لما دخله ان أراد الجلوس فيه (بركعتين فأكثر بتسليمه) واحدة (قبل جلوسه في أى وقت دخله) حتى وقت الكراهة اذا لم يقصد بدخوله حينئذ التحية لخبر الصحيحين اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقولى فأكثر من زيادتي (وتكرر) التحية (بتكرره دخوله) للمسجد (ولو على قرب) لتجدد السبب (وتكرره) التحية (اذا وجد المكتوبة تقام) المفهوم منه بالاولى ما ذكره الاصل وهو ما اذا وجد الامام فيها وذلك لخبر مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولا نها تحصل بها كما تحصل بكل نفل وان لم تنو التحية مع ذلك لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكر قال في المهمات وما قاله في المكتوبة يظهر اختصاصه بما اذا لم يكن للداخل قد صلى فان صلى جماعة لم تكراه التحية أو فرادى فالتحية الكراهة (أو) اذا (دخل المسجد الحرام ففعله) أى التحية (قبل الطواف) لان تحية البيت الطواف فلا يشغل بتحية المسجد (أو) اذا (خاف فوت الصلاة) وهذه من زيادتي (ولاتسن) التحية (للخطيب اذا خرج) من مكانه (للخطبة ولا لمن) دخل في آخرها بحيث (لوعله فاته) أول الجمعة مع الامام) فتسقط التحية بذلك وتسقط أيضا بجلوسه عمدا وكذا سهوا أو جهلا مع طول الفصل (ومنه صلاة التسبيح أربع ركعات يقول في كل منها) بعد القراءة سبحان الله والحمد لله والاله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ويقول أيضا (في كل من الركوع والرفع منه والسجدتين والجلوس بينهما وجلستي الاستراحة والتشهد عشرا) وذكر جلستى التشهد من زيادتي (فذلك خمس وسبعون في كل ركعة) رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه وفيه ان استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة قال النووي وفي سنة صلاة التسبيح نظر لان فيها تغيير الصلاة وحدتها ضعيف (ومنه صلاة الاستخارة ركعتان) لخبر البخاري عن جابر كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم الى آخره) وبقيته فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال فى عاجل امرى وآجله فامر لى به واسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال فى عاجل امرى وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لى الخير حيث كن ثم أرضني به قال ويسمى حاجته فالسوى والظاهر أن صلاة الاستخارة تحصل بركعتين من سنن الرواتب وبتحية المسجد وغيرهما من النوافل وقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد (ومنه)

يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم الى آخره ومنه

رَكْعَتَا الزَّوَالِ عَقِبَهُ
وَمِنْ رَكْعَتَانِ عِنْدَ
الرَّجُوعِ مِنْ مَقَرٍّ فِي
الْمَسْجِدِ قَبْلَ دُخُولِهِ
بَيْنَهُ وَمِنْ رَكْعَتَا الْوُضُوءِ
رَأُوهُمَا

(باب السجود)

(باب السجود)
وهو خمسة أنواع سجود
صلاة وسجود لازم
للمأموم وسجود تلاوة
وهو أربع عشرة سجدة
ليس منها سجدة من
وسجود شكر وسجود
سهو وسببه تسعة ترك
بعض وتسكرر بركن
فعلى سهوا وقتل بركن
هو إلى غير محله
وهو وض إلى ركعة زائدة
وقعود في محل قيام سهوا
وشك في الصلاة أن
احتمل أن مأتى بمزائد
وسلام ويسير كلام
سهوا وانحراف قصر
زمنه من متفل في سفر
إلى غير مقصده والقبلة
بحماح الدابة ومحله
فيل السلام

ما أسبقين لم يسجد للسهو سجدتين قبل أن يعلم أن كان مني شيء من ذلك في الصلاة فيسجدتان
وما تضمنته من الجاوس بينهما الأربع (ولا يشكر) السجود حقيقيا لها ولا صلاة (ولا) في سج
صور (في مسبوق) بها امامه (يسجد مع امامه) رعاية للتابعة (وأخر صلاته) لأنه محل السجود (و) في
(سأه يسجد السهو) بأن ظن سهوا فسجد بان عدمه فيسجدنا ياناز بأداة السجود الاول (لا) ضام بعده
ولافيه) فلا يسجد للسهو لأنه لا يأمن من وقوع مثله فيتسلسل ولأن السجود يجب بخل الصلاة مطلقا (و) في
سأه (يسجد للسهو في جمعة خرج وقتها قبل سلامة أو) خرج (بعضهم) منها (ولم يبق) منهم (أرءون تمها
ظهرا ويسجد آخرها فيهما) تثبت أن السجود الاول ليس في آخر الصلاة (و) في (قاصر مسجد للسهو
ثم نوى قبل سلامة الإقامة أو الاتمام أو صار مقبلا) بوصوله سفينة دله إقامته أو بمنع سيد أو زوج أو والد
أو غريم من السفر (نيم) صلاته (ويسجد آخر أو يلزم المأموم) بإتمامه (ما أذكر كمع امامه) ولن لم يحسبه
(من الاعتدال ولو في قنوب والسجدتين والجاوس بينهما ولا استراحة قول للتشهدين وسجود السهو) سجود
(التلاوة والاتمام إذا اقتدى بتم) ولو لحظ (لا التشهدان والقنوت لكن يسن) له (التبعية فيها) أي في
التشهدين والقنوت وكذلك التسبيحات والتكبيرات نعم إن أدركه في سجود أو تشهد أو غيره مما لا يحسب
لهم يكبر للانتقال اليه لعدم ما يعتله في الانتقال اليه بخلاف ما بعده والركوع (ويسقط عنه) بإتمامه (القيام
والقراءة إذا أدركه في الركوع) وتسقط عنه (السورة) في الصلاة الجهرية (إذا سمعها) من الامام انتهى عن
قراءتها رواه أبو داود والترمذي وحسنه فليستمع لقراءة الامام فان لم يسمعها أو كانت الصلاة سرية لم
تسقط عنه (و) يسقط عنه (الجهرى) الصلاة (الجهرية) فلا يجهر لانه ربما يشوش على الامام أو غيره
(والتشهد الاول والجاوس له إذا تركهما الامام) فيتركهما المأموم تبعاله و يسقط عنه أيضا القنوب إذا استغفبه
أن يؤمن في الدعاء ويسكب أو يوافق في الشاء ومن الدعاء الصلاة على النبي ﷺ

(باب صلاة الجماعة)

أقل الجماعة امام ومأموم وهو الاصل في طلبها قبل الاجماع قوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك أمر بها في الخوف هي الامن أولى وخبر الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الغد بسبع وعشرين درجة وفي رواية فيها خمسون وعشرين ضعفا ولا مسافة بينهما لان ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين وأنه عليه السلام أخبر أولا بالقليل ثم أخبره الله بزياده الفصل (هي) أي الجماعة (في المكتوبات) بقصد ينزدهما بقولي (المؤداة غير الجمعة فرص كناية) على الرجال الاحرار لغير ما من ثلاثة من قرية أو بدو لاقام فيهم الصلاة الا اسحوود عليهم الشيطان أي غلب رومأبوداد وغيره وصححه ابن حبان وغيره فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية مثلا يخرج بما ذكر المدورة والمقصية والجمعة وصلاه النساء والخنثى ومن بهرق فلا تجب فيها وجوب كفاية بل ولا تسن في المنذورة وتجب وجوب عين في الجمعة كما علم مما سرفيها وتسن في البقية ومحلها في المقصية اذا اتفق فيها صلاة الامام والمأموم (ولا تترك الجماعة) أي لارحصة في تركها (الابن عمر) لخبر من سمع الداء فلم يأتها فلا صلاها أي كاملة الامن عشر رومأب ابن حبان وصححه والحاكم وصححه على شرط الشيخين والعنبر (كقطر) شديد بحيث يبل الثوب ليلا أو نهرا ومثله تلج يبل الثوب (ووحل) بهتح الحاء شديد لتلوينه الرجل بالمشي فيه (ورج باردليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (ومدافعة حدث) سول أو عاتق أو رج فبدأ بتربع نفسه من ذلك لانه يذهب الحشوع (وتوقان) بالمشاة (الطعام) حصر فبدأ بالاكل والشرب لذلك فيأكل لهما يكسرها حدة الجوع الا أن يكون الطعام مما يؤتي عليه مرة واحدة كسويق ولبن (وحواف على معصوم) من هس ومال وغيرهما فهو أعان قوله على نفس أو مال ولا عرفا لحواف من مطالته بحق هو طالم يمنعه بل عليه الحضور وتوبة الحق (وغلة يوم) لانها نسل

صلاة وسامع يسجد
السجود لا يسجد ولا يسجد
وساجد السجود لا يسجد
خرج وقتها قبل سلامه
أو بعضهم ولم يسجد
أو يسجد آخرها فيها
وقصر سجد السجود
نوى قبل سلامه الإقامة
والاعلم أو صار مقبلا
ويسجد آخرها ويلزم
المأموم ما أدركه مع
إمامه من الاعتدال ولو
في قنوت والسجدين
والجلاس بينهما
والاستراحة وللشهادتين
وسجود السجود والتلاوة
والاعمال إذا اقتضى يتم
للاشهادان والقنوت
لكن يسجد التبعية فيها
ويسقط عنه القيام
والقراءة إذا أدركه في
الركوع والسجدة إذا
سمعها والجهر في
الجهرية والشهد
الأول والجلاس له إذا
تركها الإمام

(باب صلاة الجماعة)

هي في المكتوبات
المؤداة غير الجمعة فرص
كفاية ولا تترك الجلاء
الا بعذر كظرو وحل
وربح بارده ليس
ومدافعة حدث وتوقان
لطعام وحسوف على
معسوم وعلنة نوم

الحشوع (واقعة على مريض بلامتعهد) وإن لم يكن المريض نحو قريب (أو) كفى (نحو قريب) ركوع
 وصديق (منزول به) أي نزل به الموت (أو مريض يأنس به) وإن كان له متعهد تضرره بغيته عنه ولو كان
 المتعهد مشغولاً بشراء الأدوية ونحوها عن الخدمة فكما لو لم يكن له متعهد وتقييد الأخيرة بنحو قريب
 من زياتي (وخوفه انقطاع عن رفقة سفر) لما في التخلف عنهم من الوحشة (ورجاء وجدان ضالة)
 إذا لم يأت الجماعة وكل ذلك أنما يتجه كما قال الأسنوي في حق من لا يتأني له إقامة الجماعة في بيته والأفلا يسقط
 عنه الطلب ولا يحصل الجماعة للمأموم الابنية الاقتداء أو الجماعة أو الائتتم (وتدرك الجماعة) أي فضيلتها
 (بإدراك تكبيرة) مع الإمام لا أدراكه ركنامه لكنهادون فضيلة من أدركها من أولها وروى أبو داود
 بإسناد حسن من نوحاً فاحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صالوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها
 أو حضرها لا ينقص ذلك من أجرهم شيئاً وهو محمول على من لم يعتد ذلك ووجه الدلالة منه حمل صلا على
 شروعات الصلاة أو هو باق على ظاهره ويفهم منه الأولى أن من أدرك منها شيئاً أعطى ذلك وقوله مثل أجر
 من صلاها الخ المراد أنه مثله كية لا كيفية فلا ينافي كونه دون كبدته من حضر آخر الساعة الأولى من يوم الجمعة
 مع بدته من حضر أولها (و) تدرك (الجمعة) بإدراك ركعتي الإمام) فيصل بعد سلام الإمام ركعة أخرى
 لا تمامها قال عليه السلام من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال ومن أدرك من الجمعة ركعة
 فليصل إليها أخرى رواهما الحاكم كل منهما بإسناد صحيح على شرط الشيخين (و) تدرك (بإدراك
 ركوع) مع بقيتها بقبض دته بقول (محسوب للإمام) بخلاف غير المحسوب له كان يكون الإمام محدثاً
 أو في ركوع خامسة قام إليها سهواً

باب ما يحرم استعماله

هو لشمولة الفرش وغيره أعم من قوله لبسه (يحرم على الرجل والخشي) وذكره من زياتي (استعمال
 الحرير) لخبر البخاري نهياً رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه ولما في ذلك
 من ظهور السرف (و) استعمال (ما أكثر حرير) وزنا دون عكسه لذلك وتعليقاً للاكثر فيهما دون
 ما إذا استويا لأنه لا يسمى ثوب حريراً عرفاً وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح عن ابن عباس أنما نهى
 النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير أي الخالص منه فاما العلم أي الطراز وسدى الثوب فلا بأس
 به (و) استعمال (المسوج) كله أو بعضه (بذهب أو ورق) أي فضة (والمموء) أي المطلى (به) أي بأحدهما
 إذا حصل منه شيء بالعرض على النار لما روى أبو داود وغيره وحسنه النووي إن هذين يعني الذهب
 والفضة حرام على ذكور أمثي حل لائها وألحق بالذكور الخنثى احتياطاً أما المرأة فيحل لها ذلك للخبر
 المذكور وللولى لباس ما ذكره الصن وذكر الورق هما وفيما نأتي من زياتي (الأن يصدأ) الذهب والورق
 فلا يحرم ذلك لا تنفاه ظهور السرف (والمحارب) أي المقاتل (لبس ديباج نخين لا يغنى عنه غيره) في دفع
 السلاح للضرورة قوله الديباغ تكسر الدال وفتحها نوع من الحرير (و) له لیس (مسوج بماسر) أي
 بذهب أو ورق (إذا فاجأته الحرب) أي لقيته بعنة (ولم يجد غيره) لذلك (ويحل شد السن) أي
 ربطها (به) أي بما مر كما فعل عثمان وأسن بن مالك رضي الله عنهما بالنسبة للذهب (و) يحل (لبس
 الحرير لنحو حكة) كحرو برد ودفع قل لاه عليه السلام رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام
 لبس الحرير لحكة كانت متهما ورخص لهما لبسه لعمل كان بهما رواهما الشيخان ونحو من زياتي
 (و) يحل للشخص (أن يلبس دابته جلداً نجساً) إذا لم يتعد عليها (الجلد نحو كلب) كخنزير وقرعها
 فلا يحل لباسها العلف نجاسته ويحل أن يلبس الكلب جلداً كخنزير وعكسه لاستوائهما في غلط النجاسة
 وتعبيرى بنحو كلب أعم من تعبيره بالكل والخنزير

واقعة على مريض
 بلامتعهد ونحو قريب
 منزل به أو مريض
 يأنس به وخوف
 انقطاع عن رفقة سفر
 ورجاء وجدان ضالته
 وتدرك الجماعة بإدراك
 تكبيرة والجمعة بإدراك
 ركعتي الإمام وإدراك
 ركوع محسوب للإمام
 (باب ما يحرم استعماله)
 يحرم على الرجل
 والخشي استعمال الحرير
 وما أكثره حرير
 والمسوج بذهب أو
 ورق والمموء به إلا أن
 يصدأ والمحارب لبس
 ديباج نخين لا يغنى عنه
 غيره ومسوج بماسر
 إذا فاجأته الحرب ولم
 يجد غيره ويحل شد
 السن به ولبس الحرير
 لنحو حكة وأن يلبس
 دابته جلداً نجساً إلا
 جلد نحو كلب

(كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جنزة بالفتح والكسر وقيل بالفتح اسم للبت في النعش و بالكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل بالعكس من جنزة أي ستره (يجب) على الكفاية (غسل الميت) بقيد زده بقولي (المسلم) ولو غريقا (ونكفيه) بستر العورة (والصلاة عليه ودفنه) بالاجماع أما الكافر فلا يجب غسله ولا يجوز الصلاة عليه وإن كان ذميا ويجب تكفين النجس والمعاهد ودفنهما ولا يجب تكفين الحربى والمرد والزندى ولا دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب عليهم لكن الأولى مواراتهم ثلاثا تذى الناس براحتهم (الأشهاد بمحركة كفار) أى يمكن حرمهم ولو كان صبيا أو فاسقا أو محدثا أو كبر سواه قتله كافر أم أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاح نفسه أو سقط عن دابته أو وطنه السواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رعى به مسلم أو كافر وسواء وجد به أثر أم لا مات في الحال أم بقى زنا ومات بذلك السب قبل انقضاء الحرب أو بعده وليس فيه الاحركة مذنوح (فيسن دفنه ثيابه فقط) أى دون غسله والصلاة عليه فلا يجوز ان لا يخار الدالة على ذلك والحكمة فيه ابقاء أثر الشهادة عليه والتعظيم له باستغناؤه عن تطهيره ودعاء القوم له وسمى شهيدا لان الله تعالى ورسوله شهد الله بالجنة وقيل لانه حتى ينص القرآن وقيل غير ذلك كما سنته في شرح الاصل وغيره وخرج بشهيد المعركة غيره من الشهداء كمن مات مطونا أو محدودا أو غريقا أو غريبا أو مقتولا ظلمًا أو طالب علم في غسل ويصلى عليه وإن صدق عليه اسم الشهيد فهو شهيد في ثواب الآخرة لا في ترك الغسل والصلاة والتصریح بسن ما ذكر من زيادتي (و) الا (سقطا) بثلاث أوله (لم ين فيه أماره حياه) كسكاه وصياح وتحرك فهو أعم من تعبيره في نسخة لم يستهل وفي أخرى لم يستهل ولم يتحرك (فلا يصلى عليه مطلقا) أى سواء بلغ أر بعة أشهر أم لا لعدم تيقن حياته (ولا يغسل) كما لا يصلى عليه (إلا ان بلغ أر بعة أشهر) فيغسل لان العسل أو سجع بابا من الصلاة ولهذا يغسل النجس ولا يصلى عليه كافر وحكم التكفين حكم الغسل أما اذا بان فيه أماره الحياه فيغسل ويصلى عليه لتيقن موته بعد حياته وعليه حل خبر السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة رواه أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح (ولا يغسل من خيف نفثته) لكونه مسموما مثلا للضرورة بل ييم (والمحرم كغيره) فيأمر (لكه لا يقرب طيبا) ككافور وحنوط ولا يؤخذ شعره وظهره (ولا يغطى رأس الرجل ولا وجه المرأة) ابقاء لأثر الاحرام ويكره في غير المحرم اخذ ظفره وشعره في الاصح لأن أخوات الميت محترمة فلا تنهك هذا (وسن في تكفين الرجل ازار ولفافتان) في الصحيحين قالت عائشة رضى الله عنها كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب لسن فيها قميص ولا عمامة وحموز رابع وخامس بلا كراهه (و) في تكفين (المرأة ازار وخار) وهو ما يغطى به الرأس (ودرع) وهو القميص (ولفافتان) رعاية لزيادة السترو كما فعل بابنته ﷺ أم كلثوم والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف ومن كفن منهما بثلاثة فهي لفاقب ستر كل منها جميع البدن وإن كفن الرجل في حسة زيد قميص وعمامة تحتين (ومثلها) أى المرأة فيأمر كرا (الخنثى) احتياطا وهذا من زنادتي (وفروض الصلاة) على الميت ثمانية (نية وأربع تكبيرات وقرن النية وأولها وقيام) لقادر (وقراءة الفاتحة) أو بدلها عند الخزعنها (بعد) التكبير (الأولى والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية ودعاء للميت) بسحو اللهم ارحه اللهم اغفر له (بعد الثالثة وتسليمة أولى) كسائر الصلوات مع ما رواه النسائي بإسناد صحيح عن أبي أمامه سهل بن حنيف قال من السنة في صلاة الجازة أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للميت ويسلم وذكر البعدين هنا وفيها يأتي من زنادتي ولا يجب تعيين الميت بل تكفى بية الصلاة على هذا الميت فإن عين وأخطأ لم تصح صلاته نعم ان أشار الى المعين صحت (وسن) لصلاة الميت (تعوذ) قبل القراءة لدعاء الافتتاح لئلا هذه الصلاة على التخصيف (ورفع اليدين) حذو المنسكين بقيد زده بقولي (في كل

(كتاب الجنائز)

يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه الأشهاد بمحركة كفار فيسن دفنه ثيابه فقط وسقطا لم ين فيه أماره حياه فلا يصلى عليه مطلقا ولا يغسل إلا ان بلغ أر بعة أشهر ولا يغسل من خيف نفثته والمحرم كغيره لكنه لا يقرب طيبا ولا يغطى رأس الرجل ولا وجه المرأة وسن في تكفين الرجل ازار ولفافتان ولفافتان ازار وخار ودرع ولفافتان مثلها الخنثى وفروض الصلاة نية وأربع تكبيرات وقرن النية بأولها وقيام وقراءة الفاتحة بعد الأولى والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية ودعاء للميت بعد الثالثة وتسليمة أولى وسن تعوذ ورفع اليدين في كل

تكبيرة) ثم وضعهما على صدره (ودعاء لبيت بعد الرابعة وتسليمة ثانية) كسائر الصلوات في بعض ذلك وورود الستفي الساق (وسن اظهار علامة للقبر بالبن) أي طوب لم يحرق (أو غيره) كما جرت قصب وحشيش بأن يوضع شيء من ذلك على رأس القبر لخبر أبي داود باسناد جيد أنه ^{يضع} يضع حجرا أي صخرة عظيمة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أنعم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلي (وكره بناؤه) أي القبر (بأجر) أي طوب محرق (أو غيره) كابن حجر (و) كره (تبييضه بجص ونورة) وتعييرى بما ذكر أولي وأوضح مما عبر به والكرامة انتهى عن ذلك في مسلم وغيره وكره أيضا الكتابة عليه للنهي عنها في الترمذي

﴿ كتاب الزكاة ﴾ وما يذكر معها

هي لغة التطهير والاصلاح وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص * والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة وأخبر بخبر نبي الاسلام على خمس (يجب في المال (لحق الله تعالى) خمسة (زكاة وفيه وغنمة وكفارة وفدية فتجب الزكاة في) خمسة (ناض) ومنه المعدن والركن (ومال تجارة ونعم ونابت وبدن) وهو زكاة الفطر (وشرطها) أي الزكاة أي شروط وجوبها أربعة (حرية) ولولمعض فلا زكاة على رقيق ولو مكاتباً اذ ملك المكاتب ضعيف وغيره لملك له فان عجز المكاتب صار مايده لسيده وابتدى حوله من حينئذ وان عتق ابتدى حوله من حين عتقه (واسلام) فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم بأدائها ولا بقضائها كالمسألة والصوم نعم ان لزمته نفقة رفيقه وقريبه وروجه المسلمين لزمته زكاة فطرتهم كما سيأتي وأما وجوب زكاة المرتد فموقوف كملكه (ونعين مالك) فلا زكاة في بيت المال ولا مال جين موقوف له (وحول) لخبر الترمذي من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول (الافى نابت ومعدن وركاز) وسأتي بيانها والاخير ان من زادنيهما (وزكاة فطر) وسياي سائها (وتتاج) بكسر أوله فانه يزكي بحول أصله (وريج) فانه كذلك (ان لم نض) بقصد زدته بقولي (من الجنس) أي جنس ما يقوم به كأن اشترى متاعاً بمائتي درهم وحال عليه الحول وقيمه ثلثمائة درهم أو نض من غير الجنس في أثناء الحول فزكي المائة بحول المائتين (والا) أي وان نض بأن صار السكل اضا من الجنس في أثناء الحول وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه (ركي الرائد بحوله) لا بحول أصله (ويعتبر أيضاً) في وجوب الزكاة (نصاب) ويمكن من أدائها بأن يحضر المال والاصاف فلا زكاة فيادون نصاب ولا في مال غائب لاحتمال تلفه (و) لكن (الاول سب) لوجوبها لاشروطها (والثاني شرط لضماها) لالوجوبها

﴿ باب زكاة الناض ﴾

أعنى الذهب والفضة وغيره معدن والركاز (لا زكاة في ذهب حتى يبلغ عشر بن دسارا) ووزنها بالاشرفي خمسة وعشرون ديناراً وسبعان وتسع (ولا) في (فضة حتى تبلغ مائتي درهم فقيهما ربع عشرهما) قال ^{ليس} ليس في أقل من عشر بن ديناراً شيء وفي عشر بن نصف دينار رواه أبو داود باسناد صحيح وقال ^{ليس} ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقه رواه الشيخان وروى البخاري في خبر أبي بكر وفي لفة ربع العشر والأربعة بضم الهمة ونشيد الباء على الأشهر أربعين درهماً وفي شرح الاصل فوائد تتعلق بذلك (وتجب) الزكاة (في حلي محرم) كحلي ذهب أو فضة للرجل (و) حلي (مكروه) كفضة صغيرة للزينة اشمول الأدلة لهما (لا) حلي (مباح) كالحلي من ذلك للرجل المرأة فلا زكاة فيه بناء على أن زكاة الذهب والفضة تحب فيهما للاستغناء عن الاتفاف بهما لا لوجوههما وحذفت من الاصلها أشياء لعلمها من محالها

تكبيرة ودعاء لبيت
بعد الرابعة وتسليمة
ثانية وسن اظهار علامة
للقبر بدين أو غيره وكره
بناؤه بأجر أو غيره
وتبييضه بجص ونورة
﴿ كتاب الزكاة ﴾
يجب لحق الله تعالى زكاة
وفي وغنمة وكفارة
وفدية فتجب الزكاة في
ناض ومال تجارة ونعم
ونابت وبدن وشرطها
حرية واسلام وتعين
مالك وحول الا في نابت
ومعدن وركاز وزكاة
فطر وتتاج وريج ان
لم نض من الجنس
والا زكي الرائد بحوله
ويعتبر أيضاً نصاب
ويمكن والاول سبب
والثاني شرط لضماها
﴿ باب زكاة الناض ﴾
لا زكاة في ذهب حتى
يلع عشرين ديناراً
ولا فضة حتى تبلغ مائتي
درهم فقيهما ربع
عشرهما ويجب في حلي
محرم ومكروه لا مباح

باب زكاة التجارة

هي قلب المال بالمعاوضة لغرض الربح والاصل في وجوب زكاتها ما رواه الحاكم بإسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو بفتح الموحدة وبلزاي الشياح المعتة للبيع (واجبها ربع عشر القيمة) أي قيمة عروض التجارة (فان ملكك بنقد ولو دون نصاب قومتها) لانه الاصل (أو غيره) كعرض ونسكاح وخلع فهو أعم من قوله أو بعرض (فغالب نقد البلد) جريا على قاعدة المتقومات فان غلب فيه نقدان وبلغ أحدهما نصابا قوم به وان بلغ بهما قوم بالانفع للمستحقين على ما يحسنه في المنهاج كاصله وبما شاء منهما على ما رجحه في أصل الروضة وهو المعتمد وان ملكك بنقد وغيره قوم ما قابل التقديره والباقي بغالب نقد البلد (فان كان) غير نقد البلد (عرضا تجب الزكاة في عينه وعين ثمرته كسائمة ونخل غلبت زكاة العين) للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة (لكن لو سبق حول التجارة) بان اشترى بمالها بعد ستة أشهر مثلا من حوله نصاب سائمة (وجبت زكاتها لتنام حوله ثم يفتح) من نعامه (حوالا زكاة العين أبدا) أي فتجب في سائر الاحوال (وتجب) مع زكاة العين فيما ذكر (زكاة التجارة في الارض والجذع والتبن ان بلغت نصابا) اذ ليس فيها زكاة عين لا تسقط عنها زكاة التجارة

باب زكاة النعم

(هي ابل وبقر وغنم) وزكاتها واجبة بالنص والاجماع (فال نصاب الابل خمس ففيها شاة) جذعة صان لها سنة ان لم تجذع قبلها أو ثنية معز لها سنتان ويعتبر كونها مهيحة وان كانت ابله مراضا لانها وجبت في النعم ويجزى كونها ذكرا وان كانت ابله اناثا كما سيأتي (وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض) لها سنة (فان عدها) حسا أو شرعا بان لم يملكها وقت الوجوب أو كانت مرهوتة أو مبيعة أو منصوبة (فابن لبون) أو حق وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف كريمة ان كانت ابله مهاديل لكن تمنع ابن لبون (وفي ست وثلاثين بنت لبون) لها سنتان (وفي ست وأربعين حقة) لها ثلاث سنين (وفي احدى وستين جذعة) لها أربع سنين (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) جاء بذلك خبر أبي بكر رضي الله عنه في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والمراد زادت واحدة لا أقل كما صرح بها في رواية لأبي داود وقد أوفى الكلام على ذلك وما يتعلق به في شرح المهج والشاة تقع على الذكر وغيره ولو اتفق فريضان كما تبي بغيره ينعين أربع حقات بل هن أو خمس بنات لبون فان وجد معاه أحدهما أخذ والا فله تحصيل ماشاء منهما وان وجد معاه تعين الاغبط ووجه التسمية بالاسنان المذكورة أن بنت المخاض أن لامها أن تكون من المخاض أي الحوامل وأن بنت اللبون أن لامها ان ولد عليها فتصير لبونا وأن الحقة استحققت ان تطرقها الفحل أو أن تركب ويحمل عليها قولان وأن الجذعة تجذع مقدم أسنانها أي تسقطه (وأول نصاب البقر ثلاثون ففيها تباع) له سنة (أو تبعة) كذلك (وفي أربعين مسنة) لها سنتان (وفي ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة) جاء بذلك خبر رواه الترمذي وغيره ومعه الحاكم وغيره والبقر تقع على الذكر وغيره (وأول نصاب الغنم أربعون ففيها شاة) وفي مائة أربع شياه وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة ببلدين في كل بلد أربعون الشاة وسواء فبادر أو أخرت نعمه في أما كن أم لا حتى لو ملك ثمانين شاة ببلدين في كل بلد أربعون لا يلزمه الا شاة واحدة (ولا يجزى اخراج ذكر) من النعم (الا ان تمحضت نعمه ذكورا أو كان) الذكور

كان عرضا تجب الزكاة في عينه أو عين ثمرته كسائمة ونخل غلبت زكاة العين لكن لو سبق حول التجارة وجبت زكاتها لتنام حوله ثم يفتح حوالا زكاة العين أبدا وتجب زكاة التجارة في الارض والجذع والتبن ان بلغت نصابا (باب زكاة النعم) (هي ابل وبقر وغنم) فال نصاب الابل خمس ففيها شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض فان عدها فان لبون وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل أربعين مسنة وفي ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة وأول نصاب الغنم أربعون ففيها شاة وفي مائة واحدة ثلاث شياه وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة ببلدين في كل بلد أربعون الشاة وسواء فبادر أو أخرت نعمه في أما كن أم لا حتى لو ملك ثمانين شاة ببلدين في كل بلد أربعون لا يلزمه الا شاة واحدة (ولا يجزى اخراج ذكر) من النعم (الا ان تمحضت نعمه ذكورا أو كان) الذكور

شاة وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يجزى اخراج ذكر الا ان تمحضت نعمه ذكورا أو كان

(ذكر شاة أو ابن لبون أو حقا أو تبيعا فيما سر) ياتر استثناء ما عدا ابن لبون والتبيع من زيادتي

﴿ باب زكاة النابت ﴾

الاصل في وجوبها قبل الاجماع مع ما يأتي قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده (لازكاة في شئ منه الا في رطب وعنب وما صلح للخبز من الحبوب) كبر وشعير وأرز وعدس وفرة وحصى وبقلا ودخن وجلبان وان كان يؤكل نادرا بخلاف ما يؤكل تنعما أو تفكها وذلك لاخبار رواها أبو داود وغيره (وواجبها العشر ان سقيت بلامؤنة والافنصفه) أي نصف العشر لثقل المؤنة في الثاني وخفتها في الاول وهو الاصل فيهما خبر البخاري فيما سقط السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر والعثري بفتح المثلثة وقيل باسكانها سقي بالسيل والناضح ما يسقي عليه من بعر أو نحوه والاثني النحمة وانما تجب زكاة النابت بمعنى أنه ينقص سبب وجوبها (بعد بدو صلاح الثمر واشتداد الحب) وهذا من زيادتي وهو تمييز الشيخين كغيرهما فقول الاصل تخرج بعد الجفاف أو بالحرص فيه نظر بينت وجهه في شرح الاصل نعم بسن حرص الثمر بأن يطوف من هو من أهل الشهادات ولو واحدا بكل شجرة ويقدر ثمرتها أو ثمرة كل نوع منها رطباً ثم يابساً لنقل الحق من العين الى الزمة ثم أوزن بيال يخرج جافا (ومؤنتها) أي الثمر والحب جذاذا وتحفيفا وتنقية (على المالك) لاهل المستحق ولا في مال الزكاة لان حق المستحق انما هو في الخالص الجاف (وشرط وجوبها) أي زكاة النابت (أن يبلغ خمسة أوسق) وهي ألف وستائة رطل بغدادية فلا زكاة في أقل منها لخبر الصحيحين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وأن يزرعه مالكة أو نائبه) فلا زكاة فيما أنزعه بنفسه أو زرعه غيره بغير اذنه كخيل في سوم الماشية (و يضم نوع) منه (الى) نوع (آخر) فلا يضر اختلاف النوع بخلاف اختلاف الجنس (وتخرج الزكاة) عند اختلاف النوع (من كل) من الانواع (بقسطه) ان تيسر اذ لا مشقة (فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها رعاة الجانين فلو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه جاز بل هو الافضل (وزرعا العام) وهوانا عشر شهرا (بضم) كذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف (ان وقع حصادهما في عام) واحد وهذا ما صححه الشيخان ونقله عن الاكثرين لكن قال الاسنوي انه نقل باطل ولم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل صحح كثيرا اعتبار وقوع زراعتها في عام ويجاب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ

﴿ باب زكاة الفطر ﴾

الاصل في وجوبها قبل الاجماع اخبار تخبّر الصحيحين عن ابن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب) أي زكاة الفطر (بغروب آخر يوم من رمضان على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره) هو أهم من قوله وأنثى (ما) دون الكافر الا على الخبرين السابق ولانها طهارة والكافر ليس من أهلها وأما المرتد في وجوبها عليه وعلى من تلزمه نفقته الا في بقاء ملكه (الا) خمسة (من لا يفضل) عن مسكن وخادم يحتاجهما وبلقان به (عن قوت) من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرجها فيها (أي زكاة الفطر فلا تلزمه فطرته) كذا الحاجة لذلك بل وللضرورة في بعضه (وأمرأه غنية لها زوج معسر وهي في طاعته ومكاتب وعبدت المال والموتوف وواجبها صاع

ذكر شاة أو ابن لبون أو حقا أو تبيعا فيما سر
﴿ باب زكاة النابت ﴾
لازكاة في شئ منه الا في رطب وعنب وما صلح للخبز من الحبوب
وواجبها العشر ان سقيت بلامؤنة والا فتنصفه بعد بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ومؤنتها على المالك
وشرط وجوبها أن يبلغ خمسة أوسق وأن يزرعه مالكة أو نائبه
ويضم نوع الى آخر وتخرج الزكاة من كل بقسطه فان عسر أخرج الوسط وزرعا العام بضم ان وقع حصادهما في عام

﴿ باب زكاة الفطر ﴾
تجب بغروب آخر يوم من رمضان على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره
من الايمن لا يفضل عن قوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرجها فيها وامرأه غنية لها زوج معسر وهي في طاعته ومكاتب وعبدت المال والموتوف وواجبها صاع

واحد فان أعطى أعلى
منه جلعن ولا يجزئ
أقل من صاع الامن
بعضه مكاتب ولرقيق
مشارك بين موسر
ومعسر ومن لزمه
فطرة نفسه لزمه فطرة
من تازمه نفقته الا أن
يكون كافرا أو زوجة
أبيه أو مستولاه حيث
لزمته نفقتهما

﴿باب محال جواز أخذ
القيمة في الزكاة﴾

لا يجوز الا في زكاة
التجارة والجبران
وأخراج الشاة عن
الابل وجبر التفاوت
بنقد أو شقص من
الاغبط فيما لو أخذ
الساعي في اجتماع فرضين
غير الاغبط باجتهاد بلا
قصير منه ولا ندلس

من المالك وصرف
الامام ما أخذه من
القديلا عن زكاة
تجملها ولم يقع الموقع له
ذلك بلاذن جديد
﴿باب اجتماع زكاتين﴾
لا يجوز الا في رقيق مسلم
للتجارة فليسز كلتها
وزكاة الفطر

﴿باب المبادلة﴾
هي موجهة لاستثاف
الحول الا في بيع سلع
التجارة بعضها ببعض
وبعها وأشرائها بنصاب

وتسعون درهما وثلاث درهم وعند النوى ستائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم (من) غالب
(قوت بلده) كشم المبيع وتشوف النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فافوق الخبر السابق
ليان الانواع لا للتخيير (من جنس واحد) فلا يبعض الصاع عن واحد بان يخرج عنه من قوتين وان كان
أحدهما أعلى من الواجب لانه خلاف ما دللت عليه الاخبار (فان أعطى) المزكى (أعلى منه) أى من غالب
قوت بلده (جاز) لان زاد خبرا فاشبه ما لو دفع بنت لبون أوحقة أو جعدة عن بنت مخاض (ولا يجزئ أقل
من صاع) لخالفته الاخبار (الامن بعضه) هو أعم من قوله نصفه (مكاتب ولرقيق) هو أعم من قوله ولعبد
(مشارك بين موسر ومعسر) ولمن لم يجد الا بعض صاع فيجزئ كلامهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما
يقضى لزوم الزكاة (ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تازمه نفقته) بملك أو قرابة أو نكاح (الا أن
يكون) من تازمه نفقته (كافرا) فلا تازم فطرته من تازمه نفقته بل لا تازمه فطرة نفسه كما مر (أو) يكون
(زوجة أبيه أو مستولاه حيث لزمته نفقتهما) الولد فلا تازمه فطرتهما وان لزمته نفقتهما لان الاصل فيهما
الاب وهو معسر والفطرة لا تازم المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الولد ولان عدم الفطرة لا يمكن الزوجة
من الفسخ بخلاف عدم النفقة أمان لان تازمه فطرة نفسه كالكافر فلا تازمه فطرة من تازمه نفقته نعم يلزم
الكافر فطرة رقيقه وقربيه وزوجته المسلمين بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها عنه
المؤدى

﴿باب﴾ بيان (محال جواز أخذ القيمة في الزكاة)
(لا يجوز) أخذها (الا) في خمس مسائل (في زكاة الجارة) لاسما متعلقها (و) في (الجبران)
وهو شاتان أو عشرون درهما في الابل كما في أخذه مع بنت مخاض بدلا عن بنت لبون ليستله (و) في
(أخراج الشاة عن) دون خمس وعشرين من (الابل) وان لم تكن الشاة قيمة فهي بمعناها (و) في
(جبر التفاوت) بين الاغبط وغيره (بنقد أو شقص من) الاغبط فيما لو أخذ الساعي في اجتماع فرضين
كأثنى بعير (غير الاغبط باجتهاده) بلا تقصير منه ولا تدليس من المالك (و) في (صرف الامام) للمستحقين
ما أخذه من النقد بدلا عن زكاة بمجلها ولم يقع المجل (الموقع له ذلك) أى صرفه لهم (بلاذن جديد)
من المالك

﴿باب﴾ بيان (اجتماع زكاتين) في مال واحد
(لا يجوز) اجتماعهما فيه (الا في رقيق) هو أعم من قوله عبد (مسلم) للتجارة ففيه زكاتها وزكاة الفطر
وزاد الاصل على هذه من له نصاب وعليه دين مثله فعلى كل من المالكين الزكاة وفيه نظر لان الزكاتين
لم يجعبا في مال واحد

﴿باب المبادلة﴾
(هي موجهة لاستثاف الحول الا) في ثلاث مسائل (في بيع سلع التجارة بعضها ببعض) وان لم تساو
نصا (و) في (بيعها أو شرائها بنصاب) أى بعينه اد لو اشترى في النمة ونقده في الثمن وجب استثاف
الحول لانه لا يتعين مصرفه وخروج بما ذكره من ادلة أحد النقادين بالآخر في زكاة النقد فهي موجهة
للاستثاف على الاصل نعم لو ملك نصا من ستة أشهر مثلام أقرضه غيره لم يجب الاستثاف كما حكاه البلقيني
عن الشيخ ابى حامد

﴿باب الخلطة﴾
الاصل فيها خبر البخارى عن أنس في كتاب ابى بكر السابق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجمع مع خشية
الصدقة أى خشية أن تقل أو تكثر بان يجمع الساعي والمالكان ملكيهما المتفرقين لتؤخذ منهما زكاة
الواحد أو يفرق بينهما بعد الخلطة لتؤخذ منهما زكاة المنفردين (هي) أى الخلطة (نوعان) أحدهما
(خلطة شيوع وأعيان) أى تسمى بكل منهما (بان يكون المال) الزكوى (شركة بين مالكين مثلا)

﴿باب الخلطة﴾ هي نوعان خلطة شيوع وأعيان بان يكون المال شركة بين مالكين مثلا

(و) ثانيهما (خلطة جوار وأوصاف) أي تسمى بكل منهما وتسميتها بالثاني من زيادتي (بأن يتميزا لاهما) أي يتميز كل منهما عن الآخر (فبزيان) في النوعين (كواحدان كان المالان) أي مجموعهما (نصابا) نعم أن كان لاهما نصابا فأكثر كأن خلط خمس عشرة شاة بثلاثي وآخر وانفرد أحدهما بخمسة وعشرين شاة أثرت الخلطة على الأصح (ودامت خلطتهما كل الحول واتحدتا) في النوع الثاني (مراحا) بضم الميم أي مأوى الماشية ليلا (ومسرحا) أي ما يجتمع فيه الماشية ثم تساق إلى المرحى (ومسقى) أي مكان السقي (وخللا) أن لم يختلف النوع كضأن ومعر (ومحلبا) بفتح الميم أي مكان الحلب بخلاف المحلب بكسرهما وهو الاناء الذي يحلب فيه (وجرينا) أي مكان تجفيف الثمر ودياس الحب (ودكانا) أي المكان الذي يباع فيه مال التجارة (وحافظا) لئلا الزكوى (ومكان الحفظ) له (وغيرها) من زيادتي كالماء الذي تسقى منه والراعي والمرعى والطريق بينه وبين المسرح والميزان والوزان والمكيال والكيال والحراث والحمال وإنما اعتبر الاتحاد في ذلك ليجتمع المالان كالمال الواحد ولتخف المؤنة (فرع) الفرع ما اندرج تحت أصل كلى لو (ملك نصاب نعم وباع نصفها في الحول شائعا) من آخر (أخذ من كل) منهما (نصف شاة لتنام حوله) لأن لم يبيع لكنهما خلطا ما بينهما (خلطه جوار) (وحولاهما مختلف زكيا) أي زكى كل منهما ماله في تلك السنة (زكاة الأفراد) لحوله (وفي) السنة (القابلة زكاة الخلطة) لحوله

﴿ باب تجبيل الزكاة ﴾

(يجوز تجبيلها) في المال الحولي (بعد ملك النصاب) وقبل تمام الحول لأنه ^{مؤقت} أرخص في تجبيلها للعاس رواه أبو داود والحاكم وصححه استناده ولأن الحق المالى إذا تعلق بسببين جاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الخس وذلك (لسنة فقط) لئلا كثرت منها لأن زكاة ما بعدها لم ينقصد حوله وأما خبر تسلف النبي ^{صلى الله عليه وسلم} من العباس صدقة عامين فاجيب عنه بانقطاعه باحتمال التسلف في عامين وخرج بما بعد ملك النصاب ما قبله فلا يجوز فيه تجبيل الزكاة العدبة فلو ملك مائة درهم فجعل عنها خمسة دراهم لم يجزه وإن اتفق تمام النصاب قبل الحول أما زكاة التجارة كأن اشترى عرضا يساوى مائة درهم فجعل زكاة اثنين وحال الحول وهو يساويهما فيجزى فيها المجهل لأن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول (وشرط اجزائه) أي المجهل (بقاء المالك بصفة الوجوب و) بقاء (القباض بصفة الاستحقاق) إلى تمام الحول (فإن تغير) كل منهما أو أحدهما قبل تمامه (ردة أو موت أو) تغير (المالك بفقر أو زوال ملك) عن ماله المجهل عنه (أو) تغير (القباض بغير أو اقرار برق) له (وهو مجهول النسب استرده) أي المجهل (المالك) من القباض (أن بين أنه زكاة حجة أو علمه القباض) فإن لم يبين ذلك لم يعلمه القباض لم يسترده لتفر بطله برك الاعلام عند الدفع فيقع تطوعا وهي ثبوت استرداده وهو يالف فله بدله أو به نقص حدث قبل سبب الرد فلا أرض له أو زيادة متصلة كد من وكبر استردهما بخلاف المنقصة الحادثة قبل سبب الرد كوليدين وإذا لم يقع المجهل زكاة وجب تجديدها نعم لو عجل شاة عن أربعين فباعت عند القبض لم يجب التجديد لأن الواجب على القبض القصد فلا يكمل بها نصاب السائمة

﴿ باب زكاة المعدن والركاز ﴾

(لا تجب) الزكاة (فيهما) أي في شئ منهما كأثو وعقيق وبلور لأن الأصل عدم وجوبها (الافى ذهب أوفضة فوجب) للدلالة السابقة (وواجب المعدن ربع العشر) وإن حصل بعلاج أعموم الدلالة فيه والمعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ويسمى هذا المكان معدنا أيضا (و) واجب (الركاز الخمس) ويصرف مصرف الزكاة لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فاشه الواجب في الثمار والزروع

بخلطة جوار وأوصاف
بأن يتميزا لاهما فبزيان
كواحدان كان المالان
نصابا ودامت خلطتهما
كل الحول واتحدتا مراحا
ومسرحا ومسقى وخللا
ومحلبا وجرينا ودكانا
وحافظا ومكان الحفظ
وغيرها (فرع) ملك
نصاب نعم وباع نصفها
في الحول شائعا أخذ
من كل نصف شاة لتنام
حوله فإن لم يبيع لكنهما
خلطتا ما بينهما وحولاهما
مختلف زكيا زكاة
الأفراد وفي القابلة
زكاة الخلطة

﴿ باب تجبيل الزكاة ﴾

يجوز تجبيلها بعد
ملك النصاب لسنة
مقط وشرط اجزائه
بقاء المالك بصفه
وجوب والقباض بصفه
الاستحقاق فإن تغير
ردة أو موت أو المالك
بفقر أو زوال ملك أو
القباض بغير أو اقرار
برق وهو مجهول النسب
استرده المالك أن بين
أنه زكاة مجلبة أو علمه
القباض

﴿ باب زكاة المعدن ﴾

والركاز

لا تجب فيهما إلا في
ذهب أوفضة فوجب
ذهب أوفضة فوجب
وواجب المعدن ربع
العشر والركاز الخمس

(وهو) أي الركا (دفين الجاهلية) لادفين الاسلام (وشرط ملك الواجد له) أي الركا (أن لا يوجد بملك غيره ولا بطريق مساو له ولا مكان مسكون أو مطروق) كسجد هو أعم وأولى من قوله ولا قرية مسكونة (والا) بأن يوجد في شيء من هذه الامكنة (ف) هو (لقطة الا أن يجده بملك غيره وعرف) ذلك الغير فهو للمالك ان لم ينفعوا الا فلن تلقى الملك منه الى أن ينتهي الى المحي فهو له وان نفاه والاستاء من زيادتي وتقدم أنه يشترط في وجوب زكاة المعدن والركا بلوغهما نصابا ولا يشترط في ذلك الحول لان الحول للتنمية وذلك نماء في نفسه

﴿ باب قسم الصدقات ﴾

أي الزكوات (هي للثمانية المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء) والفقير من لامل له ولا كسب بقع موقعا من كفايته ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه وعده الذي يحتاجه لخدمته وماله الغائب بمرحلتين والمؤجل وكسب لا يلقى به والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل كساع وكاتب وحاشر وقاسم وحاسب وحافظ للأموال والمؤلفة من أسلم ونبته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره أو متألف على مائتي الزكاة أو أعدائنا والرفاق المساكين كتابه صحيحة والغارمون ثلاثة أضرب غارم لاصلاح ولو غنيا وغارم لنفسه لماسح ان أعسر وغارم للضمان ان أعسر مع المدين أو هو وحده وقد ضمن بغيراذن وفي سئل الله غزاة لافي لهم ولو أغنياء وابن السبيل من شيء سفر أو محتار وشرطه الحاجة وعدم المعصية بسفره وشرط أخذ الزكاة من هذه الثمانية أن يكون مسلما وأن لا يكون فيه رق الا السكاب وأن لا يكون من بني هاشم وبني المطلب ومواليهم نعم يجوز أن يكون الجمل والسكال والوزان والحافظ كافرا وهاشميا ومطلبيا (ولا يجوز من كل منها) أي من هذه الثمانية (أقل من ثلاثة) من الأشخاص عملا بأقل الجمع في غير الاخيرين في الآية وبالقياس عليه فيهما (الا العامل) فسكتني فيه بواحد اذا حصل به الغرض (ولا) يجوز (للمالك) ولو بنائيه (نقلها) أي الزكاة (للدأخر) مثلا ولودون مسافة القصر (مع وجود مستحقها) أو بعضه في محل وجوبها لغير اصحاب حين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم ولا منداد أطاع مستحق كل بلد الى زكاة ما بها من المال والقلل وحشهم وخرج زيادتي للمالك الامام فله نقلها (وله) أي للمالك ولو بنائيه (اخراج زكاة أمواله الباطنة) وهي النقود والعرض والركار وألقوا بها زكاة الفطر (والظاهرة) وهي النعم والثابت والمعدن (وصرفها) أي وصرف الزكاة (الى الامام أولى) من صرفها الى المستحقين لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق (الا أن يكون جائرا) مصرفها الى المستحقين أولى من صرفها الى الامام ولو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاة نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بذلوا طوعا قبلها والى

﴿ باب قسم الغنيمة والفيء ﴾

الأصل في الاول آية واعلموا انما غنمنا من شيء وفي الثاني آية ما أفاء الله على رسوله (ما أخذناه) هو أولى من قوله ما أخذ (من أهل حرب قهرا ف) هو (غنيمة) ومنها ما انهزموا عنه قبل شهر السلاح حين التقى الصفان وما أخذناه من دارهم اختلاسا أو سرقة كإسيات في السير (والا) أي وان أخذناه بدون ذلك كأن جالوا عنه خوفا منا هند سمعهم خبرنا أو تركوه لضرأصابهم أو صولحو اعلبه (ف) هو (فيء) ومنه خراج وحزبة وركعة مرتد) وهو أعم من قوله ومال مرتد قتل أو مات (ويبدأ في الغنيمة بالسلب للقاتل) المسلم ولورقبا أو صعبا أو أثنى خبر الصحابين من قتل قتيلاً فله سلبه وهو مامعه من ثياب وخف ودران وآلات حرب وزينة كسوار وخاتم ونفقة ونحوها وانما يستحق السلب بركوب غرر نكفي به شركا في

وهو دفين الجاهلية
وشرط ملك الواجد له
أن لا يوجد بملك غيره
ولا بطريق مساو له
ولا مكان مسكون أو
مطروق والا فلقطة الا
أن يجده بملك غيره
وعرف

﴿ باب قسم الصدقات ﴾

هي للثمانية المذكورة
في آية انما الصدقات
للفقراء ولا يجوز من
كل منها أقل من ثلاثة
الا العامل ولا للمالك
نقلها للدأخر مع وجود
مستحقها وله اخراج
زكاة أمواله الباطنة
والظاهرة وصرفها الى
الامام أولى الا أن يكون
جائرا

﴿ باب قسم الغنيمة والفيء ﴾

ما أخذناه من أهل
حرب قهرا فغنيمة والا
ففيء ومنه خراج وحزبة
وركة مرتد يبدأ في
الغنيمة بالسلب للقاتل

حال القتال بان يزيل امتناعه كأن يفتق عينيه أو يقطع يديه أو يجرليه أو يأسره فالمراد بالقتال ما يعم الحقيقة والمجاز (ثم يخمس باقيها) أى فى الغنيمة (فأربعة أخماس لمن شهد) أى حضر (الوقعة وسراياهم) وان لم تشهدا والسرايا جمع سرية وهى قطعة من الجيش يقال خير السرايا أو ربحاثة رجل قاله الجوهري وقال صاحب القاموس والسرية من خمسة أنفس الى ثلثمائة أو أر بعمائة (د.ن من لحقهم بعد) أى بعد انقضائها ولوقبل جمع المال فلاشئ له بخلاف من لحقهم قبل انقضائها لكن لاشئ له فيما غنم قبل حوقه (للاجل سهم ولل فارس ثلاثة) سهم له وسهمان لفارسه ولايزاد عليها وان حضر بأكثر من فارس وذلك للاتباع رواه الشيخان هذا ان كان الرجل والفارس من أهل الفرض وان لم يكونا من أهل كرقيق وصبي وأتقى وكذى خرج باذن الامام بغير أجرة أرضع لها والرضخ دون سهم الرجل ويجهد الامام فى قتله بحسب ما يرى ويفوت بين أهله بحسب نفقهم (ويخمس النية) أيضا (فأربعة أخماس للرصدى للجهاد) لانها كانت للنبي ﷺ لحصول النصر به فبعمده للرصدى للنصرة وعملا بفعل السلف (وخمس الباقى وخمس الغنيمة بخمسان) أى تخمس كل منهما (سهم) منه كان (النبي ﷺ) يفتق منه على مصالحه وما فضل يصرفه فى السلاح ومنازل المصالح (فيصرف لصد المصالح) أى مصالح المسلمين يقدم منها الا هم كسبد الغنور وعمارة الحصون ثم أزاق القضاة والعلماء والأئمة والمؤذنين (وسهم لدوى القربنى) وهم بنو هاشم وبنو المطلب لاقتماره ﷺ فى القسم عليهم مع سؤال نبي عمهم نوفل وعبد شمس له رواه البخارى (لذكر مثل حظ الانثيين) لان ذلك عطية من الله تعالى تستحق القرابة كالارث سواء فيه غنيهم وفقيرهم وقريبهم وبعيدهم قال الامام ولو كان الحاصل قنر الووزع عليهم لايستمسدا قدم الاحوج منهم فالاحوج ولا يستوعب للضرورة (وسهم لليتامى) واليتيم صغير لا أب له ويشترط فقره لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (وسهم للساكنين) الشاملين للفقراء (وسهم لابن السبيل) وقدم بيان الثلاثة فى الباب السابق ويشترط فى الجميع الاسلام

﴿ باب الكفارة ﴾

مأخوذة من الكفر بفتح الكاف وهو الستر لانها تستر الذنب (هى) أربعة (كفارة طهارو) كفارة (قتل) كفارة (جاء نهار رمضان عمدا) كفارة (يمين) وخصال الثلاثة الاولى مرتبة والراعه مرتبة بخيرة كما بينت ذلك بقولى (وواجب الثلاث الاول اعتاق رقبة مؤمنة) قال تعالى فى الاولى والذين ظاهرون من سائرهم الآية وفى الثانية ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وقال الباقى ﷺ فى الناشئة لرجل قتله وقت على امرأتى فى رمضان هل نجد ما نتقى رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصرم شهرين متتابعين قال لا قال فهل نجد ما نطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال على أفقر منا فولله ما بين لابتيها أهل بيت أحوج اليه منا فصحك النبي ﷺ حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك رواه الشيخان وفى رواية لابى داود فأتى بعرق فيه تمر أربعة عشر صاعا وتقييد الرقة بالمؤمنة ثابتة فى الثانية بآياتها وفى غيرها بالجل عليها (سليمة عن عيب يخل بالعمل) ليفوم بكفائته فيتفرغ للعبادات ووظائف الاحرار فيأتى بها تكميلا لحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل لا يتأتى له ذلك فلا يحصل باعتاقه مقصود العتق فلا يحزى رمن ولا فاقد رجل أو خنصر أو مصر من يد أو أمتلين من أصبع غيرهما أو نغلة من إبهام يد أو يجرى صعر وأقرع ومرضى رجبى برؤه (ف) ان عجز عن الرقة وجب (صوم شهرين متتابعين) لما مر (وبدقة مع التتابع بالافطار ولو بعد) كسفر ومرض فوجب الاستئاف ولو كان الافطار فى اليوم الاخير وتعسر

ثم يخمس باقيها فأربعة أخماس لمن شهد الوقعة وسراياهم دون من لحقهم بعد للرجال سهم والفارس ثلاثة ويخمس النية فأربعة أخماس للرصدى للجهاد وخمس الباقى وخمس الغنيمة بخمسان سهم للنبي ﷺ فيصرف عمده للمصالح وسهم لدوى القربنى للذكر مثل حظ الانثيين وسهم لليتامى وسهم للساكنين وسهم لابن السبيل

﴿ باب الكفارة ﴾ هى كفارة طهارو وقل وجاع نهار رمضان همدا ويمين وواجب الثلاث الاول اعتاق رقبة مؤمنة سليمة عن عيب يخل بالعمل فصوم شهرين متتابعين ويقطع التتابع بالافطار ولو بعد

الا نحو حيض فاطعام
سنتين مسكينا لكل
مد من غالب قوت البلد
الا القتل فلا اطعام فيه
وواجب الاخيرة اطعام
عشرة مساكين من
غالب قوت البلد أو
كسوتهم أو نحو رربة
وؤنة فصوم ثلاثة أيام
ولو متفرقة

(باب الفدية)

هي ثلاثة أنواع الاول
مد لا فطار لجل أو رضاع
أو كبر وتأخير رمضان
لا عذر الى رمضان
آخر أو زالة شعرة وتقليم
ظفر في الاحرام وترك
مبيت ليلة من ليالي
منى أو حصة من الجمار
وقطع شئ من نبات
الحرم أو صيده ورفهته
قيمة المد وغيرهما الثاني
مدان لازالة شعرتين أو
ظفرين في الاحرام
وقتل صيد وقطع شجره
وقيمتها قيمة المدين
وغيرها به الثالث دم
لقتل صيد ورطه وازالة
شعرات وتقليم ظفار
ونظب ولس وترك
احرام من الميقات أو
طواف وداع أو مبيت
ليالي منى أو الرمي أو
مبيت بمزدلفة وقطع
شجرة حرمية وتمتع
وفران وفوات سلك
واحصار وافساد

بذلك أعم مما عبر به (الا نحو حيض) كنفاس فلا ينقطع به التتابع لضرورة من بهاذلك لا لمطار ومحل
إذا لم يكن لها عادة تخلو فيها المدة عن الحيض والنفاس ولا يقطع بهما التتابع (ف) ان عجز عن صوم
الشهرين وجب (الطعام سنتين مسكينا لكل) منهم (مد) لما مر (من غالب قوت البلد) المجزئ في الفطرة
(الا القتل فلا اطعام فيه) اقتصارا على الوارد فيه وجل المطلق على المقيد بما يكون في الاوصاف لاق
الاصول ومحل ذلك في الحياة فلو مات قبل الصوم أخرج عن كل يوم مد لكن لا بدلا بل فدية كما اذا فات
صوم رمضان (وواجب الاخيرة) وهي كفارة اليمين (اطعام عشرة مساكين) لكل منهم مد (من
غالب قوت البلد أو كسوتهم) مما اعتاد بلسه كعرقية ومنديل ولوملبوسا لم يذهب قوته أو لم يصلح للدفع له
(أو نحو رربة) بقيد زده بقولي (مؤنة) لآية فكسارته اطعام عشرة مساكين مع ما مر من سجل
المطلق على المقيد (ف) ان عجز عن ذلك وجب (صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة) لاطلاق الآية ولانه لما خفف
هنا بقله العدد خفف بالمتفرقة وأما فراهة فصيام ثلاثة أيام متتابعات وان كانت شاذة والشاذ تكبر الواحد
في وجوب العمل فلم تثبت أي لم تستقر لكونها نسخت (عنة) لو عجز عن خصال الكفارة استقرت
في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها

(باب الفدية)

(هي ثلاثة أنواع) النوع (الاول مد) يجب (لا فطار) من الصوم في رمضان (لجل أو رضاع) أي الخوف
على الولد فهما أخذان آية وعلى الذين يطبقونه فدية قال ابن عباس انها نسخت الا في حق الحامل والمرضع
رواه البيهقي عنه وتستثنى المتحيرة فلا فدية عليها للشك (أو كبر) لشخص بان لم يطق من قام به الصوم
ومثله مرض لا يرجى برؤه (وتأخير) قضاء صوم يوم من (رمضان بلا عذر الى رمضان آخر) لحبر من
أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عاين ثم
يطعم عن كل يوم مسكينا رواه الدارقطني والبيهقي لكن ضعفاء ويتكرر بتكرار السنين أما تأخير
بعض ركائ استمر مسافرا أو مرضا حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (وار له شعرة) واحدة أو بعضها
(وتقليم ظفر) واحد أو بعضه (في الاحرام) بحج أو عمرة الا ما يضر بقاءه كظفر منكسر أو شعرة بعينه
أو قرب منها وتعيير بالارالة أعم من تعييره بالثغف (ترك مبيت ليلة من ليالي منى) بلا عذر (أو) ترك
رمي (حصة من الجمار وقطع شئ من نبات الحرم أو) من (صيد) أو من صيد غيره في الاحرام (وقيمة)
أي الشئ (قيمة المد) فان لم تساوه بان نقصت عنه أو زادت عليه وجب أقل منه أو أكثر بحسبه (وغيرها)
من زيادتي كموت من عليه صوم يوم فيخرج عنه مد وكذا صوم الدهر اذا أفطر ما ذره يومه ماعدا * النوع
(الثاني مدان) بجمان (لازالة شعرتين) أو بعضهما (أو ظفرين) أو بعضهما (في الاحرام) الا أن يضر
بقاؤه ومحل ايجاب المد أو المدين في الشجر والظفر اذا احتار الدم فان اختار الطعام ففي واحد منهما
صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين (وقتل صيد) حرمي أو في الاحرام
(وقطع شجرة) حرمية (وقيمتها) أي قيمة كل منهما (قيمة المدين) ظير امر (وغيرها) من زيادتي
كتم ايم ظفرين أو بعضهما في الاحرام الا أن يضر بقاؤه وترك مبيت ليلتين من ليالي منى أو رمي
حساين من الجمار * النوع (الثالث دم لقتل صيد) حرمي أو في الاحرام (ووطه) من محرم عدا فساد
أو التحلل الاول (وازالة شعرة) دهنه واحدة (وتقليم أظفار) كذلك (وتظب ولس وترك
احرام من الميقات) اذا لم يعد اليه قبل تلبسه بنسك (أو) ترك (طواف وداع أو) ترك (مبيت ليالي منى أو)
ترك (الرمي أو) ترك (مبيت بمزدلفة) ومذا من زيادتي (وقطع شجرة حرمية) ففي الكسيرة بقرة وفي
السيرة شاه (وتمتع وهران) ان لم تكن المتمتع والفارن من حاضري المسجد الحرام (وفوات نسك
راحصار) عذ (وافساد) له وط فدية وتقييد الاصل بافساد الحج ماله فساد العمرة كذلك

(وَيُذْهِبُ لَشَعْرِ فِي الْأَحْوَالِ) وهذا من زيادتي وسيأتي بيان أنواع هذه السماء في مبحث الحج والعمرة (كتاب الصوم)

هو لغة الإمساك ومنه أتى نذرت لأرجن صوما أي صمتا وشرعا إمساك عن المفطار على وجه مخصوص * والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى كتب عليكم الصيام وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه (شرط صحة) أربعة أشياء (إسلام وعقل ونقاء من نحو حيض) كنفاس (وعلم بالوقت) وهذا اعتمادا للأصل من فروض الآتية وعبر عنه بالعلم بالشهر فلا يصح صوم كافر ولا مجنون ولا مغمى عليه لم يفتق لحظة من نهاره ولا نحو حائض ولا من جهل دخول وقت الصوم (وشرط وجوبه) ثلاثة أشياء (إسلام ونكليف واطاعة) للصوم لا يجب على كافر أصلي بمعنى أنه لا يطالب به كالمسلم ولا فهو مخاطب بفروع الشريعة على الأصح ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ويلزمه لكل يوم مد كاسر (وفرضه) أي ركنه ثلاثة أشياء (نية إيلة) لكل يوم خبر من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا يصام له رواء لبارق طئي وقال رجاله ثقات وهذا في صوم الفرض أما صوم النفل فيكفي فيه نية بالهراق قبل الزوال بشرط انتفاء الموانع قبلها (وصائم) كالعاقد في البيع وهذا من زيادتي (وترك منظر) من تناول طعام وغيره (وجيعه) أي الصوم أربعة أشياء (فرض ونفل ومكروه وحرام) فالفرض ثلاثة أنواع أحدها (ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة ظهار و) كفارة (قتل و) كفارة (جاء نهاره رمضان عمدا) وصوم نذر شرط فيه تنابع (و) ثانيا (ما يجب تفرقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك واجب فيه) يفرق فيها بين الثلاثة والسبعة والثلاثة الأخيرة من زيادتي (و) صوم (نذر شرط فيه تفرق و) ثالثها (ما يجوز فيه الامران) أي التتابع والتفرق (وهو قضاء رمضان وكفارة جوع في احرام) بسك (وكفارة يمين وفدية حلق أو صيد أو شجر أو لبس أو تطيب أو إحصار أو تقليم أظفار أو دهن شعر رأس أو لحية في احرام) وصوم نذر مطلق (والفصل) من الصوم (كثير) لأن الاستكثار منه مطلوب (والمؤكدة منه خمسة عشر صوم الاثنين والخميس) لانه ﷺ كان يتحرى صومهما وقال تعرض الأعمال فيهما فأحب أن يعرض عملي وأصائم رواء الترمذي وغيره (وعشر المحرم والاشهر الحرم) ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب لشرفها وللأمر بصومها في خبر أبي داود وغيره وأفضلها المحرم لخبر مسلم أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم (و) يوم (عرفة) لغیر الحاج وهو تاسع ذي الحجة لانه ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة قال يكفر السنة الماضية والمستقبلة رواء مسلم (وتسعة ذي الحجة) للاتباع رواء أبو داود وغيره (وتاسعاء) وهو تاسع المحرم (وعاشوراء) وهو عاشره لانه ﷺ سئل عن صومه فقال يكفر السنة الماضية وقال لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع فإتبعه رواء مسلم (وصوم يوم وفطر يوم) لخبر الصحيحين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما (وصوم يوم وفطر يومين) لأمرو ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص بذلك رواء الشيخان (وصوم يوم لا يجدي فيه ما يأكله) للاتباع رواء مسلم (و) صوم (شعبان) لخبر الصحيحين فالتعاشية كان النبي ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم (و) صوم (سنة) ولما رآته استكمل صيام شهر قط الأرمضان ولما رآته في شهر أ كثر منه صياما في شعبان (و) صوم (سنة) أيام (ن شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (و) صوم (أيام) الليالي (البيضاء) وهي الثالث عشر والرابع والخامس والسادس (و) صوم (أيام) الليالي (السوداء) وهي الثامن والعشرون والتاليه وهذا من زيادتي (والمكروه) منه صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع و (شيخ الكبير إذا خافوا) منه (مشقة شديدة) وقد يفتى ذلك إلى التحريم (والتطوع بصوم) وعلبه قضاء (فرض) منه فاه بعذر لأن تقديم الفرض أهم بل إذا ضاق وقت حرم التطوع ونعسر الأرض أهم من تعبيره

وشرط وجوبه اسلام ونكليف واطاعة وفرض نية ليلا وصائم وترك مفطر وجيعه فرض ونفل ومكروه وحرام فالفرض ثلاثة أنواع ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة ظهار وقتل وجاع نهار رمضان عمدا وما يجب تفرقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك واجب فيه ونذر شرط فيه تفرق وما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان وكفارة جوع في احرام وكفارة يمين وفدية حلق أو صيد أو شجر أو لبس أو تطيب أو إحصار أو تقليم أظفار أو دهن شعر رأس أو لحية في احرام والفصل كثير والمؤكدة منه خمسة عشر صوم الاثنين والخميس وعشر المحرم والاشهر الحرم وعرفة وتسعة ذي الحجة وتاسعاء وعاشوراء وصوم يوم وفطر يوم وصوم يوم وفطر يومين وصوم يوم لا يجدي فيه ما يأكله وشعبان وستة أيام من شوال وأيام البيض وأيام السود والمكروه

بصوم رمضان (وافراد يوم جمعة أو سبت أو أحد بصوم) للنهي عنه في الأولين رواه في الأول الشيخان وفي الثاني الترمذي وحسنه ولتعظيم اليهود ليوم السبت والنصارى ليوم الأحد وذكره من زيادتي وكذا قولني (وصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو قوت حق وصوم) يوم (عرقطاج خلاف الأولى) وجعله الأصل مكروهاً وهو مع دليله ضعيف وبالجملة يسن فطره للحاج للاتباع وليقوى على الدعاء ﴿والحرام﴾ منه (صوم العيدين) للنهي عنه (و) صوم (أيام التشريق) ولو من متمتع بخبر مسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى (وصوم حائض ونفساء) للإجماع (و) صوم (يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برويته ولم يشهد بها أحداً وشهد بها عايد من صبيان أو عبيد أو فسقة وذلك بخبر مسلم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذي وغيره ومحجوه هذا إذا صامه (بلا سبب) والا كان يكون عليه صوم أو وافق عادة له فلا يحرم بل يجب أو يسن كتنظيره في الصلاة في الأوقات المكروهة (و) صوم (النصف الثاني من شعبان) خبر إذا اتصف شعبان فلا يصام حتى يكون رمضان رواه الترمذي وقد حسن صحيح (الا أن يصلمه بما قبله أو يصومه لسبب) كقضاء وموافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن

باب ما يفسد الصوم

وان علم بعضه محاسن (وهو وصول عين) من منفذ (جوفه ولو بمقنة أو ماء مضغنة أو استنشاق بمباغة) له ولا تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر والنهي عن المباغة في الصوم بخلاف ما لو وصل بالمباغة لتولده من أمور به غير اختياره وخرج بالعين الأثر فلا يضر وصول ريح بالشئ إلى دماغه ولا وصول الطعم بالنوق إلى حلقه ولا ينفذ غيره فلا يضر الا كصال وان وجد به طعم الكحل في الحلق ولا وصول الدهن إلى الجوف بتشرب المسام والجوف مألوط عن نغذه مثلاً أو دأوى جرحه فوصل ذلك إلى المخ أو اللحم (واستقاء) من زيادتي وان يتقن أنه لم يعد من الشيء إلى الجوف (وازال) أي بلمس بشرة بشهوة كالوطء بلا ازال بل أولى (الافى نوم أو بنظر أو فكر) أو لمس بلا شهوة أروم امرأته إلى نفسه بمحائل فلا يفسد الا ازال بشئ منها الصوم لا انتفاء المباشرة أو الشهوة (ووطء في فرج) قبل أو دبر (مع) تعمد ذلك كله (واختياره وعلم بتصريمه) من زيادتي لثبوت بعض ذلك بالنسب وبعضه بالإجماع فلا يفسده شيء من ذلك مع نسيان أو إكراه أو جهل بالتحريم للعنبر (والوطء في دبر كقبل) أي كالوطء فيه في سائر أحكامه (الافى حل) لخبر أن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن رواه الشافعي ومعه (و) في (تحايل) للزوج الأول احتياطاً وخبر ورد في الصحيحين (و) في (تحسين) لانه فضيلة فلا تنال بهذه الرذيلة (و) في (عنة) إذا لم يحصل بذلك مقصود الزوجة (و) في (أنه لا يسقط به الطلب في الإيلاء) لذلك (و) في (أن البكر لا تصير به كالثيب) في الاستئذان بالنطق وعدم الإجماع في النكاح وجعل الزفاف ثلاث ليال لبقاء البكارة (و) في (غيرها) من زيادتي أي غير المذكورات كالمفعول به لا يرجع بل يجلد ويفرب وان كان محسناً وكالوطء المشتري البكر في قبلها ثم ظهر بها عيب لا ترد أو وطئها في دبرها فله ردها وتركها من كلامه أنه لا يجب الغسل أي أعادته بخروج المني منه بخلاف خروجه من القبل فان فيه تفصيلاً لان وجوب إعادة الغسل ثم ليس لخروج منى الواطئ بل لخروج منى الموطوء (ويجب مع القضاء للصوم) (الكفارة على من أفسد صومه) في رمضان (بجماع أثم به للصوم) هو أولى من قوله عمداً فلا كفارة على من أفسده بغير جماع أو بجماع في غير رمضان كمنذر وقضاء لان النص انما ورد في إفساد صوم رمضان بجماع ولا على مسافر أو فطر بالزنا لان أثم ليس للصوم بل له مع الزنا (و) يجب مع القضاء (الامساك) للصوم (في رمضان) لافى غيره (على متعمد فطر) لتعديده بالافساد (و) على (تارك النية ليلاً) في الفرض لتقصيره (و) على (من تسحر طائفاً بقاءه) أي الليل (أو أفطر طائفاً الغروب فبان خلافه) فيهما لذلك (و) على (من بان له يوم ثلاثي شعبان

وافراد يوم جمعة أو سبت أو أحد بصوم وصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو قوت حق وصوم عرقطة للحاج خلاف الأولى والحرام صوم العيدين وأيام التشريق وصوم حائض ونفساء ويوم الشك بلا سبب والنصف الثاني من شعبان إلا أن يصلمه بما قبله أو يصومه لسبب (باب ما يفسد الصوم) وهو وصول عين جوفه ولو بمقنة أو ماء مضغنة أو استنشاق بمباغة واستقاء وأزال الا في نوم أو بنظر أو فكر ووطء في فرج مع تعمد ذلك واختياره وعلم بتصريمه والوطء في دبر كقبل الا في حل وتحليل وتحسين وعنة وأنه لا يسقط به الطلب في الإيلاء وأن البكر لا تصير به كالثيب وغيرها ويجب مع لقضاء الكفارة على من أفسد صومه بجماع أثم به للصوم والامساك في رمضان على متعمد فطر وتارك النية ليلاً ومن تسحر طائفاً بقاءه أو أفطر طائفاً الغروب فبان خلافه ومن بان له يوم ثلاثي شعبان

انه من رمضان) لانه كان يلزمه الصوم لو علم حقيقة الحال (و) على (من سبقه ماء المبالغة فيما سر) من
مضمضة أو استنشاق لتقصيره بها بخلاف صبي باغ مغطرا ومجنون أفاق وكافر أسلم ومساقر ومريض زال
عنهما بعد الفطر لا يجب عليهم الامساك اذ لا تقصير منهم ثم المسك ليس في صوم فلولا تركب محظورا
كالجماع لاشي عليه سوى الائم

﴿ باب الافطار في رمضان ﴾

(هو أنواع) ستة (واجب مع القضاء وهو لحائض ونفساء) للإجماع ولخير الصحابين عن عائشة كنا نؤمر
بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (وجائز مع وجوب القضاء وهو لمريض) خاف مشقة شديدا (ومساقر)
سفر قصر أما الجواز فلا إجماع وخوف الضرر وأما وجوب القضاء فلقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو
على سفر أي فأفطر فعدة من أيام آخر (وموجب الفدية والقضاء وهو) اثنان (الافطار لخوف على غيره)
كالافطار لا تقاض مشرف على غرق وافطار حامل أو مريض خوف فاعلى الولد وان كان بالغ غير المارضع أو مريض
الفدية فلما سر في بلها وأما وجوب القضاء فكالافطار للرض ويستثنى من ذلك المتحيرة فلا فدية عليها اذا
أفطرت لشيء مما ذكر فان أفطر لخوف على نفسه فلا فدية كالمرضى (وتأخير قضاء) شيء من (رمضان)
مع امكانه (حتى يأتي) رمضان (آخر) لما سر في باب الفدية (وموجب الفدية دون القضاء وهو لشيخ
كبير) لما سر في باب الفدية مع عجزه عن الصوم ومثله مريض لا يرجى برؤه (وعكسه) أي موجب القضاء
دون الفدية (وهو لجمع كغمي عليه) وناس للنية ومتعد بفطره بغير جماع تداركا لمافات ولانه لم يرد نص
بوجوب الفدية عليهم والاصل عدمه ولان الاغنياء مرض بدليل جوازه على الانبياء عليهم الصلاة والسلام
دون الجنون وتعييرى بما ذكر أولى من اقتضاه على المغمى عليه (وغير موجب لشيء منهما وهو المجنون)
لعدم تسكيته

﴿ باب ما يكره في الصوم ﴾

أي لأجله (وهو) عشرة على ما يأتي (مشائمة) وقد تحرم فان شتمه أحد فليقل اني صائم (وتأخير فطر)
لمن قصده ورأى أن فيه فضيلة لخبر الصحابين لانزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام أجد وأخر. ا
السحور (ومضغ علك) بكسر العين وهو ما يعضغ لانه يجمع الريق فان ابتاعه أفطر في وجهه وان ألقاه عطشه
فال ابن الرفعة ولا فرق بين علك الخبز وغيره الا أن يكون له ولنه مثلا لما مضغ له غيره (وذوق طعام) خوف
الوصول الى حلقه (واحتجام وحجم) لخبر البخاري أفطر الحاجم والمحجوم قال البغوي أي تعرضا للافطار
المحجوم للضعف والحاجم لانه لا يأمن أن يصل شيء الى جوفه بمص المحجمة وما ذكر من كراهة الاحتجام
هو ما جزم به في الروضة وجزم في أصلها في موضع والمجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي وهو المنصوص
وقول الاكثرين فلتكن الفتوى عليه اه وفي معنى الاحتجام الاقتصاد (وقبلة) ان (لم تحرك شهوة)
والاحرمت لخبر البيهقي باسناد صحيح أنه عليه السلام رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب
وقال الشيخ علك اربه والشاب يفسد صومه وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شهوته هو ما حكى عن
نص الام والنبي جزم به الشيخان وحكاها صاحب المذهب عن الشافعي أنه خلاف الاولى وهو المعتمد
(ودخول جام) لانه يعضغ (وسواك بعد الزوال) لانه يزيل الخلو (ونظر لما يحل) له التمتع به (بشهوة)
أما النظر لما لا يحل فحرام على الصائم وغيره

﴿ باب ما يصل الى الجوف ولا يفطر ﴾

(وهو ما وصل) اليه (بنسيان أو جهل أو إكراه) للعذر واقتصر الاصل على النسيان والاصل فيه خبر
الصحابين من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه (أو بجر يان ريق)
به كطعام بين أسنانه (و) قد (عجز عن جمه) لعذره بخلاف ما اذا قدر على جمه لتقصيره (أو) وصل اليه

أنه من رمضان ومن
سبقه ماء المبالغة فيما سر
﴿ باب الافطار

﴿ في رمضان ﴾

هو أنواع واجب مع
القضاء وهو لحائض
ونفساء وجائز مع
وجوب القضاء وهو
لمريض ومساقر
وموجب للفدية
والقضاء وهو الافطار
لخوف على غيره
وتأخير قضاء رمضان
حتى يأتي آخر وموجب
للفدية دون القضاء
وهو لشيخ كبير وعكسه
وهو لجمع كغمي عليه
وغير موجب لشيء منهما
وهو المجنون

﴿ باب ما يكره في الصوم ﴾

وهو مشائمة وتأخير
فطر ومضغ علك وذوق
طعام واحتجام وحجم
وقبلة لم تحرك شهوة
ودخول جام وسواك
بعد زوال ونظر لما يحل
بشهوة

﴿ باب ما يصل الى

الجوف ولا يفطر ﴾

وهو ما وصل بنسيان أو
جهل أو إكراه أو بجر يان
ريق وعجز عن جمه أو

و (كان غبار طريق) بل لو فتح فاه عمدا حتى وصل الى جوفه لم يفطر على الصحيح (أو) كان (غربة) دقيق أو ذبا طائرا أو نحوه) كبعض لشقة الاحتراز عن ذلك

(باب الاعتكاف)

وهو لغة البث خيرا كان أو شرا وشرا البث في المسجد من شخص مخصوص بنية * والاصل فيه الاجماع والاختار تخبر الصحيحين أنه ^{عليه السلام} اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاواخر ولازمه حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده وخبر البخاري أنه ^{عليه السلام} اعتكف عشر من شوال وهو سنة مؤكدة كل وقت وفي العشر الاخير من رمضان آكد اقتداء به ^{عليه السلام} وطلب ليلة القدر * وأركانه أربعة لبث ونية ومعتكف ومعتكف فيه وشرط للمعتكف اسلام وعقل وخلو عن حدث كبر وشرط المعتكف فيه ما ذكرته بقولي (يختص) الاعتكاف (كالطواف) ونحية المسجد (بالمسجد) للاتباع فلا يصح شئ منها في غيره والجامع بالاعتكاف أولى (ويفسد) في الحال مطلقا ومع ما مضى منه ان كان منذورا متباها بستره مع العمد والاختيار والعلم بالتحريم (بوطء في فرج) من قبل أو دبر ولو خارج المسجد (وانزال) للتي بلس بشرة بشهوة لا خواجه نفسه عن أهلية الاعتكاف بخلاف ما لو أنزل بنظر أو فسكر أو لس بلا شهوة أو احتلام فلا يفسد به اعتكافه فيما مضى من المتتابع ويفسده في الحال بمعنى أنه لا يحسب مع الجنابة بخلاف الاغشاء فانه يحسب معه كالنوم (وسكر) لما مضى (وخروج من المسجد بلا هجر) أو إقامة حدثت باقراره) لا يبيته (أو لحق تعدي بالطل به) لتقبره ويفسد أيضا بغير ذلك كردة وحيض ونفاس لكن يشترط في افساد الاخيرين لما مضى من المتتابع أن تخلو المدة عنهما غالبا (ولا يجوز خروجه منه) اذا كان اعتكافه واجبا قبل أن يقضى (الاشياء كأكل) وإن أمكنه فيه (وشرب) لم يمكن فيه) بخلاف ما لو أمكن فيه لانه لا يستحيما منه بخلاف الاكل (وقضاء حاجة) وهي البول أو الغائط ولا يكلف فعلهما في سقاية المسجد ولا في دار صديقه التي بجانب المسجد بل له الخروج الى داره الا ان فاحش البعد الا أن لا يجد في طريقه موصلا أولا يلبق بحاله قضاء الحاجة في غير داره ولا يعدل الى البعدى من داره ولا يتأني أكثر من عادته ولا يتوضأ حينئذ خارج المسجد وله عيادة المريض اذا لم تطل ولم يعدل عن الطريق وله الصلاة على الجنازة وضبط عدم الطول بقدرها (وأذان) على منارة للمسجد قربية منه (ان كان) المؤذن (راتبا) لالفه صعودها للاذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراجب للاذان وخروج الراجب لغير الاذان أو للاذان لكن على منارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه (وحدث كبر) من حيض ونفاس وجنابة لتحريم المسكن بشئ منها في المسجد فلا يقطع الخروج له المتتابع الا أن يكون في مدة تخلو عنهما غالبا (واغشاء ومرض يشق معها الإقامة) في المسجد وجنون كذلك كما فهم بالاولى بخلاف ما إذا لبس ذلك وذكر القيد المذكور في الاغشاء من زيادتي (وعدة) ليست بسبب المرأة ولا قدر الزوج لاعتكافها مدة بخلاف ما اذا كانت بسببها كأن علق طلاقها بمشيئها فقالت وهي معتكفة شئت وبخلاف ما اذا قدر الزوج لاعتكافها مدة فخرجت قبل تمامها (وقى) لان الخروج له مصلحة المسجد (وخوف قاهر) بغير حق لعنره (و) خوف (انهدام المسجد و) خوف (وقوع نفي) يخاف على البلد منه (ولجنة) أى لصلاتها لثلاث نفوته (لكن يبطل) بخروجه لها (اعتكافه) لانه كان يمكنه اعتكاف في الجامع (ودفن ميت وأداء شهادة تعينا عليه ولا يبطل تنابع اعتكافه) بخروجه (في الثانية ان تعين التحمل) فيها (أيضا) والابطل لانه في الشق الاول لم يعمل بداعيته بخلاف في الثاني وكدفن الميت غسله والصلاة عليه وله الخروج أيضا لعسل احتلام وان أمكن في المسجد واذا زال ما ذكر عاد للبناء على الفور وبه صرح الاصل في الانهدام والنفي ويقضى اوقات غير اوقات قضاء الحاجة وغير الزمان المعروف الى المستثنى فيها اذا استثنى وعين المدة

كان غبار طريق أو
غربة دقيق أو ذبا
طائرا أو نحوه
(باب الاعتكاف)
يختص بالطواف
بالمسجد ويفسد بوطء
في فرج وانزال وسكر
وخروج من المسجد
بلا هجر أو إقامة حد
ثبت باقراره أو لحق
تعدي بالطل به ولا
يجوز خروجه منه الا
لأشياء كأكل وشرب
لم يمكن فيه وقضاء حاجة
وأذان ان كان راتبا
وحدث كبر واغشاء
ومرض يشق معها
الإقامة وعدة وقى
وخوف قاهر وانهدام
المسجد ووقوع نفي
ولجنة لكن يبطل
اعتكافه ودفن ميت
وأداء شهادة تعينا عليه
ولا يبطل تنابع اعتكافه
في الثانية ان تعين
التحمل أيضا

﴿ كتاب الفسك ﴾

من حج وعمره وشرط وجوب الحج اسلام وتمتلكيف وحرة واستطاعة وقت والعمره مامر الا الوقت اذ لا وقت لها معين والنسك أنواع نسك اسلام وقضاء ونذر ونقل ويؤدي النسكان بأوبه افراد بأن يحج ثم يعتمر وتمتع بأن يعتمر ثم يحج وقران بأن يحرم بهما معا أو بالعمره ثم بالحج قبل شروعه في أعمالها ويمتنع عكسه وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري الحرم ان لم يكن من حاضري الحرم وهم من دون مرحلتين منه ولم يعد لاحرام الحج الى ميقات واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه ويحرم بالعمره من الميقات فان كان بالحرم خرج الى أدنى الحل فان لم يخرج أجزاءه وعليه دم * وأركانها احرام وطواف وسعى وإزالة شعره والافضل أن يحرم بهما من الجعرانة فالتنعيم فالحديبية

﴿ كتاب النسك من حج وعمره ﴾

الحج بفتح الحاء وكسر هاء القصد وشرعا قصد السكبة للنسك الآتي بيانه والعمره لغة الزياره وشرعا قصد السكبة للفسك الآتي بيانه * والاصل فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله أى اتوا بهما تامين (وشرط وجوب الحج اسلام وتسكيف وحرة واستطاعة وقت) وهو سؤال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة وذلك لإجماع ولقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصوم فلا أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فإنه يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ولا على غير مكلف كصبي ومجنون ومن به رقي ومن لا استطاعته وسيأتي بيان كيفية ولا على من استطاع قبل وقت الحج ثم افتقر قبل مجيئه وكذا لو افتقر بعد حجهم ونقل الرجوع لمن يعتبر في حقه الاستطاعة ذهابا وإيابا (و) شرط وجوب (العمره مامر الا الوقت اذ لا وقت لها معين) فيجوز الاحرام بها في أى وقت شاء نعم يمتنع ذلك على المقيم على الرى لاشتغاله بالرعى والبيت نص عليه الشافعي في الام (والنسك أنواع) أربعة (نسك اسلام وقضاء ونذر ونقل ويؤدي النسكان بأوجه) ثلاثة (افراد بأن يحج ثم يعتمر وتمتع بأن يعتمر) ولو في غير أشهر الحج (ثم يحج) ولو في غير عامه وتعبري بما ذكر أعظم ما عبر به (وقرآن بأن يحرم بهما معا) كما رواه الشيخان (أو) يحرم (بالعمره) لو قبل أشهر الحج (ثم) يحرم (بالحج قبل شروعه في أعمالها) كما رواه مسلم (ويمتنع عكسه) بأن يحرم بالحج ثم بالعمره لانه لا يستفيد بأعمالها عليه شيئا بخلاف ادخاله عليها يستفيد به الوقوف والرعى والمبيت (وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري الحرم) قال تعالى في المتمتع المقيس به القارن فمن تمتع بالعمره الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وهم من دون مرحلتين منه) أى من الحرم لان كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام أراد به الحرم الا قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام فانه أراد به السكبة فالحاق هذا بالاعم الاغلب أولى ومن له مسكنان قريب وبعيد فان كان مقامه بأحدهما أكثر فالحكم له فان استوى مقامه فيهما وكان أهله وماله بأحدهما دائما أو أكثر فالحكم له وان استوى في ذلك وكان عزمه الرجوع الى أحدهما فالحكم له فان لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه فان كان من حاضري الحرم فلا دم عليه لفهوم الآية (ولم يعد) من ذكر من المتمتع والقارن (لاحرام الحج الى ميقات) ولو كان غير الميقات الذي أحرم بالعمره منه أو كان أقرب منه فلو عاد اليه فلا دم عليه لانفائه تمتعه وترفعه (واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه) فلو اعتمر قبل أشهره أو فيها وحج في عام قابل فلا دم عليه لانه لم يحرم بينهما في الاولى في وقت الحج فاشبه المفرد وأما في الثانية فلما رواه البيهقي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب كان أصحاب النبي ﷺ يعتمرون في أشهر الحج فاذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا (ويحرم) الشخص (بالعمره) ان كان بغير الحرم (من الميقات) على ما سيأتي بيانه (فان كان بالحرم) هو أولى من قوله بمكة (خرج الى أدنى الحل) ولو بخطوة (فان لم يخرج) واعتمر (أجزائه) عمرته (وعليه دم) لان الاساءة بترك الميقات انما تقتضى لزوم الدم لاعداء الأجزاء (وأركانها) عو أولى من قوله وأعمالها أى العمره أربعة (احرام) بمعنى الدخول في النسك بالنية (وطواف وسعى) بين الصفا والمروة سبعا بحسب الذهاب مرة والعودة أخرى (وإزالة شعر) من الرأس وهذا أعم من قوله هنا وفيما يأتي والخلق (والافضل) لمن بالحرم (أن يحرم بها) أى بالعمره (من الجعرانة) ساكن العين وتخفيف الراء على الافصح للاتباع رواه الشيخان وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتنعيم) لاصره ﷺ عائشة بالاعتبار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) سخيف الياء على الافصح ثمر بين جدة والمدنة على ستة فراسخ من مكة لانه ﷺ هم بالاعتبار منها ففسده الكفار

فقدّم فعله ثم أمره ثم هم كذا قال الغزالي أنهم بالاعتبار من الحديبية قال في المجموع والصواب أنه كان أحرم العمرة من ذي الحليفة إلا أنهم بالدخول إلى مكة من الحديبية كإرواء البخاري

﴿ باب أركان الحج وواجباته وسننه ﴾

(أركانه) خمسة (أحرام) للإجماع وللإبصار رواه الشيخان (ووقوف بعرفة) أي جزء منها ولو لحظة أو نائماً أو ماراً في طلب آبي ونحوه لخبر الترمذي وغيره بالحج عرفة وخبر مسلم عرفة كلها موقف ووقفته من الزوال يوم تاسع ذي الحجة إلى طلوع الفجر ولو حصل غلط لا لشرذمة قليلة فوقفوا في العاشر صبح لاني الثامن ولا في الحادي عشر ولا في غير المكان (وطواف افاضة) للإجماع ولقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويدخل وقته بالتصاف ليلة النحر (وسعى) مثل ما سعى في العمرة للأمر به في خبر البيهقي باسناد حسن ويعتبر ابتداءه بالصفا ووقوعه بعد طواف الافاضة أو طواف القدوم ما لم يتدخل بينهما الوقوف بعرفة (ولزالة شعر) من الرأس لتوقف التحلل عليه كالطواف قال الرافعي وينبغي أن يعد الترتيب الواجب هنا ركناً كما في الوضوء والصلاة بأن يقدم الأحرام على غيره ثم الوقوف على الطواف وإزالة الشعر ثم الطواف على السعي على ما مر (ويشترط للطواف) بأنواعه أربعة أشياء (طهارة) من الحدث والخبث كما في الصلاة لكن لو أحدث هنا ظهر وبني الإبلانغما والجنون فيستأنف (وعدم تنكيس) للاتباع مع خبر غنودا عن مناسككم رواها مسلم بأن يجعل البيت عن يساره ويعبر تلقاء وجهه على أسافل بدنه فلا يجوز جعله في مسوره عن يمينه ولا تلقاء وجهه ولا مسوره على أعالي بدنه وإن جعل البيت عن يساره وينتدئ بالحجر الأسود ويحاذيه بجميع بدنه وليكن طوافه في المسجد خارج البيت والشاذرون ولو على مرتفع عن البيت كستف (وستر عورة) كما في الصلاة (وكونه في المسجد) كما مر في الاعتكاف (ويسن له) أي للطواف (افتتاحه باستلام الحجر الأسود) يده (وأن يستلمه في كل طوفة) هو أولى من قوله في كل وتر (و) أن (يقبله) ويضع وجهه عليه فإن عجز عن ذلك استلم باليد ثم قبلها فإن عجز عن الاستلام بها استلم بعصا أو نحوها وقبلها فإن عجز أشار بيده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به إليه ذكره في المجموع وفي الركن اليماني يستلمه ثم يقبل اليد ولا يسن للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلو المظاف لبيل أو نهار ويراعى ذلك في كل طوفة وفي الاوتار كد (و) أن (يرمل الرجل في) الطوفات (الثلاث الأولى) بأن يسرع مشيه مقار باخطاه (ويمشي في الرابع الأخيرة) على هيئته للاتباع فيها رواه مسلم ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي مطلوب (و) أن (يضطبع) في جميع طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبه الايمن وطرفه على اليسر للاتباع في الطواف المقيس به السعي رواه أبو داود باسناد صحيح وخرج بز يادق الرجل المرأة والحني فلا يسن لهما الرمل ولا الاضطباع (و) أن (يبدأ كل) من الرجل وغيره (به) أي بالطواف (عند دخول المسجد) للاتباع رواه شيخان (الا أن يجد الامام في مكتوبة) أو تقام لها الجماعة أو تكون عليه فائتة (أو يخاف فوت فرض أو راتبة مؤكدة) فيبدأ بها لا بالطواف ولو قدمت امرأة جبلة أو شريفة لا تبرز إلى الرجال أخرت الطواف إلى الليل وتعييري راتبة مؤكدة أهم من تعبيره بركنتي الفجر والوتر (و) يسن لمن طاف (ركعتا الطواف) للاتباع مع خبر غنودا عن مناسككم وخبر هل على غيرها قال لا الآن تطوع (وغيرها) من زيادتي أي وغير السنن المذكورة كأن يمشي في طوافه فلا يركب الا انحر فلو طاف راكباً بلا عنرج أو بلا كراهة وأن ينوي الطواف ان تعلق بنسك والواجب النية وأن يوالى بين الطوفات وأن يقرب من البيت فأي لم يمكنه الرمل مع القرب بحدود الرمل فإن كان في البعد نساء لا يؤمن لمسهن قرب وترك الرمل (وواجباته) أي الحج (وهي ما يجب بتركه العدية) خمسة (الاحرام من الميقات) فلو أحرم من دونه لزمه دم ما لم يهد إليه قبل تلبسه بنسك سواء في ذلك الناسي والجاهل وغيرهما وإن لم يأتها (والميت ليالي منى)

﴿ باب أركان الحج ﴾

وواجباته وسننه

أركانه أحرام ووقوف

بعرفة وطواف افاضة

وسعى ولزالة شعر

ويشترط للطواف

طهار قوعه عدم تنكيس

وستر عورة وكونه

في المسجد ويسن له

افتتاحه باستلام الحجر

الاسود وأن يستلمه في

كل طوفة ويقبله ويرمل

لرجل في الثلاث الأولى

ويمشي في الرابع

الاخيرة ويضطبع

ويبدأ كل به عند

دخول المسجد الا أن

يجد الامام في مكتوبة أو

يخاف فوت فرض

وراتبة مؤكدة ولن

طاف ركعتا الطواف

غيرها وواجباته وهي

ما يجب بتركه العدية

الاحرام من الميقات

الميت ليالي منى

أي معظمها نعم إن نفر قبل غروب شمس اليوم الثاني جز وسقط عنه ميت الليلة الثالثة ورمى يومها قال
 تعالى فن تجل في يومين فلا اثم عليه (و) الميت (ليلة مزدلفة) ولو بحضور ساعة منها في النصف الثاني
 كما صححه في الروضة ونقله عن نص الام وهذا مع الاستثناء الآتي بالنسبة اليه من زيادتي (الا) الميت
 (للعاة) بضم الراء جمع راع كراع بكسرهما (وأهل السقاية) فليس بواجب عليهما لانه ^{مستحب}
 رخص لعاة الابل أن يتركوا الميت بمنى رواه الترمذي وقال حسن صحيح ورخص النبي ﷺ للعباس
 أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل السقاية رواه الشيخان وقيس بليالي منى ليلة المزدلفة وكذا لا يجب
 الميت على من له عذر من جهة غريم يخاف منه أو مريض يتعده أو غيره (وطواف الوداع)
 لمسلم لا يفرق أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود
 فأخرج بالوداع لزمه مالم يعد قبل مسافة القصر ويطوف (الا) طواف الوداع (لخائف) فلا يجب
 عليها روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا أنه خفف على المرأة
 الخائف فأوطئت قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا والنساء كالتنص (أو مكى)
 لم يفارق مكة بعد حجة فلا يجب عليه طواف الوداع وكذا آفاق حج وأراد الإقامة بمكة (والرمي) أي رمي
 يوم النحر وأيام التشريق كما سمي (بما يسمى بحجرا ولومن عقيق وبلور وحديد قبل استخراج حججه
 منه بالعلاج) بخلاف ما لا يسماء ككحل وزرنيخ ودنانير ودرهم ونحاس وحديد بعد استخراج حججهما
 منهما وسائر الجواهر المنطبعة وذلك لانه ^{مستحب} رمي بالاحجار وقال يمثل هذا فاموا رواه النسائي وغيره
 (وسننه) أي الحج (تلبية) بأن يقول ابيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
 والملك لا شريك لك ويسن الاكثر منها والصلاة على النبي ﷺ عند الفراغ منها وسؤال الجنة
 والاستعاذة من النار وتستمر التلبية الى جرة العقبة لكن لاتسن في طواف القدوم والسعي بعده
 على الجديد لان فيهما أذكار خاصة (وجمع) بعرفة بين الليل والنهار (لمن وقف نهارا) خروجا من خلاف
 من أوجه (وطواف قدوم) لانه تحية البيت فكان كتحية المسجد وانما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل
 الوقوف (وشدة سعى) كل مرة في محله وهو من قبل الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على سار الداهب
 من الصفا بقدر ستة أذرع الى (بين الميلين) الاخضرين أحدهما بركن المسجد والآخر متصل بدار
 العباس رضى الله عنه وذلك للاتباع رواه مسلم ويسن أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة والواجب على
 من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ويلصق رؤس أصابع رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة
 ويسن أن يوالى بين مرات السعى وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وسترا العورة (و) شدة
 السعى (في بطن) وادى (محسر) للاتباع رواه مسلم وسعى محسرا لان قيل أمحباب الليل حسرفيه
 أي أعيا وشدة السعى فيها ذكر والراق خاصان بالرجل (والاغسال) المسنونة في الحج (والحطب
 المسنونة) فيه (وهي أربع) أحدها (يوم السابع) من ذى الحجة (بمكة و) الثانية (يوم عرفة
 بمنى و) الثالثة (يوم النحر) بمنى (و) الرابعة (يوم النفر الاول) بمنى وكلها فرادى و بعد الصلاة
 أي صلاة الظهر (الا التي بمنى قبلها وهي خطبتان) نعم إن كان اليوم يوم جمعة خطب بعد صلاتها حيث
 وجبت (وأن يهلق الرجل ويقصر غيره) من امرأة وخنى وذ كركمه من زيادتي فالخلق للرجل أفضل
 من التقصير لخبر الصحيحين اللهم ارحم المحلفين قالوا يا رسول الله والمقصرون قال في الثالثة والمقصرون
 (و) أن (يعلمهم) أي الحطيط (في كل خطبة ما بين أيديهم من المناسك) الى الحطبة التي لميها
 و يعلمهم في الرابعة جواز النفر وتوديعهم (والوقوف بالمسعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له
 فزع فبذكرون الله في وقوفهم ويدعون الى الاسفار مستقلين لالاتباع رواه مسلم (والميت بمنى

وليلة مزدلفة الالمرعاة
 وأهل السقاية وطواف
 الوداع الخائف أو مكى
 والرمي بما يسمى حجرا
 ولو من عقيق وبلور
 وحديد قبل استخراج
 حججه منه بالعلاج هو سننه
 تلبية وجمع لمن وقف
 نهارا وطواف قدوم
 وشدة سعى بين الميلين
 في بطن محسر والاغسال
 والحطب المسنونة وهي
 أربع يوم السابع بمكة
 ويوم عرفة بمنى ويوم
 النحر ويوم النفر الاول
 بمنى وكلها فرادى وبعد
 الصلاة الا التي بمنى
 قبلها وهي خطبتان
 وأن يحلق الرجل
 ويقصر غيره ويعلمهم
 في كل خطبة ما بين
 أيديهم من المناسك
 والوقوف بالمسعر الحرام
 والميت بمنى

بشيء عرفة وآخرة) من ليالى منى بأن لا ينفر في اليوم الثاني ويسن اذا نفر أن يأتي المحصب فينزل به
ويصل فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به ثم يأتي مكة فاذا فرغ من طواف الوداع وقف عند
الملتزم بين الركن والباب ودعا وشرب من ماء زمزم ثم انصرف (والذكر المسنون) بأن يقول اذا أبصر
البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمه عن حججه أو اعتمره
تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وفي أول طوافه باسم
الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ وأن يقول
قبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنتك وهذا مقام العائذ بك من النار وبين اليمانيين
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الرمل اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً
مغفوراً وسعيامشكوراً وذلقاً على الصفا أو المروة قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر
على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت يده الخير وهو
على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً ويعيد الله كروالدعاء ثانياً وثالثاً وفي سعيه رب اغفر وارحم
وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعلى الاكرم (وغيرها) من زياداتي أي وغير السابق المذكورة كأن يكون
غسل دخول مكة بذى طوى لمن مر بها وان يلبس الرجل رداءً وازواً أبيضين جسددين والأفغسولين
وتطيب البدن قبل الاحرام ولوللنساء ولا تنصراستدامته بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (نفيه) سنن
العمرة سنن الحج الا الحطب وسائر ما يتعلق بعرفة ومزدلفة ومنى

(باب محرمات الاحرام)

أي المحرمات بسببه (هي وطء) لآية فلا رفث أي لا ترفثوا والرفث مفسر بالوطء (وقبلة) ان حوكت
الشهوة (ومباشرة بشهوة واستمناء) بنحو يده كافي الصوم بخلاف الاثرال بالنظر أو الفكر (ونكاح)
نكح مسل لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيباً ككسك وكافور وزعفران
وورد وبنفسج ودهنهما (وليس قفازين) أو أحدهما للنهي عن ذلك رواه البخاري والقفاز شيء
يعمل لليدين بحشى يقطعن ويكون له أضرار يزر على الساعدين من البرد وسواء في هذه المذكورات الرجل
وغيره (وليس الرجل مخيطاً وعمامة وقلنسوة وبرنسا وخفا) للهى عنها في الصحيحين (واصطياد)
لما كول يرى وحشى أو متولد منه ومن غيره وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرماً أي أخذه (وقتل صيد) مما ذكر قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (ودلالة)
عليه وأكل ما صيده) لقوله ﷺ لما عقر أبو قتادة وهو حلال الأمان هل منكم أحد أمره أن
يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحما رواه الشيخان (وازالة الشعر) من رأس أو غيره
ولو شعرة واحدة (وتقليم ظفر) أو بعضه قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقبس
بشعر الرأس شعر باقي الجسد وبالحلق غيره وبازالة الشعر إزالة الظفر بجامع الترفه في الجيع وتعيرى
بازالة الشعر أعظم من تعيره بالحلق (ودهن شعر رأس أو لحية) بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن ودهن
لوز لما فيه من التزين المنافي لخبر المحرم أشعت أغبر أي شأنه المأمور به ذلك (فان فعل شيئاً منها ناسياً)
أي أوجاهلاً بتحريمه (فان كان اتلافاً كحلق شعر وقتل صيد وجبت الفدية) لان ضمان الاتلاف
لا يختلف بذلك نعم صح في الروضة علم وجوب الفدية على المجنون (أو) كان (تمتعاً كالس وتطلى
فلا) نجب الفدية لانفناء الحرمة فيه مع كونه ليس اتلافاً فأما العامد العالم بالتحريم فعليه الفدية مطلقاً
لما سبأني فان احتاج الى فعل شيء من ذلك لدوام أو حر أو برد أو نحوها جاز ولزمته الفدية نعم لافدية في قطع
ما نبت من الشعر في العين أو غطاها أو انكسر من الظفر ولا في وطء جراد عم المسالك ولا في صيد قتله

لية عرفة وآخرة
والذكر المسنون
وغيرها
(باب محرمات الاحرام)
هي وطء وقبلة ومباشرة
واستمناء ونكاح
وتطيب وليس قفازين
وليس الرجل مخيطاً
وعمامة وقلنسوة وبرنسا
وخفا واصطياد وقتل
صيد ودلالة عليه وأكل
ما صيده وازاله شعر
وتقليم ظفر ودهن شعر
رأس أو لحية فان فعل
شيئاً منها ناسياً فان كان
اتلافاً كحلق شعر وقتل
صيد وجبت الفدية أو
تمتعاً كالس وتطيب فلا

﴿باب التحلل﴾ وهو على (٥٨) أوجه أحدها أن يكون بخام الأفعال ومنه تمام العمر لمن أحرم بحج قبل أشهره وعدم

دفعه لصياله أو خلاصه من فم هرة مثلاً ليدأويه غات أو باض في فراشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضه
﴿باب التحلل من النسك﴾

(وهو على) أربعة (أوجه) وإن عدّها الأصل ستة (أحدها أن يكون بخام الأفعال) من حج أو عمرة (ومنه) أي من هذا الوجه (تمام العمرة لمن أحرم بحج قبل أشهره) لانقاده عمرة (و) منه أيضاً (تمام نسك أفسده) وتعييرى بالنسك هنا وفيما يأتي أهم من تعبيره بالحج (فإن أتى) في حجه (بائنين من) ثلاثة (رحى وطواف متبوع بسعى ولزالة شعر) من رأسه هو أهم من قوله والخلق (حلّله) ما حرم بالأحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) كقبلة ومباشرة بشهوة روى النسائي بإسناد جيد خبراً إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء (ويحلّ) له (بالثالث) بعد الاثنين (البقية) أي بقية محرمات الأحرام وهي النكاح والوطء ومقدماته (الثاني أن يحرم بحج فيفوته فيتمه بلا وقوف بعرفة) و (بلا رحى وميت وخرج بالحج العمرة لأنها لانفوت أبداً كما سيأتي (الثالث أن يشترط في إحرامه) بنسك (التحلل بمنزلة كرمض وفراغ نفقة) وضلال طريق (فيتحلل) عند وجود ذلك ولو بعد الوقوف وإن قيد الأصل بكونه قبله روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أجدي الأوجه فقال حجّي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني ويقاس بالحج العمرة ولو قال إذا مرضت فأنا حلّال صار حلّالاً بنفس المرض من غير تحلل (الرابع أن يتحلل للاحصار) أي للمنع من إتمام نسكه وإن علم أنه لا يتخلص به من الإحصار أو لم ينصف القوت كأن أحصر عن الطواف ولو بعد دخول مكة (بذبح) أي بذبح ما يجزئ في الأصحّة قال تعالى فإن أحصرتم أي وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى (فازالة شعر) رأسه وهذا من زيادتي (ونية تحلل) فيها لاحتمالها غير التحلل والترتيب المفاد بالفاء مستفاد من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن قدما يذبحه أخرج بدله بقيمته طعاماً فإن عجز صام عن كل مديوما وله التحلل في الحال بلازلة الشعر والنية من غير توقف على الصوم أطول زمنه فاعتقر تأخير هذا (إن لم يكن له) إلى مكة (الطريق واحد) فلو كان له آخر لزمه سلوكه وإن فاتته الحج ولا يتحلل إلا بعمل عمرة ولا قضاء في الأصح ويشترط أيضاً أن لا يتيقن زوال الإحصار في وقت الحج وفي ثلاثة أيام في العمرة قاله الماوردي (والإحصار يكون بعدواً ومنعاً والهدى أو سبداً وزوج) وهو من زيادتي (أو غريم) بقيد زنتها بقولي (معسر عجز عن إثبات إعساره) ومحل ذلك إذا أحرم الممنوع بغير إذن من له منعه

﴿باب جزاء الصيد﴾

بمعنى الصيد (هو نوعان) أحدهما (صيد بحر يحل) للمحرم كغيره (اصطياده) ولو في الحرم قال تعالى أحل لكم صيد البحر (و) ثانيهما (صيد بر وهو أنواع) أربعة (أحدها يحل له) أي للمحرم (قتله ويضمنه) وهو ما يراد قتله (لضرورة جوع الثاني يحل قتله بلا ضمان وهو ذوسم وحداء وغراب وكل لا نفع فيه) هو أهم من قوله والكلب العقور (وكل سبع عاد وصيد صائل أو مانع من الطريق) ويسن للمحرم وغيره قتل المؤذيات (الثالث لا يحل قتله ولا يضمن) به (وهو ما لا يؤكل) ولا هو مما مر (الاماتولد من ما كول وحشى وغير ما كول) فيحرم قتله ويضمن اصطياده (الرابع لا يحل قتله وهو ما كول وحشى أو في أصله وحشى فيضمن) أي يضمن قتله محرماً كان أو في الحرم (بمثله حلقه) تقريباً (إن كان له مثل والا) أي وإن لم يكن له مثل (فبقيمته على التخير) فيها كما سيأتي بيانه (ففي نعامه بدنة) اتصافاً بغيره فيها بذلك (وفي جار وحش وبقرة ووعل) بكسر العين وهو الأرؤى أي تيس جبلى

نسك أفسده فإن أتى
بائنين من رحى وطواف
متبوع بسعى وإزالة
شعر حلّ له غير نكاح
وطء ومقدماته ويحل
بالثالث البقية الثاني
أن يحرم بحج فيفوته
فيتمه بلا وقوف بعرفة
الثالث أن يشترط في
إحرامه التحلل بمنزلة
كرمض وفراغ نفقة
فيتحلل الرابع أن
يتحلل للاحصار بذبح
فازالة شعر ونية تحلل
إن لم يكن له الطريق
واحد والإحصار يكون
بعدواً ومنعاً والهدى أو سبداً
أوزوج أو غريم معسر
عجز عن إثبات إعساره

﴿باب جزاء الصيد﴾
هو نوعان صيد بحر
يحل اصطياده وصيد بر
وهو أنواع أحدها
يحل له قتله ويضمنه
لضرورة جوع الثاني
يحل قتله بلا ضمان وهو
ذوسم وحداء وغراب
وكل لا نفع فيه وكل
سبع عاد وصيد صائل أو
مانع من الطريق
الثالث لا يحل قتله ولا
يضمن وهو ما لا يؤكل
الاماتولد من ما كول
وحشى وغير ما كول
الرابع لا يحل قتله

وهو ما كول وحشى أو في أصله وحشى فيضمن بمثله حلقه إن كان له مثل والا بقيمته على
التخير ففي نعامه بدنة وفي جار وحش وبقرة ووعل

جدة في شمس

كبش وفي غزال عنز وفي
أرب عناق وفي ثعلب
شاق وفي ضب جدى وفي
يربوع جفر وفي نحو
حمام وهو ماعب شاة
وفيها هو أكبر منه
كدراج وكروان قيمته
وماعدا ذلك يحكم بمثله
عدلان

(باب رى الجار)

يدخل وقت رى جرة
العقبه يوم النحر بنصف
ليلته ويمتد وقت
الاختيار الى غروب
شمسه والجواز الى آخر
أيام التشريق ويدخل
وقت رى أيام التشريق
بالزوال وعدد المرى
سبعون حصة يوم
النحر سبع في جرة
العقبه وفي كل يوم من
أيام التشريق احدى
وعشرون لكل جرة
سبع ويجب ترتيبها بأن
يبدأ بالتي تلى مسجد
الخيف ثم الوسطى ثم
جرة العقبه

(باب مواقيت النسك)

ميقات أهل المدينة ذو
الحليفة وأهل الشام
مصر والمغرب الحجة
وأهل نجد البين والحجاز
قرن وأهل تهامة البين
يللم وأهل العراق ذات
عرق وكلها منصوصة
واحرامه من العقيق
قبله أفضل

(بقرة) فقد قضى بها في الأولين ابن عباس وغيره وقيس بهما الوعل وعلى تفسيره بما ذكره فالنسب
أن يقال وفي الوعل نيس وإن جاز فداء الذكر بالأنثى وعكسه (وفي ضبع وظبي كبش) فقد حكم النبي
ﷺ في الضبع بكبش وحكم ابن عوف وسعد في الظبي بنيس أشهر فالمراد بالكبش في الظبي النيس (وفي
غزال عنز وفي أرب عناق) لقضاء عمر فيهما بذلك والعناق أتت المعز إذا قويت مالم تبلغ سنة قاله النووي
في عمر يره وقال في الروضة كأصلها أنها أتت المعز من حين تولد حتى ترعى (وفي ثعلب شاة) كما روى عن
عطاء (وفي ضب جدى) كما روى عن عمر رضي الله عنه (وفي يربوع جفر) لقضاء عمر فيه بذلك والأنثى
جفرة وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والمراد بها هنا ما دون العناق إذا لرب خير
من اليربوع (وفي نحو حمام) كيام (وهو ماعب شاة) لقضاء الصحابة فيه بها (وفيها هو أكبر منه) أي من
نحو الحمام (كدراج) وهو طائر بطن جناحيه أسود وظاهرهما أظفر على خلقته لقطا إلا أنه ألطف منه
وفي الباب بدله كدرج حشيش (وكروان) وهو طائر يشبه البط لا ينال الليل (قيمه) إذ لا مثله (وماعدا
ذلك) مما لا يقل فيه (يحكم بمثله عدلان) فقيهان فطنان

(باب رى الجار)

أي الحصى إلى الجرات الثلاث الآتية (يدخل وقت رى جرة العقبه يوم النحر بنصف ليلته) لمن وقف
والأفلا بد من تقديم الوقوف والأفضل أن يرمى بعد طلوع الشمس (و يمتد وقت الاختيار إلى غروب شمس)ه
أي شمس يوم النحر وهذا من زيادتي (و) وقت (الجواز إلى آخر أيام التشريق) خلافا لما صححه
الأصل من أنه يمتد إلى غروب الشمس يوم النحر (ويدخل وقت رى أيام التشريق بالزوال) أي يرمى كل
يوم زوال شمسه للاتباع رواه مسلم ويسن الرمي قبل صلاة الظهر ويمتد وقت اختيار رى كل يوم إلى
غروب شمسه ووقت الجواز إلى آخر أيام التشريق فالورى ليلا أو نهارا ولوقبل الزوال كل أداء والتروك
يتدارك سابقا على وظيفة الوقت (وعدد المرى سبعون) حصة (يوم النحر) منها (سبع) بسبع رميات
(في جرة العقبه وفي كل يوم من أيام التشريق احدى وعشرون لكل جرة سبع) بسبع رميات (ويجب
ترتيبها بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الخيف) وهي أولاهن من جهة عرفات (ثم الوسطى ثم جرة العقبه)
ويقف بعد كل من الأولى والثانية ويدعو بقدر سورة البقرة

(باب مواقيت النسك)

المسكنية من حج وعمره فهو أهم من تعبيره بالحج (ميقات أهل المدينة ذو الحليفة وأهل الشام ومصر
والمغرب الحجة وأهل نجد البين (و) نجد (الحجاز قرن وأهل تهامة البين يللم وأهل العراق ذات عرق) وكل
من مر بمكان من المذكورات حكمه حكم أهله ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه (وكلها
منصوصة) أي منصوص عليها روى الشيخان عن ابن عباس قال وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة
ذو الحليفة ولأهل الشام زاد الشافعي رضي الله تعالى عنه ومصر والمغرب الحجة ولأهل نجد قرنا ولأهل
البين يللم وقال هن لمن ولن آتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن
حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى أبو داود وغيره بأسناد صحيح أنه ﷺ وقت لأهل العراق ذات
عرق فهو نوات بالنص وهو ما صححه في الشرح الصغير والمجموع وقيل ثابت باجتهاد عمر رضي الله عنه
وصححه الأصل كالأففى في شرح المسند والنووى في شرح مسلم وحله في المجموع على أن عمر لم يبلغه النص
نقله باجتهاده فوافق النص (واحرامهم) أي أهل العراق (من العقيق قبله) أي قبل ذات عرق
(أفضل) من أحرامهم من ذات عرق للاحتياط وذو الحليفة على ستة أميال من المدينة وبينه وبين مكة
نحو عشر مراحل والحجة ويقال لها مبيعة قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من

هو واجب فلا يجوز
الاكل منه ومنطوق به
فيجوز ذلك والافضل
أن يأكل ثلثه ويهدي
ثلثه ويتصدق بثلثه
ودعاء النسك نوعان
منصوص في الكتاب
وهو دم تمتع وجزاء صيد
وقدما أذى واحصار فان
عدم التمتع الدم فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
اذا رجع الى أهله وجزاء
الصيد ان كان له مثل
خير بين اخراج مثله
وتقويته بدرهم يشترى
بها طعاما ويتصدق به
لكل مسكين مد وأن
يصوم عن كل مديوما
وهو صوم التعديل وان
لم يكن له مثل خير بين
تقويته فيشترى بقيمته
طعاما ويتصدق به وان
يصوم عن كل مديوما
وخير في فدية الاذى
كحلق وتقليم بين ذبح
شاة وصوم ثلاثة أيام
وتصدق باثني عشر مدا
على ستة مساكين ودم
الاحصار شاة فان عجزها
فبذلها طعام بقيمتها
فان عجز صام عن كل
مديوما وغير المنصوص
نوعان أحدهما ترك
نسك وهو الاحرام من
المبقات والمبيت بمزدلفة
وبني والرمي وطواف

مكة والمعروف المشاهد ما قاله لرافعي اسهل على خبيث فرس خا مشاهد قد خربت وقرن يسكن الرأى بينه وبين مكة
مرحلتان ويقال لقرن المنازل وتهامة بكسر التاء بلد وقيل ما نزل عن نجد الى بلاد الحجاز ويطلق ويقال
للم بالصر فوتر كجبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وذات عرق قرية على مرحلتين من مكة
والعقيق وادوراء ذات عرق في جانب المشرق

باب الهدى

(هو) نوعان (واجب) بفعل حرام أو ترك واجب بحرام وبترك كاسيأتى في بابها وانما واجب به لانه يسلك
به مسلك واجب الشرح (فلا يجوز) للهدى (الاكل منه ومنطوق به فيجوز) له (ذلك) ويلزمه
التصدق بقدر ما ينطلق عليه الاسم (والافضل أن يأكل) منه (ثلثه ويهدي) للاغنياء (ثلثه ويتصدق
بثلثه) لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا القالغ أى السائل ويقال الراضى بما عنده وبما يعطى بلا سؤال
والمعترى المتعرض للسؤال وبما عبرت كالاصل عبر جماعة وعبر آخرون بأن يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه قال
الشيخان ويشبه أن لا يكون اختلافا في الحقيقة لكن من اقتصر على الصدق بالثلثين ذكر الافضل أو توسع
فعداطدية صدقة (ودعاء النسك نوعان) أحدهما (منصوص) عليه (في الكتاب وهو) أربعة (دم تمتع
وجزاء صيد وفدية) دفع (أذى) كحلق (و) فدية (احصار فان عدم التمتع الدم فصيام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة اذا رجع الى أهله) واجب قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم والعبرة بالعدم
في محل الذبح فلا يؤثر فيه ماله الغائب عن ذلك المحل ولا يجب عليه تحصيل الدم بأكثر من ثمن المثل فلو فاتته
الثلاثة في الحج ففرق في القضاء بينها وبين السبعة بقدر تفرقه بينهما في الاداء وهو أربع أيام ومدة امكان
السير الى وطنه على العادة الغالبة (وجزاء الصيد ان كان له مثل خير بين اخراج مثله) بان يذبحه ويتصدق به
على مساكين الحرم (وتقويته بدرهم يشترى بها) مثلا (طعاما) يجزى في الفطرة (ويتصدق به) على
مساكين الحرم (لكل مسكين مديوما يصوم عن كل مديوما) لآية جزاء مثل ما قتل من النعم (وهو صوم
التعديل) لقوله تعالى أو عدل ذلك صياما (ولم يكن له مثل خير بين تقويته فيشترى بقيمته) مثلا (طعاما
ويتصدق به) على مساكين الحرم (وأن يصوم عن كل مديوما) كما في المثل فان انكسر مد في الشقين صام
يوما لان الصوم لا يتبعض والعبرة في قيمة غير المثل بمحل الاتلاف لا بمكة وفي قيمة مثل المثل بمكة يوم
الاخراج لانها محل الذبح وحيث اعتبر قيمة محل الاتلاف فالمعتبر في الطعام سعره بمكة لا بذلك المحل (وخير
في فدية) دفع (الاذى كحلق وتقليم بين ذبح شاة) بصفة الأنحية ويتصدق بلحمها على مساكين الحرم
(وصوم ثلاثة أيام وتصدق باثني عشر مدا على ستة مساكين) من مساكين الحرم لكل مسكين مدان لقوله
تعالى فمن كان مسكرا أيضا أو به أذى من رأسه أى خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وللأمر بذلك
في خبر الصحيحين وقيس بالخلق القلم والمعدور غيره (ودم الاحصار شاة) بصفة الأنحية لقوله تعالى فان
أحصرتم فاستيسر من الهدى (فان عجزها) أى وقت الاخراج (ف) يجب (بذلها) كدم التمتع وغيره
وهو (طعام بقيمتها) لانه أقرب الى الدم من الصيام لاشترى كهما في المالية (فان عجز) عنه (صام عن كل
مديوما) قياسا على الدم الواجب بترك مأمور به (وغير المنصوص) عليه في الكتاب وهو النوع الثاني
(نوعان أحدهما ترك نسك) يجبر تركه (وهو) خمسة (الاحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة وبني
والرمي وطواف الوداع) وذكر المبيت بمنى من زيادتي النوع (الثاني الترفه وهو) خمسة أيضا (الوطء) في
فرج أو غيره وان اقتصر الاصل على الثاني (والس بشهوة والقبلة والطيب واللباس) والسماء أربعة أنواع
أحدها دم ترتيب وهودم التمتع والقران والفوات وترك واجب من الخمسة المذكورة أولا وثانيها دم
ترتيب وتعديل وهودم الوطء والمفسد ودم الاحصار ثالثها دم تخيير وتقدير وهودم اللبس والتطيب ودهن

لراحم أو المحبة وإبالة الشعراء والظفر والجماع غير المفسد ومقدمات الجماع والاستمناة وإسعادهم تخيير
وتعديل وهو دم الصيد والشجر

﴿ باب إفساد النسك ﴾

(يفسد الوطء) في فرج من آدمي أو غيره (قبل التحلل الأول) أن كان الواطئ متعمدا عالما بالتحريم
مختلرا لئلهي عنه بقوله تعالى فلا رفث والرفث الوطء كإفساد الوطء في النهي الفساد ولا إفساد بوطء المشكل
غيره ولا بوطء غير طبع قبله (وفيه بدنة) ذكر أو أنثى لقضاء الصحابة بذلك (ة) أن عدمه لزمه (بقرة) أن
عدمه لزمه (سبع شياه) فإن عدمها قوم البدنة بدراهم واشترى بقيمتها طعاما وتصدق به فإن عجز صام
عن كل مديوما (فإن وطئ بين التحللين أو بعد الإفساد لزمه شاة) كإتي الحلق ونحوه ولا يجب البدنة إلا
في هذا وفي قتل العادة كما علم مما مر إلا أنه يعتبر فيها هائسان الأخيرة بخلافها ثم فإنها تختلف باختلاف النعمة
كبنا وصغرا

﴿ باب فوات الحج ﴾

لا يفوت الابطوات الوقوف بعرفة كإفساد (من فاته الوقوف) بها (تحلل بعمل عمرة) بلا سعي إن كان سعي
ولا يجرى ذلك عن عمرة الاسلام كإسائي (وعليه القضاء ودم) لما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح عن
سار بن الأسود أن عمر رضي الله عنه أفتى بذلك واشتهر في الصحابة ولم ينكروه وقت وجوب الدم (إذا
أحرم بالقضاء) كما يجب دم التمتع بالأحرام بالحج (ولا فوات العمرة) بقيد زنته بقولي (مستقلة) وإن
كانت في تمتع إذا لا وقت لما عيّن كما مر وخرج بمسئلة ما لو كانت في قرن فأنها تتبع الحج في القوات كما تتبعه
في الصحة والفساد وبذلك علم أن قوله ولا فوات العمرة وإن كانت في تمتع أو قرآن منتقد

﴿ باب مكروهات النسك ﴾

من حج وعمرة فهو أولى من اقتضاره على الحج وإن كانت مكروهات أكثر (وهي الجدال) قال تعالى ولا
جدال في الحج ومثلها العمرة أي لامراء مع الخدم والرفقاء (والنظر) لما يحل له مما يمتنع به (بشهوة)
لأنه لا سبب الحرم (وتسمية الطواف شوطا) لأنه لا هلاك لكن قال في المجموع المختار أنه لا يكره لتعبين ابن
عباس به ولأن الكراهة إنما ثبت بنهي الشرع ولم يثبت ولا يخفى أن كراهة الجدال وتسمية الطواف شوطا
لا تختص بالحج لكنها فيه أقبح كلبس الحرير في الصلاة (وأخذ حصي الجرات من المسجد) لأنها حرثه
(أو) من (الجرة) وإن لم تكن الحصاة رمي بها (أو) من (محل نجس والرمي بحصاة) قد (رمى بها)
وقيل لا كراهة في الأخيرة والتزجيج فيها من زيادتي وذكر الأصل من المكروهات صوم يوم عرفة بها
والأصح أنه خلاف الأولى لا مكروه كما مر في الصوم (وغيرها) من زيادتي أي بغير المذكورات كأن
يأخذ الحصص من الحل وأن يسافر إلى النسك تعويلا على السؤال وإن يحك شعره بأظفاره وإن يمشط رأسه
ولحيته ثلاثين تنف الشعروا أن يسكت محل بملاطيب فيه مما فيز بنة كالأمد بخلاف ما لا زينة فيه كالتوتياوان
بأكل الطائف أو يشرب

﴿ باب نذر الهدى وغيره ﴾

النذر بالمعجمة لغة الوعد بخيرا أو شر وشرعا التزام قرينة غير واجبة علينا والأصل فيه قوله تعالى وليوفوا
بذورهم وقوله تعالى يوفون بالنذر وخبر البخاري من نذر أن يطيع الله تعالى فلبطعه ومن نذر أن يعصى
الله فلا يعصه وخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن آدم والنذر نوعان نذر لحاج وغصب
كان كلف فلا نذته على عتق أو صوم وفيه كفارة يمين أو ما لزمه كإسائي في باب الأيمان ونذر تبرر بجعله
شاملا للنذر المجازاة وبعضهم جعلها نوعين نذر مجازاة ونذر تبرر وهو ما سلكته كالصلى بقولي (هو)
غير نذر اللجاج (نوعان) أحدهما (نذر مجازاة وهو ما علق بجلب نعمة أو دفع نقمة) كان شفي الله مريضى
أو ذهب عني كذا فله على أوفلى كذا (و) ثانيهما (نذر تبرر وهو بخلافه) أي ما لا يعلق بشئ

﴿ باب إفساد النسك ﴾

يفسده الوطء قبل
التحلل الأول وفيه بدنة
بقرة فسبع شياه فإن
وطئ بين التحللين أو
بعد الإفساد لزمه شاة

﴿ باب فوات الحج ﴾

من فاته الوقوف تحلل
بعمل عمرة وعليه
القضاء ودم إذا أحرم
بالقضاء ولا تقسوت
العمرة مستقلة

﴿ باب مكروهات النسك ﴾

﴿ النسك ﴾

وهي الجدال والنظر
بشهوة وتسمية الطواف
شوطا وأخذ حصي
الجرات من المسجد أو
الجرة أو محل نجس
والرمي بحصاة رمي بها
وغيرها

﴿ باب نذر الهدى ﴾

﴿ وغيره ﴾

هو نوعان نذر مجازاة
وهو ما علق بجلب نعمة
أو دفع نقمة ونذر تبرر
وهو بخلافه

فيجب الوفاة عند حصول المعلق به ثم ان عين النذور ولو بنيت تعين والا كأن قال الله على أن أهدي هديا فلا يجزئ غير ثم وواجه شاة أو سبع بدنة أو بقرة والباقي (٦٢) متطوع به فله الاكل منه وليس لآخر هدي تصرف فيه الا بذبح في وقت

ورسكويه وراكب
للحاجة وشرب لبن
(باب كيفية الاستطاعة)
هي نوعان استطاعة
بنفسه بان يستمسك
على المركوب بالمشقة
شديدة ويجد الدابة
وعلفها كل مرحلة
والزاد والماء حتى في
الحال المعتاد حلقها منها
تجن للشل ويأمن
الطريق ويخرج مع
السرقة نحو محرم
واستطاعة بغيره بأن لم
يستمسك الاستمسك
السابق ويجعل ما يستأجر
به من يحج عنه أو
متطوعا بذلك أو من
يحج عنه بالزق كأن
يقول له حج عني
وأعطيك نفقتك فيقع
بكل ذلك عنه ويسقط
فرضه

باب

الضرورة وهو من لم
يحج لا يصح حجه عن
غيره فلو نواه عن غيره
وقع عن نفسه أو نوى
من عليه فرض غيره
وقع عنه والعمره كالحج
الامن فاته حج وتحلل
بعمل عمره فلا يجزئه
عن عمره الاسلام ومن
أحرم بنفسك ثم نسيه

فاته ينوي القران أو الحج ويجزئه عن حجة الاسلام دون عمرته ومن لاحق عليه فقد
لا يصح منه أيضا وهو الكافر والمنجون والصبي غير المميز والمميز بغير إذن وليه

(فيجب الوفاة به) حالا وبالاول (عند حصول المعلق به) خبر بالخيار السابق (ثم ان عين) الناذر (النذور ولو بنيت تعين) عملا بتعيينه فلا يجوز ابداله (والا) أي وان لم يعينه (كأن قال الله على أن أهدي هديا) ولو ينو شيئا (فلا يجزئ غير ثم) من دجاج وغيره لان مطلق النذر يحمل على أقل ماوجب من ذلك الجنس (وواجهه) من الم (شاة أو سبع بدنة أو) سبع (بقرة) كافي الانحية (والباقي) من البدنة أو البقرة اذا أخرجها (متطوع به فله الاكل منه) وليس لآخر هدي تصرف فيه) يبيع أو اجارة أو اكل أو غيرها لخروجه بالنذر عن ملكه (الا) تصرف (بذبح في وقته) وركوبه وراكب (وجل عليه) (الحاجة) اليها (وشرب لبن) فله ذلك فان حصل بذلك نقص ضمنه ﴿ باب كيفية الاستطاعة للنسك ﴾

(هي نوعان) أحدهما (استطاعة بنفسه بان يستمسك على المركوب بالمشقة شديدة) ويعتبر وجود قاتل في حق الاعمى (و) أن (يجد) ذهابا وإيابا مع امكان السير (الدابة) وما يقتضيه الحال من محل ونحوه الا أن يكون سفره قصيرا وهو قوي على المشي وتعيرى بالدابة أعين من تعيره بالراحلة (و) أن يجد (علفها كل مرحلة والزاد والماء) وأوعيتها (حتى في الحال المعتاد حلقها منها) لان المؤنة تعظم بحملها لكثرتها ثم ان قصر سفره وهو يكسب في يوم كفاية أيام لم يعتبر وجود الزاد والعبدة في وجود ذلك (تجن المثل) وهو القصر اللائق به في ذلك الزمان والمكان (و) أن (يأمن الطريق) ولو ظن في النفس والبضع والمال ونحوها (و) أن (يخرج مع المرأة نحو محرم) كزوجها وعبدها وامرأتين قنتين لتأمن على نفسها وتزمتها أجرة اذا لم يخرج اليها وتعيرى بذلك أعم وأولى مما عبر به (و) ثانيهما (استطاعة بغيره بان لم يستمسك) على المركوب (الاستمسك السابق) ان (يجد ما يستأجر به من يحج) أو يعتمر (عنه) فاضلا عن نفقة من نلزمه نفقته يوم الاستئجار والمعتبر أجرة المثل فأقل (أو) يجد (متطوعا بذلك أو من يحج) أو يعتمر (عنه) بالزق كأن يقول له حج) أو اعتمر (عني وأعطيك نفقتك) فلو استأجره بالنفقة لم يصح لجعلها (فيقع) الحج أو العمرة (بكل ذلك عنه ويسقط) به (فرضه) وذ كرت في شرح الاصل فوائد

باب بالتونين

(الضرورة) بصاد مهملة (وهو من لم يحج) حجة الاسلام أي أولم يعتمر عمرته (لا يصح حجه) ولا عمرته (عن غيره) فلو نواه عن غيره وقع عن نفسه) خبر أبي داود باسناد صحيح أنه عليه السلام سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة وسمى من ذكر ضرورة لانه صرف نفقته عن اخراجها في الحج (أو نوى من عليه فرض) أداء كان أو قضاء أو نذرا (غيره) بان نوى نفلا أو نوى قضاء وعليه حجة الاسلام أو نذرا وعليه حجة الاسلام أو قضاء (وقع عنه) أي عن فرضه ويجوز أن تقع كلها دفعة واحدة للمعصوب وليت من جاعة (والعمره كالحج) فيما ذكر (الامن فاته حج وتحلل بعمل عمره فلا يجزئه عن عمره الاسلام) لان احرامه انعقد لنفسه فلا ينصرف لآخر والتحلل واجب لان الاستدانة كالا ابتداء (و) (الا) من أحرم بنفسك ثم نسيه فاته ينوي القران أو الحج وهو من ز يادتي (ويجزئه) ذلك (عن حجة الاسلام) لانه ان كان محرما بحج لم يضر تجديد نيته وادخال العمره عليه لا يقدح فيه وان كان محرما بعمره فادخال الحج عليها جائز (دون عمرته) فلا يجزئه ذلك عنها لاحتمال أنه كان محرما بحج و يمتنع ادخال العمره عليه ولو اقتصر على نية العمره وأتى بأعمال الحج حصل التحلل لكان لا تبرأتم من الحج والامن العمره وذ كرت ههنا في شرح الاصل فوائد (ومن لاحق عليه قد لا يصح منه أيضا وهو الكافر والمنجون والصبي غير المميز والمميز بغير إذن وله) لعدم أهلية الاول للعادة والثاني والثالث لالة

ولا بد يصح منه وهو العبد والصبي المميز باذن وليه فان كلاً قبل الوقوف أجزأهما من (٦٣) حجة الاسلام (باب دخول مكة)

ولاقتراح حج الرابع الى المال وأما احرام الولي عن الثلاثة فصحيح بان ينوي جعلهم محرمين فيصرون محرمين بذلك (وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز باذن وليه) لانهم من أهل العبادة وقدرزال المانع في الثاني بالاذن واذا قطعنا النظر عن لاحق عليه فالناس فيه ستة أقسام يبتثا في شرح الاصل (فان كلاً) أي العبد بالعتق والصبي بالبلوغ (قبل الوقوف) بعرفة فوقها وأنيابقية الاعمال (أجزأهما) ذلك (عن حجة الاسلام) لانها أدركا معظم العبادة فصلا كمن أدرك الركوع وان كلاً في أثناء الوقوف فان أقاما بعد منما يمتد بمثله في الوقوف أجزأهما والا فلا وان كلاً بعد الوقوف فان كان بعد فوات وقته أو قبله ولم يعيده لم يجزئهما والا أجزأهما

(باب دخول حرم مكة)

ويقال بكه الباء وفي معناها أقوال ذكرتها في شرح الاصل (لا يلزم من لم يرد نسكا) من حج أو عمرة (دخولها باحرام) وان لم يتكرر دخوله (وانما يسن) كالتحية أمان من أراد النسك فيلزمه ذلك (ويختص بحرمها) اثناعشر حكماً (تحريم الاصطياد فيه وقطع شجره ونحر الهدى) وتفرقة لجه والطعام للزوم في المناسك (به) الا في حق المحصر (ولزوم المشي اليه بنلره وكونه لا يدخل) بالبناء للفعول ولوندا (الاحرام ولا يتحلل الا فيه الا المحصر) فيتحلل حيث أحصر كما مر بيانه (وتغلب الدية بالقتل فيه) ولو خطأ (ولا تملك لقطته ولا يدخله مشرك ولا يدفن فيه) كما سيأتي بيانها في أبوابها (ولا يحرم فيه بالعمرة) وهو عازم على أن لا يخرج الى أدنى الحل (ولا يجب على حاضريه دم التمتع والقران) كما مر بيان ذلك ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة وبناتها لكن لا ضمان ولا ينقل شيء من تراب الحرمين ولا أحجارهما واختصت المدينة بأنها دار الهجرة ومدفن النبي ﷺ

(باب كيفية حج المرأة)

(هي كل رجل في أحكامه الا في كراهة رفع صوتها بالتلبية وجواز لبس قميص وقباء وخمار وبرنس وسراويل) وكل محيط (وخفين وسن خضاب قبل الاحرام وإيقاع طوافها وسعيها ليلاً وأنه لا يسن لها رمل ولا اضطباع وأنه لا يباح لها ستروجهما) وهذا من زيادتي وتقدم بيان ذلك كله

(كتاب البيوع)

جمع بيع وهو لغة مقابلة شيء بشئ وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص * والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبر كخبير رسل النبي ﷺ أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور رواه الحاكم ومصححه * وأركانها عاقد ومعقود عليه وصيغة (العقد) الصادق بالبيع وغيره (نوعان أحدهما ينفرد به عاقد) واحد (وهو) خسة (النذر واليمين والحج والعمرة والصلاة الجمعة) فلا تنعقد الا بإمام ومأموم على وجه مخصوص (وغير ذلك) من زيادتي كالاسلام والصوم وفي عدا الاصل من ذلك الطلاق والعتق والعدة تسمح كما أوضحت في شرح الاصل (الثاني يعتبر فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام) أحدها (جائز من الطرفين) فلكل من العاقلين فسخه (وهو الشركة والوكالة والعارية) لغير الرهن والدفن أو لأحدهما ولم يفعل (والقراض والوديعة والجمالة والقضاء) ما لم يتعين القاضي (والوصية والوصاية لكن) جوازهما (للموصى قبل موته وللموصى له بعده) أي بعد موت الموصى وقبل القبول في الوصية أخذاً عما يأتي (وغيرها) من زيادتي أي وغير المذكورات كل رهن والهبة أي قبل القبض والقرض ان كان المال في ملك المقترض (و) الثاني (لازم منهما) أي من الطرفين فليس لأحدهما فسخه بلاموجب (وهو البيع والسلم) بعد اقضاء الخيار (والصلح

لا يلزم من لم يرد نسكا

دخولها باحرام وانما

يسن ويختص بحرمها

تحريم الاصطياد فيه

وقطع شجره ونحر

الهدى به ولزوم المشي

اليه بنلره وكونه

لا يدخل الاحرام ولا

يتحلل الا فيه الا المحصر

وتغلب الدية بالقتل فيه

ولا تملك لقطته ولا

يدخله مشرك ولا

يدفن فيه ولا يحرم فيه

بالعمرة ولا يجب على

حاضريه دم التمتع

والقران

(باب كيفية حج)

(للرأة)

هي كل رجل في أحكامه

الا في كراهة رفع صوتها

بالتلبية وجواز لبس

قميص وقباء وخمار

وبرنس وسراويل

وخفين وسن خضاب

قبل الاحرام وإيقاع

طوافها وسعيها ليلاً

وأنه لا يسن لها رمل

ولا اضطباع وأنه لا يباح

لها ستروجهما

(كتاب البيوع)

العقد نوعان أحدهما

ينفرد به عاقد وهو

النذر واليمين والحج

والعمرة والصلاة الا

الجمعة و غير ذلك الثاني يعتبر فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام جائز من الطرفين وهو الشركة والوكالة والعارية والقراض والوديعة والجمالة والقضاء والوصية والوصاية لكن للموصى قبل موته وللموصى له بعده وغيرها ولازم منهما وهو البيع والسلم والصلح

في الحرة والاجارة والمساقاة والحبية بعد القبض الا في حق الفرع (والوصية بعد القبول والنكاح والعتاق بموئض والمساقة
 يجوز من بينهما غير ما جاز من (٦٤) أحدهما وهو الرهن والضمان والجزية والهدنة والامان والامامة والكتابة وهبة

للأصل لقرعه بعد
 القبض بالاذن والبيع
 كسلاته أنواع صحيح
 وفاسد وعمرم وان صح
 فالصحيح كبيع أعيان
 فهو هلست وأعيان
 موصوفة وصرف
 ومرا بة صة وخيار
 وحيوان بحيونان
 وتفرق صفة وجع
 بين بيع وعقد آخر
 وبيع بشرط اعتاق أو
 براءة وبيع عيني ثمن
 واحد بشرط الخيار
 ولو في أحدهما والفساد
 كبيع مالم يقبض وما يجوز
 عن تسلمه وحبل الحلة
 والضمين والملاقيح
 وبيع بشرط والمناذرة
 والملاصة والبرقي سنبله
 ومالم يملكه والربا وبيع
 المدمم بالحيوان والحصة
 والماء النابع أو الجاري
 مفردا والثمره قبل
 الصلاح بدون شرط
 القسط وكل نجس
 وعسب الفحل والغرر
 وادعوى وشراؤه وخيار
 الرؤنة والموقوف
 والعبد المسلم من كافر
 ومع اشتراط الولاء أو
 الرهن أو الكفيل
 مجهولا وبيع العرايا في

والحوالة والاجارة والمساقاة والحبية بعد القبض الا في حق الفرع (كاسياتي ياته (والوصية بعد القبول
 والنكاح والعتاق) أي عقده (والخلع والاعتاق بموئض والمساقة) بقيد زده بقولي (بعوض منهما)
 فان كان من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر (وبغيرها) من زيادة أي وغير المذكورات كالقرض ان
 كان المال خراجا عن ملك للقرض والعارية للرهن أو للدفن اذا فعل (و) الثالث (جائز من أحدهما وهو
 الرهن) بعد القبض بالاذن فانه جائز من جهة المرتبه لازم من جهة الرهن (والضمان) فانه جائز من
 جهة المضمون له لازم من جهة الضامن (والجزية) فانها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الامام
 (والهدنة والامان) فانها جائزتان من جهة الكافر لازمان من جهتنا (والامامة) العظمى فانها جائزة من جهة
 الامام لم يتعين لازمة من جهة أهل الحل والعقد (والكتابة) فانها جائزة من جهة المكاتب لازمة من جهة
 لسيد (وهبة الأصل لقرعه بعد القبض بالاذن) فانها جائزة من جهة لازمة من جهة الفرع (والبيع
 ثلاثة أنواع صحيح وفاسد وعمرم وان صح) في غير العربون (فالصحيح كبيع أعيان شوهلت و) بيع
 (أعيان موصوفة) في التهمة كالمسلم (و) بيع (صرف) ونحوه من بيع الطعام بالطعام (ومرا بة) ومحاطة
 وتولية واشراك (و) بيع (خيار) أي البيع المشروط فيه الخيار (و) بيع (حيوان بحيونان) ولو بجنسه
 (وتفرق صفة وجع بين بيع وعقد آخر) كالجارة (و) بيع بشرط اعتاق أو براءة (من العيوب
 و) بيع عيني (هو أعم من قوله وبيع عبيدين (ثمن واحد بشرط الخيار ولو في أحدهما) فقط
 (والفساد كبيع مالم يقبض) ولو من البائع (و) بيع (ما يجوز عن تسلمه و) بيع (حبل الحلة
 والضمين والملاقيح و) بيع بشرط (الامانة استثنى (و) بيع (المناذرة والملاصة و) بيع (البرقي سنبله
 و) بيع (مالم يملكه) البائع (والربا و) بيع (المدمم بالحيوان) ولو من غير جنسه (و) بيع (الحصة و) بيع
 (الماء النابع أو الجاري مفردا و) بيع (الثمره قبل) بدو (الصلاح بدون شرط القطع) بأن باعها
 بشرط التبقية أو مطلقا وتعبرى بذلك أولى من تعبيره بما يوهم خلاف المراد (و) بيع (كل نجس)
 كسكب (و) بيع (عسب الفحل و) بيع (العررو) بيع (الاعمى وشراؤه و) بيع (خيار الرؤية)
 وهو شراء مالم يره على ان له الخيار اذا رآه (و) بيع (الموقوف) وان أشرف على الحراب والاضحية
 وللرهن بعد القبض بلا اذن (و) بيع (العبد المسلم) أو المرتد (من كافر) الا أن يحكم بعقده
 عليه بشراؤه (و) البيع (مع اشتراط الولاء) لغير المشتري (أو) اشتراط (الرهن أو) اشتراط (الكفيل
 مجهولا وبيع العرايا في خمسة أوسق) فاكثروا (والمحرّم كبيع حاضر لباد) للنهي عنه في خبر الصحيحين
 بأن يقدم شخص بمناع تم الحاجة اليه ليبيعه بسعر يومه فيقول له الحاضر اتركه لأبيعه على التدرج
 باغلي فيوافقه على ذلك والمعنى في النهي ما يؤدي اليه من التصديق على الناس والائم على الحاضر فقط (وتأني
 الركبان) للنهي عنه في خبر الصحيحين بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتريه منهم قبل قبضهم
 ومعرفتهم بالسعر والمعنى في النهي عنه غنهم والائم على المتلقي فقط (والنجش ان يزيد في الثمن) اسلعة
 (للا رغبة) في شرائها لغير غيره فيشتريها للنهي عنه والمعنى فيه الايذاء ولا خيار للمشتري ولو كان بمواطأة
 لتفريطه (والبيع على بيع غيره) للنهي عنه في خبر الصحيحين (قبل لزومه) بان يكون في زمن خيار المجلس
 أو الشرط وذلك كان يأمر المشتري بالسسخ لبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه والمعنى في النهي عنه الايذاء
 (والسوم على سومه) أي سوم غيره للنهي عنه في خبر الصحيحين (بعد استقرار الثمن) بالتراضي به صريحا
 بان يقول لمن أخذ شيئا ليشره بكذا رد حتى أبيعك خيرا منه هذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول للمالك استرده

لاشتره

منه أوسق والمحرّم كبيع حاضر لباد وتلقى الركبان والنجش ان يزيد في الثمن لارغبة
 والبيع على بيع غيره قبل لزومه والسوم على سومه بعد استقرار الثمن

وبيع المصرة وهي مذكورة الحلب لا يهلم كثرة لنها ولشترها الخيار فور ان ردها (٦٥) ولو بيعت آخره معها صاع ثم

والنصرة يترك كل تدليس

ككتم عيب وتسويد

شعر أمة وتجعيده

وتحجير وجهها حرام

وبيع العنب عن يتخذ

خراو السيف عن يقتل

به غيره ظلمة والشبكة

عن يصطاد في الحرم

والخشب عن يتخذ منه

الملاهي وبيع العربون

بأن يعطيه شياً على أنه

لصاحب السلعة ان لم

يتم البيع

(باب بيع الاعيان)

العين اما حاضرة او

غائبة او في النمة

والخاضرة وهي المروية

لرؤية المستبرة يصح

بيعها بشرطه والغائبة

ان لم يرها العاقدان قبل

ليصح بيعها وان رآها

ولم تغير عادة أرض أو

احتمل تغيرها كحيوان

صح أو غلب تغيرها

كفا كنه رطب لم يصح

والتي في النمة يصح

بيعها بذكورها مع

جنسها وصفتها كعد

حبشي خاسي وعد هذا

يبيع لاسلما مع أنها في

النمة اعتبارا بلفظه فلا

بشرط فيه تسليم الثمن

قبل التفريق

(باب لزوم البيع)

اذا وجدت صيغته

والعاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك

هو من ز يادق (ظاهر منتفع به مقدور على

تسله معلوم لها العاقد عليه ولاية وانقطع الخيار)

أي خيار المجلس وخيار الشرط (لزم) البيع فلا يلزم بل

لا يصح الا صيغه ولا تغير عاقدين متصفين بماسر

نم يصح بيع المسكره بحق ولا يصح بيع غير المملوك للبائع

ولا بيع نجس ولا مالا فقه به كحبه وذئب ونمر ولا ما

عجز عن تسله ولا مجهول ولا مالمس للعاقد عليه ولاية

كسح الفضولي وبعض هذه تعلم مما تأتي أيضا

بعضها ماسر وتعيير بالتسليم أولى من تعبيره بالتسليم واذا لزم

لأشترية منكها كثر والمعنى في النهي عنه الايذاء وخروج باستقرار الثمن ما لو كان المبيع يطاف به على من
يزيد فلا يمنع من الزيادة وتعيير بغيره أهم من تعبيره بآحيه (وبيع المصرة) للنهي عنه في خبر الصحيحين
(وهي مذكورة الحلب لا يهلم كثرة لبنها) والمعنى في النهي عنه التدليس (ولشترها الخيار فور ان ردها) تخيار
العيب وأجيب عن خبر مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام بأنه محمول على الغالب من أن
التصريه لا تظهر الا ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تسدل الايدي
أو غير ذلك (فان ردها ولو بيع آخر) بعد حلبها (رد معها صاع ثم) لحبر مسلم بذلك (والصريه وكل
تدليس ككتم عيب وتسويد شعر أمة وتجعيده) الدال على قوة البدن (وتحجير وجهها حرام) فيأثم فاعله
العالم بالنهي عنه لكن العقد صحيح ولان النهي عنه انما هو لاصح خارج عنه هذا من تعلقات بيع المصرة
ثم عطلت على ما قبله قولي (وبيع العنب عن يتخذ خراو السيف عن يقتل به غيره) هو أهم من قوله
المسلمين (ظلموا الشبكة عن يصطاد بها) (في الحرم والخشب عن يتخذ منه الملاهي) لتسببه في الحرام ومثلها
بيع المماليك المرد عن عرف بالفجور فيهم ومحل تحريم بيعه ذلك من ذكر اذا تحقق أوطن انه يفعل ذلك
فان توهمه كره (وبيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بأن يعطيه شياً على أنه
لصاحب السلعة) هبة (ان لم يتم البيع) ومن الثمن ان تم للنهي عن ذلك رواد أبو داود وغيره

(باب بيع الاعيان)

وهي ثلاثة اذ (العين اما حاضرة أو غائبة أو في النمة) فالخاضرة وهي المروية للرؤية (المعتبرة) في صحة البيع (يصح
بيعها بشرطه) الآتي (والغائبة ان لم يرها العاقدان) بان لم يرها كل منهما أو أحدهما (قبل) أي قبل العقد
(لم يصح بيعها) لاغرر (وان رآها) قبل (ولم تغير عاده كرض) وثياب رأياها من نحو شهر (أو احتمل
تغيرها) وعدمه (كحيوان صح بيعها) لان العاقد في الأول والظاهر في الثاني بقاؤها بحالها ومحلها اذا كانا
ذا كرن لأوصافها عند العقد (أو غلب تغيرها) في المدة (كفا كنه رطب لم يصح) بيعها لاغرر وتكفي
رؤية بعض المبيع ان دل على نفيه كظواهر الصبرة والرؤنة في كل شئ على ما لا يهمل (و) العين (التي في
الذمة يصح بيعها) بذكورها مع جنسها وصفتها كعد حبشي خاسي مع بقية الصفات التي تذكر في السلم
(وعد هذا يباع لاسلما مع أنها) أي العين (في النمة اعتبارا بلفظه) فلا يشترط فيه تسليم الثمن قبل التفريق
الا أن يكون ذلك في رويين فيشترط فيه التقاض قبله كما في العين الخاضرة وهذا اذا لم يذكر مع ذلك لفظ
السلم فان ذكر كأن قال بعك كذا سلما أو اشترته منك سلما كان سلما وعلى كون ذلك يباع يشترط تعيين
أحد العوضين في المجلس والايصير بيع دين بدين وهو باطل

(باب لزوم البيع)

اذا وجدت صيغته والعاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك هو من ز يادق (ظاهر منتفع به مقدور على
تسله معلوم لها العاقد عليه ولاية وانقطع الخيار) أي خيار المجلس وخيار الشرط (لزم) البيع فلا يلزم بل
لا يصح الا صيغه ولا تغير عاقدين متصفين بماسر نم يصح بيع المسكره بحق ولا يصح بيع غير المملوك للبائع
ولا بيع نجس ولا مالا فقه به كحبه وذئب ونمر ولا ما عجز عن تسله ولا مجهول ولا مالمس للعاقد عليه ولاية
كسح الفضولي وبعض هذه تعلم مما تأتي أيضا بعضها ماسر وتعيير بالتسليم أولى من تعبيره بالتسليم واذا لزم
بيع العاقدين (فليس لاحدهما فسخ الموجب كعيب) وخلف شرط (ولا يجوز بيع كل عين متصفة بماسر)
أدما فلا يجوز بيع مكان بغير رضاه لتعلق حق العتق به كأم الولد ولا يبيع أم الولد لذلك والنهي عنه كما سيأتي
في بابها وولدها قياسا عليها ولا يبيع لحم أفعه لظاهر قوله تعالى فكوا منها وطعموا القانع والمعتز ولا يبيع

وملك المبيع في زمن
الخيار لمن انقضى به
وموقوف ان كان لها
فان تم البيع بان أنه
للمشتري من العقد
والا فللبائع

باب السلم

والسلم يشترط له قبض
رأس المال قبل التفرق
وان كان في الذمة
وكون المسلم فيه ديناً
موصوفاً بصفة معلومة
وكونه يؤمن انقطاعه
وقت وجوب تسليمه
وبيان موضع تسليمه
ان العقد بموضع لا يصلح
له أو لجهة مؤنة ولا لاجل
على موضع العقد
ويان مقداره من
كيل ووزن وذرع وعدة
وسن في حيوان وعق
وحداثة في حبوب وتمر
وزيب لاجودة ورداة
وحلول وتأجيل
والطلق يحمل على الجيد
والحلول وشرط الاجود
مبطل لا الرداء فان
ذكر أجل اشترط كونه
معاموا فيبطل بالمجهول
كقوله في رجب ولا
يصح السلم فيما لا ينضب
كنبل مريش وجواهر
الافى لآلى صغار وجوز
ولور عتارنج وسفرجل
وكثير ورماني ويض
وورس

الموقوف لا نفير ماله ولا بيع المجهوز عن تسليمه حساً أو شراً كالطير غير النحل في الهواء ولا بيع المرهون
بعد قبضه بلا إذن لتعلق حق المرتبه به فاستثناء الاصل للموقوف من العين للمالوكه منتقد (وملك المبيع في
زمن الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط (لمن انقضى به) من العاقدين لنفوذ تصرفه فيه (وموقوف ان كان
لها فان تم البيع بان أنه للمشتري من العقد والا فللبائع) لان البيع سبب ملك المشتري الا أن الخيار مانع من
الجزءه فوجب التربص الى آخر الامر ويتصور كون خيار المجلس لاحدهما دون الآخر بان يختار الآخر
لزمه أو يفارق أحدهما مكرها ويتمكن الآخر من خروجه معه ولم يخرج وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما
حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف ملك الثمن (باب السلم)

هو أولى من قوله باب بيع الصفات وهو السلم لان بيعها لا ينحصر في السلم كاعرف والسلم ويقال له السلف
بيع موصوف في الذمة بلفظ السلم أو نحوه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قايتم
بدين الآية نزلت في السلم وخبر الصحيحين من أسلف في شيء فليدلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل
معلوم (يشترط له) مع أركان البيع وشروطه التي يمكن مجيها في خمسة شروط (قبض رأس المال بل
التفرق) من محاسن العقد (وان كان في الذمة) فلو تفرقا قبل قبضه بطل العقد أو قبل قبضه بطل فيما لم
يقبض لانه عقد غرر فلا يضم اليه غرر آخر ولو جعل رأس المال منفعة دار مثلاً حصل القبض بسايم الدار
في المجلس (وكون المسلم فيه ديناً) فلو قال أسلفت اليك هذا الثوب في هذا العبد لم يصح (موصوفاً بصفة
معلومة) لها ولعدلين غيرهما ليرجع اليهما عند التنازع (وكونه يؤمن انقطاعه وقت وجوب تسليمه) فلا يصح
السلم في قدر بعسر تحصيله رقت الباكورة ولا في ثمر بستان أو قرية صغيرة ولا بد من وجوده في الموضع الذي
يعتبر فيه السلم ولو بنقله للبيع عادة (ويان موضع تسليمه) في المؤجل (ان عقد بموضع لا يصلح له أو
يصلح له (ولجهة مؤنة) لغايات الأغراض باختلاف المواضع (والا) بان صلح الموضع لتسليمه ولم يكن لجهة
مؤنة ولم يبين موضعه (حل على موضع العقد) الصالح لتسليمه كما يحمل عليه الحال اذا لم يبين موضع تسليمه
والمراد بموضع العقد تلك المحلة لذلك الموضع بعينه (ويان مقداره) أي المسلم فيه (من كيل) فيما يكال
(ووزن) فيما يوزن (ذرع) فيما يذرع (وعد) فيما يعد (وسن في حيوان و) يان (عق) بضم العين
(وحداثة في حبوب وتمر وزيب) ويشترط ذكر بلدها ولونها وصغر حباتها وكبرها (لا) يان (جودة
وردادة وحلول وتأجيل) ونحوها فلا يشترط (والطلق يحمل على الجيد والحلول) وينزل الجيد على أقل
درجته (وشرط الاجود مبطل) للعقد لان أقصاه غير معلوم (لا) شرط (الرداء) لانه ان أتى ردى هو
أرداً الاشياء فهو السلم فيه أو بما هو فوقه فالمطالبة بما دونه عناد وشرط رداء العيب مبطل لعدم
انضباطه لاشترط رداء النوع لانضباطه (فان ذكر أجل اشترط كونه معلوماً) للآية والخبر السابقين
(فيبطل بالمجهول كقوله في رجب) لانه جعله ظرفاً فسكأنه قال بحل في جزء من أجزائه بخلاف مالو قال
الى رجب فانه يصح ويحل بأوله لتحقق الاسم به (ولا يصح السلم فيما لا ينضب) ولا يتقيد علم الصحة
بثلاثين شيئاً وان قبلها الاصل (كنبل مريش) بفتح الميم وكسر الراء أي ملصق عليه ريش (وجواهر
الا في لآلى صغار) وهي ما قصد للدواء لالزينة (وجوز ولو زعدا) لانه يحتاج معه الى ذكر الحجم وذلك
يورث عوة الوجود أما السلم فيهما وزناً أو كلاً جائز مطلقاً وقيل يمتنع في نوع يكثر اختلافه لفظ قشوره
ورقتها وهذا ما استدركه الامام في الوزن على اطلاق الاصحاب الجواز وتبعه الرافعي وكذا النووي في غير
شرح الوسيط أما فيه فقال بعد ذكره ذلك المشهور في المذهب ما أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي قال في
المهمات والاعشاب القسك به لكذا فينت موله عدا وا جرى الاصل على كلام الامام (ورائج) بكسر
النون وهو الجوز الهندي (وسفرجل وكثير ورماني ويض وورس) وهونبت أصفر باليمن يصغ به

رجاودورق وخفاف ونعال
 عدا أو كيلا وبنفسج
 وباسمين ودهن ورد
 وغالية وثوب ملون أو
 مركب عليها ليرة غير
 جنسه ان لم ينضب
 ذلك وثوب مصبوغ
 بعد النسيج وأطراف
 حيوان ورؤسه
 ونخيف في ماء مجهول
 (باب الربا)
 انما يجري في نقد وما
 قصد لطم فان يسع
 ربوي بجنسه شرط
 حلول وتقاض قبل
 التفرق ومماثلة يقينا أو
 بغير جنسه واتحادا
 شرط الاولان فقط
 ويجوز بيع حيوان
 بأخر واذا عقد على
 جنس ربوي من
 الجانبين واختلف المبيع
 ولو صفة كاتني دينار
 جيدة بمائة جيدة
 ومائة رديئة حرم ولم
 يصح
 (باب المراجعة)
 بان يخبر ثمن ما اشتراه
 ويبيعه بربح درهم
 لكل عشرة مثلاوي
 جائزة فان ادعى غلطا
 وأخبر بأقل قبل قوله
 وحط الزائد ورجعه

(وجاودورق) بفتح الراء (وخفاف ونعال هذا أو كيلا) لاوزنا (وبنفسج وباسمين) ودهن ورد وغالية
 وثوب ملون أو مركب عليها ليرة غير جنسه ان لم ينضب ذلك وثوب مصبوغ بعد النسيج (لما صبغ غزله ثم
 نسج والفرق أن الصبغ بعد النسيج يسد الفرج فلا تظهر معه الصفاة بخلاف ما قبله (وأطراف حيوان)
 كيديه (ورؤسه ونخيف فيه ماء مجهول) قدره والتقيد بالمجهول من زيادتي وكطبخ ومشوى نم
 يجوز في الآجر والسكر والقند والديس والفانيد والبالا انضباط نازها

(باب الربا)

بالقصر وألفه بدل من واو يكتب بهما وبالياء أيضا وهو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير
 معلوم المتائل في ميعار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما * والاصل في تحريمه قبل الاجماع
 قوله تعالى وحرم الربا وخبر مسلم عن رسول الله ﷺ أن كل ربا وما وكله وكاتبه وشاهده وهو انما
 يجري في نقد أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين (و) في (ما قصد لطم) بضم الطاء بان يكون معظم
 مقاصده لطم أي الاكل وان لم يؤكل الا نادرا (فان يبيع ربوي بجنسه) كذهب بذهب وربوي بربوي (شرط)
 في صحة بيعه ثلاثة أمور (حلول وتقاض قبل التفرق) من مجلس العقد (ومماثلة) عند العقد (يقينا) من
 زيادتي وخارج به ما لو باع ربويا بجنسه جزافا فلا يصح وان خرجا سواء للجهل بالمائة عند العقد والجهل
 بالمائة كحقيقه المفاضلة (أو) يبيع ربوي (بغير جنسه واتحادا) في الربا كذهب بفضة (شرط الاولان)
 أي الحلول والتقاض قبل التفرق (فقط) أي دون المماثلة فان لم تتحد دلة الربا كأن يبيع طعام بغيره كقند
 أو ثوب لم يشترط شيء من الثلاثة * والاصل في ذلك خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
 والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثالا بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا
 كيف شئتم اذا كان يدايد أي مقابضة وقضيت أنه لا يصح بيع الطعام بالنقد الامقابضة لكنه غير مرا. اجماعا
 وعلة الربا في النقد كونه نقدا وفي المطعوم الطعم والمطعم ماقصد لطم الآدمي اقتياتا أو تفكها أو تدوايا كما
 يؤخذ من الخبر فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فألحق بهما ماقى معناه كالارز
 والتمر وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فألحق به ماقى معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود
 منه الاصلاح فألحق به ماقى معناه كالمصطكي والزنجبيل والزعفران والسقمونيا والطين الارمني لاخر اساني
 وسائر الادوية والمماثلة انما تعتبر حال السكال ومنه اللبن والسمن (ويجوز بيع حيوان بأخر) ولوهن
 جنسه أو مؤجلا وان كان بضرع أحدهما لبن (واذا عقد على جنس ربوي من الجانبين واختلف المبيع ولو
 صفة كاتني دينار جيدة بمائة) من الدنانير (جيدة ومائة رديئة) وكاتني دينار جيدة بمائة دينار رديئة
 (حرم) العقد (ولم يصح) لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال اشترت يوم حنين قلادة باني عشر دينار ارميا
 ذهب وخز فضلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لا تناع
 حتى تفصل ولان قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين توزيع ماقى الطرف الآخر عليهما باعتبار
 القيمة والتوزيع في هذا الباب يؤدي الى المفاضلة أو عدم تحقق المماثلة وخرج بالجنس يبيع نحو دينار ودوهم
 بصاع برّ وصاع شعير أو بصاع برّ أو شعير فانه جائز صحيح وشمل اختلاف المبيع يبيع نحو درهم وثوب بمثلها
 فانسرام غير صحيح

(باب المراجعة)

(بان يخبر) المشتري (ثمن ما اشتراه ويبيعه) بمثله (بربح) أي مع ربح (درهم لكل عشرة مثلاوي)
 أي المراجعة (جائزة) بلا كراهه ويجوز أن يكون الربح من غير جنس الثمن (فان ادعى غلطا وأخبر
 بأقل) مما أخبر به أولا (قبل قوله) مؤاخذه له باخباره (وحط الزائد ورجعه) لكذبه فلو قال اشتريته
 بمائة وباعه بمائة وربح درهم لكل عشرة ثم أخبر بأنه اشتراه بتسعين قبل قوله وحط الزائد ورجعه

أو با كلف وكذبه فان لم يبين لغلطه وجها محتملا لم يقبل قوله ولا يثبت ولا قبلا وله تخليف المشتري فيها أنه لا يعرف ذلك

(باب الخيار)

الخيار المشروع في البيع خيار شرع وهو خيار المجلس وخيار الشرط وأكثر مدته ثلاثة أيام فان زاد عليها لم يصح العقد وخيار عيب عند الاطلاع عليه وخيار تلقى الركبان اذا وجدوا السعر أغلى مما ذكره وخيار تفريق الصفقة في الدوام أو الإبداء ان جهل المشتري الحال وخيار فقد الوصف المشروط والخيار لجهل العيب مع القدرة على الانزعاع ولطريان العجز مع عدمه ولجهل كون المبيع مكثري ولا امتناع من الوفاء بالشرط الصحيح الا في اعتق رقطع في بيع ثمرة قبل صلاحها ولتحالف والباء مع ظهور زيادة الثمن في المراجعة والمشتري لا خلاط الثمرة ان لم يبيع لثمن ما جدد وللجوز عن الثمن ولنغير صفقة مارآه قبل العقد

وذلك أحد عشر فيكون الثمن تسعة وتسعين (أو) أخبر (بأكثر) عما أخبر به أولا (وكلف) أي المشتري (فان لم يبين لغلطه وجها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) لتكذيب قوله الأول لها (والا) بأن يبين لغلطه وجها محتملا كأن قال كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (قبلا) أي قوله ويثبت لعذره (وله تخليف المشتري فيهما) أي في الشقين (أنه لا يعرف ذلك) لان المشتري قد يقر عند عرض العين عليه ويجوز البيع بحاطة كبتك هذا بما اشتريت وحط درهم لكل عشرة أو من كل عشرة لسكن المخطوط في الأولى واحد من كل أحد عشر كما في الرجب بخلاف الثانية فان المخطوط فيها واحد من كل عشرة

(باب الخيار) في أنواع البيع

(الخيار المشروع في البيع) ستة عشر (خيار شرع) ثبت بالعقد (وهو خيار المجلس) لثبوت ذلك في خبر الصحيحين (وخيار الشرط وأكثر مدته ثلاثة أيام) لثبوت ذلك في خبر البيهقي وغيره (فان زاد عليها) في عقد واحد (لم يصح العقد) لانه صار شرطا فاسدا (وخيار عيب عند الاطلاع عليه) سواء كان موجودا قبل البيع أم بعده وقبل القبض لثبوت ذلك في خبر الترمذی وغيره ومن ذلك الخيار لجهل دكة تحت صبرة مبيعة وضابط العيبها كل ما ينقص العين أو القيمة تقصا بفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه كالخضاء والزنا والسرقه وخرج بقولهم يفوت به غرض صحيح مالم يأن بالخيار ان قطع فلقه صغيرة من غنمه أو ساقه لا تورث شيئا ولا تفوت غرضا صحيحا فانه لا خيار بذلك وبقولهم اذا غلب الخ الثبوت في الامة المحتملة للوطه فانها تنقص القيمة ولا خيار بها اذ ليس الغالب في الاماء عدمها (وخيار تلقى الركبان اذا وجدوا السعر أغلى مما ذكره) المتلقى لثبوت في خبر الصحيحين بخلاف ما اذا وجدوه مثله أو دونه فلا خيار لهم اذ لا تغري ولا خيانة ولولم يطالعوا على الغبن حتى رخص السعر وعاد الى ما أخبروا به استمر خيارهم (وخيار تفريق الصفقة في الدوام) كتكليف أحد المبيعين قبل القبض (أو) في (الابتداء) كبيع حل وحرم (ان جهل المشتري الحال) لتفريق الصفقة عليه فان علمه أو كان تفريقها في اختلاف الاحكام كجمع بين بيع واجارة فلا خيار (وخيار فقد الوصف المشروط) في العقد والمراد وصف يقصد ليخرج غيره كالزنا والسرقه فانه لا خيار بفقده (والخيار لجهل العيب مع القدرة على الانزعاع) للعقود عليه من العاصم دفعا للضرر (و) الخيار (لطريان العجز) عن الانزعاع (مع العلم به) أي بالعيب ومنه يعلم ثبوت الخيار لتعذر القبض بمجرد أو غيره وبه صرح الاصل (و) الخيار (لجهل كون المبيع مكثري) أو منزها (و) الخيار (للامتناع من الوفاء بالشرط الصحيح) كشرط رهن أو كفيل في البيع (الافى) الامتناع من الوفاء بشرط (اعتاق وقطع في بيع ثمرة قبل بدو صلاحها) ولو من غير مالك أصلها فلا يثبت به خيار بل يجبر من شرط عليه ذلك في الأولى على الاعتاق وفي الثانية على قطع الثمرة ان بيعت من غير مالك أصلها ولا يلزمه الوفاء بقطعها ان بيعت منه واطلاق الثانية أولى من تقبيل الاصل لها بمالك الاصل (و) الخيار (للتحالف) فيما اذا اتفقا على محبة العقد واختارفا في كيفيته فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ان لم يتراضا (و) الخيار (للبائع لظهور زيادة الثمن في المراجعة) فلوقال اشتريت هذا بمائة وباعه بمائة وربع درهم لكل عشرة ثم زعم أنه كان اشتراه بمائة وعشرة وصدقه المشتري ثبت له الخيار (و) الخيار (للمشتري لاختلاط الثمرة) المبيعة بالمتجددة قبل الخلبة (ان لم يهبه البائع ما يجدد والاسقط خيا) لزال المحذور وله الخيار أيضا في صورة الاحجار المدفونة في الارض المبيعة اذا كان قلعها وتركها مضرين أو قلعها مضرًا ولم تركها البائع وتركها اعراض لا تمليك كفعل الدابة (و) الخيار (للعجز عن الثمن) بان عجز عنه المشتري والمبيع باق عنده لثبوت ذلك في الصحيحين ولا بد في ذلك من الحجر ما به بسبب عجزه أو من غيبه ماله مساهة القصر (و) الخيار (تعتبر صفقة مارآه قبل العقد) وان لم تكن

البائع السقي

(باب البيوع الباطلة)

هي كبيع مالم يقبض

الا في ميراث وموصى

ورزق سلطان وغنيمة

ووقف وموهوب

استرجع وصيد بشبكة

ومسلم فيه ومكترى

وغيرها وكبيع ما عجز

عن تسليمه حالاً كالطير

في الهواة الا في اجارة

وسلم وغلة لا يمكن

كيلها الا في زمن طويل

ومغسوب أو آبق لقادر

عليه وعين بيلد آخر

وكبيع جبل الحبلية

كأن يقول اذا نتجت

هذه الناقة ثم نتجت

اني في بطنها فقد بعثك

رلها أو بان يشتري

شيأ بئن مؤجل بنتاج

اقتمينة ثم نتاج ماني

طنها ويسع المضامين

وهي ماني أصلا

الفحول والملاقيح

وهي ماني بطون الاناث

وبيع بشرط الا بشرط

رهن أو كفيل أو

اشهاد أو خير أو أجل

أو اعتاق أو براءة من

العيوب فيبراً عن

عيب باطن بالحيوان لم

يعلمه أو نقل البيع من

مكان البائع أو قطع

الثمار أو ببقيتها بعد

الصالح أو وصف يقصد

ككون العبد كاتباً

عيباً (و) الخيار (لتعيب الثمرة بترك البائع السقي) بعد انتخلية وتركت من الاصل هنا أشياء للعلم بها بمأمر

(باب) بيان (البيوع الباطلة)

هي كثيرة (كبيع مالم يقبض) أي لم يقبضه البائع (الا في ميراث وموصى به ورزق سلطان) بان عين المستحق في بيت المال قدر حصته أو أقل (وغنيمة و) ريع (وقف) من نتاج وغرة وغيرهما (وموهوب استرجع) من المتهب (وصيد) مثبت (بشبكة) أو نحوها (ومسلم فيه ومكترى وغيرها) هو من زيادتي كمشتركة ومال قراض وموهون بعد انفكاكه ويستثنى من الميراث ما لو كان الموروث لا يملك بيعه لكونه مات قبل قبضه (وكبيع ما عجز) البائع (عن تسليمه حالاً كالطير) غير النحل (في الهواة الا في) ستة أشياء (الاجارة وسلم وغلة) كثيرة (لا يمكن) كيلها الا في زمن طويل ومغسوب أو آبق لقادر عليه) هو أعم من قوله ممن هو تحت يده (وعين) هو أعم من قوله وعقار (بيلد آخر) أو نحوه فيصح البيع في كل منها وان عجز البائع عن تسليمه في الحال لان المشتري يصل الى غرضه فيها (وكبيع جبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة انتهى عنه في خبر الصحيحين (كأن يقول) البائع (اذا نتجت) بالبناء للمعول أي وللب (هذه الناقة) ثم نتجت التي في بطنها فقد بعثك ولدها أو بان يشتري شيئاً بئن مؤجل بنتاج ناقة معينة ثم نتاج ماني بطنها) أي مؤجلاً بنتاج نتاجها بكسر النون و بطن البيع من حيث المعنى في النوع الأول لا بيع مالم يس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي الثاني للتأجيل لاجل مجهول (وبيع المضامين وهي ماني أصلا بالفحول و) بيع (الملاقيح وهي ماني بطون الاناث) انتهى عنهما كإيراد مالك في الموطأ ولما في المضامين جمع مضمون بمعنى متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا والملاقيح جمع ملقوطة وهي جنين الناقة والمراد هنا أعم من ذلك (وبيع بشرط) كبيع بشرط بيع أو قرض انتهى عنه في خبر أبي داود وغيره (الا) ثلاثة عشر بيع (بشرط رهن أو كفيل) معينين لئن في الذمة للحاجة اليهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع (أو) بشرط (اشهاد) لقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم ولا يشترط تعيين الشهود لان الاغراض لا تتفاوت فيهم فان الحق ثبت بأي عدول كانوا (أو) بشرط (خيار) لما مر في بابه (أو) بشرط (أجل) معين لقوله تعالى اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى أي معين فاكتبوه (أو) بشرط (اعتاق) للبيع لخبر الصحيحين عن بريرة ان عائشة اشترتها بشرط العتق والولاء ولم ينسكركم الا بشرط الولاء لم لقوله ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله الى الخ ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل شرطه (أو) بشرط (براءة من العيوب) في المبيع ولو غير حيوان فهو أولى من تقييد الاصل الصحة بالحيوان (فيبراً عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه أولاً ولا من عيب باطن بالحيوان علمه وذلك لان الحيوان يتقذى في الصحة والسقم وتحول طبائعه فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر فيحتاج البائع فيه الى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع فيما لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه مطلقاً في حيوان أو غيره لتلبسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر فيها لنسرة خفائه عليه أو من الخفي في غير الحيوان كالجوز واللوز اذ الغالب عدم تغيره بخلاف الحيوان وله مع الشروط المذكورة الرد بعيب حدث قبل القبض لان الاصل والظاهر أنهما لم يريداه (أو) بشرط (نقل المبيع من مكان البائع) لانه تصريح بمقتضى العقد (أو) بشرط (قطع الثمار أو ببقيتها بعد) بدو (الصالح) هو أولى من قوله بعد التأخير وذلك للاجماع في الاولى ولأن الثمار من الآفات غالباً في الثانية بخلاف ما قبل الصلاح فاذا تلفت لم يبق شيء في مقابلة الثمن (أو) بشرط (وصف يقصد ككون العبد كاتباً) لانه التزام تتعلق به مصلحة العبد ولم يقتض انشاء أمر مستقبل

لو ان لا يسلم المبيع حتى
يستوفى ثمنه أو الرد
ببعضه وكبيع الملامسة
كان يمس نوباً مطوية
أو في ظلمة ثم يشترى على
أن لا خيار له إذا وآه
والنابذة بان يبذل كل
منهما ثوبه على أن
أحدهما بالآخر ولا خيار
إذا عرف الطول والعرض
أو بان يبدله إليه ثمن
معلوم والمحاقلة وهي بيع
العري سداً وهو بيع مالم
تلك الا في سلم وأجارة
ورباً وكبيع لحم بحيون
ولو غير مأكول ويجوز
بيع لبن بحيون لم
يكن في ضرعه لبن من
جسده وكبيع شاة لبون
بمثلهما وبيع الحصة كان
يبعه من هذه الأنواع
ما تقع عليه الحصة
وهو بيع الماء الجاري ولو
مدته معلومة وبيع الثمرة
قبل الصلاح بهي شرط
القطع فان باع نخلاً
عليه ثمرة مؤبرة فهي
للبيع أو غير مؤبرة
فالمشترى وبيع رطب
بمثله أو بخر وبيع بر
مباول بمثله أو بحاف
ولحم طري بمثله أو بقديد
وإيس بمثله متفاصلين
إن أحدهما الجنس
واللحمان والالين
والادهان والسمك
والخلاء وأنواع الخبز

اجناس

فلم يدخل في النهي عن بيع وشرط (أو) بشرط (أن لا يسلم المبيع حتى يستوفى ثمنه) الحال (أو)
بشرط (الرد بعيب وكبيع الملامسة) للنهي عنه في خبر الصحيحين (كان يمس) بهضم الميم وكسرهما
(نوباً مطوية أو في ظلمة ثم يشترى على أن لا خيار له إذا وآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته أو بان يقول إذا
لمسته فقد بعته اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه لم يبيع وانقطع الخيار اكتفاء
بلمسه عن الالتزام بفرق أو تخاير (والمابذة) بالمجعة للنهي عنها في خبر الصحيحين (بان يبذل كل منهما
ثوبه على أن أحدهما) مقابل (بالآخر ولا خيار) لها (إذا عرف الطول والعرض أو بان يبدله إليه ثمن
معلوم) اكتفاء بذلك عن الصيغة والبطان فيها وفي الملامسة من حيث المعنى لعدم الرؤية أو عدم الصيغة
أو لشرط الفساد (والمحاقلة وهي بيع البري سداً) بصاف للهي ثمنه في خبر الصحيحين ولعدم العلم بالمثالة
ولأن البرمستور بما ليس من صلاحه (وبيع مالم يملك) لخبر إطلاق الإفيا تملك ولاعتق الإفيا تملك
ولا بيع الإفيا تملك رواه الترمذي وحسنه (الافى سلم وأجارة ورماً) واقعين على ما في النسخة ويصح كل منها
وإن كانت المنفعة والمسلم فيه والمبيع غير مملوكة حالة العقد (كبيع لحم بحيون ولو غير مأكول) كبيع
لحم بقر ببقراً أو بشاة أو بحمار للهي عنه في خبر الترمذي وكالحكم الآلية والقلب والسكد والطحال
والكلية والرتة والجلد إذا لم يدبغ (ويجوز بيع لبن بحيون) ولو مأكولاً (إن لم يكن في ضرعه لبن من
جسده) أي من جنس ذلك اللبن وذلك بان لم يكن في ضرعه لبن أو كان لكن من غير جنس اللبن كبيع لبن
بقر بشاة لا لبن في ضرعه أو فيه لبن فان كان من جسده كبيع لبن بقر ببقرة في ضرعه ابن لم يحز الربا
لكونه من مدعجوة وكالابن السبع ونعيرى بما ذكر أعظم مما عبر به (وكبيع شاة لبون بمثلهما) لما صر
وكالشاة لبون كل حيوان مأكول لبون أو فيه بيض وفارق ذلك الدهن في السمس ومحوه بأنه مهياً
للخروج مع بقاء أصله بحاله بخلاف الدهن فيما ذكر (وبيع الحصة) للنهي عنه في خبر مسلم (كان يبيعه
من هذه الأنواع ما تقع عليه) هذه (الحصة) أو يقول إذا ربيت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بكذا
أو يقول بعته تملك الخبر إلى ربيها والبطان في ذلك من حيث المعنى للجهل بالمبيع أو بر من الخيار أو لعدم
الصيغة (وبيع الماء الجاري) أو النابح (ولو مدة معلومة) لانه غير مملوك وللجهل بقتله ولو كان مملوكاً
امسح أيضاً لليلة الثانية فان كان راكداً جاريه (وبيع الثمرة قبل) بدو (الصلاح) وهو أولى من قوله
قبل التأخير (به شرط القطع) أي بشرط السقية أو مطلقاً للهي عنه ببيعها قبل الصلاح كما مر أما بيعها
بشرط القطع قبل الصلاح أو بعيره بعده فائز (فان باع نخلاً وعليه ثمرة مؤبرة فهي للبايع أو غير مؤبرة
فالمشترى) نعم إن شرطت الثمرة لأحدهما عمل به * والأصل في ذلك خبر الصحيحين من باع نخلاً قد أبرب
فثمرتها للبائع الآن بشرط المستاع مفهومه أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشترى وهو كذلك إلا أن
يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بان تشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشترى
كذلك وألحق بآي يبيعها بآي يربها بسعية غير المؤبر للمؤبر لاني تنبع ذلك من العسر والتأخير تشقيق طلع
الأنث وذو طلع الكور فيه ومراعاة الفقهاء تشقيق الطالع مطلقاً اعتساراً بظهور المقصود (وبيع رطب) بضم
الراء (بمثله أو بخر) * يبيع عنب بمثله أو يرب للجهل الآن بالمثالة وفي الجفاف * والأصل في ذلك أنه لا يبيعه
سئل عن بيع الرطب بالخر فقال آية من الرطب إذا جف فقالوا نعم فقال فلا أدس رواه الترمذي وصححه وتقديم
أما يبيع العرايا وسياها (وبيع بره بالول) وان جف (بمثله أو بحاف) وعليه ما مر الأصل (و) يبيع
(لحم طري بمثله أو بقديد) ونحوه بالأصل يبيع الرطب بمثله مثلاً لمرودود (و) يبيع (ناس بمثله متفاصلين إن
أحداهما الجنس) كدحم بقر بمثله متفاصلين للربا (والاحسان) بهضم اللام (والالان والادهان والسمك والخلول
واولوا الحمر) كخزير وجرسهير وحر ذرة (احسان) كأصولها فجوز بيع لحم بقر بلحم صار

متفاصلين

وتفاضلين (وكبيع نجس) ككالب للنهي عن ثمنه والمعنى فيه نجاسته فيه فألحق به باقي نجس العين وتعييرى
 حسن أهم من تعبيره بكب وخنزير وما تولد منهما (و) بيع (حر) للإجماع (وام ولد ومكاتب) لما مر في
 باب لزوم البيع (وحشرات) كعقارب وقران اذ لا تقع فيها يقابل بالمال وان ذكر لها منافع في الخواص
 (وعسب الفحل) للنهي عنه في خبر البخاري (وهو أجرة ضرابه) ويقال غير ذلك كما يذنه في شرح الاصل
 (و بيع الفحل كسك في فأرة وصوف على ظهر غنم) للجعل بقدر المبيع (و بيع عبد مسلم) أو مرند (من
 كافر) لما في ملكه له من الاهاة (ولا يدخل) عبد (مسلم في ملك كافر) ابتداء (الا) في ست مسائل
 (الارث) له (و باسترجاعه بافلاس المشتري و يرجوعه في هبة لولده و برد عليه ببيع و بقوله لمسلم أعتق
 عبدك عنى فبعته عنه و بشرائه من يعتق عليه) وما يزيد على الستة يرجع ما يصح منه الى بعضها بجامع
 الفسخ وفي معناه الانقاسخ (وكبيع العرايا وهو بيع الرطب على الشجر بتمر) على الارض (أو) بيع
 (العنب عليه) أى على الشجر (بزيب) على الارض (في خمسة أوسق فأكثر ويجوز فيها دونها بعدد) مدو
 (الصالح) لانه ^{في} رخص في ذلك في الرطب وقبس به العنب بجامع ان كلا منهما زكوى يمكن خرصه
 ويدخر يابسه هذا (ان خرص ماعلى الشجر وكيل الآخر) فلا يجوز فيما لو خرص ما على الشجر ووزن
 الآخر أو خرص ما على الشجر وخرص الآخر وألحق بالماوردى والرويانى الدر بالرطب

باب الصلح

هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك ۞ والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصلح جائز بين المسلمين الا
 صلحا أحل حراما أو حرم حلالا رواه ابن حبان ومحممه والكفار كالمسلمين وانما خصهم بالذكر لا تقيادهم
 الى الاحكام غالباً والصلح الذى يحل الحرام كأن يصلح على خمر والذى يحرم الحلال كأن يصلح على أن
 لا يتصرف فى الصلح به ثم هو (يكون هبة بأن يصلح من عين على بعضها) مثبت له ما يثبت لها (و) يكون
 (بيعا بأن يصلح منها) أى من العين المدعاة (على غيرها) من عين أو غيرها فيثبت له ما يثبت للبيع (و)
 يكون (اجارة بأن يصلح منها) أى من العين المدعاة (على منفعة أو من منفعتها على غيرها) والتفسير الثالث
 من زى يادنى (و) يكون (إبراء بأن يصلح من دين على بعضه) كقوله أبرأتك عن خمسة من العشرة التى
 عليك وصالحتك على الباقي ولا يشترط القبول فان اقتصر على لفظ الصلح كقوله صالحتك من العشرة التى
 عليك على خمسة اشترط القبول لان لفظ الصلح يقتضيه (و) يكون (غيرها) من زى يادنى كان يكون مسلماً بأن
 تجعل العين المدعاة رأس مال سلم وجعالة كقوله صالحتك من كذا على رد عبدى وخلعا كقوله صالحتك من
 كذا على أن تطلقنى طلقه ومعاوضة عن دم كقوله صالحتك من كذا على ما أستحقه عليك من القود وفداء
 كقوله حررتى صالحتك من كذا على اطلاق هذا الأسير وعارية كقوله صالحتك من الدار المدعاة على أن
 تسكنها سنة وفسخا كأن يصلح من المسلم فيه على رأس المال ويشترط لصحة الصلح سبق خصومة لان لفظه
 يقتضيه واقرار الخصم اذ بدونه لا يمكن تصحيح التمليك ويجوز للأجنبي الصلح مع انكار الخصم ان قال أقر
 ووكاى فى الصلح وان صلح لنفسه فى الدين لم يجز وفى العين جاز ان قال هو مبطل فى انكاره وقدر على
 الانتزاع

باب الحوالة

هى لغة التحول والانتقال وشرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة الى ذمة ۞ والاصل فيها قبل الاجماع خبر
 الصحيحين مطل الغنى ظم واذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع أى واذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل كما رواه
 هكذا البيهقى والامرفيه للبد (يعتبرها) أى لصحتها مع ما يأتى (محيل ومحتال وصيغة) برصاها بالان
 للمحل ايفاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المحتال فى ذمة المحيل فلا يقتل الا برضاه وهى بيع دين
 بدين استثنى الحاجة (وصريحتها) أى صيغة الحوالة فى جانب المحيل (أحلتك على فلان بالدين الذى لك على
 بالدين الذى لك على

فان اقتصر على أحلك على فلان بكذا فكنية ان نوى بها الحواله صحت والا فلا (و) يعتبر (بحال عليه) لانه المحل الذي يستوفى منه (لارضاه) لان الحق للمحيل فله ان يستوفيه بغيره كماله وكل غيره بالاستيفاء (و) يعتبر (دينان) دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه فلا تصح عن لادين عليه ولا على من لادين عليه لانها عتياض (وكونهما معلومين يجوز بينهما) فلا يجوز بمجهول ولا عليه ولا بما لا يجوز به ولا عليه لعدم استقراره كدين السلم ومال الكتابة بأن يحيل به السيد على المكاتب فان أحاله به المكاتب سيده صحت (و) يعتبر (تساويهما صفة وقدر او حلولا وتأجيلا) لان الحواله معاوضة لرفاق الحاجة فاعتبر فيها التساوي في القدر كالقرض والحق بالقدر البقية واستغنى بذلك عن ذكر الجنس

باب الوصية

هي لغة الايصال من وصى الشيء بكذا أو صله به لان الموصى وصل خبره دنياه بغير عقباه وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق حتى بصفة وان التحقق بها حكما في حسابهما من الثلث كالتبرع المنعجز في مرض الموت والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين وأخبار كخبر الصحيحين مالحق امرئ مسلم له شيء يوصى به يبييت لياتين الاوصيته مكتوبة عنده وهي مستحبة في الثلث فأقل الغير الوارث وأركانها أربع موص وموصى له وموصى به وصيغة (ملكها) أي الوصية بمعنى الموصى به (موقوف على القبول ان وجد بن حصوله للموصى له بالموت والا فلوارث) اذا لم يكن جعله لليت لانه جاد ولا للوارث لان الارث مؤخر عن الدين والوصية ولا للموصى له والا لم يصح رده كالبراث فتعين وقفه واذا قبل كان له ثمرة وكسب عند حصول بين الموت والقبول وعليه نفقة العبد وفطرته (وشرط محتها ان لا تكون معصية) كأن أوصى بسلاح لحربي (ولا محالا) كأن أوصى عبده ولا عبده (وان لا يكون الموصى له أو الموصى به حلا افضل لسته أشهر فأكثر من حين الوصية) به (ان كانت أمه فراشا) لزوجه أو سيد أو مكنه وطؤها لاحتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندها نعم لو انفصل قبل ستة أشهر توأم ثم انفصل بعدها توأم آخر دخل في الوصية وان زاد ما بينهما او بين انفصالة على ستة أشهر (والا) أي وان لم تكن فراشا أو لم يمكنه وطؤها (فتصح الوصية) (ان انفصل لأربع سنين فأقل) لان الظاهر وجوده عند الوصية لندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا اساءة ظن أما اذا أنت بملس ستة أشهر فانها تصح وان كانت فراشا للعلم بانه كان موجودا عندها (وتصح الوصية) (بمحمل حادث) لان المردوم يجوز أن يملك كمال السلم (وكذا) تصح (بما لا يخرج من الثلث ان أجزء الوارث) لما في الصحيحين أن سعد بن أبي وقاص قال قلت لرسول الله قد باعني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الابنة أفأصدق بثلثي مالي قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير وكالوصية فيما ذكر سائر التبرعات الواقعة في مرض الموت (وتصح الوصية) (لقائل) بأن يوصى لجارحه ثم يموت بالجرح (وحر في ومريد) لم يمت على رده لعدم أدلة الوصية ولانها تملك بصيغة كالمبة وأما خبر ليس للقائل وصيه فصعف ولو صح حل على وصيته لمن يقتله (ولوارث ان أجز بقعة الورثة المطلقين التصرف حتى لو أوصى لكل من بديه بعين بقدر صيه صحت وتصح عن عليه دين مستغرق ان أسقط ببراء أو غيره وكل وصية لا توقف على اجارة من الثلث الاعتق أم الولد وعتقا معلقا بصفه وجدت في المرض ومات قبل المعتق ولا مال له غيره

والمزارعة

(باب الاجارة)

ولا تليق ولا سميتهم يكن منها ما يبطال حق الورثة

بِحَبْلِ اَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَامِلٌ اَهْلُ غِيَاثِ

(باب الاجارة)

(١٠ - بحقه الطلاب)

ويؤجل منها البعض الآخر أو يركبها للزوج البعض الآخر على التناوب (أو) يؤجوها (اثنين يركب كل منهما مدة معاومة) على التناوب وبين البعض في الصور الثلاث (ثم يقتسمان) ما لها من الركوب على الوجه المبين كفرسخ للمكثري ثم فرسخ للمكثري في الثانية ويوم لأحد المكثريين ثم يوم للآخر في الثالثة ووجه الصحة ثبوت الاستحقة حالا والتأخير الواقع من ضرورة القسمة لا يؤثر كالدار المشتركة ومحل اعتبار البيان إذا لم تنضب الطريق فإن انضبطت كيوم ويوم وفرسخ وفرسخ جعل العقد عليه والزمن المحسوب من النوب زمن السير دون النزول ولو اختلفا فيمن يركب أولا وأقرب وفي معنى الدابة للرقيق (والا في كراء حيوان لعمل مدة على أن ينتفع به للمكثري الأيام دون الليالي) بخلاف غير الحيوان وإنما اغفر ذلك في الحيوان لأنه لا يطبق دوام العمل وهو في الحقيقة تصرح بمقتضى الإطلاق (والا في غيرها) من زيادتي كاجارة الأرض التي علاها الماء قبل المحساره وكاجارة نفسه ليحج عن غيره اجارة عين قبل وقته بشرطين بعد المسافة وكونه من خروج أهل بلده بحيث يتبها للخروج عقبه وخروج اجارة العين كاجارة الدابة فيصح فيها التأجيل كالأزمت ذمتك الجبل إلى مكة ول شهر كذا لأن الدين يقبل التأجيل كافي السلم (والمنافع) مع أعيانها (من ضمان المكثري ولو بعد القبض) فيد المكثري عليها بدأ مائة إذا لم يكن استيفاء حقه الا بآيات اليد على العين فلا يضمن بل لا تعد كالنحلة التي تشتري ثمرتها بخلاف طرف المبيع لأنه أخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة إلى قبض المبيع فيه

﴿ باب العارية ﴾

بتشديد الياء وقد تخفف وهي لغة اسم لما يعار وشرعا اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله ويعنعون الماعون فسر الجمهور بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض وخبر الصحيحين أنه عليه السلام استعار فرسا من أبي طلحة فركبه وأركانها أربعة معبر وهو من يصلح للتبرع ومستعير وهو من يصلح للتبرع عليه بعقد معه وليس بسفيه ومعار وصيغة ويكني اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر (هي) أي العارية (مضمونة) خبر أي داود وغيره العارية مضمونة (بقيمة يوم التلف) كالمستام (الاما استعاره ليرهنه فرهنه فتلغ عند المرتهن فلا ضمان بناء على أنه ضمان دين في رقة المعار فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته والمرهون عنده ولا يضمن ما تلف باستعمال والمستعير الانتفاع بحسب الاذن وهي جائزة من الطرفين الا اذا أعار له من ماله ودفن فلا يرجع حتى يندرس أثره أو استعار مكانا لسكنى معتدة فليس له الرد

أو اثنين ليركب كل منهما مدة معاومة ثم يقتسمان والا في كراء حيوان لعمل مدة على أن ينتفع به للمكثري الأيام دون الليالي والا في غيرها والمنافع من ضمان المكثري ولو بعد القبض

﴿ باب العارية ﴾

هي مضمونة بقيمة يوم التلف الا ما استعاره ليرهنه فرهنه فتلغ عند المرتهن فلا ضمان بناء على أنه ضمان دين في رقة المعار فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته والمرهون عنده ولا يضمن ما تلف باستعمال والمستعير الانتفاع بحسب الاذن وهي جائزة من الطرفين الا اذا أعار له من ماله ودفن فلا يرجع حتى يندرس أثره أو استعار مكانا لسكنى معتدة فليس له الرد

﴿ باب الوديعة ﴾

تقال على العين المودعة وعلى الابداع وهو توكيل بحفظ الحق * والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وقوله فليؤد الذين آمنوا أماناتهم وخبراء الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك روله الحاكم على شرط مسلم * وأركانها أربعة مودع ووديعة وصيغة (يضمن الوديعة مائدي فيه منها إلا أن يأخذ درهما مثلاً من كيس) فيدراهم مودعة عنده (ثم يرد إليه مثله فيضمن الجميع إذا لم يميز) أي الدرهم عن البقية لأنه خلطها بعمل نفسه بلا تمييز فهو متعدد فان تميز بسكة أو نحوها أورد إليه عين الدرهم ضمنه فقط (ويضمن) الوديعة (بابداع غيره) أي بإبداعها لغيره ولو قاضيا (بلا إذن) من المالك (ولا عذر له) بخلاف ما لو استعان بمن يحملها إلى الخرز أو يضعها في خزانة مشتركة بينه وبين أبيه مثلاً ونحو ذلك وبخلاف ما لو أودعها لغيره كخزفي أو غارة في البقعة وأشرف الخرز على الخراب ولم يجد حوزاً ينقلها إليه وإرادة سفره وتعرض ردها للمالك أو وكيله ثم القاضى فان دفعها بموضع وسافر ضمن نعم ان أعلم بها أميناً يسكن الموضع لم يضمن لان اعلامه بمنزلة ابداعه (و) يضمنها (بوضعها في غير حوز مثلاً وينقلها) من حوز مثلاً (إلى دون حوز مثلاً) وهو أولى من قوله إلى دون حوزها الأول لأنه عرضها للتلف بخلاف ما لو نقلها إلى حوز مثلاً وان كان الأول أحرز ولا يضمنها بنقلها بظن المالك بخلاف ما لو انتفع بها بظنه (و) يضمنها (بترك) دفع (متلفاتها) لتركه حفظها الواجب عليه بالزامه فلا وُدعه دابة فترك علفها ضمن إلا أن يكون المالك نهاء عنه (و) يضمنها (بالعدول عن الحفظ للمأمور به) من المالك (مع تلفها بذلك) أي العدول لتعديبه فلو قال له لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه بذلك أو سرق في الصحراء من حيث لو لم يرقد فوقه لرقد فيه ضمن فلو تلف بغير ذلك فلا ضمان وكذا لو قال لا تقفل عليه فأقفل أو لا تقفل عليه قفلين فأقفلها لأنه زاد في الحفظ ولم يقصر (و) يضمنها (بالانتفاع بها) فلو لدس الثوب أو ركب الدابة لغير غرض المالك ضمن لتعديبه متى صارت مضمونة بانتفاع أو غيره ثم ترك الحياة لم يبرأ إلا أن يحدث له المالك استئماناً

﴿ باب القراض ﴾

ويقال القراض والمضاربة وهو أن يعقد على ما يدفعه لغيره ليتجرفه على أن يكون الربح مشتركاً بينهما * والاصل فيه الاجماع واحتج له أيضاً قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وبأنه يضارب تلخيصاً بما لها إلى الشام وأنقذت معه عبداً مبسرة وحقيقته أن أوله وكالة وآخره جعالة * وأركانها خمسة عاقد وصيغة ورأس مال وعمل وربح (يختص) القراض (بالبراهم والدنانير) الخالصة فلا يصح على غيرها ككتبر ومغشوش وفلوس وسائر العروض لان في القراض اغتراراً لان العمل فيه غير مضبوط والربح غير موقوف به وانما يجوز للحاجة فاختص بمبارج بكل حال وتسهيل التجارة به (والربح مشترك) بينهما (بحسب الشرط) فلا يجوز اختصاص أحدهما به ولا شرط شيء منه لغيرهما إلا عبداً أحدهما فاشترط له فهو لسيده (فان شرطاه كله لأحدهما) أي للعامل أو للمالك (فقراض فاسد) نظراً للفظ والربح كله للمالك فيهما وللعامل أجرة المثل في الأولى دون الثانية (ولا يجوز تقييده بعمدة ويمنعه التصرف أو البيع بعدها) لان الربح لا ينضب وقته ولقدرتهما على الفسخ متى أرادا بخلاف ذلك في المساقاة وقولي أو البيع من يادني (فان منعه الشراء فقط بعدمدة جاز) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها فان اقتصر على قارضتك سته فسد العقد والعامل أمين فيصدق في الرد والتلف كما في الوديعة وفي أنه اشترى للقراض أول نفسه وفي الربح والخسران وقدر رأس المال

﴿ باب الوكالة ﴾

هي بفتح الواو وكسرهما لغة التفويض وشرعاً تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة لاي فعله بعد

﴿ باب الوديعة ﴾

يضمن الوديعة مائدي فيه منها إلا أن يأخذ درهما مثلاً من كيس ثم يرد إليه مثله فيضمن الجميع إذا لم يميز ويضمن بابداع غيره بلا إذن ولا عذر له و بوضعها في غير حوز مثلاً وينقلها إلى دون حوز مثلاً وبترك متلفاتها بالعدول عن الحفظ للمأمور به مع تلفها بذلك وبلا انتفاع بها

﴿ باب القراض ﴾

يختص بالبراهم والدنانير والربح مشترك بحسب الشرط فان شرطاه كله لأحدهما فقراض فاسد ولا يجوز تقييده بعمدة ويمنعه التصرف أو البيع بعدها فان منعه الشراء فقط بعدمدة جار

﴿ باب الوكالة ﴾

موته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى اذهبوا بقميصي هذا وهذا اشرح من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرر
 تكبر الصالحين انه ^{بفتح} بفتح السعاة لاخذ الزكاة وقد وكل ^{بفتح} عمرو بن أمية الضمري في تسكاح
 أم حبيبة وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه ربيعة لكن لا يشترط القبول لفظا ويشترط
 في الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية وفي الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه وفي الموكل
 فيه أن يملك الموكل الولاية عليه وأن يكون قابلا للنيابة وقد أوجعت ذلك في شرح الاصل (صحح) الوكالة
 في العقود وغيرها (الاي مجهول مطلق كأن وكله في كل قليل وكثير) لان فيه غررا عظميا لضرورة الى
 احتماله بخلاف مالوفال وكلتلك في بيع أموالى وعقار قاتى وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرر فيه قليل
 ولو وكله في شراء عبد مثلا وجب بيان نوعه وكذا صفته ان اختلفت أصناف نوعا اختلافا ظاهرا أو في شراء
 دار وجب بيان المحلة والسكة أى الحارة والرفاق لا قدر الثمن (والاي جل حد أو قود أو قبض) بعدمفرقة
 المجلس (قد بوى أو) في (رأس مال سلم والاي وطم) فلا يصح التوكيل في شيء منها لانها لا تقبل النيابة كما هو
 معلوم من أبوابها (أو) في (شهادة أو يمين كايلاه أو لعان) الحاقها بالعادات لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى
 ويلحق باليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (أو) في (القرار) لانه إخبار عن حق فاشبه الشهادة ويجعل
 مقرابنفس التوكيل (أو) في (ظهار) لان الغلب فيه معنى اليمين (أو) في (عبادة) لما صر (الانسكا) من
 حج أو عمرة فهو أعم من تعبيره بالحج (وتفرقة زكاة وذبح أحمية) لأدلتها المقررة في أبوابها ويلحق
 بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأحمية الهدى والعقيقة وبذبحها فقرة لجها ولحم الهدى والعقيقة

باب الشركة

هي بكسر الشين واسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكانها لغة الاختلاط وشرعا عقد ثبت به حق
 شائع في شيء متعدد والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية واعلموا أنما أغنمتم من شيء فأن لله خمسة وأخبار
 تكبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما رواء الحاكم
 وصحح اسناده (هي نوعان أحدهما في الملك) قهرا كان أو اختيارا (كارث وشراء والثاني بالعقد)
 لها (وهي) أنواع (أربعة شركة أبدان) كشركة الحالين وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما متساويا
 أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها (و) شركة (وجوه) كأن يشترك وجهان لبتاع كل منهما
 بموئل ويكون للبتاع لها فإذا باع كان الفاضل عن الأيمان بينهما (و) شركة (مفاوضة) بأن
 يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بأموالهما أو أبدانهما وعليهما ما يعرض من غرم وسميت بمفاوضة من
 تفاوضا في الحديث شرعافيه جميعا (و) شركة (عنان) بكسر العين من عن الشيء ظهر أمانها أظهر
 الأنواع أولا نظهر لكل منهما مال الآخر (وهي) أى أنواع الشركة (باطلة الاخرية فصحيحة) غلو
 الثلاثة الاول عن المال المشترك ولكثرة الغرر فيها بخلاف الاخرية فهي الصحيحة (شرط أن يكون رأس
 المال مثليا) كالدرهم والدنانير والبر لا نأذا اختلط بحسنه لم يتميز بخلاف المتقوم وقد تصح في المتقوم بأن
 يكون مشتركا بينهما قبل العقد فالشرط أن لا يتميز المالان عند العقد (وأن يتحد المالان جنسا وصفة
 بحيث لو خلطا لم يتميزا) أى لم يتميز كل منهما عن الآخر (وأن يخلطا قبل العقد) ليتحقق معنى الشركة
 (وأن يشترطا الربح والخسران على قدر المالين) عملا بقضية العقد فان شرطا خلافة ففسد العقد ويرجع كل
 منهما على الآخر باجزة عمله في ماله وتنفذ التصرفات منهما للأذن والربح بينهما على قدر المالين ولا بد من صيغة
 تدل على الأذن في التصرف فان اقتصر على اشتراكنا لم يكف ويكتفى به كل منهما أهلية التوكيل والتوكل وهم
 أمين فيأتى فيه ما صر في القراض (ولو كان لواحد بغل وآخر راوية وآخر يسقى) بأنهما على ان الحاصل

تصحح الا في مجهول
 مطلق كأن وكله في كل
 قليل وكثير والاي
 جل حد أو قود أو قبض
 في روى أو رأس مال
 سلم والاي وطم أو
 شهادة أو يمين كايلاه أو
 لعان أو قرار أو ظهرا أو
 عبادة الانسكا وتفرقة
 زكاة وذبح أحمية

باب الشركة

هي نوعان أحدهما في
 الملك كارث وشراء
 والثاني بالعقد وهي
 أربعة شركة أبدان
 ووجوه ومفاوضة
 وعنان وهي باطلة الا
 الاخرية فصحيحة
 بشرط أن يكون رأس
 المال مثليا وأن يتحد
 اللذان جنسا وصفة
 بحيث لو خلطا لم يتميزا
 وأن يخلطا قبل العقد
 وأن يشترطا الربح
 والخسران على قدر
 المالين ولو كان لواحد
 بغل وآخر راوية
 وآخر يسقى

بموض معلوم فهي
بيع أو مجهول ببطله أو
بغير عوض فبطله ولا
رجوع فيها الا ان كانت
من أصل وبقى الموهوب
في سلطة المتهب ومنها
العمرى والرقي كأن
يقول أعمرك دارى
وان قال فان مت قبلى
رجعت الىّ وكأن
يقول أرقبتكها وان
قال فان مت قبلى
رجعت الىّ وان مت
قلك استقرت لك
وانما تلك الهبة
بالقبض بالاذن

هو نوعان ضمان بدن
وهو باطل في عقوبة
الله تعالى صح في غيرها
ككفود وحذ قذف
وضمان مال وهو صحيح
ان ثبت المال وعلم
قدره ومن هو له وكان
لازماً أو آيلاً الى اللزوم
فلا يصح ضمان مالم
يثبت ولا مجهول ولا
نحو نجوم الكتابة
ويصح ضمان الثمن
قبل اللزوم وضمان ردة
الاعيان وضمان البرك
بعد قبض المضمون

بالسقي بينهم (فالحاصل له وعليه أجرة البخل والراوية) اذ ليس لواحد من مالكيهما في ذلك مال حتى يأخذه
فأشبه ماواشرك ثلاثة أحدهم بماله والثاني بشرائه والثالث يديه فان الرجح للمالك وعليه لكل من
الآخرين أجرة عمله واستلكتا تطبيقاً ذكرته في شرح الأصل

الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فان طبن لسكن عن شيء منه نفساً فساكوه هنيئاً مريئاً وأخبار كبار
الصحيحين لا تشترط جارة لجارتها ولا فرس شاة أى ظلفها وأركنته أركان البيع ثم (ان كانت صحتها
بموض معلوم فهي بيع) نظراً للبيع (أو) بموض (مجهول فباطلة) اذ لا تسع بيعاً لجهالة العوض ولا هبة
لذكر العوض بناء على الأصل من أنها لا تقتضيه (أو بغير عوض فبطله) مطلقة تشمل الصدقة المتأخره الدفع
لثواب الآخرة والهبة المتأخره بالنقل كراما (ولارجع فيها الا ان كانت من أصل) لفرعه (وبقى الموهوب
في سلطة المتهب) فيمتنع الرجوع بنحو بيعه ووقفه وكتابته الصحيحة وإيلاده والأصل في ذلك خبر
لا يعمل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا لو ألفها يعطى ولله رواية الترمذى والحاكم ومجاهد
(ومنها) أى الهبة (العمرى والرقي) من المراقبة لان كلامهما يرقب الآخر فالعمرى (كأن يقول أعمرك
دارى) أى جعلت لك عمرك (وان قال فان مت قبلى رجعت الىّ) أو فهمى لزيد أو فهمى وقف فانها عمرى
ويلغو الشرط (و) الرقي (كأن يقول أرقبتكها) أى جعلتها لك رقي (وان قال فان مت قبلى رجعت
الىّ) وان مت قبلك استقرت لك (أو فاذلت فهمى لزيد أو فهمى وقف فانها رقي ويلغو الشرط والأصل
في ذلك خبر مسلم أيعار رجل أعمر عمرى له ولعقبه فانها للذى أعطى لارجع الىّ الذى أعطاهم لانه أعطى
عطاء وقت فيه الموارث وخبر الشافعى وغيره لا تعمرو ولا ترقبوا فن أرقب شيئاً أو أعمره فسيبيله سبيل
الميراث (وانما تلك الهبة بالقبض بالاذن) فيه من الواهب وهذا من زيادى ولومات أحد العاقدين قبل
القبض لم ينفسخ العقد ويتخير الوارث

هو لغة الالتزام وشرعاً عقد يحصل به التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة
والأصل فيه قبل الإجماع خبر الزعيم غارم رواه الترمذى وقال حسن صحيح وخبر الحاكم بأسناد صحيح
أنه يحمل عن رجل عشرة دنانير وأركانه خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون
وصيفة (هو نوعان) أحدهما (ضمان بدن وهو باطل في عقوبة الله تعالى) من حد وعليه اقتصر
الأصل أو تعزير اذ يسعى في دفعها ما أمكن (صحيح في غيرها ككفود وحذ قذف) لانه حق لازم فاشبه للمال
ولا بد من اذن المضمون بيده ان كان حيا حيا أو أهلاً للذن والافاذن ماله أو ليه (و) الثاني (ضمان
مال وهو صحيح ان ثبت المال وعلم قدره ومن هو له) لاختلاف الأغراض باختلاف ذلك (وكان) أى
المال (لازماً) كضمن المبيع بعد اللزوم (أو آيلاً الى اللزوم) كضمن المبيع قبل اللزوم الحاقه باللازم
(فلا يصح ضمان مالم يثبت) كضمان ما سبقت بيعه أو قرض لان الضمان توثقة بالحق فلا يسبق
وجوبه كاشهاد (ولا) ضمان (مجهول) لانه اذ بات مال في الذمة بعقد فأشبه البيع والاجارة
(ولا) ضمان (نحو نجوم الكتابة) مما ليس بلزوم لمن هو عليه كجعل الجعالة قبل الفراغ اذ لمن هو
عليه اسقاطه بالنسخ (ويصح ضمان الثمن قبل اللزوم) لانه آيل الى اللزوم (و) يصح (ضمان رد
الاعيان) المضمونة كالمنسوبة لان المقصود منها المال بخلاف الاعيان غير المضمونة كالوديعة فلا يصح
ضمانها لأن الواجب على من هي تحت يده التخلية لا الرد وخرج ضمان ردها ضمان قيمتها لو تلفت فلا يصح
لعدم ثبوتها (و) يصح (ضمان البرك) لثبوتها (بصدق المضمون) لانه انما ضمن مادخل

في ضمان البائع والتمن لا يدخل في ضمانه الا بعد القبض (وهو) اي ضمان البائع (أن يضمن) شخص
(لأحد العاقلين ما بذله للآخران خروج مقابله مستحقا أو معيبا) ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي
وزن بها ورثة سواء كان الثمن معينا وعليه اقتصر الأصل أم في النسيئة وللرثك ففتح الدال مع فتح الراء
واسكانها التبعة أي المطالبة والمؤاخاة سميت بذلك لالتزام الغرم عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى
أيضا ضمان العهدة وهي الصك الذي يكتب فيه العوض والفقهاء يسمون به عن العوض

﴿باب الرهن﴾

هو لغة الثبوت ويقال الاحتباس وشرعا جعل عين متمولة وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر وفائه
والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فوهن مقبوضة وخبر الصحيحين أنه ^{في} رهن درعه عند يهودي
بالمدينة يقال له أبو اسحم على ثلاثين صاعا من شعير لأهله وأركانه أربعة عافد ومروهم ومروهم به وصيفة
(ماجاز يبيع مجاز رهنه) من متاع وغيره (الافى المنافع) فلا يجوز رهنها لأنها تنلف فلا يحصل بها استيثاق
(و) (الافى) (المدير) فلا يجوز رهنه وان كان الدين حالما فيه من الغرر (و) (الافى) (المعلق) عتقه
(صفة) فلا يجوز رهنه بمؤجل من غير شرط يبعه قبل وجودها (لم يعلم الحلول) للدين (قبلها) بأن
علم حوله بعدها أو معها أو احتمل الامران فقط أو مع سبقه أو احتمل حوله قبلها أو بعدها أو معها
لفوات الغرض من الرهن في بعضها وللغرر في الباقي بخلاف حوله قبلها وبخلاف الصور المذكورة ان شرط
يبعه قبل وجود الصفة فقول لم يعلم الحلول قبلها أولى من قوله ان أمكن سبقها حاول الدين (و) (الافى) (الزرع
قبل اشتداد حبه) فلا يجوز رهنه بمؤجل (وان شرط قطعه عند حاول الدين) اذ لا يوثق ببقائه الى الحلول
أما رهنه بحال فجائز وان لم يشترط قطعه ويجوز بيع ما يسرع فساده ولا يمكن تجفيفه بغير شرط ولا يجوز
رهنه بمؤجل ان علم فساد قبل الحلول الا بشرط أن يباع عند الاشراف على الفساد ويكون ثمنه رهنها ولا
يجوز رهن الدين ابتداء (ويجوز رهن المصحف) وكتب الحديث والآثار (والعبد المسلم من كافر)
والسلاح من حربي (ورهن الام دون ولدها غير المميز وعكسه وان امتنع بيع ذلك) أي ما ذكر من
المصحف والمعلوفات عليه لان المعنى يقتضى لمنع بيعها لم يوجد في رهنها لكن لا يسلم ما قبل الاخيرتين
للكافر بل لعبد وعند الاحتياج الى البيع في رهن الام دون ولدها وعكسه يباعان ويوزع الثمن عليهما
باعتبار القيمة ليطهر ما يتعلق بالرهون وتعبيري بغير المميز أعظم من تعبيري بالصغير وقولي وعكسه من زيادتي
(والرهن أمانة) في يد المرتهن لا يئز منه ضمانه ولا يسقط بتلفه شيء من الدين غير الرهن من رهنه أي من ضمانه
لغضمه وعليه غرمه رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين (الافى) ثمان مسائل (مغصوب
تحول رهنها) عند غاصبه (ومرهون تحول غصبا أو عارية) عند مرتهنه (وعارية ومقوض سوما أو بيع
فاسد اذا تحول) كل من المعار والمقبوض (رهنها في الثلاثة وأن يقبله في بيع شيء) صدر بينهما (ثم يرهنه
منه) أي من المشتري (قبل قبضه أو يخالفها على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض) وفي معنى الاقالة الفسخ
بتحالف أو نحوه ووجه الضمان في ذلك وجوده قنضيه والرهن ليس بمانع ولا يصح الرهن الا بدين ولو
منفعة ولا بد من كون الدين لازما أو آيالا الى اللزوم ولا ينفك شيء من الرهن الا بفراغ النسيئة من الدين نعم
ينفك بعضه بفك مرتهن أو تعدد العقد أو المستحق أو من عليه الدين أو مالك العارية

﴿باب الكتابة﴾

هي لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات
لسوراهما بين السيد ورفيقه ولا تمابح ماله بماله والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يتغنون
الكتاب مما ملكت أيمانكم الآية وخبر من أعان غارما أو غاريا أو مكاتبا في فك رقته أطله الله في ظله

وهو أن يضمن لأحد
العاقلين ما بذله للآخر
لن خروج مقابله مستحقا
أو معيبا أو ناقصا لنقص
الصنعة

﴿باب الرهن﴾

ما جاز يبعه جاز رهنه
الا في المنافع والمدير
والمعلق بصفة لم يعلم
الحلول قبلها والزرع
قبل اشتداد حبه
وان شرط قطعه عند
حاول الدين ويجوز
رهن المصحف والعبد
المسلم من كافر ورهن
الام دون ولدها غير
المميز وعكسه وان
امتنع بيع ذلك والرهن
أمانة الا في مغصوب
تحول رهنها ومرهون
تحول غصبا أو عارية
وعارية ومقوض سوما
أو يبيع فاسد اذا تحول
رهنها في الثلاثة وأن
يقبله في بيع شيء ثم
يرهنه منه قبل قبضه أو
يخالفها على شيء ثم يرهنه
منها قبل القبض

﴿باب الكتابة﴾

يوم لا ظل الاظله رواد الحاكم وأركانها أربعة سيد ورقيق وعوض وصيغة (تصح) الكتابة (بشرط أن يكتب) السيد الحر المختار المتأهل للتبرع (كل الرقيق) فلا تصح كتابة بعضه لأنه حينئذ لا يستقل بالتردد لاكتساب النجوم (الأن يكون باقيه حراً) فتصح لأنها حينئذ تفيد الاستقلال (أو يكتبه) أي الرقيق (مالكاه معاً) ولو بوكالة (واتفقت النجوم) جنساً وأجلاً وعدداً (وجعل المال على نسبة ملكيهما) صريح به أو أطلق فتصح كتابته لملك وليس له أن يدفع لأحد المالكين شيئاً لم يدفع مثله للآخر في حال دفعه إليه فان أذن أحدهما في دفع شيء للآخر ليختص به لم يصح القبض وقد تصح كتابة بعض الرقيق في صور أيضاً كأن أوصى بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة أو كاتب في مرض موته بعض عبده وذلك لبعض ثلث ماله (و) بشرط (أن يقول) مع لفظ الكتابة (إذا أدت) النجوم (إلى) أو برئت منها (فأنت حراً وبنوياً) فلا يكفي لفظ الكتابة بلا تعليق ولا نية لأنه يقع على هذا العقد وعلى المخارجه فلا بد من تمييزه بذلك وكالتأدية للسيد التأدية لئلا يسه من وكيله أو ولده أو وصيه (وأن يكون عوضها معلوماً) فلا تصح بمجهول كسائر عقود المعاوضة (وأن يتعدد النجوم) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم فلا تجوز بعوض حال ولا بنجوم واحد والنجوم الوقت المضروب قاله الجوهري ويطلق على المال المؤدى فيه كفاً كلامياً كالأصل (فإن كانت على دينار) حالا (وخدمة شهر لم تجز) لعدم تنجيم لدينار (أو على خدمة شهر) من الآن (ودينار في أثنائه أو بعده) وعلى الثاني اقتصر الأصل (جازت) لأن المنفعة مستحقة في الحال فالمدة لتقديرها والتوفية فيها والدينار إنما تستحق المطالبة به في وقت آخر وإذا اختلف الاستحقاق حصل التنجيم ولا بأس بكون المنفعة حالة لأن التأجيل إنما يشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال فالتنجيم إنما هو شرط في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال (وحكم فاسدها) أي فاسد الكتابة لقوات شرط أو فاسده أو فساد عوض أو أصل (حكم صححها) في استقلال المكاتب بالسكسب وأخذ أراض الجباية عليه والمهر وعتقه بالاداء في محل النجوم إلى سيده وسائر أحكامها (إلا في أن الفاسدة غير لازمة من جهة السيد كما لا تلزم) الكتابة (من جهة الرقيق مطابقاً) أي سواء كانت صحيحة أم فاسدة بخلاف السيد في الصحيحة فبالا لزمته من جهته (و) في (إن سيده) في الفاسدة (يرد عليه ما قبضه منه) لأنه لم يملكه (ويرجع عليه) أي على المكاتب (بقيمته) يوم العتق لأن في الكتابة معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق فهو كما لو تلف المبيع يباع فاسداً فإن المشتري يرجع على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة ولو تلف ما أخذه السيد رجع عليه العتيق بمثل أو قيمته فإن كان العوض لقيمة له ولا حمة كخمر لم يرجع على سيده بشئ وهو يرجع على العتيق بقيمته وإن كان كسراً كما تجلد ميتة لم يدفع رجع فيه إلا أنه إذا تلف لم يرجع عليه ببدله ويستثنى مما ذكر ما أحده الكافر من مكاتبه الكافر حال الكفر فإنه يملكه ولا تراجع (و) في (أنه) أي المكاتب في الفاسدة (لا يعتق بإدائه) النجوم (بعد موت سيده) ولا في حياته إلى غير سيده من وكيل أو غيره أو إليه في غير محل النجوم كما تقدمت الإشارة إليه (و) في (أنه) لا يعتق (فيما إذا حط عنه سيده شيئاً من النجوم) لعدم وجود الصفة المعلق بها ويستثنى مع ما ذكره من صور أخرى منها أنه لا يجب في الفاسدة حط وان المكاتب فيها لا يسافر به براد سيده وإن فطرته تجب على سيده وأنه لا يأخذ من الزكاة وأنه لا يعامل سيده (ويجب) على سيده في الكتابة الصحيحة (الإتياء) بأن يحط عن المكاتب قبل عتقه أو ليمتثل من النجوم أو يدفعه إليه منها بعد قبضه أو من غيره ما من حسنهما قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الإتياء بما ذكر لأن القصد منه الإغاة على العتق والحط أصل والدفع بدل عنه لما قلناه من أن القصد منه إعانته على العتق وهي في الحط محققة وفي الدفع موهومة فإنه قد ينفق المال في جهة أخرى

تصح بشرط أن يكتب
كل الرقيق إلا أن يكون
باقي حراً أو يكتبه
مالكاه معاً واتفقت
النجوم وجعل للمال
على نسبة ملكيهما
وإن يقول إذا أدت
إلى فأنت حراً وبنوياً
وأن يكون عوضها
معلوماً وإن يتعدد
النجوم فإن كانت على
دينار وخدمة شهر لم
تجز أو على خدمة شهر
ودينار في أثنائه أو بعده
جازت وحكم فاسدها
حكم صححها إلا في أن
الفاسدة غير لازمة من
جهة السيد كما لا تلزم من
جهة الرقيق مطلقاً وإن
سيده رد عليه ما قبضه
منه ويرجع عليه
بقيمته وأنه لا يعتق
بإدائه بعد موت سيده
ولا فيما إذا حط عنه سيده
شيئاً من النجوم ويجب
الإتياء

بوجه ولم يشمل الثلث
 أكثر من قيمته أو كاتبه
 على منفعة نفسه ولم يأخذ
 الحوض على العتق
 أيضا في بيع الرقيق من
 نفسه وقوله لسيده
 أعتقني على كذا يفعل
 والولد فيهما لسيده
 وقول غيره له أعتق
 رقيقك عني على كذا
 فيعتقه والولد للسائل
 ﴿باب الاقرار﴾
 لا يقبل اقرار صبي
 ومجنون ولا اقرار مفلس
 بدين في حق غرمائه
 ان أسند وجوبه لما
 بهد اطهر بمعاملة أو
 مطلقا والا قبل ولا
 اقرار مجبور بسفه الا
 في نذر قربة بدنية
 وتدير ووصية وحد
 وقود وطلاق وخلع
 وظهار ونسب
 واستلحاقه ولا اقرار
 رقيق على سيده الا في
 معاملة أذن له فيها
 ويؤدي من كسبه وما
 في يده والاقرار الصحيح
 لا يقبل الرجوع عنه الا
 في ردة وزنا وشرب خمر
 وسرقة وقطع طريق
 في سقرط القطع لا المال
 ولا يلزم بالتفسير الا أن
 يقر بدراهم و يطلق
 أو يقول عدة فيحمل
 على انها وارثة الا ان
 تكون دراهم البلد.

ويُسند بيع فان لم يسمح به فبيع (الا اذا كاتبه في مرض موته ولم يحتمل الثلث أكثر من قيمته) ولم يحجز
 الورثة فلا يجب الايتاء (أو كاتبه على منفعة نفسه) كان كاتبه على أن يخدمه شهرا من الآن وعلى خياطة
 ثوب في خدمته بعد العقد بيوم أو عند انقضاء الشهر أو عقبه أو بعده بنحو يوم أو قبله كذلك فلا يجب الايتاء
 لانما يجب اذا كان في النجوم أعيان (وله أخذ العوض على العتق أيضا) أي كاله أخذ عليه في الكتابة
 وذلك (في بيع الرقيق) هو أهم من قوله العبد (من نفسه و) في (قوله لسيده أعتقني على كذا في فعل)
 أي فيعتقه عليه (والولد) عليه (فيهما لسيده) لانما العتق (و) في (قول غيره له أعتق رقيقك عني على
 كذا فيعتقه والولد) عليه فيها (السائل) لانما العتق بانابته المسؤل
 ﴿باب الاقرار﴾

هولقة الالبات من قر الشيء يقرر اقرارا اذا ثبت وشرا اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا أيضا
 * والاصل فيقبل الاجماع قوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم فسرت شهادة المراء
 على قسمه الاقرار وخبر الصحيحين اغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها * وأركانها أربعة
 مقرومقره ومقر به وصيغة (لا يقبل اقرار صبي ومجنون) لعدم صحته عبارتهما في مثل ذلك (ولا اقرار مفلس
 بدين في حق غرمائه) أن أسند وجوبه لما بعد اطهر بمعاملة أو مطلقا) بل لم يقيد بمعاملة ولا غيرها فلا يزاحم
 المقر له لتقصير في الاولى بمعاملة وأما الثانية فلأن الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن لانه محقق
 وظاهر أن محله فيها اذا تعذر مراجعة المقر أخذ ما يأتي عن الروضة (والا) بان أسند وجوبه لما قبل الطهر
 ولو بمعاملة وقال عن جنابة (قل) في حقهم وحقه لبعده التهمة وان أطلق وجوبه قال الرافعي فقياس المذهب
 التزويل على الأقل وجعله كما لو أسنده الى ما بعد الطهر زاد في الروضة هذا ظاهر ان تعذر مراجعة المقر فان
 أمكنت فيدعي أن راجع لانه قبل اقراره (ولا اقرار محجور) عليه (بسفه) لان تصحيحه يؤدي الى ابطال
 معنى الطهر (الا في نذر قربة بدنية وتدير وصيغة) فيقبل اقراره بها لصحة عبارته واحتياجه للثواب والتقييد
 بالقربة البدنية مع ذكر التدبير من زياتي وخروج بالبدنية المالية فلا يصح اقراره بنذره لها اذا كانت
 معيتدون ما اذا كانت في الذمة (و) الا في (حد وقود وطلاق وخلع) ولو بدون مهر المثل (وظهار) وإيلاء
 ورجعه (ونفي نسب) بلعان وعليه اقتصر الاصل أو بحلف (واستلحاقه) لعدم تعلقه بما لم يولد له ولبعد
 التهمة في الاولين فيقطع في السرقة ولا يثبت المال وينفق على ولده المستحق من بيت المال وانما جاز خلعه
 بدون مهر المثل لان له الطلاق مجانا فعوض أولى وقولي واستلحاق له من زياتي (ولا اقرار رقيق على سيده
 الا في معاملة أذن له فيها) فيصح اقراره عليه اقدرته على انشاها بخلاف اقراره في معاملة لم يأذن له فيها سيده فلا
 يقبل على سيده بل يتعلق بذمته يتبع به اذا عتق صدقه السيد أم لا لتقصير معاملة ولو أقر بعد حجر السيد عليه
 بدين معاملة اضافة الى حال الاذن لم تقبل اضافته أما اقراره على نفسه فصحيح كأقراره بحد وقود وطلاق
 وقطع في سرقة لبعده عن التهمة فيها ويضمن مال السرقة في ذمته اذا لم يصدق السيد فيها (ويؤدي) ما أقربه
 في معاملة أذن له فيها سيده (من كسبه وما في يده) من مال المعاملة (والاقرار الصحيح لا يقبل الرجوع عنه)
 ادلا يجوز الغاء كلام المكلف بلا مقتض (الا في ردة وزنا وشرب خمر) فيقبل رجوعه عن اقراره بها لخبر أبي
 داود ادروا الحدود بالشبهات رواه الترمذي والحاكم ومصحح اسناده (و) الا في (سرقة وقطع طريق) فيقبل
 رجوعه عن الاقرار بهما (في سقوط القطع لا) سقوط (المال) لما في (ولا يلزم) الاقرار الا (بالتفسير)
 فلو قال له على مال عظيم أكثر أو أكثر من مال فلان قبل تفسيره بأقل متمول لاحتمال اعادة عظيم خطره أو
 نحوه فلا يلزم الا باليقين فلا بد من التفسير (الا أن يقر بدراهم و يطلق أو يقول عدة فيحمل على أنها)
 دراهم (وازنة) وان لم تكن زنة كل منها ستة دنانير التي هي زنة الدرهم (الا أن تكون دراهم البلد

في الثانية عدة) فيجعل على أنها دراهم صدقوا أن كانت ناقصة ولو قال على مائة عدة من الدراهم اعتبر العدد دون الوزن كذا كره في الروضة وأصلها (ويقبل إقراره لو ارثه في مرض موته) كالأجنبي ولعموم أحله صحة الإقرار ولأنه انتهى إلى صحة صدق فيها الكذب والظاهر أنه لا يقرب التحقيق

﴿ باب الشفعة ﴾

باسكان الفاء وحكى ضحها وهي لغة الضم وشرعاً حق تلك قهرى ثبت للشرىك التقديم على الشريك الحادث فيها ملك بعوض * والأصل فيها قبل الإجماع خبر البخاري عن جابر قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية لمسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة أحواط والمعنى في دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة إلى الشريك الأخذ بالشفعة كمصعد منور وبالوعة والرابعة تأنيث الربع وهو المنزل والحائط والبستان وأركانها أربعة أخذ وما أخذ وما أخذ منه أو صبغة (انما تثبت) الشفعة (في أرض وما يتبعها في البيع كبناء وغراس) وبجارة مثبتة في الأرض وبزراعتها والنبات وحجر الطاحون (ونمرة لم تظهر) كثرة الشمس قبل ظهورها ونمرة السخل قبل تأبرها وإن تأبرت قبل الأخذ بخلاف غير الأرض وما لا يتبعها في البيع كطابق وبناء في أرض محتكرة وجدار مع أسعوشجرة مع مغرسها فقط ومنقول غير ماض وان بيع مع عقار لا به لا يدوم فلا يدوم ضرر الشركة فيه وانما تثبت (لشرىك عند البيع) في الوقسم لم تبطل منفعة المقصودة) منه قبل القسمة فلا تثبت لغيره ولو جازاً أو شريكاً بعد البيع لا تنفاه الشركة عند البيع فلو قاسم الشريك المشتري بنفسه أو بوكيله جاهلاً بالبيع فله الأخذ بالشفعة وإن انقطعت الشركة بالقسمة لوجود الشركة عند البيع مع قيام عذره وبقاء ملكه ولا تثبت في الوقسم بطلت منفعة المقصودة منه قبل القسمة وإن أمكن الاتفاق به من وجه آخر فلا تثبت في طاحون وحمام وبئر لا يمكن جعلها طاحونين وحامين وبئرين لما سأن عليه ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة إلى آخره فلو كان بينهما دار صغيرة لأحدهما عشرها فباع حصته لم تثبت الشفعة للآخر لأن من القسمة إذا فائدة فيها فلا يجاب طالبا لتعنته بخلاف العكس ولا يملك الشفيع الإبقاء كأخذت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري أو رصا المشتري يكونه في ذمته أو قضاء القاضي له بالشفعة

﴿ باب الغصب ﴾

(هو) لغة أخذ الشيء ظلماً وشرعاً (استيلاء على حق غير) ولو منفعة كقائمة من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال كزبل (غير حق) * والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل وأخبر بخبران دعاءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حوام وخبر من ظلم قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين رواهما الشيخان وقولي بغير حق تبعت فيه الروضة بدل قوله كالرافعي عدواناً ليشمل مالاً أخذ مال غيره يظن أنه ماله فانه غصب وإن خلا عن الائتم وقول الرافعي أن الثالث في هذه حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وكأنه جرى على الغالب من أن الغصب يستلزم الائتم (وإذا عمل) الغاصب (فيه) أي المصوب (عمالاً) كصنع وغرس وحفر (فله إبطاله) وإن رضي المالك بالإبقاء ليدفع ضمان ما يحدث بسببه ويرد العين كما أخذها (الرافعي في نحو مال غصب غزلاً فنفسه أو طيناً فضر به لنا أو رجلاً فاتخذ قدماً أو ذهباً أو فضة فاتخذ حلياً) فليس له إبطال شيء منها بغير رضا المالك لانه تعنت لا فائدة فيه ونحو من زيادتي (والضمانات) للمال ستة (غصب وعارية واتلاف وقبض بسوم أو بيع فاسد أو تعد) فغير على اليدما أخذت حتى تؤديه (والضمان أربعة أنواع) لانه فديكون (بالمثل في المثل وهو ما حصره كيل أو وزن وجار السلم فيه و) فديكون (بالقيمة في المتقوم كالنافع) والحيوان والمكيل والموزون اللذين لا يصح السلم فيهما وهو في المثل في المثل إلى آخره أولى مما عر به (و) فديكون (بأقل الأمرين من القيمة والأرض في السيد إذا أتلّف عبده الجاني و) فديكون (بغير ذلك في) أربعة (المبيع يدا البائع) فانه

في الثانية عدة وقبل
إقراره لو ارثه في مرض
موته

﴿ باب الشفعة ﴾

انما تثبت في أرض وما
يتبعها في البيع كبناء
وغراس ونمرة لم تظهر
لشرىك عند البيع فيما
لو قسم لم تبطل منفعة
المقصودة

﴿ باب الغصب ﴾

هو استيلاء على حق
غير بغير حق وإذا عمل
فيه عملاً فله إبطاله إلا في
نحو مال غصب غزلاً
فنفسه أو طيناً فضر به
لنا أو رجلاً فاتخذ
قدماً أو ذهباً أو فضة
فاتخذ حلياً والمضمان
غصب وعارية واتلاف
وقبض بسوم أو بيع
فاسد أو تعد والضمان
أربعة أنواع بالمثل في
المثل وهو ما حصره
كيل أو وزن وجار السلم
فيه وبالقيمة في المتقوم
كالنافع وبأقل الأمرين
من القيمة والأرض في
السيد إذا أتلّف عبده
الجاني وبغير ذلك في
المبيع يدا البائع

يضمنه الثمن (ولبن المصرة) فانه يضمنه المشتري بعد الرد بصاع تمر (وللمهر بيد الزوج) فانه يضمنه بمهر المثل (وجنين الامة) فانه يضمنه الجاني بعشر قيمتها وزاد الاصل نوعا خلسا وهو الضمان بأكثر الامرين مع ثلاثة مواضع في النوع الثالث والمعروف خلاف ذلك كما بينته في شرحه (وقدي يضمن الدئ شيتين) وذلك في ثلاث صور (فبالو قتل محرم صيدا مملوكا) فانه (يضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لمالكه وفيما لو جنى المنصوب في يد الغاصب ثم تلف عنده) فانه (يضمن للجاني عليه أقل الامرين من قيمته والارش) لان الأقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو الارش فهو الذي وجب (و) يضمن (لمالك قيمته) كسائر الاعيان المنصوبة (وفيما لو وطئ زوجة أصله أو فرعه بشبهة) فانه (يغرم مهرين) مهرا للزوجة بالشبهة ومهرا لأصله أو فرعه (بعد الدخول) لانه فوت عليه البضع بعد أن لم يجمع المهر (و) يغرم (مهرا) للزوجة كغيرها (ونصفا) لأصله أو فرعه (قبله) أي قبل الدخول لانه حين فوت عليه البضع لم يلزمه الا نصف المهر (خاتمة) لو خرج المثل عن أن يكون له قيمة كأن غصب ماء بمقارة فطالبه به على شط نهر ونحوه أوجدا في الصيف فطالبه به في الشتاء فانه يغرم القيمة وأما رخصه فلا ينقله الى القيمة

باب اللقطة

يضم اللام وفتح القاف واسكانها وهي لفه الشيء الملقوط وشرعا ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا ممتنع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه * والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحاحين عن زيد بن خالد الجهمي أن رجلا سأل النبي ﷺ عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف عفاصها ووكاهها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها ولتكن ودية عندك فان جاء صاحبها يوما من الدهر فأدّاها اليه والافشأ نكسها وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاؤها وسقاها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها رباها وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب * وأركانها ثلاثة النقاط وملقط ولقط بمعنى الشيء الملتقط (هي) بهذا المعنى (أنواع) تسعة (أحدها حيوان وجدته في عمارة يحل التقاطه ويعرفه سنة فان ظهر مالكة) قبل فراغ التعريف أو بعده وهو باق (فهو له والا) أي وان لم يظهر مالكة (تملكه) ان كان مالا ونقل الاختصاص اليه ان كان غير مال كسكب بعد التعريف لقوله في الخبر السابق والافشأ نكسها بها (بلفظ) لانه تملك مال ببدل فكان كالشفعة وإشارة الاخرس المفهمة كاللفظ (وكذا) يحل التقاطه ان وجدته (بمفازة وهو غير ممتنع من صغار السباع) كشاة وعجل للخبر السابق وصيانته عن الحونة والسباع (والا) أي وان كان ممتنع من ذلك بقوة كبير وفرس أو بعد وكأرنب وطي أو بطيران كحمام (فيعمل النقاطه للحفظ) صيانته عن الحونة لا للتملك لقوله في الخبر في ضالة الابل دعها وقبس بها ما في منها نهم ان وجدته فمن نهب جاز التقاطه للتملك أيضا والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ونحوهما لانها مع الموات محل اللقطة * واعلم أن ملقط المأ كقول التملك ان شاء عرفه ثم تملكه كإمر وان شاء باعه اذن الحاكم ان وجدته والا فاستقلالا وحفظ منه وعرف المبيع ثم تملك الثمن وان شاء تملكه في الحال وأكله وغرم قيمته ان ظهر مالكة لكن محله اذا وجدته بمفازة لانه قد لا يجد فيها من يشتريه ويشق نقله الى العمارة بخلاف ماله وجدته بعمارة ولا يجب بعدا كله تعريفه على الظاهر للإمام من وجهين لما سيأتي عنه (الثاني غير حيوان لا يخشى فسادة) كحديد ونحاس (فهو كالاول) من الانواع في أنه ان وجدته بعمارة أو بمفازة عرفه سنة فان ظهر مالكة والتملكه وان شاء باعه وحفظ منه الى آخر ما مر مما يمكن اتيانها هنا (الثالث) غير حيوان (يخشى فسادة) كهريسة ورطب لا ينتمر (فيخبر) ملقطه (بين أكله) ممتلكا له و بهرم قيمته (و) بين (بيعه) ويعرفه بعد بيعه لينملك منه بعد التعريف (فان ظهر مالكة أعطاه قيمته) ان أكله (أو منعه) ان باعه وفي التعريف بعد الأكل وجهان أحدهما في العمارة وجوبه وفي المفازة مال الامام الظاهر أنه

يلبن المصرة والمهر بيد الزوج وجنين الامة وقد يضمن الشيء شيتين فيما لو قتل محرم صيدا مملوكا يضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لمالكه وفيما لو جنى المنصوب في يد الغاصب ثم تلف عنده يضمن للجاني عليه أقل الامرين من قيمته والارش ولمالك قيمته وفيما لو وطئ زوجة أصله أو فرعه بشبهة يغرم مهرين بعد الدخول ومهرا ونصفا قبله

باب اللقطة

هي أنواع أحدها حيوان وجدته في عمارة يحل التقاطه ويعرفه سنة فان ظهر مالكة فهو له والتملكه بلفظ وكذا بمفازة وهو غير ممتنع من صغار السباع والا فيعمل التقاطه للحفظ الثاني غير حيوان لا يخشى فسادة فهو كالاول الثالث يخشى فسادة فيخبر بين أكله وبيعه فان ظهر مالكة أعطاه قيمته أو منعه

بحرم مكة فيلقطها
 للحفظ ويجب تعريضها
 • الخامس أن يجدها
 بدار ككفر فغنيمة
 تخمس وله أربعة
 أخماس • السادس
 أن يجدها مع لقيط
 مشدودة في ثيابه فهي
 للقيط أو يجنبه أو
 مدفونة تحته فلقطة
 • السابع أن يجدها
 ويخاف فوت وقت
 البحر فيدفعه لحاكم
 البحر أو يفره بنفسه
 • الثامن لقطة الحربى
 بدار الاسلام لا يملكها
 بل هي غنيمة • التاسع
 لقطة المرتد بردها على
 الامام وهي في الا أن
 يسلم فان كان الواجد
 رقيقا غير مكاتب فسيده
 الملتقط ان التقط باذنه
 أو أقرها عنده والا
 انتزعت منه فان ألقها
 نعلق الضمان برقبته
 وان كان مكاتب فهي له
 ان لم يجز والا أخذها
 القاضى وحفظها للملك
 أو صلبا أو مجنونا أو
 محجورا عليه بسفه
 انتزعا منه وليوم عرفها
 وملكها له أو فاسقا
 صح التقاطه لكنها
 تنزع منه وتوضع عند
 عدل ولا يعتبر نزع
 بل يضم اليه رقيب

لا يجب لانه لا فائدة فيه وفيه نظر أما اذا كان الرطب يكثر فان كانت القطة في بيعه يبيع أو في تخيره وتبرع
 به الواحد ثمرة والا يبيع بعضه لئلا يبقا حفظه وفارق الحيوان حيث يباع كله لان حقيقة الحيوان تتكرر
 فتؤدي الى أن يأكل نفسه هذا كله اذا وجد في غير الحرم بقرينة قولى (الرابع أن يجد القطة بحرم
 مكة فيلقطها للحفظ) لا للمالك (ويجب تعريضها) لخبر الصحيحين ان هذا البلد حرمه الله لا يلقط
 لقطته الا من عرفها وفي رواية البخارى لا تحمل لقطته الا لشئد أى لعرف والمعنى على الدوام والافسار
 البلاد كذلك والحكمة في ذلك أن الله تعالى جعله مثابة للناس وأما يعودون اليه فربما يعود مالها
 أو يبعث في طلبها ويلزم الملتقط الإقامة لتعريضها أو دفعها الى الحاكم وخروج بزيادى مكة حرم للمدينة
 فلا يأتى في ذلك كما صرح به الدارمى والرويانى (الخامس أن يجدها بدار ككفر) وقد دخلها بلا أمان
 (فهي غنيمة تخمس وله أربعة أخماس) فان دخلها بأمان فهي لقطة (السادس أن يجدها مع لقيط
 مشدودة في ثيابه) أو منشورة فوقه أو تحته أو في جيبه أو مده الذي هو فيه (فهى للقيط) لان له يدا
 واختصاصا كالمكلف والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها (أو يجنبه) وتعتبر الاصل بقوله تحته تحريف
 (أو مدفونة تحته فلقطة) كفى المكلف نعم ان حكم بان الارض له كدار هو فيها فهي له تبعاً (السابع
 أن يجدها ويخاف فوت وقت النحر فيدفعه لحاكم لينحره أو ينحره بنفسه) ويسن استئذان الحاكم
 (الثامن لقطة الحربى بدار الاسلام لا يملكها) لعدم صحة التقاطه (بل هي غنيمة) لمن أخذها منه من
 المسلمين كذا في الاصل كأصله والوجه أن من أخذها منه يعرفها ثم يملكها (التاسع لقطة المرتد بردها
 على الامام) لعدم صحة التقاطه (وهي في) ويأتى فيه ما قدمته في الحربى آفا (الا أن يسلم) فتكون
 لقطة له (فان كان الواجد رقيقا غير مكاتب فسيده) هو (الملتقط ان التقط باذنه وأقرها عنده والا
 أى وان التقط بغير إذن سيده ولم يقرها عنده (انتزعت منه) لعدم صحة التقاطه لانه ليس من أهل
 الولاية والملك واذا أقرها عنده واستحفظه عليها فان كان أمينا جز والا فلا وهو معتد بالقرار (فان
 أنلفها) الرقيق أو تلفت بتقصيره فيا اذا أقرها عنده سيده أو التقطها باذنه (تعلق الضمان برقبته)
 كالمغصوب (وان كان) الواجد لها (مكاتب فهي له ان لم يجز) لانه يستقل بالملك والتصرف (والا) أى
 وان عجز (أخذها القاضى وحفظها للملك) هذا هو المنقول وجوز البغوى أن لسيده أخذها وعليه
 جرى الاصل والمبعض يصح التقاطه واللقطة له ولسده فان كان بينهما مهايأة فهي لذى السوبة (أو)
 كان الواجد لها (صيبا أو مجنونا أو محجورا عليه بسفه انتزعا منه وليه وعرفها وتملكها له) ان رآه حيث
 يجوز الاقتراض له فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضى ويضمن الولي ان قصر
 في انتزاعها حتى تلفت ويعرفها تالفة وان احتاج التعريف الى مؤنة لم يعطها من مال المولى عليه بل يرجع
 الحاكم ليبيع جزأها والظاهر ان قطة المغمى عليه ينتزعها الحاكم لكن لا يعرفها بل ينتظر افاقته
 (أو) كان الواجد لها (فاسقا صح التقاطه) كاحتطابه (لكنها تنزع منه وتوضع عند عدل) لان مال
 ولده لا يقر بيده فالاجنبى أولى (ولا يعتبر تعريضه بل يضم اليه) عدل (رقيب) لئلا يخون فيها (ومن
 يريد سفرا لا يسافر بها الا بعد التعريف) فان أراد السفر بدوها فوض التعريف الى غيره واذا التقط
 في صحراء عرفها بأقرب البلاد اليها ولا يكلف العدول الى غير مقصده وليس للملتقط تسليمها الى غيره ليعرفها
 الا باذن الحاكم

﴿ باب الآجال ﴾

أى المدد (هي) بوعان أحدهما آجال (مضروبة بالشرع) نصا أو اسباطا (وهي) أى هذه الآجال
 أى ما تضرب فيه (عشرون) بوعا (العدة والاستبراء) الاقراء أو الأشهر أو وضع الحمل (والهدة)
 بأربعة أشهر أو عشرين أو اقل وفي معناها الأمان لكنه انما يؤجل بأربعة أشهر (والزكاة) سنة أو

ومن يريد سفرا لا يسافر بها الا بعد التعريف ﴿ باب الآجال ﴾ هي مضروبة بالشرع وهى عشرون العدد والا استبراء والهدة والزكاة

السفر ومدة مسح المقيم والمسافر ومدة البلوغ ومدة الحيض والاحتلام والاياس ومضروبة العقد وهو خمسة أنواع ما يبطله الاجل وهو الربوى والسلم بتأجيل رأس ماله وما لا يصح الابه وهو الاجارة والكتابة والجزية وما يصح به وبالحلول ككيوع الاعيان والصفات وما يصح به مجهولا لامعالم وهو الرهن والقراض والعمرى والرقبي وما يصح به معلوما ومجهولا وهو العارية والوديعة

باب الحجر

هو خاص كالحجر على الرهن في المرحون الى وفاة الدين وعلى السيد في المكاتب وفي بيع الآتي والمصوب والمبيع قبل القبض وعام وهو حجر فلس يختص بالمال وسفه ويختص بالمال والاقرار وجنسون في كل شئ وصفر في غير العبادات ورق في حق السيد ومرض في التكر اذا تصرف فيهما بد عوض وفي كل المال مع الوارث وردة فان عاد للاسلام تين نفوذ تصرفه والا فلا تصرفه

باشتداد الحب وصالح الثمر (والعنة) بسنة (واللقطة) كذلك الا في الحقيقه فمن يظن ان ما قد يمرض منه غالبا (والرضاع) المحرم بستين (والخل) ستة أشهر فأكثر الى أربع سنين (وخيار الشرط) بثلاثة أيام فأقل (وأقل الحيض) بيوم وليلة (والنفاس) بجمعة (وأكثرهما) أي الحيض بخمسة عشر يوما والنفاس بستين يوما وغالب الحيض ستة أو سبعة والنفاس بأربعين يوما (وأقل الطهر) بخمسة عشر يوما وغالبه بأربعة وعشرين يوما أو ثلاثة وعشرين (ومدة مقام) أي إقامة (السفر) بثلاثة أيام (ومدة مسح المقيم والمسافر) سفر لا تقصر فيه الصلاة بيوم وليلة ومدة مسح المسافر سفر لا تقصر فيه الصلاة بثلاثة أيام بلياليها (ومدة البلوغ) أي التي يحصل بها البلوغ بخمس عشرة سنة (ومبدأ) إمكان (الحيض) والاحتلام) بنسب سنين قريية ويحصل بلوغ الا في كل من الثلاثة والذكر بالاول والثالث والخماني ان حاض وأمنى حكم ببلوغه على الاصح وان وجد أحدها فلا وقال الامام يبنى الحكم ببلوغه ثم ان ظهر خلافه غير الحكم قال الرافعي وهو الحق واستحسن في الروضة ما قاله المتولي انه يحكم به ان تكرر وإن بات عاتة ذكر كافر يقتضي الحكم ببلوغه (والاياس) من الحيض باثني وستين سنة على الاصح وجميع هذه الامور معاومة من محالها (و) ثانيهما آجال (مضروبة بالعقد) أي بسببه (وهو) أي العقد الذي نصرب بسببه الاجل (خمس أنواع ما يبطله الاجل) أي شرطه (وهو الربوى) فهو أعم من تعبره بالصرف (والسلم بتأجيل رأس ماله) وكذا تأجيل بدل القرض ان كان للقرض غرض كمن نهب والمقترض ملء (وما لا يصح الابه وهو الاجارة والكتابة) والمساقاة (والجزية وما يصح به وبالحلول ككيوع الاعيان و) بيوع (الصفات وما يصح به مجهولا لامعالم وهو الرهن والقراض والعمرى والرقبي) وذكر الاصل كأصله منه كفالة البدن والمعروف خلافه (وما يصح به معلوما ومجهولا وهو العارية والوديعة) والوكالة والوصايا

باب الحجر

هولفة للنوع وشرعا المنع من تصرف خاص بسبب خاص * والاصل فيه قوله تعالى وابتلوا البتاي حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله فان كان الذي عليه الحق سفيا الآية والسفيه المسنر والضعيف الصبي والذي لا يستطيع أن يمل هو للغالب على عقله (هو) أي الحجر نوعان أحدهما (خاص) بشئ (كالحجر على الرهن في المرحون الى وفاة الدين و) كالحجر (على السيد في المكاتب وفي بيع الآتي والمصوب والمبيع قبل القبض) لماعرف من أبوابها (و) ثانيهما (عام وهو) سبعة (حجر فلس يختص بالمال) أي بالتصرف فيه على الوجه المذكور في بابه (و) حجر (سفه ويختص بالمال) أي بالتصرف فيه بعقد أو غيره (والاقرار) على ما صر في بابه (و) حجر (جنون في كل شئ و) حجر (صغر) بقيد زده بقولي (في غير العبادات) من المميز نم يعتبر قوله في الاذن في الدخول وايصال هدية وله تملك المباحات وإزالة المنكرات ويثاب عليها كالمسكف ويجوز توكيله في تفرقة الزكاة ونحوها اذا عين له المدفوع اليه (و) حجر (رق في حق السيد و) حجر (مرض في الثلثين مع غير الورثة) اذا تصرف فيهما بلاعوض يساويه (وفي كل المال) أي مال المريض (مع الوارث) كذلك ويرتفع بالصحة كما صرح به الاصل في بعض نسخه ويتين بها نفوذ تصرفه (و) حجر (ردة) لا سلمين (فان عاد المرتد للاسلام تين نفوذ تصرفه) ان احتمل الوقف كعتق وتدير (والافلا ويرتفع حجر الفاس والسفه بعد الرشد) أي حجر كل منهما (برفع الحاكم له) والثانية من زاد في (و) حجر (اقتدارها عاهدا معها) من غير توقف على رفع الحاكم لانه ثبت بغیرها كم فلا ينوقف على رفعه وترك من الاصل توقف حجر الردة والسفه المسنر الى ما بعد البلوغ على رفع الحاكم لضعفه

باب العتق

عوايه النداء على الفلاس فة الافلاس وشرعا الحجر على من عليه دين حال لا يفي به * والاصل فيه ما رواه

و مؤنة بيع ماله كأجرة
دلال ودينه اللازم
قبل الجبر إن كان به
رهن والبايع يبيع على
لم يقبض ثمنه ووجوده
بخطأ وناقصا نقص صفة
بأن لا يفرد بالعقد أو
زائدا زيادة متصلة أو
منفصلة أو كانت أترا
كقصارة لكن الزيادة
الذكورة للفلس فإن
كان زائدا من وجهه
ناقصا من وجهه فإن كانا
في الذات رد الزيادة
وضارب مع الغرماء
بالنقص أو في الصفة
فهو للبايع ولا شيء له في
النقص ولا عليه في
الزيادة أو كان النقص
في الصفة والزيادة في
الذات والأثر فلا شيء له
والزيادة للفلس وفي
عكسه له الرجوع في
المبيع والمضاربة مع
الغرماء بالنقص وإن
وجدته مختلطا بماله أو
دونه فلا أخذ قسرا
المبيع من المختلط أو
بأجود فلا رجوع في
المخلوط لكنه يضرب
مع الغرماء

﴿ باب الوقف ﴾

التبرع وصية وهبة
وعتق وإباحة ووقف
وشرط صيغة كوقفت
وحبست وسبلت وإن

الحاكم وصح استناده أن النبي ﷺ جبر على معاذ وبيع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه فأصلهم
خسة أصابع حقوقهم والجبر على الفلس يكون بطلبه أو بطلب الغرماء فإن كان الدين له جبر الجاكم
جبر بلا طلب وعلى كل تقدير (إذا جبر الخاكم على أحد) هو أهم من قوله رجس (بأفلاسه قدم على الغرماء
مؤنته) من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى فتعيرى بالمؤنة أهم من تعيين النفقة (في حياته) حتى قسم
ماله لأنه موسر ما لم يزل ملكه هذا (إن لم يستغن بكسب) لا تقيه فإن استغنى به فلا ينفق عليهم ولا يكسوهم
ويصرف كسبه إلى ذلك فإن لم ينفق به كمل (و) قدم عليهم (مؤنة تجهيزه) أي تجهيز عمومه من نفسه وغيره
(بعد موته) (و) قدم (مؤنة بيع ماله كأجرة دلال) لأنها من مصالح الجبر (و) قدم (دينه اللازم) له أو
ما نول إلى اللزوم (قبل الجبر إن كان به رهن) فيقدم المرتهن ثمته لنقصه على حقوق الغرماء
(و) قدم (البايع بمبيعه إن لم يقبض ثمنه) من المشتري (ووجوده) أي المبيع (بخطأه أو ناقصا نقص صفة بأن
لا يفرد بالعقد) كقطع يد (أو زائدا زيادة متصلة) كسمن وصنعة (أو منفصلة) كشجرة أو لسانا بعد البيع
(أو كانت) أي الزيادة (أترا كقصارة) للثوب المبيع (لكن الزيادة المذكورة للفلس) فتكون للغرماء
(فإن كان) المبيع (زائدا من وجهه ناقصا من وجهه) ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص (فإن كانا
في الذات) كتلف أحد المبيعين ووليه (رد) البايع (الزيادة) أي أبقاها للفلس (وضارب مع الغرماء
بالنقص) بعد الفسخ (أو) كانا (في الصفة) كعرج وسمن (فهو) أي المبيع (للبائع ولا شيء له في
النقص ولا شيء) (عليه في الزيادة) كما لو انفردا (أو كان النقص في الصفة والزيادة في الذات أو) في
(الأثر) كعرج وولد وتخرق الثوب وقصارتها (فلا شيء له) أي للبائع (والزيادة للفلس) كما لو انفرد (وفي
عكسه) بأن كان النقص في الذات والزيادة في الصفة كتلف أحد المبيعين وسمن الآخر (له الرجوع في المبيع
والمضاربة مع الغرماء بالنقص) ويفوز بالزيادة (وإن وجدته) أي المبيع (مختلطا بماله أو دونه فله) بعد
الفسخ (أخذ قدر المبيع من المختلط) ويكون في الدون مساعا بنقصه كنقص العيب (أو) وجدته مختلطا
(بأجود فلا رجوع) له (في المخلوط) حذرا من تضرر الفلس (لكنه يضارب مع الغرماء) بالثمن هذا
كله إذا ثبت الدين بغير إقرار الفلس فإن ثبت بإقراره لحكمه ما حرق به وله أن يرد بالعيب ما كان اشترا إن

﴿ باب الوقف ﴾

كانت النقط في الرد
هولقة الحس وشرع حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح
* والأصل فيه خبر الصحيحين أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضا بخير فقال له النبي ﷺ ان شئت
حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث * وأركانها أربعة واقف
وموقوف وموقوف عليه وصيغة ولما شارك في المقصود منه أشياء ذكرتها كالأصل معه بقولي (التبرع)
خسة أنواع (وصية وهبة) ومنها العمري والرقبي والصدقة والهبة بجامع أن كلامها كإمر عليك بلا
عوض (وعتق وإباحة ووقف وشرطه) أي الوقف ستة (صيغة كوقفت وحبست وسبلت) وكتصدقت
بكذا صدقة مؤبدة أو محرمة أو لا تباع أو لا توهب ولا يشترط القبول وإن كان الوقف على معين (وأن يكون
الواقف أهلا للتبرع) ولو مبعضا فلا يصح وقف سي ومجون وسفيه ومكاتب وللأمام أن يقسم من أملاك بيت
المال ما تقتضيه المصلحة (و) أن يكون (الموقوف عليه) أولا (موجودا عند الوقف) لأن الوقف
تملك ناجز فأشبه الهبة فلو وقف على أولاده ولائله حيث لم يصح (وإيس) الموقوف عليه (معصية) جهة
كان أو معينا فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة تعد ولا على ريد ليقتل من يحرم قتله ولا على مرند وحرني
لأنه أمانة على معصية بخلاف ماله معصية فيه سواء كان جهة قرابة كالفقراء والعلماء والمساعد وللدرس أم
جهة لا يظهر فيها قرابة كالأغنياء ولا يصح على نفسه ومهم كوقفت على أحدكم (و) أن يكون بمن (يمكن

بكون الواقف أهلا للتبرع والموقوف عليه موجودا عند الوقف وليس معصية ويمكن

الآدميين

(باب احياء الموات)

هو الارض التي لم تعمر قط والبلد ضربان بلاد كفر فهي لمن غلب عليها بلاد اسلام فالعاصم عمارة اسلامية وان خوب لاهله وان لم يعرفوا والعاصم عمارة جاهلية يملك بالاحياء والحراب يملكه المسلم بالاحياء حتى ما ظهر فيه من معدن باطن لم يعلمه والمعدن قسمان ظاهر وهو ما خرج بلا علاج وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز احياؤه ولا اقطاعه فان ضاق قدم السابق بقدر حاجته فان جا آفاقه فمصر فخرج الابعاج فالسلطان اقطاعه ولا يملك بالاحياء ومن سبق اليه فهو احق به مادام يعمل فيه الا اذا طال مقامه ثم محتاج غيره فيزعج كالمعدن الظاهر واذا قطع العمل لم يمنع منه غيره وللإمام أن يحمي نفسه لرعي محتاج لا ماله ويجوز تقض حاجته للحاجة باقيا آتية لا ما جاءه الشيء

بابه

(كتاب الفرائض)

تملكه ان كان معينا) بل يكون أهلا للملك فلا يصح اوقف على جنين ولادابة ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده (و) أن يكون (الموقوف) مما (يدوم نفعه) المباح (لا يقطع) لان منفعة في استهلاكه (و) لا (ريحان) لسرعة فساده ولا آلات الملاهي ولا يشترط في النفع حصوله حالا فيصح وقف العبد والجيش الصغيرين والزمن الذي يرجى زوال زمانه (والملك فيه) أي في الموقوف (ينتقل لله تعالى) أي ينفعك (عن اختصاص الآدميين) كالتق فلا يكون للوفاة ولا للموقوف عليه

(باب احياء الموات)

هو مستحب والاصل فيه قبل الاجماع أخبار تخبر من عمير ضا ليست لاحد فهو أسبق بها رواد البخاري وخبر من أحياء أرضا ميتة فهي له رواد الترمذي وحسنه (هو) أي الموات (الارض التي لم تعمر قط) أو عمرت بجاهلية وليست حرم المعمر (والبلاد ضربان بلاد كفر) لا أمان لاهلها (فهي لمن غلب عليها) من المسلمين أو الكفار ادلا حرمتها (و بلاد اسلام فالعاصم) منها (عمارة اسلامية وان خوب لاهله وان لم يعرفوا) والاصرفيه اذ لم يعرف أهله الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه الى ظهورهم (والعاصم عمارة جاهلية يملك بالاحياء) كل كل يجمع أن كل منهما جاهل بمالك (والخراب) منها (يملكه المسلم الاحياء حتى ما ظهر فيه من معدن باطن) بقيد زده بقولي (لم يعلمه) لانه من أجزاء الارض وقدم ملكها بالاحياء فان علمه فالراجح في السكافية انه يملكه أيضا أما البقعة المحيطة فقال الامام ظاهر المذهب انها لا تملك لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزعة فالقصد فاسد (والمعدن قسمان) أحدهما (ظاهر وهو ما خرج بلا علاج) وأما العلاج في تحصيله كسقط وكبريت وقار (وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز احياؤه ولا اقطاعه) فلا يملك بهما مع العلم به كالماء والسكلا والخط ولو نفي عليه دارا لم يملك البقعة أيضا فان لم يعلمه ففي المطلب عن الامام انه يملكه الاجماع وانه أصبح الوجهين في التهذيب (فان ضاق) نيله عن اثنين من تلاج آتية (قدم السابق) اليه (بقدر حاجته) ولولتجارة لسقته فان طلب زيادة أزعج فان انصرف عنه فسل أن يأخذ قدر حاجته فعده ممن سبق أولى (فان جا آ) اليه (معاقد بقرعة) بينهما لعدم المزية وبقياس بالمعدن في ذلك ما ينسبه مما يحتاج من الموات (و) ثانيهما (باطن وهو ما لا يخرج الابعاج) كذهب وفضة وحديد ونحاس (فالسلطان اقطاعه) ولا يقطع الا قدر ايتأتى للقطع العمل فيه والاخذ منه (ولا يملك بالاحياء) كالمعدن الظاهر ولان المعدن كالموات والموات لا يملك الا بالعمارة وحفر المعدن تخرب (ومن سبق اليه) أي الى المعدن الباطن (فهو احق به مادام يعمل فيه) لسقته اليه (الا اذا طال مقامه) بضم المم أي اقامته أخذ قدر حاجته (و ثم محتاج غيره فيزعج كالمعدن الظاهر) ويفارق الاسواق حيث لا يزعج منها لشدة الحاجة الى المعادن (واذا قطع العمل لم يمنع منه غيره) من سبق اليه (وللإمام أن يحمي بقعة لرعي محتاج لرعي نعمة او نعمة أو صدقة أو ضالة وذلك بأن يمنع الناس من رعيها اذ لم يضربهم لانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم قال ليس لغيري الا ما كان في رعيي (ويجوز) للإمام (تقض حاجته للحاجة) اليه بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهوره في الحجة (باقطاع أو غيره لا) تقض (ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم) لغيره ولنفسه فلا يجوز لانه نص لا ينقض ولا يغير

(كتاب الفرائض)

هي جمع فريضة بمعنى مفروضتها فيها من السهام المقدرة فعلبت على غيرها والفريضة التقدير وشرعا هنا سبب مقدر شرعا للوارث فهو الاصل فيه الآيات والاخبار الآتية والارث أسباب وشرط وموانع وشرطه ذكرته في شرح الاصل وغيره وأما الآخرون فهم ما شرعت فيه فقلت (أسباب الارث أربعة قراءه ونكاح) صح (ولا واسلام) والوارث بالاخير عام وبالقية خاص (تصرف التركة) أي تركه المسلم (أو نافيها

حكى والوارثون من
 الرجال عشرة ابن وابنه
 وان نزل وأب وأبوه
 وان عالا وأخ مطلقا
 وابنه الا لأم وولده
 الا لأم وزوج وذو
 ولاد ومن النساء سبع
 بنت وبنت ابن وان
 نزل وأم وجدة وأخت
 وزوجة وذات ولاد ثم
 ان لم ينظم بيت المال
 رد ما فضل على ذوى
 الفروض غير الزوجين
 بنسبتها ثم ذوى الارحام
 وهم أحد عشر ولد بنت
 وأخت وبنت أخ وعم
 وعم لأم وخال وخالة
 وعم وجد وأب وأم
 أم أبي أم وولد أخ لام
 * ويرث بالفرض من
 الرجال خمسة أب وجد
 وأخ لأم وأخ لأبوين
 في المشتركة وزوج
 * والعصبة خمسة عشر
 ابن وابنه وأب وأبوه
 وأخ لأبوين وابنه
 ولأب وابنه وعم لأبوين
 وابنه وعم لأب وابنه
 والأخوات مع البنات
 وذو ولاد وبيت المال
 والعصبة من النساء ثلاثة
 أقسام عصبة بنفسها
 وهي ذات الولاد وعصبة
 غيرها وهي البنات
 وبنات الابن والأخوات
 لأبوين وأولاد مع

ليت المال ارثا إذا لم يكن وارث خاص في الأول (أو) لم يكن وارث كذلك (مستغرق) في الثاني
 لخبرنا وأورث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه رواد ابن جبان ومحمده وهو ~~محمده~~ لا يرث لنفسه بل يصرفه
 للمسلمين ولا ينهم يعقلون عنه كالعصبة من القرابة فلا يصرف منها شيء إلى من قام به مانع من الارث أما
 تركه كافر لا وارث له يستغرق فتنتقل هي أو باقيةا لبيت المال فيأ لا ارثا ولا يتعين الصرف لجميع المسلمين
 فلا مام أن يصح له ما تقتطع منهم لانه استحقاق بسقة وهي اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير
 محصورين فانه لا يجب استيعابهم وقولي أو باقيةا مع خاص أو مستغرق من زيادتي (وموافقه ستة) أحدها
 (رق) فلا يرث من به رق لنقصه ولا يرث لان ما يديه لسيده الا المبعوض فيورث عنه جميع ما ملكه به
 الحر (و) ثانيها (ردة) فلا يرث المرتد ولا يرث اذ لا مولاة بينه وبين غيره (و) ثالثها (قتل) فلا يرث
 من له مدخل في القتل ولو بحق كشهادة وحكم لخبر ليس للقاتل من الميراث شيء رواد للنسائي باسناد صحيح
 (و) رابعها (اختلاف دين) بالاسلام والكفر فلا تورث بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين لا يرث المسلم
 الكافر ولا الكافر المسلم (و) خامسها ما ذكرته بقولي واختلاف (دار ذوى الكفر) الاصل ذمة وحرابة فلا
 تورث بين حربي لا أمان له ودعى لا تقطع المولاة بينهما ويتوارثان في الميراث وان اختلفت دارهما
 لان الكفر كله ملة واحدة وتعييرى بما ذكر أوضح من تعيير بالدار (و) سادسها (دور حكمي) وهو
 أن يلزم من اثبات شيء نفيه كان اعترف أخ حائز لتركه الملت مان لا يث فانه ثبتت نسبته ولا يرث اذ لو ورث لحج
 الاخ المقر فلا يكون حائزا فلم يصح استلحاقه وفي عدل الاصل منها اشكال وقت الموت يجوز لانه ليس بمانع
 حقيقة وانتفاء الارث معه انما هو لا تنفاه شرطه (والوارثون من الرجال) باختصار (عشرة ابن وابنه وان
 نزل وأب وأبوه وان عالا وأخ مطلقا وابنه الا لأم وعم وابنه الا لأم وزوج وذو ولاد) هو أعم من قوله والمعنى
 (و) الوارثات (من النساء) بالاختصار (سبع بنت و بنت ابن وان نزل وأم وجدة وأخت وزوجة وذات
 ولاد) هو أعم من قوله والمعنى (ثم ان لم ينظم بيت المال رد ما فضل) ضمن ذكر (على ذوى الفروض
 غير الزوجين بنسبتها) أى نسبة فروض من يرد عليه (ثم) ان لم يوجد أحد من هؤلاء ورث (ذو الارحام)
 فان انتظم بيت المال فلارد ولا ارث لنسوى الارحام وأما الزيجان فلارد عليهما مطلقا لا تنفاه الرحم وما ذكرته
 من الرد وتورث ذوى الارحام بالشرط المذكور من زبادتي وهو ما أفق به المتأخرون وهو المعتمد والذي
 في الاصل عدم تورث ذوى الارحام مطلقا وسكت عن الرد (وهم) أى ذوى الارحام (أحد عشر) ص ١٠
 (ولد بنت و) ولد (أخت و بنت أخ و) بنت (عم) مطلقا في الثلاثة الاخيرة (وعم لأم وخال وخالة
 وعم) مطلقا في الثلاثة الاخيرة (وجد أبو أم) وان علت (وجدة أم أبي أم) وان علت (وولد
 أخ لام) والمطلوب واحد عن ذكر (ويرث بالفرض من الرجال خمسة أب وجد) أبوه وان عالا (وأخ لأم
 وأخ لأبوين في المشتركة) وسيأتي بيانها (زوج والعصبة) بالسطر (خمسة عشر ابن وابنه وان
 نزل وأب وأبوه وان عالا (وأخ لأبوين وابنه) وان بعد (و) اخ (لاب وابنه) وان بعد (وعم
 لأبوين وابنه) وان بعد (وعم لأب وابنه) وان بعد (والاخوات مع البنات) او بنات الابن (وذو
 ولاد) هو أعم من قوله والمعنى (و بيت المال) وبقى من العصبة الست و بنات الابن والاخت الشقيقة
 والاخت للاب كل بمصعبها وذات الولاد بقريته كرى لمن فقه لى (والعصبة من النساء ثلاثة أقسام عصبة
 بنفسها وهي ذات الولاد) هو أعم من قوله والمولاة المعتقة (وعم) تعبيرها وحى السات و بنات الابن
 وان نزل (والاخوات لأبوين وأولاد مع اخوتهن وعصبة مع غيرها) وهي الاخوات لأبوين وأولاد مع البنات
 أو بنات الابن) وما ذكرته من تقييد العصبة في قسميها بالنساء نعمت فيه الاصل والا فالفرصيون لم
 يقيدوه بهن وان تقييد بهن القسمان الاخران ثم تقسيمي لما ثلاثة أقسام هو ما علمه أكثر الفرسيين

اخوتهن وعصبة مع غيرها وهي الاخوات لأبوين وأولاد مع البنات و بنات الابن

وبعضهم على أنها تسعة حصبة بنفسها وحصبة بنيتها وعليه جرى الأصل في الفروض للشيخ كورة في

كتاب الله تعالى ستة ثلثين وثلث وستين ونصف وربع وثلث

ونصف كل ونصف كل (الثلثان فرض أو ربع بنتان وبنتان وبنتان أو لأب) ما أكثر من كل

إذا انفردتا أو انفردن عن بعضهن أو عجبين حرمات أو نقصانا قال تعالى في البنات ما كن نساء فوق

اثنين فلهن ثلثا مترك وبنت لابن كل بنت وبنتا لابن أو بنتان وبنتان وبنتان أو بنتان وبنتان وبنتان

الأختين ما أكثر من كاتنا اثنتين فلهما الثلثان مترك نزلت في سبع أخوات لجابر حيث مرض وسأل من

ارثهن منعفل على أن يراد منها الاختان فأكثر وأمر عليه السلام في البنتين باعطائهما الثلثين رواه أبو داود

والحاكم ومصحح اسناده (والثلث فرض اثنين) أحدهما (أم ليس ليتها فرع وارث ولا عدد من الاخوة

والاخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وقال تعالى فان كان له اخوة فلامه

السدس والمراد اثنان فأكثر (الا في زوج أو زوجة مع أبوين فلها) أي اللام (فيهما ثلث ما بقي)

الاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقين بالعمريتين وبالغراوين وبالعمريتين كما بينت في غير هذا

الكتاب (و) ثانيهما (عدد من ولد الأم يستوي فيه الذكر وغيره) قال تعالى وان كان رجل يورث

كلاهما أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث

والمراد لولد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ وأخت من أم والفقهاء الشافعية كأشجع على

الصحيح والخشي لا يخرج عن الاخ أو الأخت (والسدس فرض سبعة أبوجليلتيهما فرع وارث وأهلتيها

ذلك أو عدد من الاخوة والاخوات) قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مترك ان كان له ولد

والجد كالأب وقال تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد عدد من له اخوة من الذكور أو غيرهم على

التعليق الشائع مع الاجماع على أن الاثنين منهم كالثلاثة هنا (وجدة) من أي جهة كانت سواء كان

معا ولدا أم لا لأنه عليه السلام أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث

بالسدس بينهما رواه الحاكم ومصححه على شرط الشيخين (وبنت ابن فأكثر مع بنت) أقضاه عليه السلام

بالسدس في الواحدة رواه البخاري عن ابن مسعود وقيس بها الاكثر (وأخت) فأكثر (لأب مع

أخت لأبوين) كافي التي قبلها (وواحد من ولد الأم) ذكرنا كان أو غيره قال تعالى وله أخ وأخت

لكل واحد منهما السدس (والنصف فرض خسة بنت وبنت ابن وأخت لأبوين أو لأب منفردات) عن

يعصبي أو يعجبين حرمات أو نقصانا قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها بنت الابن

اجابا وقال في الأخت وله أخت فلها نصف مترك والمراد الأخت لأبوين أو لأب (وزوج ليتها فرع وارث

وارث) قال تعالى ولكم نصف مترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد أي وارث ومثله ولد الابن اجابا ويجري

مثل ذلك ما يأتي (والربع فرض اثنين زوج ليتها فرع وارث) قال تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع

مما تركن (وزوجة ليس ليتها ذلك) قال تعالى لوطن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد (والثلث فرض

روحة فأكثر ليتها ذلك) قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن والزوجان تولونان في عدة

الطلاق الرجعي كما شمله كلامي

﴿ فصل في العول ﴾ وهو زيادة ما بقي من سهم ذوى الفروض على أصل المسئلة ليحل القصد على كل سهم

نقدر فرسه كنقص أو باب الديون بالخاصة (والتي يعول من أصول) مسائل (للعرائض) الآتي بيها

(ثلاثة الستة تعول) أربعاء (الى عشرة شفعاء وترا) فعولها الى سبعة كزوج وأختين لغير أم والى ثمانية كرم

أم والى سبعة كهم وأخ لام والى عشرة كهم وآخ لأم (والا لتعول) تعول (الى سبعة عشر وترا) فعولها

الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم والى خمسة عشر كهم وأخ لام والى سبعة عشر كهم وآخ لأم (والاربعة

تعول الى عشرة شفعاء وترا والاثنا عشر الى سبعة عشر وترا الاربعة

والعشرون

والعشرون

وليعلان أمسيك أو بها فوارق سائرهن رواه ابن حبان وغيره ومحموده (و) بين (أ) أكثر من اثنين
 لعيره (و) بين زوجين
 لامرأة وأما الاشتباه
 محرمة بأجبيات
 محصورات وأما السبب
 في العقد وهو نكاح
 لشغار والمتعة والمهرم
 وانكاح وليين امرأة
 والعقدة والمستبراة
 المرتابته والحل والكافة
 عراكتاية والملاوكة
 للسكك والمساووه
 كسكاح بعد خطبته
 على خطبة غيره ان
 عرض فيها لاحاة
 والحلل اذا لم يشرط في
 العقد ما يخل به - وده
 والغرور والحلال بقة
 الانكحة الصحيحة
 ولا يمنع زناه امرأة
 كسكاح لها ولا لها
 ولا بنتها ولو مخلوق من
 زناه لكن يكره له
 نكاحها وخص النبي
 في النكاح بعقده
 الاول وبلاشهود وبلا
 مهر وبلا اذن من
 المكوث وليها ووجه
 وفي الاحرام ويجعل
 ستمها صداقها ومعه
 سكاك أمة أو كافرة
 ويحل تزوجه أكثر
 من أربع وتزوجه
 تزوج الله له وأمره
 بتحريمه

ليعلن أمسيك أو بها فوارق سائرهن رواه ابن حبان وغيره ومحموده (و) بين (أ) أكثر من اثنين
 لعيره (و) بين زوجين لا يسكر
 العبد أكثر من اثنين (و) بين زوجين لامرأة (و) بالاجماع (وأما الاشتباه محرمة بأجبيات محصورات)
 احتياطاً للاضمار مع انتفاء المشتبهات بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات فاما لو حر مناعليه النكاح
 منه لا يسد عليه بابه فان لم يوافق على محل آخر لم يأمن أن تسافر اليه وهذا كما لو اختلط صيد مالك بصيد
 مباحة غير محصورة فانه لا يحرم الاصطياد منها (وأما السبب) لشيء وقع (في العقد وهو نكاح الشغار) للنهي
 عنه في خبر الصحيحين وهو كأن يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وضع كل منهما صداق الاخرى
 فيقبل ذلك (و) نكاح (المتعة) للنهي عنه في خبر الصحيحين وهو المؤقت عند الجمهور والحالي عن الولي
 والشهود عبدان عانس (و) نكاح (المهر) ثم رسال لا يسكر المحرم ولا يسكر (و) نكاح وليين
 امرأة زوجين ان وقع معا أو جهل السبق والمعية أو عرف سبق أحدهما من غير تعيين فيبطل كل منهما كما
 سيأتي (و) نكاح (العقدة والمستبراة) من شخص آخر لقيام المانع (و) نكاح (المرتابة) في
 العدة (الحلل) لسقوط وحركة تجدهما فليس لها أن تسكر آخر ولو بعد تمام العدة حتى تزول الرية
 للرد في انقضاء العدة وأما اذا لم تنزل الا بعد تمامها فيصح نكاحها كما سيأتي (و) نكاح (الكافرة غير
 الكتابية) كوثنية ومجوسية بخلاف الكتابية كما سيأتي (و) نكاح (الملاوكة للنكح) لتنافض
 الاحكام اذ احكام النكاح من قسم وطلاق وطهار وابلان وغيرها لا تجري في الملك وسيأتي بيان هذه المحرمات
 السبع (والمكروه) من انكاح (كسكاح بعد خطبته على خطبة غيره) بقيد رده بقولي (ان عرض
 فيها بالاجابة) على ما سيأتي بيانه (و) نكاح (الحلل اذا لم يشرط في) صلب (العقد ما يخل بمقصوده) الاصل
 فان شرط ذلك كأن شرط أن يطلق بعد الوطء حرم بطل العقد كما سيأتي (و) نكاح (الحرور) كأن
 عر الزوج باسلام امرأة أو محرمتها وسيأتي بيان هذه الثلاثة ولا ينحصر المكروه فيها وان اقتضاه كلام
 الاصل ما تقدم يري بقولي كسكاح الى آخره أولى من قوله والمكروه ثلاثة الخ (والحلال) من النكاح
 الشامل للبدن (بقة الانكحة الصحيحة ولا يمنع زناه امرأة نكاحها لها ولا لها ولا بنتها ولو) كانت
 بنتها (مخلوق من) ماء (زناه) اذ لا حرمه الماء الزنا (لكن يكره له نكاحها) حروجا من خلاف من حرمها
 عليه كالحنفية (وخص النبي ﷺ في السكاح بعقده بلاولي وبلاشهود) بان بعقدا أو أحدهما لان اعتبار
 الولي للحفاظ على الكفاءة وهو فوق الا كفاءة واعتبار الشهود لأمن الجود وهو مأمون منه والمرأة إذا
 سجدت لا يلتفت اليها بل والاعراق شارح المذهب تكفر تكذبه (و) بعقده (بالمهر) حالاً وما لا وهو
 معنى الهبة (و) بعقده (بلاذن من المكسوة ووليها) لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (و) بعقده (وحده)
 لنفسه ولغيره فيتولى الطرفين معبري بذلك أهم من قوله ومباشرة التزوج لنفسه (و) بعقده (في الاحرام)
 لمسه لخبر الصحيحين عن ابن عباس أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم لكن أكثر الروايات
 أنه كان حالاً كما رواه ابن عباس أيضاً (ويجعل عتقها صداقها) كما أعتق صفية وجعل عتقها صداقها
 (ومعه نكاح أمة) ولو مسلم لان نكاحها معتبر بخوف العت وهو معصوم وبمقد مهر حرة ونكاحه
 عني عن المهر حالاً ولا كما (أو) نكاح (كافرة) ولو كتابية لانها تتركه محنت وفي الخبر سألت ربي
 ان لا أزواج الا من كان معي في الجنة فأعطاني رواه الحاكم وصححه أسنده وخرج بالنكاح التامر له أن
 تنسرى بكتاية على الاصح في الروضة وأصلها (ويحل تزوجه أكثر من أربع) الى غير نهاية لا ما مؤمن
 من الحور وقدمات عن تسع كجهم مشهور (وتزوجه من يبيع الله له) من غير تلفظ بعقد كافي قصة زيب
 بنت جحش امرأة زيد بن حارثة في قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها (وأمره بتخيير نسائه)
 فيه بين مفارقتها للدنيا والمقام معطل لا لحرقة لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك الآيين ولنلا يكون

مكرها لمن على الصبر على ما آثره لنفسه من الفقر والاصح أنه لا يحرم عليه طلاقها إذا اختره وأنه لو
 اختارت واحدة منهم فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار لقوله تعالى فتعالين أمتكن وأسرحكن وأنه
 لا يشترط في جوابهن فوراً في خبر الصحيحين من أنه عليه السلام لما نزلت آية التخيير بدأ بعائشة وقال أتى
 ذاكر لك أمراً فلا تبادريني بالجواب حتى تستأمرى أبويك (وتحريم نكاحهن) أي زواجه (بعده)
 وإن لم يدخل بهن قال تعالى وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله الآية وقال وأواجه أمهاتكم نعم إن اختارت
 الخيرة فراقه ففارقها فالأظهر في الشرح الصغير القطع بالحل والأفلا معنى للتخيير وجزم به الإمام وغيره
 وحكوا فيه الاتفاق وأما أماءه فإن لم يطأهن لم يحرم من طهره والآخر من وخص في النكاح أيضاً بأشياء
 منها تحريم مساسه من تكرهه في نكاحه وإيجاب طلاق مرغوبته على زوجها وإيجاب جواب عطلوبته
 وتحريم خطبة غيره بمجرد خطبته (ولا يصح نكاح غيره) أي غير النبي عليه السلام (بتولى الولي أو نائبه طرفي
 العقد) كما في البيع وخبر لانكاح الأبوي وشاهدي عدل (الأفلا إذا زوج بنت ابنه ابن ابنه) الآخر
 فيوجب المزوج ويقبل لقوة ولايته (ويشترط رضا المرأة بالنكاح) لأن الحق لها (الافى تزويج الأب أو
 الجد البكر أو المجنونة) فلا يشترط رضاها (و) الافي (تزوج السيد أمتة) فلا يشترط رضاها لأنه يملك
 بضعها فكأجبارها (و) يشترط (رضا الزوج به) أي بالنكاح كاعلم من اشتراط القول (الافى ابن صغير)
 لكامل شقة الأب والجد (ليس مجنوناً ولا مجبواً) فإن كان كذلك فلا تزوج قبل البلوغ لأنه لا يحتاج إليه
 في الحال و بعد البلوغ لا بدري كيف يكون الأمر بخلاف العاقل فإن الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ (ولا ينعقد
 النكاح) (الابلفظ الزوج) لأن القرآن ورد بهما فلا ينعقد بغيرهما نعم ينعقد بغيرهما لجهة
 وإن أحسن العاقد العربية باعتبار المعنى

وتحريم نكاحهن بعده
 ولا يصح نكاح غيره
 بتولى الولي أو نائبه
 طرفي العقد الأفي إذا
 زوج بنت ابنه ابن ابنه
 ويشترط رضا المرأة
 بالنكاح الافي تزويج
 الأب أو الجد البكر
 أو المجنونة وتزويج
 السيد أمتة ورضا الزوج
 به الافي ابن صغير ليس
 مجنوناً ولا مجبواً ولا
 ينعقد الابللفظ الزوج
 أو الانكاح

(فصل في الأولياء) ولى النكاح الأقرب
 من العصبات إلا ابن
 النوة ثم المعتق ثم
 عصبة ويزوج عتيقة
 المرأة في حياتها وإبها
 وبعلموتها من له الولاء
 ثم السلطان ويشترط
 في الولي حر يزوج كورة
 ورشد وعده فان عضل
 أو سافر إلى مرحلتين
 أو أحرم أو أراد التزويج
 بموليت زوج السلطان

(مصل في بيان الأولياء) (ولى النكاح الأقرب من العصبات) لقوة ولايته فيقدم من العصبات النسب
 الأب ثم الجد أبواؤب وان علا لأن لكل منهما ولاية وعصوبة فتعاضد على من لبس له إلا لعصوبة ثم أخ لابوين
 ثم أخ لاب ثم ابن الأخ لابوين ثم ابن أخ لاب ثم عم ثم ابن عم كذلك كما في الارث (إلا الابن) فلا يزوج
 (بالبنوة) لأنه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب فلا يدفع العارء ويزوج بغيرها كأن كان ابن ابن عم أو
 معقاً أو قاضياً ولا يضره البنوة لأنها غير مقتضية لمانعه (ثم) بعد العصبية النسبية (المعتق ثم عصبته) ثم
 معتق المعتق ثم عصبة بحق الولاء كما في الارث (ويزوج عتيقة المرأة في حياتها وإبها) لأنه لما انتفت ولاية المراه
 للنكاح استتبع الولايه عليها الولاية على عتيقتها فيزوجهها أبو المعتقة ثم جدها على ترتيب الأولياء ولا
 يزوجه ابن المعتقة ويعتبر في تزويجها رضاها ولا يعتبر اذن المعتقة اذ لا ولاية لها واستثنى من طرد ذلك
 ما لو كانت المعتقة ووليها كافرين والعتيقة مسلمة فلا يزوجهما لاختلافهما ديناً ومن عكسه ما لو كانت المعتقة
 مسلمة ووليها والعتيقة كافرين فيزوجهما لاختلافهما ديناً (و) تزوج عتيقتها (بعده) وثما من له الولاء) من
 عصباتها فبقدم أنها على أيها (ثم) بعد عصبة معتق المعتق (السلطان) لأنه إلى من لا إلى له كإيراده الترمذ
 وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين والمراد من له الولاية العامة واليها كان أو قاضياً (ويشترط لصحة
 النكاح) (في الولي حر يزوج كورة) وهي من يادق (ورشد وعده) ولو ظاهراً فلا ولاية لمن بهرق ولا لأمراً
 وخثنى نعم إن زوج الخثنى فإن ذكر أصبح كما قاله ابن المسلم ولا لمحجور عليه بسفه وكذا محتل النظر بهرم أو غيره
 ولا لصبي ولا لمجنون أطق جنونه أرتقطع كما صححه في أصل الروضة تغليباً لزمن الجنون فيزوج الابعد في زمن
 جنونه دون افاقته ولو قصرت نوبة الافاقه جدا فهي كالعلم كما قال الامام والافا في نعم للإمام لا عظم تزويج
 بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخها الشأن (فان عضل أو سافر إلى مرحلتين أو أحرم أو أراد التزويج بموليت
 زوج السلطان) نيابة عنه لفقائه على الولاية وذلك لأن الزوج محقق عليه فاداعنر اسديفاؤه مه وفاء الحاكم
 بخلاف ما لو سافر دون مرحلتين لقصر مسافته وانما يحصل العضل اذا دعت باله عاقله إلى كفه وامتنع إلى

من تزويجه وان كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يتحقق حقها ولا بد من ثبوت العزل عند الحكم بان
يتمتع الولي من التزويج بين يديه بعد أسره به والمرأة والمخاطب حاضران أو تقام البيعة عليه لتعز أو توار
ومحل تزويج السلطان بالعزل اذا لم يتكرر فان تكررت ثلاثا صار كبيرة يفسق بها العاقل فيزوج الابعد تفرعا
على أن الفاسق لا يلي قالة الشيخان (وقدم عند اجتماع أولياء في درجة بقرعة) أن تنازعوا بأن أراد كل منهم
أن يزوج لانها قاطعة للنزاع (ويشترط في الشاهدين ما) يأتي (في الشهادات) وسيأتي بيانه ثم (وينتقد
النكاح ابني الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وأبويهما وعدويهما) لثبوت النكاح
بهما في الجملة (وبمستوى العدالة) وهما المعروفان بهما ظاهرا لا باطنا بأن عرفت بالمخالطة دون التزكية عند
الحاكم كإدله عليه كلام الرافعي أولا وقال النووي انه الحق وذلك لان الظاهر من المسلمين العدالة نعم ان كان
العاقدهما الحاكم لم يصح لسهولة الكشف عليه كما جزم به ابن الصلاح وغيره (لا) مستوري (الاسلام
والحرية) وهو من لا يعرف اسلامه وحريته بأن يكون بموضع تختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء
ولا غالب فلا ينعقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحرية وكذلك لا ينعقد أيضا بظاهر الاسلام والحرية
بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطنا (ولو بان فسق أحدهما) أي الشاهدين أو فسقهما المفهوم بالاولى (عند
العقد بان بطلانه) لفوات العدالة وانما يتبين ذلك بينة أو اتفاق الزوجين عليه أو اعتراف الزوج به ولا أثر
لقول الشاهدين كنا فاسقين عند العقد كالأثر لقولهما كنا فاسقين بعد الحكم بشهادتهما
(فصل في) بيان (الانكحة الباطلة وهي نكاح الشغار) انتهى عنه كما مر (كأن) هو أولى من قوله
بان (يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك و يضع كل منهما (صداق الأخرى) فيقبل ذلك كأن يقول
تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لان يكون من
مفسر النبي ﷺ وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي له فيرجع اليه وان كان من تفسير الراوي لانه
أعلم بتفسير الخبر من غيره والمعنى في البطلان التشرية في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة
وصداقا لاخرى فاشبه تزويجها من رجلين وسمى شغرا من قولهم شغرا البلد عن السلطان اذا خلا عنه
خلوه عن بعض شرائطه (وان سمي مع ذلك) لهما أو لاحدهما (مهر) كأن قيل و يضع كل واحدة ألف
صداق الاخرى أو يضع هذه وألف صداق لتلك و يضع الاخرى صداق لهذه فانه نكاح شغار فيبطل لوجود
التشريك المذكور (فان لم يجعل البضع مهرا) بأن سكتا عن ذلك (صح) النكاحان لاتقاء التشريك
المذكور ولكل واحدة مهر المثل فان سكتا عن جعله مهرا في أحدهما دون الآخر صح في الاول دون الثاني
(و) نكاح (المتعة) انتهى عنه كما مر (وهو النكاح الى أجل) ولو معلوما ومنه نكحتنا متعة سمي بذلك
لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح (و) نكاح (الحرم) فلا يصح
النكاح في احوال أحد العاقلين أو الزوجة بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقا صحيحا أو فاسدا وان عقده الامام
أو كان بين التحليلين لم يفسخ المحرم ولا ينكح وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما من أنه
ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم فهو من خصائصه ﷺ على أن أكثر الروايات انه تزوجها وهو حلال كما روى
أحرم الولي والزوجة فعقد وكيله الحلال لم يصح العقد لان الوكيل سفير محض فكان العاقد الموكل (ويحوز في
الاحرام الرجعة) لانها استدامة لا ابتداء عقد (و) تجوز به (الشهادة) فينقذ النكاح بها لان ارتباط
النكاح به ليس كل ارتباط به غيرهما محرم (ونكاح وليين امرأة) وقد أذنت لكل منهما فيه (زوجين) ولم
يعرف سبق أحدهما معينا) بأن وقع معا أو جهل السبق والعية أو عرف سبق أحدهما معينا لتدافعهما في
الاولين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما ولتعذر امضاء العقد في الثالثة لعدم تعيين السابق
(فان دخل بها أحدهما لم يفسد مهر مثلها) وان دخل بها فلها على كل منهما مهر مثلها (فان عرف عين السابق)

وقدم عند اجتماع
أولياء في درجة بقرعة
ويشترط في الشاهدين
ما في الشهادات وينقذ
النكاح ابني الزوجين
وأبويهما وعدويهما
وبمستوى العدالة
لا الاسلام والحرية ولو
بان فسق أحدهما عند
العقد بان بطلانه
(فصل في الانكحة
الباطلة) وهي نكاح
الشغار كأن يقول
زوجتك بنتي على أن
تزوجني بنتك و يضع
كل صداق الاخرى وان
سمي مع ذلك مهرا
فان لم يجعل البضع مهرا
صح والمتع هو النكاح
الى أجل والمهرم ويجوز
في الاحرام الرجعة
والشهادة وانكاح
وليين امرأة زوجين
ولم يعرف سبق
أحدهما معينا فان
دخل بها أحدهما لم يفسد
مهر مثلها فان عرف
عين السابق

فهو الصحيح ونكاح المعتدة (٩٦) والمستبرأ من غير مولود من شبهة وشكافي الانتضاء فان دخل بها احد الان ادعى الجهل، نكاح

ولم ينس وكان كفوا أو أسقطت الكفاءة (فهو الصحيح) فان نسي وجب التوقف حتى يتبين فلا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا ثالث نكاحها قبل أن يطلقها أو يموتا أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتنقض عدتها (ونكاح المعتدة والمستبرأة من غيره ولو من) وطه (شبهة أو شكافي الانتضاء) أي انتضاء العدة والاستبراء (فان دخل بها أحد) لكونه زنا (الان ادعى الجهل) بحرمة النكاح في العدة والاستبراء من غيره فلا حد عليه وظاهر أن محله إذا كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (ونكاح المرتبة) بالجل (قبل انتضاء عدتها فيحرم نكاحها حتى نزول للريبة وان انتقضت الاقراء) للتردد في انتضاء عدتها (فلو نكحها رجل) بعد انتضاء عدتها والريبة باقية ثم بان أن لا حل (أو) نكح (من بظنها معتدة أو مستبرأة أو محرمة أو محرما ثم بان خلافه فالنكاح باطل) للتردد في الحل وقول الأصل من زيادته أنه صحيح كالأول باع مال أبيه يظن حياته فبان ميتا تبع فيه شبهة الاسنوي والمنقول ما قدمته كما بينته في شرح الأصل (ونكاح المسلم كافر غير كتابية خالصة) كأن كانت وثنية أو مجوسية أو أحداً بوبها كذلك لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمن وتغلبا للتعريم في الاخرة وخرج بالمسلم الكافر لكن ذكر في الكفاية في حل الوثنية للكتابي وجهين وهل تحرم الوثنية على الوثني قال السبكي ينبغي التحريم ان قلنا انهم مخاطبون بالفروع والا فلا حل ولا حرمة (فان كانت) كتابية (خالصة وهي اسرائيلية حلت) لنا قال تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم والمراد من الكتاب التوراة والإنجيل فلو كانتا مكتوبتين لهما كصحف شيث وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام لانها لم تنزل بنظم يدرس ويتلى وإنما أوحى اليهم معانيها وقيل لانها حكم ومواعظ لأحكام وشرائع هذا (ان لم تدخل أصولها في ذلك الدين بعد نسخه) سواء أعلمت القبلية أم شك فيها لتمسكهم بذلك الدين حين كان حقا والأفلا تحل لسقوط فضيلة ذلك الدين (أو) وهي (غير اسرائيلية حلت) لما سر (ان علم دخولهم في ذلك الدين قبل نسخه ولو بعد تبديله ان تجنبوا المبدل) والأفلا تحل لما سر وأخذوا بالأغلاظ فما إذا شك في الدخول المذكور وتعميرى بما ذكر هو مراد الأصل بما عبر به (فصل اليهودية والنصرانية بالشرط المذكور) في الاسرائيلية وغيرها (وكذا السامرة والصابئة ان وافقتا اليهود والنصارى في أصل دينهم) وان لم توافقاهم في فروعه فان خالفناهم في أصل دينهم حرمتا وهذا التفصيل هو مانص عليه الشافعي في مختصر المزني وعليه حل اطلاقه في موضع الحل وفي آخر بعده، (والمنتقل من دين لآخر) كيهودي أو وثني نصره فهو أعم من قوله من تهود إلى نصر وعكسه (لا يقبل منه لا الاسلام) لانه أقر ببطلان ما انتقل عنه وكان مقرا ببطلان ما انتقل اليه (ولا تحل مسلمة لكافر) حرمة كانت أو أمة بالاتفاق (ولا) تحل (مرتدة لأحد) للمسلم لانها كافرة لا تقر ولا لكافر لبقاء علقه الاسلام فيها (فان اراد أحد الزوجين) أو كلاهما (فبل الدخول بطل النكاح) لعدم تأكده بالدخول (أو بعده) وقف (فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) لانه اختلاف دين طرأ بعد الدخول فلا يوجب البطلان في الحال كاسلام أحد الزوجين الكافرين ويحرم وطؤها في التوقف ولا حد عليه فيه شبهة بقاء النكاح (والا) أي وان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فلا) يدوم النكاح وهذا أعم من قوله وان أسلمت بعد موت الزوج لم ترتب (ولا) يحل (نكاح ملك اليمين فلا يملك) السيد (أمة) ولا من يملك بعضها لتصاد الأحكام إذ النكاح ينتهي قسما وطلاقا وظاهرا وبغيرها من أحكامه بخلاف الملك فيمنع اجتماعهما (ولا) تنكح (السيدة عبدها) ولا من يملك بعضه لاقتضاء الملك طاعة العبد لسيدته والنكاح طاعنها له وهما مضادان في جنس اجتماعهما (فلو طرأ الملك) أي ملكهما أو لبعضهما أو عكسه (بعد النكاح بطل النكاح) سواء كان الذي ملك مكانا أم لا لأن ملك اليمين أقوى من النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك الا الضرب من

للمرتبة قبل انتضاء عدتها فيحرم نكاحها حتى نزول الريبة وان انتقضت الاقراء فلا تنكحها رجل أو من بظنها معتدة أو مستبرأة أو محرمة أو محرما ثم بان خلافه فالنكاح باطل ونكاح المسلم كافر غير كتابية خالصة فان كانت خالصة وهي اسرائيلية حلت ان لم تدخل أصولها في ذلك الدين بعد نسخه أو غير اسرائيلية حلت ان علم دخولهم في ذلك الدين قبل نسخه ولو بعد تبديله ان تجنبوا المبدل فتحل اليهودية والنصرانية بالشرط المذكور وكذا السامرة والصابئة ان وافقتا اليهود والنصارى في أصل دينهم والمنتقل من دين لآخر لا يقبل منه الا الاسلام ولا تحل لمرتدة لأحد فان لرتد أحد الزوجين قبل الدخول بطل النكاح أو بعده فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح والا فلا ولا نكاح ملك اليمين ولا ينكح أمة ولا السيد

والعشرون) تعول (الى سبعة وعشرين فقط) كبتين وأبو بن وزوجة وتسمى بالمنبرية وقولي فقط من زيادتي (فصل في بيان الحجب) وهو منع من قام به سبب الارث من الارث بالسكنية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمات والثاني حجب نقصان والاول ضربان حجب بالوصف كرق ونحوه مما يمنع الارث وحجب بالشخص وقد شرعت في بيان من يحجب ومن يحجب به فقات (ولد الابن يحجب بالابن والجد بالاب والجددة بالام والاخ لاب الاخ لا يورث والم لا يورث بالابن وابناهما كذلك) أي ابن الاخ لاب يحجب بالابن الاخ لا يورث وابن الم لا يورث بالم لا يورث لان الحجاب فهاذا ذكر أقرب من المحجوب أو أقوى منه (و) تحجب (بنات الابن) أي كل منهن (بالبنات) ثنتين فأكثر لاستكمال الثلثين كما سيأتي (الا ان يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيصين) فلا يحجب (و) تحجب (الاخوات لأب) أي كل منهن (بالاخوات لأبو بن) ثنتين فأكثر لما مر (الا أن يكون معهن ذكر فيصين) فلا يحجب (و) يحجب (ولد الام بفرع الميت) ذكرًا كان أو غيره (وأي أمه وأبي أمه) وأن علا

(فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث) (ان الابن كالأب الا انه ليس له مع البنت مثلاً) لانه لا يعصبها (وبنت الابن كالبنات الا انها تحجب بالابن) لانه أقرب منها وهو عصبه (والجددة كالام الا انها لا ترث الثلث و) لا (ثلث مابقي) بل فرضها دائماً السدس (والجد) أبو الأب (كأب الا انه لا يحجب الاخوة لأبو بن أولاب) بل يشاركونه كما سيأتي بيانه (والاخ لاب كالأخ لأبو بن الا انه ليس مع الاخت لأبو بن مثلاً) لانه لا يعصبها (والأخت لأب كالأخت الشقيقة الا انها تحجب بالاخ الشقيق) لانه أقرب منها وحذفت من الاصل ما فصلنا لعله بماسر

(فصل في بيان عدد أصول المسائل) (أصول) مسائل (الفرائض سبعة اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثناعشر وأربعة وعشرون) باعتبار مخارج الفروض ومخرج الفرض بل الكسر مطلقاً عدد واحد ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثلث والثلثين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا فان كان في المسئلة فرضان فأكثر اكتفى عند مسائل المخرجين بأحدهما وعندنا دخلهما بأحدهما وكذا يكتب في زوجة وأبو بن وعندنا فقههما بمضروب وفق أحدهما في الآخر وعندنا بينهما بمضروب أحدهما في الآخر كما سيأتي ذلك وزاد بعضهم في باب الجد والاخوة أصليين آخرين أحدهما ثمانية عشر لسدس وثلث مابقي كأم وجد وخمس اخوة لأب وانها ماسته وثلاثون ربع وسدس وثلث مابقي كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة لأب (فكل فرضة فيها نصفان) كزوج أخت لأب (أو نصف مابقي) كزوج وأخ لأب (فاصلها اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلثان وثلث) كأختين لأب وأختين لأم (أو ثلثان ومابقي) كبتين وأخ لأب (أو ثلث مابقي) كأم وعم (فاصلها ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربع ومابقي) كزوجة وعم (فاصلها أربعة) مخرج الربع وهذا من زيادتي وهو مذكور في الباب وتركه الأصل لذهول أو غيره (أو) فيها (سدس ومابقي) كأم وابن (أو سدس وثلث) كأم وأخوين لأم (أو) سدس (وثلثان) كأم وأختين لأب (أو) سدس (ونصف) كأم وبنت (فاصلها ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمان ومابقي) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف ومابقي) كزوجة وبنت وأخ لأب (فاصلها ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لأم (فاصلها اثنا عشر) مضروب وفق احد المخرجين في الآخر (أو) فيها (ثمان وسدس) ومابقي كزوجة حقه واهل (فاصلها أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض أما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصر لها وهي عدد رؤس من فيها بعد فرض الذكور اثنين في النسب لافي الولاء نعم ان تقاؤوا

لا يورث والم لا يورث بالابن وابناهما كذلك وبنات الابن بالبنات الا ان يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيصين والاخوات لأبو بن الا أن يكون معهن ذكر فيصين وولد لام بفرع الميت وليت وأبيه وأبي أمه

(فصل) ابن الابن كالأب الا انه ليس له مع البنت مثلاً وبنت الابن كالبنات الا انها لا ترث الثلث و) لا (ثلث مابقي) بل فرضها دائماً السدس (والجد) أبو الأب (كأب الا انه لا يحجب الاخوة لأبو بن أولاب) بل يشاركونه كما سيأتي بيانه (والاخ لاب كالأخ لأبو بن الا انه ليس مع الاخت لأبو بن مثلاً) لانه لا يعصبها (والأخت لأب كالأخت الشقيقة الا انها تحجب بالاخ الشقيق) لانه أقرب منها وحذفت من الاصل ما فصلنا لعله بماسر

(فصل) أصول الفرائض سبعة اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثناعشر وأربعة وعشرون باعتبار مخارج الفروض ومخرج الفرض بل الكسر مطلقاً عدد واحد ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثلث والثلثين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا فان كان في المسئلة فرضان فأكثر اكتفى عند مسائل المخرجين بأحدهما وعندنا دخلهما بأحدهما وكذا يكتب في زوجة وأبو بن وعندنا فقههما بمضروب وفق أحدهما في الآخر وعندنا بينهما بمضروب أحدهما في الآخر كما سيأتي ذلك وزاد بعضهم في باب الجد والاخوة أصليين آخرين أحدهما ثمانية عشر لسدس وثلث مابقي كأم وجد وخمس اخوة لأب وانها ماسته وثلاثون ربع وسدس وثلث مابقي كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة لأب (فكل فرضة فيها نصفان) كزوج أخت لأب (أو نصف مابقي) كزوج وأخ لأب (فاصلها اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلثان وثلث) كأختين لأب وأختين لأم (أو ثلثان ومابقي) كبتين وأخ لأب (أو ثلث مابقي) كأم وعم (فاصلها ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربع ومابقي) كزوجة وعم (فاصلها أربعة) مخرج الربع وهذا من زيادتي وهو مذكور في الباب وتركه الأصل لذهول أو غيره (أو) فيها (سدس ومابقي) كأم وابن (أو سدس وثلث) كأم وأخوين لأم (أو) سدس (وثلثان) كأم وأختين لأب (أو) سدس (ونصف) كأم وبنت (فاصلها ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمان ومابقي) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف ومابقي) كزوجة وبنت وأخ لأب (فاصلها ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لأم (فاصلها اثنا عشر) مضروب وفق احد المخرجين في الآخر (أو) فيها (ثمان وسدس) ومابقي كزوجة حقه واهل (فاصلها أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض أما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصر لها وهي عدد رؤس من فيها بعد فرض الذكور اثنين في النسب لافي الولاء نعم ان تقاؤوا

في الولاء كأن اشتراك ثلاثة في ذكر وأثنيان في عبد وكان لاحداهما نصفه وللآخرى ثلثه ولذكر سدسه وأعتقوه فاصل مسئلتهم من مخرج يعي تلك الأجزاء فاصلها في هذا المثال ستة

(فصل في بيان التصحيح) وهو تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث بجميعه فاذا قامت المسألة من أحد الأصول فنقول (ان) لم تنكسر الفريضة على جنس محت من أصلها بلا عول وبعولها ان عالت فلو خلف جدتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لأب محت من سبعة عشر بعول وان (انكسرت الفريضة على جنس واحد ضرب عدده) أي عدد المنكسر عليه نصيبه (في أصلها) بلا عول (و بعولها) ان عالت فما بلغ منه فصح (أو) على (جنسين فأكثر ضرب بعضها) أي مصر الاجناس (في بعض) بلا رد إلى الوفق ان لم تتوافق ويرد إليه ان توافقت (ثم) ضرب الحاصل (في أصل الفريضة) بلا عول (و بعولها) ان عالت (فما بلغ محت منه) هذا ان لم تتداخل الاجناس والا اكتفى بالأكثر وضرب فبأذ كرو يسمى المضروب في الأصل بعوله جزء السهم فلو خلف أما وخسة أعمام فأصلها ثلاثة والانكسار فيها على جنس واحد وهو الأعمام والمنكسر عليهم سهمان وهما يباينان الخمسة وهي جزء السهم فأضربها في الثلاثة فتصح من خمسة عشر ولو كان عدد الأعمام فيها عشرة لوافقت الاثنين بالنصف فاردد العشرة إلى نصفها خمسة واضربه في الثلاثة فتصح أيضا من خمسة عشر ولا يخفى على من ضبط الأصل بقية الأمثلة

(فصل في الاختصار في مسائل الفرائض) (الاختصار نوعان أحدهما) يعتبر (بين السهام) أي بعضها مع بعض (فتد الفريضة لوفقها) فصح منه ورجع كل نصيب إلى وفقه فلو خلف بنتا وزوجة وبدا قبالبسط من أربعة وعشرين للبنات نصفها وللزوجة ثمنها وللجد سدسها بالفرض والباقي بالعصب وبالاختصار من ثمانية لتوافق الانصاء بالثلث للبنات أربعة وللزوجة سهم والعبد ثلاثة بالفرض والتعصيب (الثاني) يعتبر (بين الرؤوس) أي بعضها مع بعض وهو ثلاثة أنواع بمائة ومداخلة وموافقة (فان كان بينها بمائة) كأربعة وأربعة (أقتصر على أحدها أو) كان بينها (مداخلة) كثلاثة وسنة واثني عشر (فعلى أكثرها) يقتصر (أو) كان بينها (موافقة) كأربعة وسنة وعشرة (فعلى الوفق) يقتصر (فلو توافق عددان في جزء ضرب ذلك الجزء من أحدهما في الآخر) كأربعة وسنة بينهما موافقة بالنصف فيضرب نه في أحدهما في الآخر

(فصل في) بيان (المناسخة) وهي مفاعلة من النسخ وهو الازالة والتغير والنقل وسمى بها المعنى المراد لازالة أو تغيير ما محت من الأولى بموت الثاني أو بمحوت منه الثانية أو لا تنتقل المال من وارث لوارث (هي) اصطلاحاً (أن لا تسم الحركة حتى يموت بعض الورثة فتصح فريضة كل ميت) على حديثها (ثم يضرب بعضها في بعض بعد اعتبار الاختصار السابق فما بلغ محت منه) وذلك بان تجعل مسألة الميت الأول أصلاً لمسألة المناسخة وتأخذها بنصيب الميت الثاني وتقسمة على مسئلة فان صح قسمه عليها فذلك وتصح المسئلتان مما محت منه الأولى والا فالعمل كما في انكسار السهام على صف واحد فما حصل من الضرب تصح منه المسئلتان فان أردت قسمه فنل شيء من الأولى ضرب في جزء سهمها وهو ما ضرب فيها ومن له شيء من الثمانية ضرب في جزء سهمها وهو نصيب مورثه في الأولى أو وفقه فلو ماتت امرأة عن زوج وابن ثم مات الابن عن ثلاثة بنين فالأولى من أربعة وسهام ابن منها قسم على مسألة تصح المسئلتان مما محت من الأولى وهو أربعة ولومات الابن عن خمسة بنين فسهام من الأولى مائة مسألة فاضرب مسئلة الأولى في خمسة عشر ومن له شيء من الأولى ضرب في جزء سهمها وهو خمسة ومن له شيء من الثانية ضرب في نصيب مورثه وهو ثلاثة ولومات من بنين مسألة تصح مسألة

(فصل) ان انكسرت

الفريضة على جنس

واحد ضرب عدده في

أصلها وبعولها أو جنسين

فأكثر ضرب بعضها

في بعض ثم في أصل

الفريضة وبعولها

فما بلغ محت منه

(فصل) الاختصار

نوعان أحدهما بين

السهم فتد الفريضة

لوفقها الثاني بين الرؤوس

فان كان بينها بمائة

أقتصر على أحدها أو

مداخلة فعلى أكثرها

أو موافقة فعلى الوفق

فلو توافق عددان في

جزء ضرب ذلك الجزء

من أحدهما في الآخر

(فصل في المناسخة)

هي أن لا تقسم التركة

حتى يموت بعض الورثة

فتصح فريضة كل

ميت ثم يضرب بعضها

في بعض بعد اعتبار

الاختصار السابق فما

بلغ محت منه

فيه الاخ لابوين فان كان الاخ لاب سقط

(فصل في ميراث الجد)

يرث مع الفرع الذكر

السدس ومع الانثى

السدس فرضا والاقى

تعصبا وان كان معه

أولاد ابوين أو أب فله

الاكثر من مقاسمتهم

والثلث ويعد أولاد

الابوين عليه أولاد

الاب اذا اجتمعا معه

ولا يرثون الا ان تمحض

اولاد الابوين انا فما

راد على فرضهم فهو

دولاد الأب فان كان

معهم صاحب فرض فله

الاكثر من المقاسمة

رثا الباقي والسدس

رعدا لشيء كبتين

رأم وزوج فينرض له

سدس ويزاد في العول

وعديتي دون سدس

كبتين وزوج فيفرض

له و يعال وقد يبيقي

سدس كبتين وأم

ميفوز به وتسقط الاخوه

في هذه الاحوال

(فصل في لا يرث المرتد

كما لا يرث بل ماله فيء

ولا يرث ولد الرنا

واللاعة بقرابة الاب

(فصل في اذا اجتمع في

شخص جهتا فرض

لم يرث الا بأقواهما

فاضرب وفق مستثنى الاولى وهوانثان فتصح من ثمانية ومن له شيء من الاولى ضرب في جزء سهمها وهو اثنتان ومن له شيء من الثانية ضرب في وفق نصيب مورثه وهو واحد

(فصل في بيان المشرقة) بفتح الراء أى المشرقة فيهلين أولاد الابوين وأولاد الام وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجارا (هي زوج وأم ولداها وأخ لابوين للزوج النصف واللام السدس ولولهي الام الثلث يشاركما فيه الاخ لابوين) بقرابة الام كأن الجيع أولاد أم لاشتراكهم في قرابتها التي ورثوا بها الفرض كما لو كان في اولادها ابن عم فانه يشارك بقرابته وان سقطت عصوبته (فان كان الاخ) الموجود مع ولهي الام (لاب سقط) فلا تشريك اذ لا مشاركة في قرابة الام

(فصل في بيان ميراث الجد يرث أى الجد مع الفرع الذكر السدس) فرضا (ومع الفرع الاتي السدس فرضا والباقي تعصبا وان كان معه أولاد ابوين أو أب) وليس معهم صاحب فرض (فله) الا اكثر من مقاسمتهم والثلث) أما المقاسمة فلانه كالاخ في ادلائه بالاب وأما الثلث فلانه اذا اجتمع مع الام أخذ ضعفها فله الثلثان ولها الثلث والاخوة لا ينقصونها عن السدس فوجب ان لا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث (ويعد أولاد الابوين عليه) أى على الجد (أولاد الاب) في الحساب (اذا اجتمعوا ولا يرثون) مع أولاد الابوين لانهم محجوبون بهم (الا أن تمحض أولاد الابوين انا فما فراد على فرضهم) مع الجد ولا يكون الامع الواحدة (فهو لاولاد الاب) فلو كان مع الجد شقيقة وأخ وأخت لاب فتعد الشقيقة الاخ والأخت على الجد فتستوى له المقاسمة وثلث المال فله سهمان من ستة وتأخذ الشقيقة النصف ثلاثة ببق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في ستة فتصح من ثمانية عشر (فان كان معهم صاحب فرض فله) أى الجد (الاكثر من المقاسمة وثلث الباقي والسدس) من التركة أما المقاسمة فلما مر وأما ثلث الباقي فلانه لو لم يكن معه صاحب فرض أخذ ثلث جميع التركة فاذا خرج قدر الفرض مستحقا ببق ثلث الباقي وأما السدس فلان البنين لا ينقصونه عنه فالأخوة أولى (وقد لا يبيقي) بعد الفرض (شيء) كبتين وأم وزوج فيفرض له سدس ويزاد في العول) فتعول هذه الى خمسة عشر (وقديتي دون سدس كبتين وزوج فيفرض له و يعال) فعول هذه الى ثلاثة عشر (وقديتي سدس كبتين وأم فقبوز) الجد (به) لانه لا ينقص عنه اجاءا اذا ورث (وتسقط الاخوه) والاخوات (في هذه الاحوال) الثلاثة لاستغراق ذوى الفروض التركة

(فصل في بيان ميراث المرتد وولد الرنا والمنفى بلعان (لا يرث المرتد كما لا يرث) كما علم مما مر (بل ماله فيء) لبيت المال سواء كنسبه حال رده أم حال اسلامه كالنبي الذي لا وارث له يستوعب (ولا يرث ولد الزنا و) لاولد (اللاعة) المنفى بلعان (بقرابة الاب) كما لا يرثان بها لانتفاء نسبهما فلو لم يكن له ابن ولا ابن ابن وارث فافضل عن ذوى الفروض من جهة أمه فهو لوالى أمه فان لم يكونوا فليت المال ارثا

(فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض) أوجهتي تعصبا أو جهتيهما في شخص واحد (اذا اجتمع في شخص) في نكاح محوس أو في وطء شبهه (جهتا فرض لم يرث الا بأقواهما) لانهما قرابتان يورث بكل منهما فرض عدل افراد فلا يرث بهما الفرضان عند الاجتماع كالأخت الشقيقة لا يرث النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام بل نرث النصف فقط (والقوة) كأن تحجب احدهما الاخرى كبت هي أخت لأم بان يطأ نحو محوسى) بكاح (أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا) فنرث منه بالبينة دون الأخت لان الأخت للام محجوبة بالنت ونحو من زياقتى وقولى أو غيره هو أهم من قوله أو مسلم (أو) بان (لا تحجب كأم هي أخت لأب بان يطأ) من ذكر (نذ فتلد بنتا) فنرث الوالدة منها بالامومة دون الأخت لان الأم لا تحجب أ - د بخلاف

والقوة كأن تحجب حد هما الاخرى كبت هي أخت لأم بان يطأ نحو محوسى أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بان يطأ بنته فتلد بنتا

الأخت (أو) بان (تكون أقل حجاً كأم أم هي أخت لأب بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأولى أم أمه وأخته) لأيه فترث منه بالجدودة دون الأختية لان الجدة أم الأم إنما تحجبها الأم والأخت يحجبها جاعة (فان كانتا) أي الجهتان (جهتي فرض وتعييب كزوج هو معتق أو ابن عم ورث بهما) فياً أخذاً إذا انفرد النصف بالزوجية والباقي بكونه معتقاً أو ابن عم لانه وارث بسببين مختلفين وان كانتا جهتي تعصيب كابن عم هو معتق لم يرث بهما بل بأقواهما يرث في المثال بينوة الم لا بكونه معتقاً

(فصل) في بيان ميراث الخنثى المشكل والمفقود والجل (يرث) الخنثى (المشكل القدر المتيقن ويوقف الباقي إلى التبيين) كزوج وأب وولد خنثى للزوج الرابع وللأب السدس وللخنثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب (والمفقود لا يرث) بل يوقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو تمضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها فيجتهدا القاضي ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم بموته (و) لا يرث بل (يوقف نصيبه من الميراث حتى يتيقن حاله) ثم يعمل في الحاضرين بالاسواق حقهم فمن يسقط منهم به لا يعطى شيئاً حتى يتيقن حاله ومن ينقص حقه منهم يحياه أو موته يقدر في حقه ذلك ومن لا يختاف نصيبه بهما يعطاه في زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج النصف ويؤخر الم وفي جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود تقدر في حق الجد حيانه فياً أخذ الثلث وفي حق الأخ لأبوين موته فياً أخذ النصف ويبقى السدس إن تيقن موته فالجد أو حيانه فلا أخ (و) يوقف ميراث الجل ولا يعطى غيره الاما يتيقن انه يرثه معه) كالأب والجد والزوجين فلاو خلف الميت جلارث بعد انفصاله بان كان منه أو قد يرث بان كان من غيره كحمل أخيه لايه عمل بالاحوط في حقه وفي حق غيره قبل انفصاله فان انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ورث والا فلا يبيانه ان لم يكن وارث سوى الجل وكان من قديم يحجبه الجل وقف المال الى أن ينفصل وان كان من لا يحجبه وله مقدر كآب أو جد أو زوج أو زوجة أعطيه عائلاً ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها ثمن ولها سدسان عائلات لاحتمال أن الجل بذان فتعول المسئلة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كاولاد لم يعطوا شيئاً حتى ينفصل الجل اذ لا ضبط له

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم وشرباً عقدياً يعتبر فيه لفظ النكاح أو نحوه وهو حقيقة في العهد بحار في الوطء وانما جل على الوطء في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره خبر الصحيحين حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك والاصل في قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وأخبار تكبرتنا كحوا نكحوا رواه الشافعي بلاغا وله أقسام يبينها بقولي (هو حرام ومكروه وحلال فالحرام أي ما لا يصح ويأثم بفعله العالم بتعريمه (اما لعينه) سواء كان (النسب وهو نكاح الأم والبنت والأخت والعمة والحالة وبنت (الأخت) حقيقة أو مجاز الآية حرمت عليكم أمهاتكم (أو لرضاع وهو كالنسب) فتعزم السبع المذكورات من الرضاع لقوله تعالى وأمهاتكم (الادنى أَرْضَعْتُمْ) وأخواتكم من الرضاعة ولقوله ﷺ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب رواه الشيخان (أو لمصاهرة وهو) أربعة (نكاح زوجة الأب) وان علا (و) زوجة (الأب) وان سفل (وزوجة البنت) وان سفلت (و) زوج (الأم) المدخول بها وان علت قال تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال تعالى وأمهات نسائكم الى قوله من أصلا بكم وذكر الجورجى على الغالب (واما الجمع) في ثمان مسائل (بين المرأة وأما أو أختها أو عمتها أو خالتها) قال تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الاما قد سلف وقال ﷺ لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه النزمذى وقال حسن صحيح والمراد بهما وعمتها وحالتها ما يشمل الحقة والمجاز (وبين أمتين والزوجة) لا اندفاع حاجته بامه بخلاف ما لوجع بين حرة وأمة عملاً لنعمر بوالصفقة (وبين أكثر من أربع له) أقوله ﷺ

أو تكون أقل حجاً كأم أم هي أخت لأب بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأولى أم أمه وأخته فان كانتا جهتي فرض وتعييب كزوج هو معتق أو ابن عم ورث بهما

(فصل) يرث المشكل القدر المتيقن ويوقف الباقي إلى التبيين والمفقود لا يرث ويوقف نصيبه من الميراث حتى يتيقن حاله ويوقف ميراث الجل ولا يعطى غيره الا ما يتيقن أنه يرثه معه

(كتاب النكاح)

هو حرام ومكروه وحلال فالحرام اما لعينه للنسب وهو نكاح الأم والبنت والأخت والعمة والحالة وبنت الأخ والأخت أو لرضاع وهو كالنسب أو لمصاهرة وهو نكاح زوجة الأب والابن وزوجة البنت والأم اما الجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها أو بين أمتين والزوجة حرم

الشرط * وما يكره من اذ نسكه نكاح من لم يحتج الى الوطء مع فقده الالهية أو مع وجودها وبهالة
كهرم ونكاح المسلم ذمية أو حرية ونكاح المرتبة بالحل بعد اداء قضاء عدتها ونكاح الفاسقة و بنت الفاسق
(فصل في) (غير الحر) ولو مكاتباً ومبعضاً فهو أولى من قوله العبد (ينكح امرأتين) فقط ولو أمتين
في عقد واحد لانه على النصف من الحر وقد أجمع الصحابة على ذلك كما مر أول النكاح (وله نكاح أمة على
حرة) بخلاف الحر كما سيأتي (ولا يملك الا طلقين وان كانت زوجته حرة) قاله عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف
لهم من الصحابة رواه الشافعي (فان تزوج باذن سيده صح) التزوج لمفهوم الخبر الآتي (والمهر) يكون
(في ذمته) فقط للزومه برضا مستحقة كبدل القرض (الا أن يكون مكسباً أو مأذوناً له في تجارة فهو) مع
كونه في ذمته (في كسبه) المعتاد كالاصطياد والاحتطاب والناذر كالحاصل بهبة أو وصية لان المهر من لوازم
النكاح وكسب العبد أقرب شيء يصرف اليه والاذن له في النكاح اذن له في صرف المهر من كسبه الحادث
(بعد وجوب دفعه) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح والمؤجل
بالحلول بخلاف الكسب قبله فانه يختص به السيد وتعبى بما ذكر أولى من قوله بعد النكاح (وفيما بيده
من مال التجارة) ربها ورأس مال لان ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة سواء أحصل قبل
وجوب الدفع أم بعده (أو) تزوج (بغير اذنه أو) باذنه و (خالقه) فما أذن له به (لم يصح) التزوج أما الاول
ملقوله عليه السلام أي بما يملك تزوج بغير اذنه مولاه فهو عاهر رواه الترمذي وحسنه والحاكم ومصححه وأبو داود
بلفظ فهو باطل وأما الثاني فلم يخالفه (فان دخل بها) قبل أن يفرق بينهما (لزمه مهر المثل في ذمته)
للزومه برضا مستحقة كبدل القرض (ويحل للحر نكاح من بها رقب بشرط أن تكون مسلمة) ان كان
مسلماً فلا تحل له الكافرة لقوله تعالى فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات (وأن يجز عن تصليح
للمتعة) بأن لا تكون تحت حرة ولو كانت أمة أو تكون لكن لا تصاح لذلك كصغيرة لا تحتل الوطء وهرمة
رغائبه ومجنونة وبرصاء وخبره النبي عليه السلام أن نكح الأمة على الحرة محمول على حرة تصليح للمتعة وأن
يجز عن حرة تصليح للمتعة بأن لا يجدها أولاً يدر على مهرها وعن تسر قال تعالى ومن لم يستطع منكم
طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأسلت الآية والطول السعة والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله المؤمنات
جوى على الغالب من أن المؤمن انما يرغب في المؤمنة (وأن يخاف ربا) بأن تغلب شهوته ويضعف تقواه
بخلاف من ضعفت شهوته وأقوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة سعى
به الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة وما ذكره علم ما صرح به الاصل من أنه يحرم على الحر
التزوج بأمتين وتعبى بمن بهارق أولى من تعبيره بالأمة

(فصل في عيوب النكاح * العيوب المثبتة للخيار في) فسخ (النكاح) سبعة (جنون) ولو متقطعا
وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء (وجذام) وان قل وهو سلة يحمر منها الدهن
ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر (وبرص) وان قل وهو بياض شديد يقع الجلدي ويذهب دمويته فيثبت الخيار
حال كون أحد الثلاثة (بأحد الزوجين) لفوات كمال التمتع ومحلّه في الاخيرين اذا استحكما (ورتي وقرن)
وهما انسداد محل الجماع من المرأة في الاول بلحم وفي الثاني بعظم وقيل بلحم فيثبت الخيار لا زوج حال كون
احدهما (بها) أي بالزوجة لفوات التمتع المقصود من النكاح (وجب) الذكر أي قطعه أو قطع بعنه
بحيث لم يبق منه فدر حشفته (وعنه) أي عجز الزوج عن الوطء في القبل وهو غير صبي ومجنون لعدم انتشار
آلته وان حصل بمرض فيثبت الخيار للزوجة ال كون أحدهما (به) أي بالزوج ولو كان الجب بفعالها أو بعد
الوطء لم يضرر بذلك وقياسا فيها اذا جبت ذكره على الماكترى اذا خرب الدار الماكتران بخلاف المشتري
اذا عيب المبيع قبل القبض لانه قابض لحقه رحل ثبوت الخيار بالعنة قبل الوطء أما بعده فلا لانها مع

(فصل في) غير الحر
ينكح امرأتين وله
نكاح أمة على حرة ولا
يملك الا طلقين وان
كانت زوجته حرة فان
تزوج باذن سيده صح
والمهر في ذمته الا أن
يكون مكسباً أو
مأذوناً له في تجارة فهو
في كسبه بعد وجوب
دفعه وفيما بيده من مال
التجارة أو بغير اذنه
أو خالفه لم يصح فان
دخل بها لزمه مهر
المثل في ذمته ويحل
للحر نكاح من بهارق
بشرط أن تكون
مسلمة وأن يجز عن
تصليح للمتعة وأن
يخاف زنا

(فصل في عيوب
النكاح * العيوب
المثبتة للخيار في النكاح
جنون وجذام وبرص
بأحد الزوجين ورتي
وقرن بها واجب وعنه

رجاء زوالها عرفت قدر معنى الوطء ووصلت الى حقها منه بخلاف الجنب وبما تقرر علم أنه لا خيار بالحنوثة
الوافقة ولا بالاستحاضة ولا بالخصاء ولا بقطع الحشفة فقط ولا برق أحدهما لأنها ليست في معنى ما ذكر
وما أفهمه كلامه من أن لها خيل رافيا لو بان الزوج رقيقا هو ما جزمه في المتهاج تبعا لابن الصباغ وغيره
والأوجه خلافه وهو ما نص عليه الشافعي في الام وغيره وصوبه البلقيني (والفسخ) بما ذكر (فوري)
تخير العيب في المبيع (بعد رفع الامر) فورا (الى الحاكم) وثبوته عنده (ليفسخ بحضرته) (الا لعنة فتؤجل)
بعد الرفع الى الحاكم (ستم من يوم ثبوتها) كما فعله عمر رضي الله عنه رواه البيهقي قال الرافعي وتابعه العلماء
عليه وقالوا لعذر الجناح قد يكون لعارض حوارة فتزول في الشتاء أو برودة فتزول في الصيف أو يوسه
فتزول في الربيع أو رطوبة فتزول في الخريف فاذا مضت السنة ولم يطأ علنا أنه عجز خلق فترفعه الى الحاكم
عقبها (فان ادعى الوطء) فيها أو بعدها ولم تصدقه (صدق) بينه (الأن تقوم بينة بكارتها وتخلف) هي
(معه) أي مع البينة فلا يصدق لان الظاهر معها وانما خلفت مع قيام البينة لاحتمال عود البكرة لعدم
المبالغة وحيث كان هو المصدق فنشكل عن اليمين خلعت هي أنه ماوطئها فان خلعت على ذلك أو أقر هو به
فسخت بعد قول القاضي ثبتت عنه أو ثبت حق الفسخ

(فصل في الاسلام على النكاح) لو (أسلم) كافر ولو تبعا (على كتابية) محل له ابتداء (دام نكاحه)
لجواز نكاح المسلم لها كحصر (أو) على (كافرة غيرها) كوثنية وكتابية لان محل له ابتداء (وتخلفت)
عنه بان لم يسلم معه (أو أسلمت) هي (وتخلف) هو عنها (فان كان قبل الدخول بطل النكاح) أي تنجزت
الفرقة بينهما ادلاعدة فأشبه ما لو تأخر اسلام أحدهما بعد الدخول عن انقضاء العدة (وسقط المهر في)
صورة (اسلامها) لان الفراق من جهتها (وتشترط في) صورة (اسلامه) كالطلاق (أو) كان (بعده)
أي بعد الدخول (فان جمعهما الاسلام) بان أسلم الآخر أيضا ولو تبعا (في العدة دام النكاح والاحصلت الفرقة
من اسلام أولهما) للاجتماع كما أشار اليه الشافعي وغيره والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (وان
أسلم) قبل الدخول أو بعده (معا) والمعية بآخواللفظ (دام النكاح) بينهما للاجتماع كما حكاه ابن المنذر
 وغيره ولما رواه الترمذي ومحمد بن ابراهيم مسلمة فماتت مسلمة فقيل يارسول الله كانت
أسلمت معي فردها علي (وان شك في المعية فان كان بعد الدخول وجمعهما الاسلام في العدة دام النكاح)
بينهما (أو) كان (قبله فان تصادقا على معية أو تعاقب عمل به) فيدوم النكاح بينهما في الاول وتنجز الفرقة
في الثاني (وان قال الزوج) أسلمنا (بالتعاقب) وقالت الزوجة بالمعة (قل) قول الزوج يمينه لانه مدعى عليه
بناء على الراجح من أن المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه (أو) قال (بالمعية) وقالت
بالتعاقب (فلا) يقبل قوله بل قولها بناء على ما مر (وان أسلم) الزوج (على من يحرم الجمع بينهما كأخنين
أو) زوج (حرم على أكثر من أربع) من الحرائر (أو غيره على أكثر من ثنتين اختار) وجوبا ان كان
أهلا للاختيار (أحدهما) في الاولى (أو أربعا) في الثانية (أو ثنتين) في الثالثة (ان أسلمنا أو أسلمن
معه أو في العدة) في الاخبرتين (أو كانتا كنايتين) تحلان (أو كن كتابيات وانفسخ نكاح من بقي)
منهما أو منهن (والاصل في ذلك ان غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال له النبي ﷺ أسلمك أربعا وفارق
سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواه أسكح معا أم مرتنا فله امساك من بأسر واذامات البعض فله
احتار من ماته للارث كل ذلك لترك الاستصصال في الخبر وقولي أو ثنتين مع النصريح بقولي ان أسلمنا
أو كانتا كنايتين من زيادتي (فان أبي) الاختيار (حبس) وأفق عاهلها أو عاهلها من ماله حتى يختار
فان أصر عزرب بضرب أو غيره مما يراه الحاكم كسائر الحقوق اللازمة له اذا امتنع من أدائها ويعزرها
ثالثا وهكذا حتى يختار بشرط تخلل مدة يراها من الأم الاول (أو) أسلم حر (على اماء وأسلمن معه أو

كن كساياب وانفسخ نكاح من بقي فان أبي حبس وأفق عليهما أو عليهن من ماله حتى يختار وعلى اماء وأسلمن معه أو

في العدة انفسخ نكاحهن) لانه يمتنع على الحر نكاح الامة (الا أن تحل له الامة عند اجتماع اسلامهم فله اختيار واحدة تحل) منهن لانه اذا جاز له نكاح الامة جاز له اختيارها وخرج بزبادي تحل له ما لو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له فليس له اختيار الثانية بل الاولى أو الثالثة (أو) على (حرة واما تعينت أن أسلمن) أي الحرة والاماء (معه أو في العدة) كما لو أسلمت دونهن لانه يمتنع نكاح الامة على من تحت حرة فيمتنع اختيارها (وان أصرت لا تقضاء العدة اختار أمة ان حلت له) كما لو لم تكن حرة لتبين انها بانت باسلامه نعم لو طرأ فبأذ كرت على الاماء قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج في العدة كأن أسلمت وعقن ثم أسلم وأسلمت ثم أسلمن ثم عقن ثم أسلم ثم أسلمت ثم أسلم ثم عقن ثم أسلمن فكم حرائر أصليات فيختار أربعا (أو أسلم) الزوج (على أم وبنتها كتائيتين أو) غير كتائيتين (وأسلمتا) وفي الاصل عقب هذا معه وهو يؤهم خلاف المراد (فان لم يدخل بهما) أي بواحدة منهما (أو دخل بالبنت) فقط (تعينت) وان دفعت الام بناء على الرجوع من محبة أنكحة الكفار (وان دخل بهما أو بالام) فقط (حرمنا على التأيد) البنت بالدخول على الام والام بالعقد على البنت بناء على ما مر (فصل في خيار العتيقة) لو (عقت تحت من به رق) ولو مبعضا (ثبت لها الخيار) في فسخ النكاح قبل المصنوع وبعده لانها تعبر بمن في فرق * والاصل في ذلك ان بريرة عقت نفيرا رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها رواء مسلم (الا اذا كان) عتقا قبل الوطء ووقع (في مرض الموت) أي موت سيدها أو بعد موته وكان قد أوصى باعتاقها (والثلث) من ماله (لا يشمل سقوط المهر مع قيمتها) بان لا يشمل قيمتها ثلث ماله الا بالمهر فلا خيار لها لان خيارها يسقط مهرها وهو من جملة المال فيضييق الثلث عن الوفاء بها فلا تعق كلها فلا خيار سواء أكان المهر ديناً أم عينا بيد الزوج أو بيد سيدها وهو باق أو تلف بخلاف ما لو عقت بعد الوطء أو قبله وهي تخرج من الثلث مع سقوط المهر أما اذا عتق بعضها وبعضها الآخر رقيق أو عتقت تحت حر أو عتقا معا فلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج (وهو) أي الخيار (فوري) نكح العيب في المبيع (فان عتق) الزوج (قبل فسخها أو معه بطل خيارها) لزوال الضرر ولومات انقطع خيارها وهذا الفسخ لا يحتاج الى الرفع الى الحاكم لانه ثابت بالنكاح والاجماع (فصل فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل) وقد تقدم أنه يحرم التمتع بها فيما بين السرة والركبة بوطء وغيره والمراد الوطء في القبل أما في الدبر فحرام في الحيض وغيره كما صرح به الاصل هنا وهو ظاهر (يسن لمن وطئ الحائض) في قبلها اذا كان حاملا مختارا عالما بالتحرر ثم بالحيض (أن يصدق بدينار ان وطئها في امبال الاسم بنصفه) ان وطئها (في ادباره) خبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحمر فليصدق بدينار وان كان أصفر فليصدق بنصف دينار رواء أبو داود والحاكم ومصححوه كالخائض فيما ذكره النفساء

﴿ كتاب الصداق ﴾

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء أو نفويت بضع قهرا كإرضاع ويقال له مهر * والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله ﷺ لمريد الزوج القمى ولو خافا من حديد رواء الشيخان وكل ما صح ثمننا صح صداقا (وهو نوعان مسمى) في العقد (ومهر مثل فالاول يستقر بالوطء) وان حرم لنحو حيض أو وطء في دبر لقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ولاستيفاء مقابله ولان وطء الشبهة بوجهه فوطء النكاح أولى (أو بموت أحدهما) في نكاح صحيح لانه لا انتهاء للعقد يستثنى من ذلك ما لو قاتل الامة نفسها أو قتلها سيدها فانه يسقط مهرها وما اذا أصدقها عينا قتلته قبل القبض فالاستقر به المثل لا المسمى كما سيأتي وخرج بالوطء والموت غيرهما كما استدخاله نيه والمباشرة في غير الفرج والحلوة فلا تستقر المهر بشئ منها (ويُنصف بفرقة لامن جهتها) هو أعم من قوله

في العدة انفسخ نكاحهن الآن تحل له الامة عند اجتماع اسلامهم فله اختيار واحدة تحل أو حرة واما تعينت ان أسلمن معه أو في العدة وان أصرت لا تقضاء العدة اختار أمة ان حلت له أو أسلم صلى أم وبنتها كتائيتين أو واسلمتا فان لم يدخل بهما أو دخل بالبنت تعينت وان دخل بهما أو بالام حرمنا على التأيد (فصل في خيار العتيقة) عتقت تحت من به رق ثبت لها الخيار الا اذا كان في مرض الموت والثلث لا يشمل سقوط المهر مع قيمتها وهو فوري فان عتق قبل فسخها أو معه بطل خيارها (فصل فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل) يسن ان وطئ الحائض أن يصدق بدينار ان وطئها في اقبال الاسم ونصفه في ادباره (كتاب الصداق) وهو نوعان مسمى ومهر مثل فالاول يستقر بالوطء أو بموت أحدهما ويتنصف بفرقة لامن جهتها

بالطلاق (قبل الدخول) لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وغير الطلاق من أنواع الفرقة مقبس عليه (والثاني) وهو مهر المثل (يعتبر بنساء عصباتها) وهن من ينسبن إلى من تنسب هي إليه ويعتبر اقرب فيقدم أخوات لابوين ثم لآب ثم بنات أخ ثم بنات ابنه ثم عمات ثم بنات أعمام كذلك (ثم) بعد تعذر الاعتبار بهن لعدمهن أو جهل مهرهن أو نسيهن أو لانهن لم ينسكنهن يعتبر (بنساء الارحام بكدمات وخالات) تقدم الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة على غيرها قال للمأوردى وتقدم منهن الأم ثم الاخت للام ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال (ثم) بعد تعذر الاعتبار بهن يعتبر (بنساء بلدها أو من عاينها بجمل أو ضده) وغيرهما مما يحصل به تفاوت الرغبة كفساحة أو سن أو بكرة أو ثوبه فإن اختصت عمن يعتبر مهرها بهن بفضل أو نقص فرض مهر لائق بالحال (ويجب) مهر المثل في خمسة مواضع (في نكاح ووطء وخلع ورجوع عن شهادة ورضاع فالتكاح فيما لو تزوجها مفوضة) بأن قالت رشيدة لوليها تزوجني بلامهر فزوج ونفي للمهر أو سكنت أو زوج بدون مهر المثل أو بنير فقد البلد كافي الحاوى أو قال سيداً مفزوجة بلامهر أو سكنت عنه فقبل الزوج (ووطئها) لأن الوطء لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلمها واعتقد أن لامهر للمفوضة بحال ثم ووطئ فلا شيء لها (أومات أحدهما قبل الفرض) لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض ولأن بروج بنت واشق نكحت بلامهر فانتزجها قبل أن يفرض لها مهر فقضى لها رسول الله ﷺ بمهر نسائه وبالبراث رواه أبو داود وغيره وقال الترمذى حسن صحيح (وفيما لو كان المسمى حراماً) كزنا أو غير (أو ملك غيره) كنصب (أو مجهولاً) كاحد هذين الثوبين لفساد المسمى وفي معناه ما لو كان غير متمول ككتبي حنطة (أو عينا تلفت قبل قبضها) من الزوج لانفساخ عقد الصداق بالتلف بناء على أن المضمون في بد الزوج ضمان عقد كالباع لا ضمان بد كالستام (أو شرط فيه شرط فاسد) كأن شرط فيه خيار أو على أن لا يبيها كذا أو على أن يعطيه كذا (أو نكح نسوة بمهر واحد) لفساده بالجهل بما يخص كالمهر في الحال فيجب لكل منهن مهر المثل لعدد المالك ولهذا لو زوج أمته لواحد بمهر واحد صح جزماً لاتحاد المالك (أو أصدقها ثوباً على أنه هروى فبان مهرها) ولم ترض به الزوجة (وفي الغرور) إذا فسخ العقد بعد الوطء (كأمر) بيانه (وفي غير ذلك) من زيادتي كما لو أصدقها غير مقدور على تسليمه أو معلقاً بصفة أو ثمر لم يبد صلاحه بغير شرط القطع أو ما لا يعود نفعه عليها كتعليم ولدها أو ما لا يقبل النقل كخدقذف (والوطء) يجب فيه مهر المثل (فيما لو كان بشبهة) بأن ظن أنها امرأة أو أمته أو ووطئ مكاتبته أو أمته ولده لا تلافه البضع ومحل في أمته ولده إذا لم تصر به أمهولة أو صارت وتأخر الانزال عن تضييب الحشفة والافتقد تأخر موجب المهر عن الملق أو فانه فلا يجب المهر (أو) كلن (في نكاح فاسد) لما سر (والخلع يجب فيه ما يجب في النكاح) فيجب مهر المثل فيما لو اختلعت أمته بإذن سيدها وأطلق ويتعلق بكسبها ونحوه وفيما لو اختلعت بلا اذنه بعين ويتعلق بذمتها (والرضاع) يجب فيه نصف مهر المثل للزوج (فيما لو أرضعت زوجته الكبرى الصغرى) أما الوجوب فلانها فوتت عليه بضع الصغرى وأما النصف فاعتباراً لما يجب له بما يجب عليه إذ عليه للصغيرة نصف مهرها المسمى ان كان صحيحاً والافنصف مهر مثلها لانفساخ نكاحها بفرقة لا من جهتها قبل الدخول (والشهادة) يجب فيها مهر المثل للزوج (فيما لو شهدا) أي رجلان (بطلاق) بأن أوردجى ولم يراجع (ثم رجعا) لانهما فوتتا عليه البضع سواءاً كلن ذلك قبل الدخول أم بعده بخلاف ما سر في الرضاع لان فرقة الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف وفي الشهادة النكاح باق بزعم الشاهدين وقد حال بينه وبينها فغرم ما قيمته لحصول الحيولة بشهادتهما (ولو وهبته صداقها) وأقبضته (ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف بدل المهر) من مثل أو قيمة لتعذر رد العين هذا ان لم يكن ديناً فلفن

قبل الدخول والثاني
يعتبر بنساء عصباتها
ثم بنساء الارحام بكدمات
وخالات ثم بنساء بلدها
أو من عاينها بجمل
أو وضه ويوجب في نكاح
وطء وخلع ورجوع
عن شهادة ورضاع
فالتكاح فيما لو تزوجها
مفوضة ووطئها أو مات
أحدهما قبل الفرض
وفيما لو كان المسمى
حراماً أو ملك غيره أو
مجهولاً أو عينا تلفت
قبل قبضها أو شرط فيه
شرط فاسد أو نكح
نسوة بمهر واحد أو
أصدقها ثوباً على أنه
هروى فبان مهرها أو في
الغرور كما سر وفي غير
ذلك والوطء فيما لو كان
بشبهة أو في نكاح فاسد
والخلع يجب فيه ما يجب
في النكاح والرضاع فيما
لو أرضعت زوجته
الكبرى الصغرى
والشهادة فيما لو شهدا
بطلاق ثم رجعا ولو
هبته صداقها لم يملكها
قبل الدخول رجع
عليها بنصف بدل المهر

كان دينافو هبته له أو أبراته منه لم يرجع عليها لاسهام تأخذ منه مالا (ولو وهب أبوها) من زجه (لم يحز) كسائر حقوقها وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه لا يلزم الامام دفع مهر المثل لكافر جالس زوجته مسلمة لان البضع ليس بمال حتى يشمل له الامان

(فصل في المتعة * لكل مفارقة متعة) قال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء الآية وقال وللطلمات متاع المعروف وقال فتعالين أمتعن وأسرحكن (الاتي فرض لها مهر) وأسرحكن (أو يملكه) أي الزوج (لها أو يموت) لها أو لاحدهما فلامتعة لها في الجمع أما الأولى فلانه تعالى لم يجعل لها سوى نصف المهر بقوله فنصف ما فرضتم ولانه لم يستوف منفعة بضعها في نصف مهرها للابحاش وأما البواقي فلان نفاء الابحاش ولانها في صورة موته وحده متفجعة لاستوحشة وقولي أو يملكه لها أو يموت من ز يادتي (وفرقه الله ان بسببه) فتجب المتعة (و) فرقة (العنة بسببها) فلا تجب ويستحب ان لا تنقص المتعة عن ثلاثين درهما وان لا تبلغ نصف المهر فلا حد للواجب بل ان تراخيا بشئ فذاك وان تنازعا قدرها القاضي باجتهاده. معتبرا حالهما

(فصل في الوليمة) (الوليمة) لعرس وغيره (سنة) لثبوتها عنه (عليه السلام) فولا وفعل فقد قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة وأولم (عليه السلام) على صفية بنروسمن وأعطى رواها الشيخان والامري في الاول للثبوت قياسا على الاضحية وسائر الولائم (والاجابة) (وليمة) عرس واجبة) عينا وغيره سنة (بشروط منها أن لا يكون ثم معصية كسكر وملاذ) وصورة حيوان منصوبة (كان تكون على جدار أو وسادة منصوبة (وكان بحيث لو نهاهم) عنها (لم يثبتوا) ومنها أن تكون له روة عامة وفي اليوم الاول في العرس وان يكون المدعو معينا دعي للتودد فان كانت صورة الحيوان مسبوطة تداس أو مقطوعة الرأس أو كان ثم صورة شجر لم يمتنع طلب الاجابة فان ما يسط ويداس مهان مبذل وما بعده لا يشبه ما فيه روح أو كانوا بحيث يثبتون وجبت أو سلت اجابة للدعوة وإزالة للسكر (ويح) لثبوتها سكر كدراهم ودنانير وجوز ولوز في الولائم (ولقطه وتركها) أي النثر واللقط (أولى) لان الثاني يشبه النسي والاول تسبب الى ما يشبهها نعم ان عرف أن النثر لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يلقح اللقط في سرودة اللاقط لم يكن الترك أولى

(باب القسم والنشوز)

وهو الخروج عن الطاعة (القسم) بفتح القاف (نوعان خصوص وعموم فالخصوص) في سبعة أحدها وثانيها (فيما لو زفت اليه بكر) ولوامة (فيخصها باقامة سبع عندها بلا قضاء) للباقيات (أو ثيب) ولوامة (فبثلاث) لخبر ابن حبان سبع للبكر وثلاث للثيب (فان زادها) أي الثيب (الى سبع) باختيارها (قضاها) أي السبع (للباقيات) ويسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء والعدل المذكور واجب على الزوج لتزول الحشمة بينهما وزيد للبكر لان حياءها أكثر ويجب موالاة ما ذكر لان الحشمة لا تزول بالمفرق فلو فرقه لم يحسب واستأنف وقضى المفرق للباقيات ولو زاد البكر على السبع أو الثيب على الثلاث بغير اختيار من الثيب قصي الزائد للباقيات (و) ثالثها (فيما لو سافر) ولو سافر فصار (لانه لا باحدى ذماته بقرعة) للاتباع رواه الشيخان (فلا بقصى للباقيات مدة السفر) لان قضاءها لم ينهل عنه (عليه السلام) ولان المدحوبة معه وان فازت بصحبته فقد تعت بالسفر ومشاقه اما لو سافر لنقلة في حرم عليه ان يصحب به من ولو بقرعة وان تخلفهن حذرا من الاضرار بل ينقلهن أو يطلقهن أو يتنقل بهما فان سافر بعضهم ولو بقرعة قسنى للباقيات وسافر ما حذى نسائه بلا قرعة فقد عصى وفقد الباقيات أو وصل الفرد أو أقام وساك من مدة من مدة الاقامة فضاها

ولو وهب أبوها لم يحز
(فصل) لكل مفارقة
متعة الاتي فرض لها
مهر وفورقت قبل
السخول أو كانت الفرقة
بسببها أو يملكها أو
يموت وفرقة الامان
بسببه والعنة بسببها
(فصل) في الوليمة سنة
والاجابة لعرس واجبة
بشروط منها أن لا يكون
ثم معصية كسكر وملاذ
وصورة حيوان منصوبة
وكان بحيث لو نهاهم لم
يثبتوا ويحصل ثمر نحو
سكر واقطه وتركها
أولى

(باب القسم والنشوز)
القسم نوعان خصوص
وعموم فالخصوص فيما لو
زفت اليه بكر فيخصها
باقامة سبع عندها بلا
قضاء أو ثيب فثلاث
فان زادها الى سبع
قضاها للباقيات وفيما لو
سافر لنقلة باحدى
نسائه بقرعة فلا يقضى
للباقيات مدة السفر

ولها لو كان تحت حرة وأمة (فيها لو كان تحت حرة وأمة) كأن سبق نكاح الأمة بشرطه على نكاح الحرة أو كان الزوج عبدا (فلها) أي الأمة ولو مكاتب (ليلة وللحرة ليلتان فيخصها بزينة ليلة) كما رواه الدارقطني عن علي ولا يعرف له مخالف والمبعض كالأمة (و) خامسها وسادسها وسابعها (فيها لو نشزت إحدى نسائه) كان يدعوهم إلى منزله فتمتنع إحداهن (أو سافرت لأمة بلا إذن أو به) أي بأذنه (لغير حاجته) بأن كان لحاجتها أو لحاجة أجنبي أو لحاجة كليهما أو لحاجة كثرته (أو منع الأمة سيدها) من تمكينه (فيقسم للبقيات بلا قضاء للناشئة والمساورة والأمة) لعدم تمكينهن وخروج زينة في أذن لأمة ماله سافرت معه ولو بلا إذن فيقسم لها أن لم ينهها وكذلك إن كن معه أيضا وبغير حاجتها أي غير ما فقط ماله كان لحاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم لها (والعوم أن يسوي) بينهن بأن يقسم لكل واحدة ليلة أو ليلتين أو ثلاثا (فيعصى بترك التسوية ولا تجوز الزيادة على الثلاث بغير رضاهن لما فيه من طول العهد بهن المفضي إلى الإحاش وتجب القرعة عند تنازعهن للابتداء بواحدة منهن فيبدأ بمن خرجت قرعتها و بعدم تمام نوبتها يقرع بين البقيات ثم بين الأخيرتين فإذا تمت النوب راعى الترتيب بالقرعة (ولا يلزمه وطه) فلا يلزمه التسوية بينهما فيه ولا في غيره من التمتع لكن يستحب ولو أعرض عنهن لم يأثم (قال) خرج في نوبة إحداهن ليل أو لعنر) كان أخرجه السلطان قهر عليه وطال خروجه (قضى لها ما فات) وخروج بليلا النهار فلا قضاء عليه إذا لم يطل مكثه عند أخرى (ولو ظهر أماره نشوز) قولا كأن تجيبه بكلام حشن بعد أن كان بليلا أو فعلا كان يجدها منها اعراضا وعبوسا بعد طلاقه وجه و لطف (وعظما) بلا هجر ولا ضرب فلعناتها تبتدى عذرا أو تتوب عما وقع منها بغير عذرو الوعد كان يقول لها اتقي الله في الحق الواجب لي عليك واحترى العقوبة و بين لها أن النشوز يسقط النعقة والقسم (أو تحققة) أي النشوز (وإن لم يتكرر وعظما هجرها في المضجع وضربها) قال تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم وحمل ما ذكر في الضرب أن يفيد وإن يكون غير مبرح وفيه ير الوجه والمهالك (فان احدى كل) من الزوجين (تعدى الآخر) عليه (واشتبه) الحال (بعث القاضي) وجوبا (حكمين برضاهما) ليظرا في أمرهما بعد اخلاء حكمه به وحكمها بهما ومعهما عندهما في ذلك ثم (بفعلا المصلحة) بينهما (من اصلاح وتفرق) قال تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها الآية ويستحب كونهما من أهلها للآية ولأن الأهل أعرف بمصلحة الأهل (هما وكيلا نهما) لا حكام من جهة الحاكم لأن الحال قد يؤدي إلى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما شبدان فلا يولى عليهما حقهما (فيؤكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض وتوكل) هي (حكمها ببذل عوض وقبول طلاقه) أي بالعوض ثم الحكمان يشترط فيهما الإسلام والحرة والعدالة والاهتداء إلى المقصود من بعثهما ويسن كونهما ذكرين

باب الخلع

نظم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لأن كلام الزوجين لباس الآخر فسكانه بمفارقة الآخر نزع لباسه والاصل فيه قبل الإجماع آية فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فادمره في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس فقوله ل الحديقة وطلقها تطابقة به وأركاه خمسة ملتم العوض وزوج وبضع وعوض وصيغة (هو) فرق (أي من زوجه يصح طلاقه) (بعوض) أي لجهه الزوج (بلفظ طلاق أو خلع) والمراد ما يشملهما وغيرهما من ألعاط الطلاق والخلع صرحا كان أو كناية كالفرق أو الأمانة والمفاداة وخروج بجهة الزوج تعليق طلاقها بالبراءة عما لها على غيره فيقع الطلاق فيها رجعا ودخل فيها سيد الزوج فانه الذي سسحق العوض (وهو بلفظ الخلع طلاق) وإن لم ينو به الطلاق (لا فسخ فان وقع) الخلع

باب الخلع

هو فرقة بعوض بلفظ طلاق أو خلع وهو بلفظ الخلع طلاق لا فسخ فان وقع

أو بلا عوض ووجب
مهر مثل وهذه الفرقة
فرقة يبنونة

﴿ كتاب الطلاق ﴾

فرقة النكاح طلاق
وفسخ فالطلاق أنواع
للمعهود والخلع وفرقة
الايلاء والحكمين

والفسخ أنواع فرقة
اعسار مهر أو نفقة
وفرقة لعان وعتيقة

وعيوب وغرور ورطه
شبهة وسبي وإسلام وردة
وإسلام على أختين
أو أكثر من أربع
أو أمتين وملك أحماء

الزوجين الآخر وعدم
الكفاءة وانتقال من
دين إلى آخر ورضاع
والطلاق صريح وكناية
فصرح به الطلاق

والفراق والسراح
والخلع ونعم في جواب
القائل له أطلقت
زوجتك إن أراد التماس
الإنشاء فإن أراد

الاستخبار فنعى أقرار
وكنايته ما احتمله
وغيره كانت خلية بربه
بائن بته بته ولا بد لها من
النية ويمارق المصح

الطلاق بأنه لاسه فيه
ولا بدعة ولا رجوع
ولا يثبت فيه شيء
من خصائص النكاح
كالطلاق والظهار
والإيلاء ولا أهل التحمل

بعده حتى تنكح

(بسمي صحيح لزم) كافي البيع ونحوه (أو) بسمي (فاسد) يقصد تنكح (أو) وقع الخلع مع الزوجة (بلا) ذكر (عوض) ونوى التماس قبوطاً فقبلت (وجب مهر مثل) لأنه المراد عند فساد العوض في الأولى ولا طراد العرف بجرى الخلع بعوض فيرجع إلى المراد عند الإطلاق في الثانية (وهذه الفرقة فرقة يبنونة) فلا يلحق بالمختلفة طلاق ولاظهار ولا إيلاء ولا تستحق نفقة ولا كسوة إن كانت حائلاً ولا توارث بينها وبين الزوج ويجب بوطئها الحد ولا يستبيح الزوج وطأها إلا بعقد جديد ويجب فيه مهر جديد ولو عتقت في العدة لم تكمل عدة الحرائر أو مات الزوج فيها لم تنقل لعدة الوفاة ولو عقد عليها وقد كان علق طلاقها بشيء قبل الخلع لم تعد اليقين بعد العقد بخلاف الرجعية في ذلك كله فانها كالزوجة

﴿ كتاب الطلاق ﴾

هو لغة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ طلاق ونحوه * والاصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان والسنة كقوله ^{بلفظ} ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم ومصححه * وأركانها أربعة مطلق وصيغة وقصد وزوجة وله والفسخ أنواع يثبتها بقولي (فرقة النكاح) في الحياة (طلاق وفسخ فالطلاق أنواع) أربعة (المعهود) الآتي بيانه (والخلع) كما مر بيانه (وفرقة الإيلاء) الآتي بيانه في باب (و) فرقة (الحكمين) السابق بيانه في باب القسم والشوز (والفسخ أنواع) سبعة عشر (فرقة اعسار مهر أو نفقة) أي اعسار الزوج بهما بعد له بهاله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره لكن الفسخ بالمهر إنما يكون قبل الوطء لا بعده لبقاء المعوض قبله وتلفه بعده وكالاعسار بالنفقة الاعسار بكل من الكسوة والمسكن (وفرقة لعان) الآتي بيانه في باب (و) فرقة (عتيقة وعيوب وغرور) كما مر بيانه في محالها (و) فرقة (وطء شبهة) كان وطئ بها أمزرجتها أو بنتها (و) فرقة (سبي) الزوجين الحرين أو أحدهما قبل الدخول أو بعده صغيرين كما أو كبيرين واسترق الزوج لأن الرق إذا حدث زال الملك عن النفس فعن العصمة أولى (و) فرقة (إسلام) من أحد الزوجين (وردة) منه أو منهما (وإسلام) من الزوج (على أختين أو) من حر على (أو أكثر من أربع أو) على (أمتين و) فرقة (ملك أحدا الزوجين الآخر) كما مر بيانه في محالها (و) فرقة (عدم الكفاءة) بأن أطلقت الأذن فبان الزوج غير كف * (و) فرقة (انتقال من دين إلى آخر) كانتقال أحد الزوجين من اليهودية إلى النصرانية فهو أعم من قوله تمنع من أحد الزوجين (و) فرقة (رضاع) بشرطه الآتي في باب وحذفت من الأصل انكاح الوليين والموت لانهما ليسا بفسخ إذا فسخ فرع الصعقة وهي منتفبة في الأول والموت ينتهي به النكاح فليس فسخاً خاله (والطلاق صريح وكناية فصرح به) خمسة (الطلاق والعراق والسراح والخلع) ومنه لفظ المعادة (ونعم في جواب القائل له أطلقت زوجتك إن أراد) القائل (التماس الإنشاء) لاشتغالها في معنى الطلاق مع ورودها في القرآن وإن لم يرد فيه لفظ نعم لأنه يعني طلقها (فإن أراد الاستخبار فنعى أقرار) بالطلاق وإن جهل مراد القائل فظاهر أنه يحمل على الاستخبار لأن الإنشاء لا يستفهم عنه (وكنايته ما احتمله) أي الطلاق (وغيره كانت خلية) أو (برية) أي من الزوج أو (بائن) أي مفارقة أو (بته) أي مقطوعة الوصلة أو (بته) أي متروكة النكاح أو اعتدى أو استبرأ رجلاً باني طهته (ولا بد لها) أي الكناية (من اليه) مقترنة بأولها وإن عز بت في آخرها (ويمارق الفسخ الطلاق) بأربعة أشياء (بأنه لاسه فيه) أي الفسخ (ولا بدعة) لأنه شرح لدفع مضار بادرة فلا يليق به مراقبة الاوقات (ولارجعة) فيه (ولا يثبت فيه) أي ولا يبقى معه (شيء من خصائص النكاح كالطلاق والظهار والإيلاء) لأنه يبدل الميونة دائماً بخلاف الطلاق (ولا) يثبت فيه (أهل التحمل) له (بعده حتى تنكح)

زوجا (شعبه) لانه شرع لدفع مضار كامر فلا يلحق به التفسير عنه بثبوت ذلك (والطلاق) ثلاثة أنواع
 (امسني كان) هو أولى من قوله وهو أن يطلقها ولو لانا) بعد الدخول وهي عن تعدد بالاقراء (في
 طهر) لامع آخره (ولم يطأها فيه ولا في حيض) ونحوه (قبله) وكان يطلقها مع آخر حيض لم يطأها
 فيه لاستعقابه الشروع في العدة وعدم التدم وقد قال الله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي
 الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مره فليراجعها
 ثم لم يستكملها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل أن يجامع فذلك العدة التي أمر
 الله أن يطلق لها النساء (أو بدعي كان) هو أول من قوله وهو أن يطلق مدخولا بها) ولو في البر وهي
 عن تعدد بالاقراء (في حيض أو نفاس) لامع آخرهما أومعه وطئها فيها وكان يطلقها مع آخر طهر
 لمخالفة الآية والمعنى فيه نفي طهرها بطول مدة اثر بص (أو) يطلقها (في طهر وطئها فيه) أو في حيض قبله
 (ولم يطهر بها حل) لادته الى التدم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحثل دون الحامل وعند
 ذلك لم قد لا يمكن التلذذ فيتضرر هو واولد وتندب الرجعة لمن طلق بدعي للخبر السابق وندها يندب
 زوال زمن البدعة (أولا) سني (ولا) بدعي (وهو) ثمانية (أن يطلقها قبل الدخول وطلاق صغيرة و)
 طلاق (أيسة و) طلاق (حامل) منه (و) طلاق (ابلاء و) طلاق (الحكمين و) طلاق (المختلعة
 و) طلاق (المتحيرة) لانفاء مامر في السني والبدعي ولان افتداء المختلعة يقتضي حاجتها الى الخلاص
 بالفراق ورضاها بطول اثر بص وأخذ العوض ثم كدعاية الفراق ويبعد احتمال التدم والحامل
 وان تضررت الطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعها في العدة ولان طلاق المتحيرة لم يقع
 في طهر وفي ولا في حيض محقق وقولي والمختلعة والمتحيرة من زبادتي (ويقع الطلاق منجزا) كانت
 طالق (ومعلقا) كان دخلت الدار فأت طالق (ومن قدر على تعليق قد عجز غالبا ومن غيرة) أي
 ومن غيراته لب المرأة (الحائض فان زوجها يقدر على تعليق طلاقها سنيا ولا يقدر على تجيزه كذلك)
 لما سر وكذا عكسه كان تكون المرأة طاهرا لم يطأها زوجها في ذلك الطهر ولا في حيض قبله فانه يقدر على
 تعليق طلاقها بدعي ولا يقدر على تجيزه كذلك (و) منه (من) رق فانه يقدر على تعليق ثلاث طلقات
 بعته) كما تولى ان عتقت فأت طالق ثلاثا (ولا يقدر على تجيزها) لانه لا يملك اثانة أصلا وفي التعليق
 يملكه حالة لوقوع وتعيير بما ذكر أولى من حصره فيما ذكره (ومن عاق طلاقا بصفة وقع بوجودها)
 عملا بمقتضى المعط (الا) في أربع صور (فيما اذا وقع التعليق والصفة أو أحدهما في غير ذلك) كأن يقول
 لا جنية ان دخلت الدار فأت طالق فدخلت قبل ان ينسكحها أو بعده أو يقول لزوجه ان دخلت الدار
 فأت طالق فأنها ثم دخلت فلا يقع لانها ولايته على المحل وقد قال ﷺ لا طلاق الا بعد نسكاح رواه
 الترمذي وصححه (أو) أحدهما (في نسكاح آخر) كأن يقول لزوجه ان دخلت الدار فأت طالق
 فأنها ثم نسكحها فدخلت فلا يقع لارتفاع النسكاح الذي علق فيه (ولا يقع) الطلاق المعاق بصفة (بدون
 وجودها الا) في صورتين (أن يعلق طلاقها برؤيتها الحلال فبإراء غيرها) أو لا يراه أحد لكن تم عددان
 (أو يقول لها أنت طالق أمس أو فيما مضى أو لرضا لان أو طلاقه حسنة قبيحة) أو سنية بدعية (أو يقول
 لا ستعلمي ولا بدعة) كآيسة (أنت طالق للسنة أو) أنت طالق (للبدعة فيقع في الحال) في الجميع أملى
 الاوآين فلان العرف يحمل رؤيتها الحلال على العلم بخلاف رؤيتها بدمائلا قد يكون الغرض زحها عن
 رؤيتها وأما الثالثة فلهنافة الاسناد الى الماضي ظاهر اللفظ وأما الرابعة والاخير فلهنا على التعايل وأما
 في الخامسة فلنصاد الوصفين فلغوان ويبقى أصل الطلاق وفي استثناء هذه الصور عما ذكر تسمع أثر رب
 اليه في شرح الاصل (ولا يقع الطلاق المعنى بحال) عقلا أو شرعا أو عرفا (كقوله) لزوجتي (ان ولدتما ولدا
 أو حضتا حيضة فأت طالق) وكتعليق الطلاق بنسخ صور رمضان وبعود السماء لان الصفة المعاق عليها

طهر ولم يطأها فيه ولا
 في حيض قبله أو بدعي
 كان يطلق مدخولا بها
 في حيض أو نفاس أو في
 طهر وطئها فيه ولم يطهر
 بها حل أو لا وهو أن
 يطلقها قبل الدخول
 وطلاق صغيرة وآيسة
 وحامل وابلاء والحكمين
 والمختلعة والمتحيرة
 ويقع الطلاق منجزا
 ومعلقا ومن قدر على
 تعليق قد عجز غالبا
 ومن غيرة الحائض
 فان زوجها يقدر على
 تعليق طلاقها سنيا
 ولا يقدر على تجيزه
 كذلك ومن غيرة
 يعلق طلاقها ثلاث
 طلقات بعته ولا يقدر
 على تجيزها ومن غيرة
 طلاقا بصفة وقع
 بوجودها الا في صورتين
 أو سنية بدعية أو
 أحدهما في غير ذلك
 أو في نسكاح آخر ولا يقع
 بدون وجودها الا أن
 يعلق طلاقها برؤيتها
 الحلال فبإراء غيرها أو
 يقول لها أنت طالق
 أمس أو فيما مضى أو
 لا ستعلمي ولا بدعة
 كآيسة أو لرضا لان
 أو طلاقه حسنة قبيحة
 أو سنية بدعية (أو
 يقول لزوجتي (ان
 ولدتما ولدا أو حضتا
 حيضة فأت طالق)

ولو طلق زوجته ثلاثا أو طاهر (١٥٦) منها أو ألعنها ثم ملكها لم يطأها ولو طلقها ولو لم يستكمل الثلاث فزوجت غيره عادت

ببقيها ولو أوقع نصف طلاق كمن ألقى أت طالق نصف طلقه ولا يقع الا واحدة الا ان يريد نصف كل من طلقه

باب الرجعة

نصح بالصرح كارتجعتك لو استكتك وكرددتك الى

و بالسكينة بنية كأعدت حلك ورفعت تحريمك وترجعتك وتختلف النكاح في أنها تصح بلا ولي وشهود ولفظ انكاح أو تزويج ورضا منها ومن وليها وفي الاحرام ولا توجب مهرها وشرط صحتها ايقاعها قبل تمام عدته فلو وطئت بشبهة خملت فانها انتقلت الى العدة بالحل ومع ذلك للزوج رجعتها فيها وتجديد العقد عليها في ان كانت بائنا لان عدتها لم تتم ويتوارثان في الاولى

باب الايلاء

هو حلف الزوج بتصور وطؤه ويصح طلاقه على امتناعه من وطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر وينعقد بالصرح كالجماع والوطء وانقضاء بكر وبالسكينة بنية كالباضعة والمباشرة

لم توجد وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لامتناع وقوع الملقى به كافي قوله تعالى حتى يبلغ الجبل في سم الخياط (ولو طلق زوجته ثلاثا أو طاهر منها أو ألعنها ثم ملكها) بان كانت أمة (لم يطأها) حتى تتحلل في الالى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يطؤها أصلا لانها حوت عليها أبدا (ولو طلقها ولم يستكمل الثلاث فزوجت غيره) ثم عادت اليه (عادت ببقيها) وان خل بها الغير لان عمر رضي الله عنه أفتى بذلك وواقفه جمع من الصحابة ولا يخالف لهم كبار الرواة البيهقي (ولو أوقع) عليها (نصف طلاق) كقوله أنت طالق نصف طلقه (ككل) فتقع طلقه لان الطلاق لا يتبعض (الا في أنت طالق نصف طلقه فلا يقع الا واحدة) لان ذلك طلقه (الا أن يريد نصف كل من طلقه) فيقع طلقان تكسبه بلاه مضمين وكذا الحكم في بقية السكسور كرجع طلقه ورجعي طلقه

باب الرجعة

هي بفتح الراء أفصح من كسر هاء هي لغة المرقن الرجوع وشرع الراء للمرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحا أي رجعة وقوله الطلاق مرتان الآية وقوله لعمره فليراجعها كامرا وأركانها أربعة طلاق رجعي وزوج وزوجة وصيغة (تصح بالصرح كارتجعتك وأستكتك وكرددتك الى) لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة والاضافة في الرد كما مثلت واجبة بخلاف غيره لانه قد يفهم منه الرد الى الابوين بسبب الفراق بخلاف غيره (و) تصح (بالسكينة بنية كأعدت حلك ورفعت تحريمك وترجعتك) وتصح بالترجة وذكر السكينة من زيادتي (وتختلف) الرجعة (النكاح في أنها تصح بلا ولي وشهود و) بلا (لفظ انكاح أو تزويج و) بلا (رضانها ومن وليها و) تصح (في الاحرام ولا توجب مهرها) لانها في حكم استدامة النكاح في جميع ذلك والامر بالشهادة في آية فأمسكوهن بمعروف محمول على التنب (وشرط صحتها) مع كون الزوج أهلا للزواج بنفسه (ايقاعها قبل تمام عدته) للآية الاولى (فلو وطئت) في عدته (بشبهة خملت فانها انتقلت الى العدة بالحل ومع ذلك للزوج رجعتها فيها و) له (تجديد العقد عليها في ان كانت بائنا لان عدتها لم تتم) فيهما وكما لو طلق حائضا أو نفساء فان له أن يراجعها في زمن الحيض أو النفاس وان لم تشرع في العدة (و) لانها (يتوارثان في الاولى)

باب الايلاء

(هو) لغة الحلف وشرعا (حلف زوج بتصور وطؤه ويصح طلاقه) ولو سكران (على امتناعه من وطء زوجته) التي بتصور وطؤها (في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر) ولو في ظنه كأن يقول والله لا أطوك أو لا أطوك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية وهو حرام للزيادة وأركانها ستة زوج وزوجة بغيرهما السابق ومحلوف به ومحلوف عليه وهو الوطء ومدة وصيغة وعلم بممارسته لا يصح من أجنبي حتى لو نكحها لم يكن مولى بما قال ولا من شل أو جبد ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة فقول بتصور وطؤها أولى من اقتضائه على عدم الصحة من المجهوب ولا من صبي ومجنون ومكره ولا من رتقاء وقرناء (وينعقد بالصرح كالجماع والوطء واقتضاض بكر) بالقاء وبالقفاف وتقييد حشفة بفرج (وبالسكينة بنية كالباضعة والمباشرة واللس) والصرح منه ما يدين فيه كالافتضاض والوطء بأن يقول أردت الافتضاض بغير الدكر والوطء بالقدم ومنه ما لا يدين فيه كتقييد الحشفة في الفرج (فاذا مضت الاربعة) الاشهر من الايلاء أو من الرجعة أو من زوال القاطع للعدة (بلاوطء) ولم يكن بها نحو حيض (فلها مطالبة بالفيته) وهي الوطء (ثم) ان لم يف فاما مطالبة (بالطلاق) للآية السابقة وليس لسيد الامه وولي الحرية مطالبة لان الاستمتاع حتى المرأة (فان أبي) الفيته والطلاق (طلق عليه القاضي) طلقه نيابة عنه بسؤالها وما ذكره من

وإنما ينقض بالطلاق وبسفاته وبتعليق طلاق أو عتق أو الزام قربة فإن حلف بما لا يبيح مدة الإيلاء كقوله على

(١٠٧)

صوم هذا الشهر فليس بمول وأذا وطئ مختارا لزمته كفارة بين أن حلف بالله فإن عسر لما نزع طبعي كرض برجي زواله فاء بلسانه فيقول اذ قدرت ففت ويرفع حكم الإيلاء لوطه وانطلاق البائن ونقض مدة الحلف وموت بعض المحلوف عليهن في قوله لأربع والله لا أطوكن ولو وطئ ثلاثا تنهين الإيلاء في الرابعة من حينئذ فإن قال والله لا أطأ كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة

الترتيب بين مطالبها بالطلاق والعتق هو ما ذكره الرافعي تبعاً لظاهر النص وقضية كلام الأصل أنها ترد الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كأصلها في موضع وصوب الزكشي وغيره الأول (وإنما ينقض) الإيلاء (بالحلف بالله وبسفاته) المذكورة في الإيمان (و بتعليق طلاق أو عتق أو الزام قربة) كقوله ان وطئت فمهرتك طالق أو فمهرتي حر أو قلته على صلاة أو صوم أو عتق أو ألق بهم للفقراء (فإن حلف بما لا يبيح مدة الإيلاء كقوله على صوم هذا الشهر) ان وطئت (فليس بمول) لأنه لا يلزمه الوطء بعد الشهر شيء (وأذا وطئ مختاراً) بمطالبة أو دونها (لزمته كفارة بين) بقيد زده بقولي (ان حلف بالله) أي باسمه أو صفته فإن حلف بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة أو بالزام قربة بزمها الزمها أو كفارة بين (فإن عسر لما نزع طبعي) من الوطء (كرض برجي زواله) أو لا يرجمي زواله كجب (فاء بلسانه فيقول) في الأول (إذا قدرت ففت) وفي الثاني لو قدرت ففت لأنه يخف به الأذى وإن عسر لما نزع طبعي كاحوا مطالبته بطلاق لأنه لا يمكنه طهره الوطء فإن عصى بوطء سقطت المطالبة بالتحلل الجمين (ويرفع حكم الإيلاء) بأربعة أمور لا تحلل الجمين بكل منها (الوطء) من المولى وهو مكلف عالم مختار وكذا سكران (والطلاق البائن) وانقضاه مدد الحلف وموت بعض المحلوف عليهن في قوله لأربع (من النسوة مثلاً) والله لا أطوكن (ولا نظراً إلى تصور الوطء بعد الموت لأن اسم الوطء إنما يطلق على ما يقع في الحياة ولو لم يمت منهن أحد أو واطئ ثلاثاً منهن (تعين الإيلاء في أربعة من حينئذ) لحصول الخنث بوطئها فعلم أنه لا يكون مولياً في الحال لأن المعنى لا أطأ جميعكن فلا يحنث بوطء ثلاث منهن (فإن قال والله لا أطأ كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة) منهن في الحال لحصول الخنث بوطء كل واحدة ولو قال والله لا أطأ واحدة منكن فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فحل منها فقط أو مبهمه عينها أو عن كل واحدة أو أطلق قول من كل منهن

باب الظهار

مأخوذ من الظاهر لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت على كذا أمرى وخصوا الظاهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج * والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يطهرون من نسائهم وهو حرام لقوله تعالى فيه وانهم يقولون منكر من القول وزورا * وأركانه أربع زوجان ومشبه به وصيغة كما تؤخذ من قولى (يصح من كل زوج يصح طلاقه) ولو خصياً ومحبوباً وعنيا وسكران وكافراً فلا يصح من أجنبي حتى لو نكحها بعد ذلك لم يصح مظاهراً ولا من صبي ومجنون ومكره (وهو أن يقول لزوجته أنت أو عضون من أعضائك الطاهرة) ولو بدون (على) أو منى أو منى (كظهارى) أى فى التحريم (بخلاف الأعضاء الباطنة كالسكبد والقاب) فليس بظهار لأنه لا يمكن التمتع به حتى يوصف بالحرمة (فإن شبهها بغيرها) غير الظاهر (من أعضائها) ولم يذكر للكرامة كبدها أو بطنها (كان ظهاراً) مطلقاً (وكذا) يكون ظهاراً (إن ذكر لها) أى للكرامة كمينها (وقصد طهاراً) فإن قصد كرامة أو أطلق فلا يكون طهاراً (وقوله أنت كأمى كناية) لأنه يحتمل الظهار كغيره (وكالأم محرم) غيرها (لم يطرأ تحرماً) عليه كاخته وعمته وحالته ومرسنة أبيه وأمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف نحو مرسنة وزوجة ابنه فليس كالألم لطرؤ تحرماً عليها عليه (وتلزمه كفارة بالعود) للآية السابقة (وهو) في ظهار غير مؤتمت من غير رجعية (أن يسكنها زمناً يمكن فراقها فيه) لأن العود للقول بخلافه يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعاد فيه أى خالعه ونقضه وهو قريب من قولهم عادى في هبة ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وأما كذا يخالعه أما العود في الظهار المؤقت فهو أن يما فى المدة وأما العود في غير مؤتمت من رجعية فهو أن يرجع والأوجه أن الكفارة تجب بالظهار والعود (ولو طاهر من أربع بكلمة) كقوله أنت على كظهارى (لزمه) أما كمن أربع كفارات) لو جوداً ظهاراً العود فى حق كل منهن ولو طاهر منهن بأربع كلمات ولو متوالية

باب الظهار
يصح من كل زوج يصح طلاقه وهو أن يقول لزوجته أنت أو عضون من أعضائك الطاهرة على كظهار أى بخلاف الأعضاء الباطنة كالسكبد والقلب فإن شبهها بعضو آخر من أعضاء أمه ولم يذكر للكرامة كان ظهاراً وكذا إن ذكر لها وقصد طهاراً وقوله أنت كأمى كناية وكالأم محرم لم يطرأ تحرماً وتلزمه كفارة بالعود وهو أن يسكنها زمناً يمكن فراقها فيه

ولو طاهر من أربع بكلمة كمن أربع كفارات

فوائد من الثلاث الاول فان عارق الراية عقب ظاهرها فعليه ثلاث كفارات والا فلا يح

باب اللعان

هو لغة الطرد والابعاد وشرعا كلمات معدودة جعلت حجة للخصم الى قذف من لم يخطئ فرائشه وألحق العار به
أولى نفي ولد * وأركانه ثلاثة متلازمان وصيغة كما يعلم مما يأتي * والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون
أزواجهم الآيات واليه أشرت بقولي (هو أن يقول) الزوج (أربع سرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما
رسمت به هذه من الزنا) أي زوجته (والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا)
ويشير اليها في الحضور ويخبرها في الغيبة ويأتي بدل ضماير الغائب بضمها والشتكهم فيقول لعنة الله على * ان كنت
الى آخره وان كان ولده ينفذ ذكره في السكائر الخمس ليقضي عنه فيقول وان الولد الذي ولدته وأوهذا الولد من
زنا وان لم يقل ليس مني (ويحصل به) أي بلعانه ستة (اتقاء نسب نقابه) حيث كان ولد لمافي الصحيحين
أنه يفرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (ودره الحد عنه) لها وكذا للزاني ان ساء في لعانه للآية
التي بقى الاولى وقياسا عليها في الثانية وكالحذ التعزير (وتحرم المرأة عليه مؤبدا) خبر البيهقي المتلاعنان
لا يجتمعان أبدا (واجاب الحد عليها) لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (وانفاسخ) النكاح ظاهرا
وباطنا كالرضاع (وسقوط حصاتها في حقه ان لم تلحق) أولاعنت وقذفها بذلك الزنا أو أطلق رالأولان
من هذه الستة مقصودان والبقية تبع لها (فان أكذب نفسه ثبت النسب) لانه ثبتت بالإمكان (ولزمه
الحد ولم ترفع الحرمة) لظاهر الأدلة السابقة (ولا يلحق أجنبية) لان شرط الملاعن أن يكون زوجا (الا
ان قذفها وهي زوجته) فيلاعن (سواء أنفي ولدا أم لا) فان قذفها بعد أن أبانها أو مات فان كان بزنا مطلق
أو. مضاف الى بدن كاحه لاعن ان كان ولده بلحقه ويريد نفيه دون ما ذالم يكن ولده وان كان مضافا الى قبل
نكاحه أو الى به. البيهقي فلا لعان سواء أنفي ولدا أم لا فيحد له انشاء قذف مطلق أو مضاف الى بعد
النكاح ويلحق لنفي الولد ويسقط عنه الحد (أو) الا ان (وطئها بشبهة) كنكاح فاسد ثم قذفها
فيلاعن (ان كان ثم ولد ينفي نسبه يحصل به غير الراية) من الصور السابقة في المات فينفي نسب نقابه بلعانه
ويدرأ عنه الحد به لا تتقاء النسب وتحرم المرأة عليه مؤبدا كما لو لاعن في نكاح صحيح أما الراية فلا تحصل
به فلا يجب الحد عليها (ولا تلحق عن هي) لاتقاء الزوجية ولان لعانه لنفي النسب وهو لا يتعلق بها ولو قال زوجته
وطئت بشبهة وجب لها تزويجه لان فيه عارا وإيذاء وله اللعان وان لم يكن ولده ويقول في نفيه أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيما رميتها به من اصابة غيري طاعلى فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة (ولا تتكرر البيهقي
الافى اللعان والقسامة) لعظم أمرهما وليس منهما ما يكون ابتداء بلاينة في جانب للدعي الا فيهما (وشرط
اللعان سبق قذف يوجب الحد) كتوله من صراحته زنت أو يراية ومن كنيته زناة في الجبل أو زناة
أو يافجرة فلا يجوز اللعان بدون ذلك (الافى صور) عشرة (أن تكون) المرأة (كافرة أو أمة أو مدبرة
أو مكاتبه أو أم ولد أو مبعضة أو مجنونة أو صغيرة) توطأ (أو مكرهة) على الزنا (أو موطوءة بشبهة) فان
قذفها لا يوجب الحد لانه انما يجب بقذف محصن وهو مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء يحده وهو منصف
في المذكورات فقد فهن انما يوجب التعزير والاخرة من زبادتي (رضابط ذلك أن يكون سبب وجوب
التعزير فيها التكذيب) لان القاذف كاذب ظاهرا فيلاعن لدفع التعزير (فان كان سابه التأديب) إما
(لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ) أو رقاء أو قرناء (أو لصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها فلا
لعن) أما في الاول فلتيقن كذبه فلا يمكن من الحلف على أنه صادق فيعززاللقذف لانه كاذب فيه
قطعاً لم يحق بها عارا ل منعها من الايذاء والخوض في الباطل وإما في الثاني وهو من زبادتي فلان اللعان
لا طار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه لاسب والايذاء فاشبه التعزير لقذف صغيرة لا توطأ

هو أن يقول أربع
سرات أشهد بالله أني
من الصادقين فيما رميت
به هذه من الزنا والخامسة
أن لعنة الله عليه ان
كان من الكاذبين فيما
رماها به من الزنا أو يحصل
به اتقاء نسب نقابه به
ودره الحد عنه وتحريم
المرأة عليه مؤبدا
واجاب الحد عليها
وانفاسخ وسقوط
حصاتها في حقه ان لم
تلحق فان أكذب
نفسه ثبت النسب ولزمه
الحد ولم ترفع الحرمة
ولا يلحق أجنبية الا
ان قذفها وهي زوجته
سواء أنفي ولدا أم لا
أو وطئها بشبهة ان كان
ثم ولد ينفي نسبه
ويحصل به غير الراية
ولا تلحق عن هي ولا
تتكرر البيهقي الا في
اللعان والقسامة وشرط
اللعان سبق قذف
يوجب الحد الا في صور
أن تكون كافرة أو أمة
أو مدبرة أو مكاتبه أو أم
ولد أو مبعضة أو مجنونة
أو صغيرة أو مكرهة أو
موطوءة بشبهة وضابط
ذلك أن يكون سبب
وجوب التعزير فيها
التكذيب فان كان
سببه التأديب لكذب

بأن تقول أشهد بالله أنه
 من الكاذبين فيهم ملك
 به من الزنا والطمسة أن
 غضب الله عليها أن كان
 من الصادقين فيه
 ويشترط للعلن أمر
 القاضي وتلقين كلفه
 (باب العدة والاستبراء)
 العدة ما للفرقة حياة وإنما
 يجب بعد طء أو إدخال
 في وهي حرة ذات
 اقراء ثلاثة اقراء وقبر
 ذات اقراء ثلاثة أشهر
 واغبرها لذات اقراء
 قرآن ولغير ذات اقراء
 شهر ونصف وما للفرقة
 وفاة فتجب وان اتنى
 لوطه وادخال للمني
 وهي حرة أربعة أشهر
 وعشرة أيام بلياليها
 واغبرها شهران وخمسة
 أيام بلياليها هذا كله في
 غير ذات الحمل أما في
 فوضعه ولو ميتا أو
 مضغة غير مصورة أخير
 القوابل بأن أصل آدمي
 بشرط نسبة الحمل إلى
 صاحب العدة ولو احتملا
 كفى بلعان وانفصاله
 كله حتى تاتي توأمين
 ان يكون بينهما دون
 سنة أشهر والاستبراء
 واجب ومستحب
 فالواجب في اتنة طامن
 حرة إلى ريق كالسبية
 أو عكسه كالعقيقة وأم

(وللزوجة معارضة لعانها بان تقول) هذه أربع سرات (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيأرماني به من الزنا
 والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة وتأتي في
 الخامسة بضمائر التكلم فتقول غضب الله على الخ ولا تحتاج إلى ذكر الولدان لعانها لا يؤثر فيه وإنما تؤثر
 لعانها عن لعانها لان لعانها لا سقط الحد الذي لزمها بلعانه (ويشترط للعلن أمر القاضي) به (وتلقين كلفه)
 لكل منهما فية قول قل كذا وقولي كذا فلا يعتد به بدون ذلك كافي سائر الأيمان

(باب العدة والاستبراء)

(العدة) مدة تتر بص فيها المرأة لفرقة براءتها أو لتجديا وتقعجها على زوج به والاصل فيها قبل الاجماع
 الآيات والاخبار الآتية وهي (اما لفرقة حيلة) بطلاق أو غيره (وانما تجب) للفرقة (بعد طء) ولو في الدبر
 بخلاف ما قبله لأنه تعالى أوجبها على المطلقات باللفظ يقتضي التعميم ثم خص منه من لم يدخل بها بقوله ثم
 طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالكس عليهن من عدة تعتدونها (أو) بعد (ادخال مني) محترم لأنه أقرب
 إلى العلق من مجرد الايلاج وفي معنى ذلك اللوطه بشبهة أو إدخال مني من طنته زوجه أو سيدها (وهي)
 أي عدة للفرقة (لحرة ذات اقراء ثلاثة اقراء) لقوله تعالى والمطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء (و) حرة
 (غير ذات اقراء) بأن يمس من الحيض أو لم تحض (ثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يمسن من الحيض من
 نساءكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن كذلك وقد ذكرت في شرح الأصل عدة
 المتحيرة وزيادة على ذلك فراجع (و) العدة (لغيرها) أي لغير الحرة (لذات اقراء) ولو بمبعضه (قرآن)
 لقول عمر رضي الله عنه تعد لأمة بقرأين ولأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وانما كانت
 القراء الثاني لتعثر تبعيضه كالطلاق اذ لا يظهر بعضه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم (واغبر
 ذات اقراء) بأن يمس من الحيض أو لم تحض (شهر ونصف) لأنها على النصف من الحرة (واما لفرقة وفاة
 فتجب) على الزوجة (وان اتنى اللوطه وادخال للمني) وكانت صغيرة أو زوجة صغيرة (وهي حرة) ولو من ذوات
 لا اقراء (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن ويكمل المنكسر (واغبرها) ولو بمبعضه فهو
 أهم من قوله وللأمة (شهران وخمسة أيام بلياليها) لأنها على النصف من الحرة (هذا كله في غير ذات الحمل أما
 فيها بموضعه) أي الحمل تعتد (ولو) كان الحمل (ميتا أو مضغة غير مصورة) أخبر القوابل بأنها أصل آدمي لقوله
 تعالى وأولات الاحمال أجلمن أن يضعن حملهن فهو مقيد للآية السابقة ولأن المضغة المذكورة تسمى حلا
 بخلاف الطلقة ونحوها وانما تعتد بالوضع (بشرط نسبة الحمل إلى صاحب العدة ولو) كان صاحبها مجنونا أو
 مسلوفا أو كانت نسبة الحمل إليه ولو (احتمالا كفى بلعان) وان اتنى عنه ظاهر الاحتمال كونه فان لم يمكن
 نسبته إليه لم تقض العدة بوضعه كان مات وهو وصي وامرأته حامل لا تنفاته عنه (و) بشرط (انفصاله) كما
 حتى تاتي توأمين بان يكون بينهما دون سنة أشهر) لأنهم حمل واحد فشمتهما الآية بخلاف ما إذا تخلل بينهما
 ستة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر وبخلاف ما إذا لم ينفصل كله اذ لا يحصل ببعضه براءة الرحم ولان هذه لم تضع
 حياها (والاستبراء) وهو لغة طلب البراءة وشرعا التربص المرأة مدة بسبب ملك الحيض حدونا أو زوالا أو
 بسبب تجدد حمل وطء لبراءة الرحم أو تعبد أو هونوعان (واجب ومستحب) * والاصل فيه قوله ^{عليه السلام} في
 سبايا أو طاس ألا لا رطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواه أبو داود وغيره وقاس
 الشافعي رضي الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك رالحق من لا تحيض بمن تحيض في اعتبارا بر
 الحيض والظهر غالباً هو شهر (فالواجب) كائن (في انتقالها) أي المرأة (من حرة إلى ريق كالسبية) وان
 لم تكن موطوءة لمعوم الخبر السابق (أو عكسه) أي انتقالها من ريق إلى حرة (كالعقيقة) بعد طئها (وأم

كالشترأة والموروثة
وفي تجديد حل وطئها له
كالملقة قبل السخول
والمكاتبه بالتجيز أو
لغيره كأن يري يزويجها
والمستحب اما في أمة
كأن اشترى زوجته أو
في حرة كأن مات ولد
زوجته من غيره عن
غير أصل وفتح فتسبأ
ولا يعتبر في العدة أقصى
الاجلين الا في المطلق
احدي امراة بهما بالما
وقد دخل بهما ثم مات
قبل البيان أو التعين
فتقتد كل منهما
بالاكثر من عدة الوفاة
من الموت وثلاثة اقراء
من الطلاق وفيما لو أسلم
على أختين أو أمتين
أو أكثر من أربع
ومات قبل مامر وفيما
لومات سيد أم ولد
هدهما ولم يدورا ولهما
موتا فتقتد من يوم
موت آخرهما بأربعة
أشهر وعشرين إن كان
بينهما شهران وخمس
ليال فأكثر فلا بد مع
ذلك من حيضة وإن كان
بينهما أقل من ذلك
لم تحتج لذلك
﴿ باب الرضاع ﴾
لأن ثبت حرمته الا يكون
البن لأدمية بلغت

الولد بموت سيدها عنها) لزوال الفرائض عنها كزوال الفرائض عن الحرة نعم لو استبرأ العتيقة قبل حتمها
لم يجب عليها الاستبراء وتزوج في الحال اذ لا تشبه منسكوحة بخلاف أم الولد (أومن ررق إلى ررق كالشترأة
والموروثة) والمردودة يجب لتجدد الملك (وفي تجديد حل وطئها له) أي للسيد (كالملقة قبل السخول
والمكاتبه بالتجيز) أو فسسخها للكتابة لعود ملك الفتح بعد زواله بخلاف المطلقة بعد السخول لا يجب
عليها الاستبراء الا ان ملكها من زوجة ثم طلقت وانقضت عدتها فيجب عليها الاستبراء (أو لغيره كأن يريده)
السيد (تزويجها) وكانت موطوءة أو موطوءة غيره موطأ محرم أو مريد التزويج غيره ولم يستبرأ من انقضت
منه اليه (والمستحب اما في أمة كأن اشترى زوجته) فتسبأ استحبابا لتمييز ولد النكاح عن ولده الملك
اليمين فانه في النكاح ينقض عدلها كما تم بعتي الملك وفي ملك اليمين ينقض عدلها وتحمي أمه أم ولد (أو في حرة كأن
مات ولد زوجته من غيره عن غير أصل وفتح فتسبأ) استحبابا لاحتمال انها حامل بأخ لام ليت فبرث منه
(ولا يعتبر في العدة أقصى الاجلين) من عدة وفاة وثلاثة اقراء (الا في ثلاثة مواضع) فيما لو طلق احدي
امراة بهما (بالتاقد قد دخل بهما) وهما ذواتا اقراء معينة كانت المطلقة أو مبهمة (ثم مات قبل البيان)
في المينة عنده (أو التعين) في المبهمة (فتقتد كل منهما بالاكثر من عدة الوفاة من الموت وثلاثة اقراء من
الطلاق) لأن كل واحدة لزمها عدة والتبست عليهما أخرى فلازم أن تأتي بالاكثر احتياطا فان لم يدخل بهما
أو دخل بكل منهما والطلاق رجعي أو كاتاذولي أشهر اعتدنا لوفاة ولو دخل باحدهما وهي ذات أشهر مطلدا
أرذات اقراء في طلاق رجعي اعتدت كل منهما لوفاة أو في طلاق بائني اعتدت من دخل بها بالاكثر والآخرى
عدة الوفاة للاحتياط في الجميع (وفيما لو أسلم) للزوج (على أختين أو أمتين أو أكثر من أربع ومات قبل
مامر) أي البيان أو التعين فتقتد كل بالاكثر من عدة الوفاة وثلاثة اقراء من الموت احتياطا وذكر
التعين في هذه والتي قبلها من زيادتي (وفيما لومات سيد أم ولد وزوجها ولم يدورا ولهما موتا فتقتد من
يوم موت آخرهما) موتا (بأربعة أشهر وعشر) احتياطا (ثم إن كان بينهما شهران وخمس ليال فأكثر)
ولم تحض فيها (فلا بد مع ذلك) أي مع الأربعة أشهر وعشر (من حيضة) فيها أو بعدها لاحتمال أن الزوج
مات أولا وانقضت عدتها وعادت فراشا للسيد (وان كان بينهما أقل من ذلك لم تحتج لذلك) لاداء استبراء
عليها لانها لم تعد فراشا للسيد لكونها زوجة أو معتدة وما ذكرته من أن حكم الشهرين وخمس ليال حكم

الاكثر منها هو المعتد وقد أفتح في شرح الاصل ﴿ باب الرضاع ﴾
هو فتح الرأ وكسرهما لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعا اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في
جوف طفل وقدم التحريم به في كتاب النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وأركانه ثلاثة مريض
ورضيع ولبن (لأن ثبت حرمته الا يكون البن لأدمية بلغت تسعا) من السنين القمرية تقريرا لاحتمالها
البالغ سواء البكر والخلية وغيرهما فلا تثبت لبن رجل ولا لبن ختنى ما لم تنفخ أنوثته لانها لم تحلق لغذاء
الولد فاشبهها ساثر المائعات ولا لبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم تثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء
الولد صلاحية لبن الأدميات ولا لبن جنية لان الرضاع نال بالنسب والله قطع النسب بين الجن والانس وهذا
لا يخرج بتعبير الاصل بأمرأة ولا لبن من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل البلوغ (وبوصوله) أي وصول
ما حصل منه (للجوف) من معدة أو دماغ بواسطة منفذ وان تقاياه في الحال لوصوله إلى محل التغذية بخلاف
وصوله إلى غيرهما كالخالص بصبه في جراحة بيطنه أو في إحليله أو وصوله اليهما بواسطة المسام كصبه
في العين (و) (بكون الرضيع لم يبلغ حولين) في ابتداء الخامسة يقينا فلا أثر للرضاع بعدهما ولا مع
الشك في ذلك لخبر لارضاع الا ما كان في الحولين رواه البيهقي وغيره ولشك في سبب التحريم في صورة
الشك وابتداء الحولين من اغصال الولد ويعتبر كونه حيا حياة مستقرة فلا أثر لوصول مامر إلى جوف غيره

وكون الرضاع والحلاب

في حياتها وكونه خمس رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا تعدد أو قطع للهو وعاد فوراً أو تحول من ثديها إلى الآخر فلا وكل رضاع حرم أقاربها حرم أقارب ذي اللبن إلا ولد الملائنة والزنا ومن لا يعرف له أب ومن له خمس بنات أو خمس لبنهن له فأرضعن طفلا كل واحد رضة حرم من عليه في الأخيرة لأنهن موطوات أيه دون الأولى ولا تحريم بحقته ولا تنقطع نسبة اللبن من صاحبه إذا ولادة من آخر فاللبن بعدها للآخر ولو تزوجت امرأة في العدة ثم أرضعت بلبنها طفلا فهو تابع للولد فهو لبن لحقه الولد بقاتعاً وغيره

باب النفقات

لوجوبها سببان نسب وملك فتجب بالنسب نفقة الأصل وزوجته والفرع ويشترط يسار المفق بفاضل من مؤنته ومؤنة زوجته ويحب بالملك نفقة الزوجة وخادما ان كانت ممن تخدم أو احتاجت لزمانة أو مرض والمعتدة ان

كاعتد رجبية أو حاملا غير معتدة عن وفاة

تخرج من النفقة (و) (ب) كون الرضاع والحلاب في حياتها الحياة المستقرة فلا يثبت بلبن ميتة لانه من جثة منسكة عن الحلب والحرمه كلبن البهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حوكه مذبح لانه كالميتة (و) (ب) (ب) كون خمس رضعات) يقينا فلا أثر لها ولا مع الشك فيها للشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيها أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فتنسجن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤن من لم يبلغه النسخ لقربه (وضبطهن بالعرف) وان لم يكن شعب اذ لاحدله في الشرع ولا في اللغة فربحنا فيه إلى العرف (فأقطع اعراضا) عن الثدي أو قطعت عليه الرضعة ثم عاد (تعدد) الرضاع (أو قطع اللهو) أو لتنفس (وعاد فوراً أو تحول من ثديها إلى) (الآخر) هو أولى من قوله من ثدي إلى ثدي (فلا) تعدد كما أن من انتقل من طعام إلى طعام آخر أو أمسك عنه ساعة للهو ونحوه ثم عاد إليه لا يخرج ذلك عن كونه أكلة واحدة (وكل رضاع حرم) على الرضيع (أقاربها) أي الرضعة (حرم أقارب ذي اللبن) وتعتبر الرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وأبؤها أجداده وأمهاتها جداته وأولادها أخوته وأخواته وأخواتها وأخواله وخالاته وأبوزي اللبن جده وأخوه عمه وكذا الباقي (الأولاد الملائنة والزنا ومن لا يعرف له أب) فلا يحرم عليه ارتضاعه أقارب الرجل لانه منفي عنه فكذا الرضيع فلو استلحق من نفاء لحق الرضيع أيضا (ومن له خمس بنات أو خمس لبنهن له) تكف خمس مستولات أو أربع زوجات وأم ولد (فأرضعن طفلا) بان أرضعت (كل واحدة) منهن (رضعة حرم من علي في الأخيرة لأنهن موطوات أيه) ولا أمومة لمن لان كلاتهن لم ترضعه خمس رضعات (دون الأولى) فلا يحرم من عليه فيها لانه ليس ابنه وتعتبر في الأخيرة بما ذكر أعظم من اقتضاه على المتأخرين المذكورين (ولا تحريم) في وصول اللبن للعرف (بحقته) لا تنفاء النفقة بها (ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) هو أعظم من قوله زوج وان طالت المدة أو أقطع اللبن بعدا وطلعت وتزوجت آخر لعدم الأدلة ولانه لم يحدث ما يحال عليه (الابولادة من آخر فاللبن بعدها للآخر) لحدوث ما يحال عليه فعلم أنه قبلها للأول وان دخل وقت ظهور لبن حل الآخر لان اللبن غذاء للولد لا للحمل (ولو تزوجت امرأة في العدة ثم أرضعت بلبنها طفلا فهو) أي اللبن (تابع للولد فهو لبن لحقه الولد بقاتع) بان أمكن كونه من صاحب العدة والتزوج فيها (أو غيره) كأن انحصر الامكان في واحد منها فالمرجع منه ابن لمن لحقه المولود

باب النفقات وما يتبعها من آدم وغيره

وهي جمع نفقة (لوجوبها) على الشخص غيره (سببان نسب وملك) أي ملك نكاح ويمين (فتجب بالنسب نفقة الأصل) من أب وأم ولو بواسطة لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ومنه القيام بنفقتها (وزوجته) لانها من تمة الاعفاف اللازم لفرعه (والفرع) من ابن أو بنت ولو بواسطة لقوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن ووجهها أنها لما زمت أجرة ارضاع لولد كانت نفقته ألزم (ويشترط) في وجوب النفقة (يسار المفق بفاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته) وخادما وخادمه وأم ولده يومه وليته ما يصرفه إلى من ذكر فان لم يفضل شيء فلا تجب النفقة لمن ذكر لانه ليس من أهل المواساة ولا يجب لمالك كفايته ولا المكتسبها الا أن يكون أصلا فتجب له حرمة بخلاف الفرع وتعتبر بالمؤنة أهم من تعبيره بالقوت (ويجب بالملك نفقة الزوجة) لخبر ما حق زوجة الرجل عليه قال قطعها اذا طعنت وتكسوها اذا اكتسبت رواد أبوداود والحاكم ومصحح اسناده ولقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف (و) نفقة (خادما ان كانت ممن تخدم) في بيت أيها (أو احتاجت) لذلك (لزمانة أو مرض) لان ذلك من المعاشرة بالمعروف (و) نفقة (المعتدة ان كانت رجعية) لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته (أو) كانت (حاملا غير ممتدة عن وفاة) أو طء شبهة أو فسح بمقارن للعقد لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن

أخفى للزوجة مدان
ولخادمها مدونث وطى
المتوسط مد ونصف
ولخادمها مد وعلى
المعسر ومن به رق
لكل منهما مد ولو كان
له ابن وبنت فالسوة
عليهما سواء ومن
وجبته النفقة وجب
له الأدم والكسوة
والسكنى وتوابعها
وتسقط النفقة بمضى
الزمان الانفقة الزوجة

(باب الحضانة)

تقدم فيها الأم وان عات
إذا كانت أهلا لها على
الأب وان علا إلى أن
يبرز الولد فيخير بينهما
فإن تدافعاها أو أقام كل
منهما يبلداً وتزوجت
قصد الأب وتقام
أقاربها الورثاء على
أقاربه إلا الاخت لأم
فتقدم عليها أم الأب
والاخت لابن أو لأب
ويقوم أب الأب مقامه
في غيبته في الحضانة
وغسل الميت والصلاة
عليه

(كتاب الجنائيات)

يجب اقود في النفس
والطرف والغنى والجرح
بشرط عصمة القتل
والمكافأة وهي في
النفس أن لا يفضل
محبه بجرية أو اسلام
أرأسية أو سيادة وفي الثاني

حتى يرضع حملين بخلاف المعتدة عن وفاة طهر للزوجة على إسناد صحيح ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة
أو عن وطء شبهة لعدم الزوجية أو عن فسح بمقارن العقد لرفع العقد من أصله (و) نفقة (الملوك) من مرقيق
وحبوان حرمة الروح وطهر مسلم للملوك طه امه وكسوته (ولا يكلف من العمل ما لا يطبق) ولا شيء على السيد
السكاتب لاستقلاله (فعل الغنى) الحر (الزوجة مدان ولخادمها مدونث وعلى المتوسط) الحر (مدون نصف
ولخادمها مد وعلى المعسر ومن به رق) ولو مبعضاً موسراً (لكل منهما مد) واحتجوا لاصل التفاوت في
نقبتها بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية والواجب غالب قوت البلد فان اختلف وجب لائق بالزوج
ويعتبر اليسار وغيره بطولع الفجر وذكر في شرح الاصل تعريف الغنى والمتوسط والمعسر مع زيادات
أخر (ولو كان له) أي لمن يجب نفقته (ابن وبنت فالسوة عليهما سواء) لا شترأ كهما في مطلق الارث فلا يختص
بالابن ولا توزع عليهما أثلاً بما بحسب الارث ومن له أصل ولم يرع فنفقته على الفرع (ومن وجبته النفقة وجب
له الأدم والكسوة والسكنى وتوابعها) كآلة نظيف للزوجة وآلة كل لها وقولاً بتوابعها من زياتى (وتسقط
النفقة بمضى الزمان) بلا اتفاق (الانفقة الزوجة) وخامها فلا تسقط بل تصير ديناً في ذمته لانها بالنسبة اليها
معارضة في مقابلة التحسين التمتع وبالنسبة الى غيرها مواساة

(باب الحضانة)

بفتح الحاء مأخوذ من الحضن بكسرها وهو الحنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعاً حفظ من لا يستقل
اموره وتر يته بما يصلحه والاثان ألقى بها كأيضاً خذ مما يأتي (تقدم فيها الأم وان عات إذا كانت أهلا لها
على الأب وان علا) لو فور شفتها (الى أن يبرز الولد) هو أولى من قوله يبلغ سبع سنين (فيخير بينهما)
ان امتزجا وصاحا لانه ^{يطلق} يرغلا من أبيه وأمه رواه الترمذى وحسنه والعلامة كالأعلام (فان
تدافعاها) بان يمتنع كل منهما منها (أو أقام كل منهما يبلداً وتزوجت) بمن لاحق له في الحضانة أو بمن له ذلك ولم
يرض بحضنها الولد (قدم) عليها (الأب) لقيام المانع بالأم (وتقدم أقاربها) بقيد زدة بقولى (الورثاء على
أقاربه) كما تقدم هي على الأب (الا الاخت لام فتقدم عليها أم الأب) وان علاوا (والاخت لابن أو لأب)
لقوة ارثهن وخرج بالورثاء غيرها كمن أدلت بذكر غير وارث كأبى الأم وبنت ابن البنت وبنت الأم
للأم فلا حضانة لها لادلائها بمن لاحق لها فيها وذكر في شرح الاصل زيادة على ذلك وذكر أم الأب من
زياتى (ويقوم أبو الأب مقامه في غيبته في الحضانة وغسل الميت وصلاة عليه) لقيامه مقامه في الشفقة
وتركت من الاصل أشياء تعلم من محالها ووقع فيه زيادة الا قبل قوله في الحضانة والصواب حذفها كما صنعت

(كتاب الجنائيات)

الشامه للجنائيات بالجرح وغيره كسحر ومثقل * والاصل فيها آيات كآية يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
الفحاص وأخبار تكبر الصحاحين لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله الا الله وأنى رسول الله إلا باحدى
ثلاث اثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة (يجب القود في النفس والطرف
والمعى) وهو من زيادتي (والجرح بشرط عصمة القتل) فلا تقتل ذمى ولا غيره بمرى (و) شرط
(المكافأة) أى مساواة القتل لقتل حال الجنابة (وهي في انفس أو لا يفضل) الجنائى (محبته بجرية
أو اسلام أو أصلية أو سيادة) فلا يقتل الحر بمن فيه رق ولا مسلم بكافر ولا أصل بفرعه ولا مكاتب برفيقه
(رفى النانيين) أى الطرف والمعى (ذلك) أى أن لا يفضل الخ (زاد اسم الاخص وسلامة الحق) وهي
المفعه فزاد نطق يد الجرح يد من فيه رى ولا بد مسلم بكافر ولا بد الاصل يد فرعه ولا بد مكاتب برفيقه ولا
اليمين اليسار ولا العكس ولا عين بمحيحة جحد عماء ولا اسنان باطنى بأخرس (وفي الاخير) أى الجرح
(ذلك) أى الامور الذكورة (والساحة) فيعتبر في المارضة مع ما ذكر طولها وعرضها فيناس من رأس

القتل أنواع واجب وهو قتل الحربى وللمرتد وقاطع الطريق والزانى المحسن وتارك

(١١٣)

الصلح بباح وهو القتل قودا

وخرام وهو قتل من له
أمان من مسلم وغيره
عدوانا وأنواع الجباية
ثلاثة عمد وشبه عمد
وخطأ ولا قود فى
الاخيرين ويجب
فى العمد الا فى قتل
الاصل فرعه أو مورث
فرعه وانتقال بعض
ارث القتل اليه كأن
قتل أحد أخوين أباهما
ثم لآخر أمهما فلا يقتل
فان الأب وسيد رقيقه
ولو مكاتباً أو أم ولد
وحربى غيره ومسلم
كافراً إلا أن يخرج ذمى
ذمياً أو مرتداً ثم يموت
الجريح بالجراحة وقتل
حر من به رقى إلا أن
يخرج رقيقاً رقيقاً ثم
يعتق الجراح ثم يموت
الجريح بالجراحة أو
يقتل مجهول النسب
عبداً ثم يقرب بالرق يقتل
شخصاً مرتداً أو حربياً
أوزانياً محسناً أو تارك
صلاة أو قاطع طريق
تحت قنله وقته ملفوفاً
وزعم أنه غير إنسان
وقتل مسلم من ظنه
حربياً فبان مسلماً
ويجب القود بالسبب
كالمباشرة فيجب على
الشاهد إذا رجع بعد
القتل بشهادته والمكر

الشاح بقدر موصفه المشجوج ويخط عليه بسواد أو نحوه ويوضح الموصى وذكر العصمة والاصلية والسيادة
من زى يادى هنا فى الجميع (والقتل) من حيث الحكم (أنواع) ثلاثة (واجب وهو قتل الحربى والمرتد
وقاطع الطريق والزانى المحسن وتارك الصلاة) كما هى مبنية فى أبوابها (وبباح وهو القتل قودا وحرام
وهو قتل من له أمان من مسلم وغيره عدوانا) وهو من الكبائر (وأنواع الجباية) من قتل وغيره فهو أعم
من قوله وأنواعه يعنى القتل (ثلاثة عمد) وهو قصد الفعل والشخص بما يتألف غالباً (وشبه عمد) وهو
قصد ذلك بما يتألف لا غالباً (وخطأ) وهو أن لا يقصد الفعل أو يقصده لكن لا يقصد الشخص (ولا قود
فى الاخيرين) وإنما فيها للمية لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية وخبر قتل الخطأ
شبه العمد قتل السوط والعصافيه مائة من الابل رواه أبو داود وغيره ومحمد بن حبان وغيره (ويجب)
القود (فى العمد) بشرطه بالاجاع (الافى) أربع عشرة مسألة فى (قتل الاصل فرعه) لخبر لا بقاد للدين من
أبيه رواه الحاكم ومحمد وبقيّة الاصول كالأب وبقيّة الفروع كالابن والمعنى فيه أن الاصل كان سبباً فى
وجود الفرع فلا يكون الفرع سبباً فى عدمه (أو) فى قتله (مورث فرعه) كأن قتل حقيقه أو زوجة فسه
وله منها إن لانه إذا لم يقتص منه بجانته عليه فأولى أن لا يستوفيه منه (و) فى (انتقال بعض ارث القتل
اليه) أى الى القاتل (كأن قتل أحد أخوين أباهما ثم الآخر أمهما) والزوجة باقية (فلا يقتل قاتل الاب)
لا تنتقل بعض ارث أبيه اليه من أمه ومن جلته بعض القصاص فيسقط باقية ويقتل قاتل الأم (و) فى قتل
(سيد رقيقه ولو مكاتباً أو أم ولد) أو من ملك بعضه لعدم المكافأة (و) فى قتل (حربى غيره) ولو مسلماً لانه
لم يلتزم حكمنا (و) فى قتل (مسلم كافراً) ولو ذمياً لخبر البخارى ألا لا يقتل مسلم بكافر لعدم المكافأة (الا) فى
ثلاث صور (أن يخرج ذمياً أو مرتداً) ثم يسلم الجراح (ثم يموت الجريح بالجراحة) فيقتل به لمكافأته
حال الجباية وذكر حكم المرتد مع المرتد من زى يادى (و) فى (قتل حر) كله أو بعضه (من يهرق) لقوله تعالى
الحر بالحر والعبد بالعبد ولخبر لا يقتل حر بعد رواه الدارقطنى (الا) فى صورتين (أن يخرج رقيقاً رقيقاً)
هو أولى من قوله عبد عبداً (ثم يعتق الجراح ثم يموت الجريح بالجراحة) فيقتل به لما مر (أو) أن (يقتل
مجهول النسب عبداً ثم يقرب بالرق) فيقتل به مؤاخذه له بأقراره (و) فى (قتل شخص) معصوم (مرتداً أو
حربياً) وهو من زى يادى (أوزانياً محسناً أو تارك صلاة أو قاطع طريق تحت قنله) لاستيفاء حق الله تعالى مع
انتفاء عصمته عليه (و) فى (قتله) أى الشخص (ملفوفاً وزعم أنه غير إنسان) فى (قتل مسلم من ظنه
حربياً) بدارهم أو صفهم (فبان مسلماً) لوضوح العذر ولانه أسقط حرمة نفسه بمقلبه ثمة وقولى حربياً
أولى من قوله كافراً (ويجب القود بالسبب) وهو ما يؤثر فى تحصيل ما يؤثر فى التلف (ك) ما يجب (المباشرة)
وهى ما يؤثر فى التلف ويحصله (فيجب) القود (على الشاهد إذا رجع بعد القتل بشهادته) وقال تعمدت
الكذب وعلمت أنه يقتل بشهادتى (و) على (المكره) بكسر الراء بغير حق بان قال لقتل هذا والقتلتك
فقتله فاشبه ما لورماه بسهم فقتله وتعبيرى مما ذكر أولى وأعم مما عبر به

(فصل فى موجب القتل) بفتح الجيم (قد لا يوجب القتل شيئاً لوجوبه أو إباحته) وقدم بيانها (وقد
يوجب) وإن كان واجباً (القود كقتل المرتد مثله) والزانى المحسن مثله (وقد يوجب الكفارة فقط) أى
دون القصاص والمال (كقتله نفسه أو عبده أو مسلماً بدار الحرب أو بصفهم) ظنه حربياً لان كلامهم
معصوم يحرم قتله والكفارة حق الله تعالى فلا تسقط بذلك بخلاف الضمان بغيرها (وقد يوجبها والقود أو
الدية وهو القتل المحرم عمداً) إلا ما استثنى أما الكفارة فلما مر وأما الباقي فلانه خير أو ألياء
القتيل بين القتل وأخذ الدية رواه الشيخان (وموجبه) أى القتل (القود) بفتح الواو أى القصاص

(١٥ - نعمة الطلاب)

(فصل) قد لا يوجب القتل شيئاً لوجوبه أو إباحته وقد يوجب القود كقتل المرتد مثله وقد

ر. ب. الكفارة فقط كقتله نفسه أو عبده أو مسلماً بدار الحرب أو بصفهم وقد يوجبها والقود أو الدية وهو قتل المحرم عمداً وموجبها القود

القود دينه وبين العفو بلا مال أو به الا فيا لو قطع المستحق يدي القاتل ولم يمت ولم تنقص دية فيتخير بين القود والعفو لا يعمل رفاهاً قتل أحد عبديه الآخر فيتخير بين القود والعفو لا يعمل

(فصل) في الجناية على الرقيق كالحر الا في أنه لا يقتل به حر ولا بعض وأن الواجب قيمته من نقد البلد وأن الذكر وغيره سواء وأنه تعتبر أوصافه في ضمان نفسه (فصل) في الشركة قبل الجناية أنواع أحدها لا يسقط فيه القود عن أحد منهم بأن يكون فعل كل عمداً عدواً بلا شبهة الثاني لا قود فيه بأن يكون فعل بعض خطأ أو شبه عمداً الثالث يسقط فيه القود عن بعض فقط اما الاستحالة ايجاب القود عليه ككونه سباعاً أو حية أو قاتل نفسه أو لمانع ككونه أصلاً أو صبياً أو مجنوناً شاركه غيره (فصل) في الجناية على مادون النفس تكون بإزالة طرف أو معنى أو بجرح ينتهي إلى عظم

لقوله تعالى كتب عليكم النصاص في القتل ولخبر من قتل عمداً فهو قود رواه الشافعي وغيره بأسا زيد محبة ولا تبدل متلف بين جنسه كالنصف الذي يسمى قوداً لأنهم يقولون الثاني يحمل أو غيره (والدية بدل عن النفس عند سقوط القود) بلا عفو أو بعفو عنه عليها وقولي عن النفس أولى من قوله عنه أي القود لأن المرأة اذا قتلت رجلاً لم تنه عنه ولو كانت بدلاً عن القود لم تنه عنه امرأة (وقد يوجب الكفارة والدية فقط) أي دون القود (وهو الخطأ وشبه العمد) لما مر عند قولي ولا قود في الاخيرين (و يتخير مستحق القود بينه وبين العفو) عنه إما (بلا مال أو به الا بما لو قطع المستحق) هو أعم من قوله الولي (يدي القاتل ولم يمت ولم تنقص دية) عن دية القاتل (فيتخير بين القود) لا لتقام (والعفو لا يعمل) لانه استوفى ما يقابل الدية وقولي ولم تنقص دية من زيادتي (فيما لو قتل أحد عبديه الآخر فيتخير بين القود) للزجر والاتقام (والعفو لا يعمل) لان السيد لا يثبت له على عبده مال

(فصل) في الجناية على الرقيق (ك) الجناية على (الحر) فيما مر (الا) في ست مسائل (في أنه لا يقتل به حر ولا بعض) لعدم الكفاة (وان الواجب قيمته) وأنها (من نقد البلد) بخلاف الحرفين فان واجبه الدية من الابل (وان الذكر وغيره) من أنثى وخنثى وهو من زيادتي في حكم الجناية (سواء) بخلافه في الحر فان دية الانثى والخنثى على النصف من دية الذكر (وانه تعتبر أوصافه في ضمان نفسه) بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المعيب كدية السليم

(فصل) في الاشتراك في الجناية (الشركة في الجناية) هي أعم من قوله في القتل (أنواع) ثلاثة (أحدها) لا يسقط فيه القود عن أحدهم بأن يكون فعل كل عمداً عدواً بلا شبهة لما روي الشافعي وغيره أن حمر قتل نفر خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو نجا لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً ولم ينكر عليه فصار اجاباً ويقاس بالقتل غيره (الثاني لا قود فيه بأن يكون فعل بعض خطأ أو شبه عمداً) لان التلف حصل بفعلين لا يجب بأحدهما النصاص فغلب المسقط كما يغلب فيما اذا قتل البعض رقيقاً (الثالث يسقط فيه القود عن بعض فقط) أي دون البعض الآخر (اما الاستحالة ايجاب القود عليه ككونه سباعاً أو حية أو قاتل نفسه أو لمانع ككونه أصلاً أو صبياً أو مجنوناً شاركه غيره) فيهما فيجب القود على الغير فقط لحصول تلف بفعلين عمدين فلا يؤثر فيه امتناع القود على الشريك لمعنى يخصه

(فصل) في بيان الجناية على غير النفس (الجناية على مادون النفس تكون باز الطرف) كيد ورجل (أو معنى) كسمع وبصر والتصرح به من زيادتي (أو بجرح ينتهي إلى عظم كوفحة رأس أو غيره) كوجه (ففي كل منهما القود) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (دون غيرها) من هاشمة تهشم العظم ومنقاة نقله ونحو ذلك لتيسر ضبطها

(فصل) في مستوفى القود (القود ثبت لكل الورثة) كالدية ويفتقر غائبهم وكال صبيهم ومجنونهم ويحبس القاتل ولا يخفى بكفيل (فان اتفقوا) أي المستحقون (على مستوف) فذاك (والا) بأن أراد كل منهم أن يستوفيه بنفسه (أقرع) بينهم وجوباً فمن خرجت له القرعة تولاه لكن باذن الباقيين على الاصح (ولا يدخلها عاجز) عن المباشرة لانها إنما تجري بين المستوين في الاهلية لكن لا يجوز الاستيفاء بهدروج القرعة الا باذن العاجز ورجح الاصل السخول تبعاً للبغوى (ولا يستوفى) قود (الا باذن الامام) رلو بنائبه لحطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه (وبعز المستقل) من المستحقين (بذلك) لا فتية على الامام ويقع عن النصاص (ولا يأذن الامام الا لعارف) من مستحقه (بذلك) أي باستيفائه فيأذن له (في نفس) لانها مضبوطة (لا) في (غيرها) هو أعم من قوله لا طرف لانه لا يؤمن أن يزيد

كوفحة رأس أو غيره في كل منها القود دون غيرها (فصل) القود ثبت لكل الورثة فان اتفقوا على مستوف والا أقرع ولا يدخلها عاجز ولا يستوفى الا باذن الامام بعز المستقل بذلك ولا يأذن الامام الا لعارف بذلك في نفس لا غيره

ويقال بمثل فعل الجاني
أو بسيف الاتي نحو
وطء فبسيف فقط

(باب النيات)

هي نوعان مغلفة في

العمد وشبهه مطلقا

وهي ثلاث ثلاثون

حققة وثلاثون جذعة

وأربعون خلفه وخففة

في الخطأ وهي أخماس

من بنات مخاض

وبنات لبون وبني لبون

وحقاق وجذعات

وتجب الدية في النفس

والطرف والمعنى

والجرح ثم من ذلك

ما يجب فيه كل الدية

كالنفس والشم والمال

واللسان والكلام

والخسفة والافضاء

والعقل وكسر الصلب

وسلخ الجلد اذا لم ينبت

بدله والاذنين وسمعها

ومنه ما يجب فيه نصفها

كاذن وسمعها وعين

وبصرها وشفة ولحي

ويد وبطشها ورجل

ومشيها وحلقة امرأة

وفي حلقة غيرها حكومة

وتخصية وألية وشفر

ونصف لسان وشم منخر

ونصف عقل ومنه

ما يجب فيه ثلثها كأمومة

وجائفة وثلث لسان

وثلث كلام ومنه ما يجب

فيهر بعها كجفن العين

في الايلايم بترديد الآلة مثلا (ويقال بمثل فعل الجاني) ولو جائفة رعاية للمائة (أو بسيف) لانه سهل وأسرع
والتمريض بذلك من زيادتي وما ذكرته في الجائفة هو للقول عن النص والجمهور وصوبه جماعة بخلاف
ما وقع في الاصل تبعاً للنهاج من تصحيح تعين السيف (الاتي نحو وطء) مما يحرم فعله كسحر وسيف مسموم
(فبسيف فقط) يقال وتعبيرى بذلك تاعم مما عبر به

(باب النيات)

جميع دية والهاء عوض عن فاء الكلمة لأصلها ودي يقال وديت القليل وديا أي أعطيت ديتيه وهي المال
الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها (هي نوعان) أحدهما (مغلطة في العمد وشبهه مطلقا)
عما في الخطأ كما يأتي في الباب الآتي (وهي أي المغلطة) ثلاث ثلاثون حققة وثلاثون جذعة وأربعون
خلفة أي حوامل خبر الترمذي في العمد وخبر أبي داود في شبهه بذلك (ر) ثانيهما (مخففة في الخطأ)
فيما عدا ما يأتي في الباب عقبه (وهي أخماس من بنات مخاض وبنات لبون وبني لبون وحقاق وجذعات)
من كل منها في دية الرجل المسلم عشرون خبر الترمذي وغيره بذلك (وتجب الدية في النفس والطرف
والمعنى) وهو من زيادتي (والجرح ثم من ذلك ما يجب فيه كل الدية) أي دية المجنى عليه (كالنفس)
الحرة للعصومة (والشم) من المنخرين لانه من أعظم المنافع كالبصر (والمال) وهو مالان من
الانث مشتمل على طرفين وحاجز خبر عمرو بن حزم وفي الاتفاق اذا استؤصل المارن الدية الكاملة رواه
البيهقي (واللسان) الناطق ولو لألكن وأرتو ألتع وطفل خبر ابن حزم وفي اللسان الدية رواه أبو داود
 وغيره (والكلام) وان كان لا يحسن بعض الحروف خلقة لانه من أعظم المنافع ونقل الشافعي في الأم
فيه الاجماع وانما تؤخذ دية اذا قال أهل الخبرة لا يعود لطقه (والخسفة) لان معظم منافع الذكر وهو
لثة المباشرة تتعلق بها فاعادها منه تابع لها كالكلف مع الاصابع (والافضاء) للمرأة من زوج أو غيره
بوطء أو غيره وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر لاختلال التمتع بذلك ولنع استمسك الخارج وقيل
هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول (والعقل) الغريزي خبر البيهقي بذلك ولا يزاد شيء على دية العقل
انزال بما لا أرش له ولا حكومة كاطمة (وكسر الصلب) اذا قاتبه المشي أو المني أو الجماع (وسلخ
الجلد اذا لم ينبت بدله) وبقيت حياة مستقرة ومات ولو بعد مدة بسبب من غير السالط أو منه واختلفت
الجنايتان عمدا أو غيره لانه كالجنس الواحد من الاعضاء من حيث انه معد للعرض واحد (والاذنين) ولو
بإياسهما وسواء في ذلك السميع والاصم وذلك لخبر ابن حزم وفي الاذن خسون رواه الدارقطني وغيره
ولانه أبطل منهما منفعة دفع الهوام بالاحساس (وسمعها) خبر البيهقي بذلك ولانه من المنافع المقصودة
والتمريض بهذه وما قبلها من زيادتي وكالبطش والمشي والبصر فقولي كالنفس الخ أولى من قوله وهو إلى
آخوه (ومنه ما يجب فيه نصفها كاذن) واحدة (وسمعها وعين) واحدة (وبصرها وشفة) واحدة
(ولحي) واحد (ويدو بطشها ورجل ومشيها وحلقة امرأة) وهي رأس الثدي عملا بالتقسيط في جميعها
(وفي حلقة غيرها) من رجل وختي (حكومة) لانتفاء المنفعة فيه (وتخصية وألية وشفر ونصف
لسان وشم منخر) واحد (ونصف عقل) بأن صكان يجن يوما ويفيق يوما عملا بالتقسيط وقولي
كأذن إلى آخوه أولى من قوله وهو الخ (ومنه ما يجب فيه ثلثها كأمومة) وهي التي تبلغ خريطة السماغ
خبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود وغيره وقيس بها الدامغة وهي التي تخرق خريطة السماغ (وجائفة)
وهي جرح ينفذ إلى جوف باطن بحيل أو طر يقره كبطن وصدر لخبر عمرو بن حزم أيضا (وثلث لسان
وثلث كلام) وأحد طرفي الانث أو الحاجز عملا بالتقسيط وقولي كأمومة إلى آخوه أولى من قوله وهو الخ
(ومنه ما يجب فيه ربعها كجفن العين) ولولا عني وربع شيء مما مر عملا بما قلناه فتعبيرى بذلك أولى

ومنه ما يجب فيه عشر
ونصف وهو المنقلة ومنه
ما يجب فيه عشرها
ومنه ما يجب فيه نصف
عشرها كموثقة ومن
وأثمة لهما ومنه ما يجب
فيه ثلث عشرها كأثمة
خنصر

(باب العاقلة)

هي العصباء الا الاصل
والفرع وتحمل خطأ
وشبه عمدا ولا تحمل عمدا
ولا صلحا ولا اعترافا
ولا عن عبد ومرتد
ومنتقل من كفر الى
كفر وكافر رمي فأصاب
بعدا سلامه ومن أسلم
واختلف عاقلان في وقت
اقتل ويحمل القاتل
مع العاقلة فيمن جنى
ثم ارتد ثم أسلم فأرشد
الجناية على عاقلته
المسلمين والباقي عليه
رفى البعض وفي ذمى
أوضح مثلام أسلم
قبل موت المسلم فعلى
عاقلته الذميين أرشد
الموثقة والباقي عليه وفي
مسئلة الاصطدام الآتية
(فصل) تغلظ دية
العمد بكونها مثلثة
وحالة وعلى الجاني
ونخف دية الخطأ بكونها
خمسة ومثولة وعلى
العاقلة الا أن يكون
القتل محرم مكة أو شهر
حرم أو محرم رحم فتعاقب

من قوله وهو جفن العين (ومنه ما يجب فيه عشر) من الدية (وصفه وهو المنقلة) المسبوقة بإيضاح
وهشم لخبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (ومنه ما يجب فيه عشرها) كأصبع وهاشمة مع إيضاح
للخبر السابق بالأول ولخبر زيد الثاني رواه الدارقطني والبيهقي فتعبري بذلك أولى من قوله وهو الى آخره
(ومنه ما يجب فيه نصف عشرها كموثقة) في الرأس أو الوجه (ومن) لخبر عمرو بن حزم بذلك (وأثمة
إيهام) عملا بالتقسيم وهاشمة بلا إيضاح وتقليل فقولى كموثقة الى آخره أولى من قوله وهو الى آخره
(ومنه ما يجب فيه ثلث عشرها) فأقل (كأثمة خنصر)

(باب العاقلة)

جمع عاقل سميت بذلك لعقلهم الا بل بفناء دار المستحق وقيل لتحملهم عن الجاني العقل أى الدية وقيل
غير ذلك (هي العصباء) للجاني من نسب وولاد وبيت مال والمرادى الأولين المجمع على لرثمهم الذكور
الاحرار المكفون غير الفقراء فيحملون مال جنائته (الا الاصل والفرع) روى الشيخان عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن امرأتين اقتلتا خذفت احدهما الاخرى بصخر فقتلتها ومالى بطنها فقضى رسول الله
ﷺ ان دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أى القاتلة وفي رواية وان العقل على
عصبتها وفي رواية لابي داود وبرأ الولد أى من العقل وروى النسائي خبر لا يؤخذ الرجل بجريرة ابنه
وسواء في ذلك أصول الجاني وفروعه لما مر أم أصول معتق الجاني وفروعه لما روى الشافعي والبيهقي ان
عمر قضي على علي رضي الله عنهما بأن يعقل عن موالى صفة بنت عبد المطلب لانه ابن أخيها دون ابنتها
لزير واشتهر ذلك بينهم وقيس بالابن سائر الاباض (وتحمل) العاقلة (خطأ وشبه عمدا) للخبر السابق
في شبه العمد وقياسا عليه في الخطأ وفي قولى تحمل اشارة الى أن الدية تجب على الجاني ابتداء ثم تتحملها
العاقلة عنه وهو الصحيح (ولا تحمل عمدا) قطعا (ولا صلحا) عن القود (ولا اعترافا) بالجناية روى ذلك
عن ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة المعترف بالجناية جلت عنه (ولا) تحمل (عن عبد) بل يتعلق الارش
برقبته ولو أمره السيد نعم ان أمره وهو غير عزم فالضمان على الأمر (و) لا عن (مرتد) لا تنفاه النصرة
والولاية (و) لا عن (منتقل من كفر الى كفر) لانه في معنى المرتد من حيث انه لا يقبل منه الا الاسلام
(و) لا عن (كافر رمي فأصاب) المرمى اليه (بعدا سلامه) لا تنفاه النصرة والولاية حالة الفعل اذ يعتبران من
الفعل الى فوت النفس (و) لا عن (من أسلم واختلف عاقلته) المسئلة والكافرة (في وقت القتل) أهو
قبل اسلامه أو بعده ولا يثبت (ويحمل القاتل مع العاقلة) في أربع صور (فيمن) أى مسلم (جنى) ثم ارتد ثم
أسلم قبل موت المجنى عليه أو بعده (فارش الجناية على عاقلته المسلمين والباقي) الى تمام الدية (عليه وفي
البعض) فيتعلق بمافي من الرق أقل الامر من حصن الدية والقيمة وتحمل عاقلته الباقي (وفي ذمى
أوضح مثلام أسلم قبل موت المسلم فعلى عاقلته الذميين أرشد الموثقة والباقي عليه) ولا شيء على عاقلته
المسلمين (وفي مسئلة الاصطدام الآتية) ومعنى تحمل القاتل بعض الدية في هذه سقوطها

(فصل) في تغليظ الدية وتخفيفها (تغلظ دية العمد بكونها مثلثة) كما مر (و) كونها (حالة) كونها
(على الجاني) على قياس ابدال المتلفات (ونخفف دية الخطأ بكونها خمسة) كما مر (و) كونها
(مؤجلة) بثلاث سنين في النفس الكاملة أو بستين في المرأة والخمسة المسلمين في السنة الأولى قدر ثلث
دية النفس الكاملة وبسنتي كافر معصوم وبسنة أو أكثر في الاطراف والاروش والحكومات بحسب
قتلتها وكثرتها على ما عرف مما تقرر (و) كونها (على العاقلة) لما مر في أول الباب (الا أن يكون القتل
بحرم مكة) سواء أ كان القاتل والمقتول فيه أم أحدهما (أو شهر حرام) من ذى القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب (أو) القتل (محرم رحم) بالاضافة (فتعاقب) بكونها مثلثة ونخففة بالوجهين الآخرين

وتلفظ دية شبه العمد
بكونها مثلة وتخفف
بكونها مؤجلة وعلى
العاقلة

(فصل) الاصطدام
أما بان يصطدم حران
فيصوتا ودائتاها فعل
كل منهما نصف قيمة
دابة الآخر وعلى عاقلة
كل نصف دية الآخر
عقفة ان لم تصد ذلك
والا فنصفها مثلة أو
بأن يصطدم سفينتان
فكل راكبين ان فعل
الملاحان ذلك أو قصر
أو بأن يصطدم ماش
وواقف فيهدر الماشي
وعلى عاقلة دية الواقف
أو ماش وقاعد بل رقي
ضيق هدر القاعد وعلى
عاقلة دية الماشي ولو
رموا بالمنجنيق فرجع
الحجر عليهم فمأواه
من دية كل قدر حصة
جنايته وقسم باقيها على
عاقلة الباقيين

(فصل) ضرب بطن
امرأة فألقت جنينا
ميتا معصوما فعليه
غرة رقيق يباغ عشر
ديهانه ان كان حرا ولا
فعليه عشر أقصى قيم
أمة وتجب فيها الكفارة
فان ألتحق بها فيه الدية
أو القيمة ان مات عقبه
أو دام ألمه الى موته والا
فلا ضمان فان نارعا

خرج بالإضافة هدم الرضاع صكبت عم هي أخت من الرضاع وعمر المصاهرة كبت عم هي أم زوجة
وتلفظ دية شبه العمد بكونها مثلة كاص (وتخفف بكونها مؤجلة) بكونها (على العاقلة) كاص
(فصل) في بيان الاصطدام * (الاصطدام) أنواع لانه (أما) برأى بطن حران ماشيان أو راكبان
ولو كان الاصطدام غلبة دابتي الراكبين (فيصوتا ودائتاها فعل كل منهما نصف قيمة دابة الآخر) لاشتراكهما
في الاتفاق مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه (وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر عقفة) بكونها تخمس مؤجلة
(ان لم تصد ذلك) أي الاصطدام كأن كانا أعيين أو في ظلمة (والا) بان قصدا ذلك (ف) على عاقلة كل
(نصفها) أي نصف دية الآخر (مثلة) لان كلا منهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه
مضمون في حق صاحبه وهو في الاول خطأ وفي الثاني شبه عمد وتعيير بالخرين أولى من تعييره بالراكبين
والماشيين على أن ماذ كره في الراكبين من أن على كل منهما نصف دية صاحبه ان قصد الاصطدام وجه
ضعيف اذا لامح أنه على العاقلة كما قررته وظاهر أن ماذ كره في ضمان الدابتين محله اذا كانتا للراكبين فان
كانتا لأجنبي لزم كلا منهما نصف قيمتهما (أو بان يصطدم سفينتان) فيهما ملاحان فتلفتا وما فيهما
(فكل راكبين) الحرين أي فكاصطدامهما في ماذ كره بقيد زده بقولي (ان فعل الملاحان ذلك) أي
الاصطدام (أو قصر) حتى حصل ذلك كأن سيرا في شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكمل عدتها نعم
ان قصد الملاحان الاصطدام بما يعاد مفضياله لانه غالبا وجب دية كل منهما في تركه الآخر لا على عاقلة أما اذا
لم يفعلاه ولم يقصرا كأن حصل الاصطدام بغلبة الريح وجهلا ذلك فلا ضمان (أو بأن يصطدم ماش وواقف)
في طريق وان ضاق فيصوتا (فيهدر الماشي) وعلى عاقلة دية الواقف لان الوقوف من مرافق الطريق
والتلف حمل بحركة الماشي يخص بالضمان (أو) يصطدم (ماش وقاعد) بقيد زده بقولي (بمطريق ضيق
هدر القاعد وعلى عاقلة دية الماشي) لان القعود ليس من مرافق الطريق الضيق فالتقاعد فيه متصرف أما
اذا اتسع الطريق فيهدر الماشي وعلى عاقلة دية القاعد والماش مع البائم كهو مع القاعد (ولورموا
بما جئني) بفتح الميم والجيم (فرجع الحجر عليهم فمأواه من دية كل منهم) بتدريسة جنايته وقسم
باقيها على عاقلة الباقيين لان كلا منهما مات بفعله وفعل الباقيين فسقط ما قابل فعله

(فصل) في الجأية على الجنين * اذا (ضرب) مثلا (بطن امرأة) حية ضربة مؤثرة (فألقت جنينا)
بان تبين فيه شيء من خلق الأدمى كالحجم قال القوابل فيه صورة خفية (ميتا) بقيد زده بقولي (معصوما)
عند الضرب (فعليه غرة رقيق) ولو أمة (يباغ) الرقيق (عشر دية أمة) أي الجنين (ان كان حرا) وتغرض
الأم كآب دينا ان فضلها فيه وبتبر أن يكون الرقيق بمرزاسلما من عيب مبيع (والا) أي وان لم يكن الجنين
حرا (فعليه عشر أقصى قيم أمة) من الجأية الى الالتقاء أما جرب العشر فعلى وزان اعتبار الغرة في الحر
بعشر دية أمة وأما وجوب الاقصى وهو ما في أصل الرضة فعلى وزان الغصب * والاصل اقتصر على اعتبار
عشر القيمة (وتجب فيهما) أي في الجنين الحر والرقيق أي في كل منهما (الكفارة) لانه آدمي معصوم (فان
تقتضيه افعيه الدية) ان كان حرا (أو القيمة) ان كان رقيقا هذا (ان مات عقبه أو دام ألمه الى موته) لانه بقا
حيا به وقدمات بالجناية (والا) بان بقي زمانا ولا ألم به ثم مات (فلا ضمان) فيه لان لم تتحقق موته بالجناية (فان
تنازعا) في أنه مات بجنايته أولا (حلف الجاني أنه لم يمت بجنايته) لانه الاصل فان كانت المرأة ميتة حال
الضرب أو كان الجنين غير معصوم عنده فلا شيء فينا ظهور موته بموتها في الاول وعدم الاحترام في الثانية

(باب القسامة)

(هي) بفتح القاف (حلف مدع بقتل) لاطرف وجرح ومعنى لان القسامة على خلاف القياس فيقتصر
فيها على موردان (على معين) كسائر الدعاوى فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لانه لم يسم

هي حلف مدع بقتل على معين

(باب القسامة)

حلف الجاني أنه لم يمت بجنايته

عليه وقول كفى حلف مدعى جرى على الغالب فقد يكون الخالف غير مدعى كما لو أوعى لأهله بقيمة عبدان قتل ثم مات السيد حلف الوارث بملء صوابها (وهي جائزة بشرط غير ما ذكر) من القتل وتعيين المدعى عليه (أن يكون ثم لوث) بالثلاثة (وهو قرينة لصدق المدعى) كأن يوجد قتيل أو بضعة في محلة أو تفرق عنه جمع محصورون (وأن لا يخالف المدعى عليهم) من الأعداء (غيرهم) من غير أصدقاء القتل وأهله وهذا ما نقله النووي في شرح مسلم عن نص الشافعي لكن قال في الروضة كأصلها الشرط أن لا يساكنهم غيرهم (وأن يحلف المدعى بخسين يميناً) ولو متفرقة لخبر الصحيحين بذلك المخصص لخبر البيهقي البينة على المدعى واليمين على من أنكر (فإن تعدد المدعى) حلف كل بقدر حصته من الارث) غالباً قياساً على ما ثبت بها (وجبر المنكسر) إن لم تنقسم صحبة لأن اليمين الواحدة لا تنبض فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (فإن نكحوا ردت الأيمان على المدعى عليه فإن تعدد المدعى عليه) حلف كل بخسين يميناً والفرق بينه وبين تعدد المدعى أن كلا من المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد وقيل يحلف كل يميناً واحدة ورجعه الأصل (وإذا حلف المدعى وجبت الدية) على المدعى في قتل عمد وعلى عاقلة في قتل خطأ أو شبه عمد (ولا قود ولو عمداً) لقوله ^{في الخبر} في خبر البخاري أما أن تدوا صاحبكم أو تأذنوا بحرب من الله (ولا تزيد الأيمان على خسين الا في جبر المنكسر) للضرورة كما هيأه (وفيما لومات الخالف قبل تمامها فيستأنف وارثه) اذ لا يستحق أحد شيئاً بيمين غيره (وفيما لو غاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب) اذا حضر فلو كان له ابنان وغاب أحدهما وأراد الحاضر الحلف حلف خسين يميناً فاذا حضر الغائب حلف خسا وعشرين وهذه من زيادتي

﴿فصل﴾ في القتل بالسحر اذا (قتل بسحره) باقراره آدمياً معصوماً (وقال انه) أى سحري (يقتل غائباً) أو شهد عدلان أن سحره يقتل غالباً (لزمه القود) كما يقتل بالسيف ونحوه (أو) قال (لا يقتل أو لا يقتل الا نادراً فالدية) نأزله لانه في الأولى عمد فيما يظهر لا قراره أولاً لكن لا قود فيه لاحتمال صدق قوله لا يقتل وفي الثانية شبه عمد نعم ان صدقته فيها عاقلة حلت عنه الدية كما مررت الاشارة اليه في باب العاقلة فلو شهد عدلان أن سحره لا يقتل لزمته الدية لانه خطأ

﴿باب أحكام المرتد﴾

(تجب استتابته في الحال) ثم يقتل (ان لم يتب) (كتارك الصلاة) فانه يجب استتابته في الحال ثم يقتل ان لم يتب وما ذكرته في تارك الصلاة هو ما اقتضاه كلام الشافعي والروضة وأصلها والمجموع والتصريح بقولي ثم يقتل من زيادتي (وتفارق الردة) وهي قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفرية أو قولاً أو فعلاً استهزاء كان كل من ذلك أو اعتقاداً أو عناداً (الكفر الاصل في أن المرتد لا يقر عليها) فلا يقبل منه الا الاسلام (ويلزم بأحكامنا) لالتزامه بها لاسلام (ولا يصح نكاحه) لانه غير متقي (ويبطل) النكاح (ان لم يسلم قبل انقضاء عدته) كما مر في محله (وتحرم ذبيحته) كما تحرم منأكله (ويهدر دمه) لخبر من بدل دينه فافتلوه (ولا يستقر له ملك) بل هو موقوف ان هلك مرتداً بان زواله بالردة وان أسلم بان انعم نزل (ولا يسب ولا يفادى ولا يمين عليه) لانه غير متقي (ولا يرث ولا يرث) كما مر في محلهما بخلاف الكافر الاصل في جميع ذلك وبذلك علم أن الردة لا تفارق الكفر الاصل فيما لو أنفك شيئاً في القتال فانه يضمنه كالكافر الاصل وعلي نص الشافعي في أكثر كتبه كما قاله الماوردي ومعه الشيخ أبو حامد وغيره وقيل لا يضمن ومعه صاحب التنية وأقره عليه النووي

﴿باب أحكام السكران﴾

غير ما ذكر أن يكون ثم لوث وهو قرينة لصدق المدعى وان لا يخالف المدعى عليهم غيرهم وان يحلف المدعى بخسين يميناً فإن تعدد حلف كل بقدر حصته من الارث وجبر المنكسر فإن نكحوا ردت الأيمان على المدعى عليه فإن تعدد حلف كل بخسين يميناً وإذا حلف المدعى وجبت الدية ولا قود ولو عمداً ولا تزيد الأيمان على خسين الا في جبر المنكسر وفيما لومات الخالف قبل تمامها فيستأنف وارثه وفيما لو غاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب اذا حضر

﴿فصل﴾ قتل بسحره وقال انه يقتل غالباً لزمه القود أو لا يقتل أو لا يقتل الا نادراً فالدية

﴿باب أحكام المرتد﴾

تجب استتابته ثم يقتل كتارك الصلاة وتفارق الردة الكفر الاصل في أن المرتد لا يقر عليها ويلزم بأحكامنا ولا يصح نكاحه ويبطل ان لم يسلم قبل انقضاء عدته وتحرم ذبيحته ويهدر دمه ولا يستقر

تنفذ تصرفاته له أو
عليه ولا يحد في الكسر
ومرجحه العرف ولا
يصل في فيه ويقضي
بعد زواله وإذا ارتد
لا يستتاب ندبا حتى
يفيق

(باب الاكراه)

شرطه قلرة المكروه
على تحقيق ما هدد به
عاجلا ظاهرا وهما المكروه
عن دفعه وظنه أنه ان
امتنع حقه ويحصل
بتخويف بمحذور
كضرب شديد وحبس
طويل واتلاف مال لا
ينفذ تصرف المكروه
غير حق و يلزمه القود

(كتاب الجهاد)

هو فرض كفاية الآن
يحيط العدو بنا فيصير
فرضه بين ويقاتل
أهل الردة قبل أهل
الحرب مقبلين ومدبرين
ولا يقبل منهم الا الاسلام
أو السيف وكذا أهل
الحرب الا ان كان لهم
كتاب أو شبهة كتاب
وبفعل الامام ما فيه
الاحظ لنا في كامل ولو
هما أو لارأى له أو عتيق
ذمي من منق وفسداء
وقتل وارقاق فان خفي
الاحظ حبسه حتى
يظهر والناقص يرق
بالاسر ولا جهاد على
ناقص وكافر وغير
مستطيع الا

(تنفذ تصرفاته) كالمكف ولاتفاق الصحابة على مؤاخذته بالذف (له أو عليه) كرده واسلامه عنها
(ولا يحد في) حال (السكر) بل يؤخر الى أن يفيق ليرتدع فان أقيم عليه في سكره اعتد به على الاصح لانه
يأثم أي بسكران فأمر بضربه رواء البخاري (ومرجحه) أي السكر (العرف ولا يصل في فيه) لعدم
تمييزه (ويقضي) ما فاته (بعد زواله) تغليظا عليه (وإذا ارتد لا يستتاب ندبا حتى يفيق) فتصح استتابته
قبل الاقامة وهذا هو الصحيح وان اقتضى كلام الاصل خلافه لكنه اذا أفاق بعرض عليه الام فان
وصفه كان مسلما من حين أسلم وإذا كفر من الآن قلده ابن الصباغ عن النص وجوب عليه جماعة

(باب الاكراه)

(شرطه قلرة المكروه) بكسر الراء (على تحقيق ما هدد به) بولاية أو تغلب (عاجلا ظاهرا وهما المكروه)
بفتح الراء (عن دفعه) بهرب أو غيره (وظنه أنه ان امتنع) من فعل ما أكره عليه (حقه) أي ما هدد
به (ويحصل) الاكراه (بتخويف بمحذور كضرب شديد وحبس طويل واتلاف مال) ويختلف ذلك
باختلاف طبقات الناس وأحوالهم فلا يحصل الاكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لا ضرب بك غدا
ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن عليه قصاص افعل كذا والاقتصاص منك وهذا خرجا بملارته
بقولي عاجلا ظاهرا (ولا ينفذ تصرف المكروه) بفتح الراء (غير حق) كتلفه بكامة كفر وطلاقة لقوله
تعالى الامن اكروه وقلبه معاذة بالايان ونحوه لا إطلاق في إغلاق رواء الحاكم ومصححه على شرط مسلم
وفسر الشافعي وغيره الاغلاق بالاكراه (ويلزمه القود) بمباشرة للجناية

(كتاب الجهاد)

الاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وكانوا المشركين كافة وأخبار تكبير الصحابين
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو) بعد الهجرة (فرض كفاية) كل سنة ولو في عهده
عليه السلام كاحياء الكعبة لا فرض عين والالتعطل المعاش وقد ذل تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين
الاية ذكر فضل المجاهدين على القاعدين ووعدهم بالحسن والمعاملة لا بوعدها وتحصل الكفاية بان يشحن
الامام الثغور بمكافئين للكفار مع احكام الحصون والخذاق وتقليد الامراء ذلك أو بان يدخل الامام
أو نائبه دار الكفر بالجوش لقتالهم (الا أن يحيط العدو بنا فيصير فرض عين) الا اذا لم يمكن من قصده
العدو وتأهب للقتال وجوز أسرا وقتلا فلا يصير فرض عين فله استسلام وقتال ان علم أنه ان امتنع من
الاستسلام قتل وأمنت المرأة فاحسن ان أخذت (و يقاتل أهل الردة قبل أهل الحرب) لانها أخش أنواع
الكفر ويقاتلون (مقبلين ومدبرين ولا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف) لأنهم مهترون كما صريانه
(وكذا) يقاتل (أهل الحرب) لما سر (الا ان كان لهم كتاب أو شبهة كتاب) ويغلبوا الجزية فانهم يقرون
على دينهم بها كما سيأتي في بابها وسيأتي أن الكفار يقرون أيضا بالامان والهدنة وقولي أو شبهة كتاب من
زيادتي (وبفعل الامام ما فيه الاحظ لنا في) أسير (كامل) بياوغ وعقل وذكورة وحرية (ولو هما أو لارأى
له أو عتيق ذمي من منق) بتغلبة سبيله (وفداء) بأسرى منا وكذا من أهل الذمة فبا يظهر أو بمال (وقتل)
بضرب الرقبة (وارقاق) للاتباع فيها ويكون مال الفداء ورقابهم اذ ارقوا كسائر أموال الغنائم (فان خفي)
عليه (الاحظ) في الحال (حبسه حتى يظهر) له في فعله (والناقص) بصغر وجنونه وغير ذكورة وغير حرة
(يرق بالاسر) وتعميري بما ذكر مدخل الخنثى والمبعض بخلاف تعبيره بما ذكره (ولا جهاد على ناقص)
بشيء مما ذكره لعدم أهلية الصغير والمجنون ومن به رق وضعف الاتي والخنثى عن القتال غالبا (و لا على
(كافر) لان غير مطالب به كافي الصلاوة هذا مع ذكر حكم من يهرق والخنثى من زيادتي (و لا على غير
مستطيع) للقتال كمرض وذى عرج بين وأقطع وأشل ومعذور الحج (الا) ان كان عدم استطاعته

(لحرف طريق من كفار ولصوص) فإنه يجب عليه الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف (ويستبرأ من
رب الدين الحال في سفر موسر) للجهاد أو غيره مسلما كان رب الدين أو ذنبا بخلاف المؤجل وان قصر
الاجل والحال اذا كان المدين معسرا نعم لو استناب الموسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر بدون
اذن رب الدين (و) يعتبر اذن (الابوين المسلمين في) سفر (مخوف) لان برهما فرض عين بخلاف
الابوين الكافرين وبخلاف غير المخوف لا يعتبر الا باذن فيهما وتصيري بما ذكر أولى مما عبر به

(باب البغاة)

جمع باغ سمو بذلك لجاوزتهم لحدودهم مخالفا لوامام بترك الاقياد أو منع حق توجه عليهم * والاصل فيه قبل
الاجماع آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وإيس فيها ذكر الخروج على الامام صريحا لكنها اشمله
لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فلا يخفى على الامام أولى وقتالهم واجب ولما
شاركهم في طلب القتال طائفتان أخريان جعلت الثلاثة بقولي (قتال المسلمين ثلاثة أنواع البغاة) وهم من
ذكر (والخوارج) وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعة (وقطاع الطريق) وهم طائفة
يتصدون في المسالك لاخذ المال أو قتل أو ارباب مكابرة اعتادا على الشوكة مع البعد عن الغوث (فيقتل)
الفريق (الأول مقبلا غير مدبر) اذا كان في ادباره غير متحرف للقتال ولا متحيزا الى فئة ولا مجتمعاً تحت
راية زعيمهم (وكذا) الفريق (الثاني ان قاتلنا أو خرج عن قبضتنا) والا فلا يقتلون نعم ان تضررت رايهم
تعرضناهم حتى يزول الضرر وقولي أو خرج عن قبضتنا من زيادتي (ولا يذنب على جريحهم) لانهم من
ذلك ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم الامام أمينا فطنا بما يحاسبهم ما ينقمون فان ذكروا مظلة أو شبهة
أرأها فان أصروا نصحبهم ووعظهم فان أصروا دعاهم الى ان طردوا فان لم يجيبوا أو غلبوا وأصروا مكابرين
آذنتهم بالقتال فان استمهلوا فيه فعل مراء مصلحة (فاذا انقضت الحرب) وأمنت غائلتهم (رد عليهم ما أخذ
منهم) كحلبهم وسلاحهم ولا يستعمل ذلك الا للضرورة (وأخذ منهم ما أخذوه ما ولا يجب) عليهم (ضمان
أثامهم) من نفس ومال ونحوهما (للضرورة القتال) كأهل العدل بخلاف ذلك في غير اقتال أو فيه
لا ضرورة فيه فمضمون على الاصل في الاتلافات وتصيري بما ذكر أولى مما عبر به (ويشترط في ذلك)
أي مما ذكر من حكم البغاة والخوارج (أن يكون لهم تأويل) باطن ظاهرا (وشوكة) أي قوة وهي لا تحصل
الا بطاع وان لم يكن امامهم (والا) أي وان اتفقت شئ مما شرط (فهم كقطاع الطريق) وسيأتي حكمهم
(ويمنع قطاع الطريق) بالقتال (حتى يفرقوا ولا يذنب على جريحهم) كما مر في نظيره

(كتاب السير)

أي أحكام الجهاد المتلقة من سير النبي ﷺ في غزواته والترجمة السابقة في حكم القتال بالجهاد (ما أخذ
حربي من معصوم) هو أعم من قوله مال مسلم (يسترجع ماله) قبل القسمة وبعدها ويعوض
الامام في الاخيرة من ظهر ذلك في نصيبه من بيت المال فان لم يكن فيه شئ أعاد القسمة (ولما أخذ) هو
أعم من قوله والمال المأخوذ (من أهل الحرب قهرا أو سرقة أو وجد كالثقة غنيمة) نزيل لا يدخله ديارهم
وتعبر به بنفسه منزلة القتال لكن ان أمكن كون اللقطة لمسلم وجب تعريضها وبعده تكون غنيمة
(تخمس الا السلب للقاتل) كما مر بيان ذلك في باب قسم الغنيمة والنيء (ويجوز) لمن شهد الرقعة قبل
لقسمة (الاكل من طعامها) العام (بدار الحرب) وفي العود منها الى عمران غيرها كديار أهل التمة لخير
أبي داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبدالله بن أبي أوفى قال أصبا مع رسول الله
ﷺ بجربط اما فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته ولان الحاجة في تلك الايام كانت ما كان واجب
اليه ويجوز علف البهائم نساء وشعبا ونحوهما وذبح ما كثر لا كل لا لأخذ جلده وجعله سقاء أو غيره

لحرف طريق من كفار
ولصوص ويعتبر اذن
رب الدين الحال في
سفر موسر والابوين
المسلمين في مخوف

(باب البغاة)

قتال المسلمين ثلاثة
أنواع البغاة والخوارج
وقطاع الطريق فيقتل
الأول مقبلا غير مدبر
وكذا الثاني ان قاتلنا
أخرج عن قبضتنا ولا
يذنب على جريحهم
فاذا انقضت الحرب رد
عليهم ما أخذ منهم
وأخذ منهم ما أخذوه
ما ولا يجب ضمان
ما أثموا به لضرورة
القتال ويشترط في ذلك
أن يكون لهم تأويل
شوكة والافهم كقطر
طريق حتى يفرقوا
ولا يذنب على جريحهم
(كتاب السير)

ما أخذ حربي من
معصوم يسترجعه
ماله ولما أخذ من
أهل الحرب قهرا أو
سرقة أو وجد كالثقة
غنيمة تخمس الا السلب
للقاتل ويجوز الأكل
من طعامها بدار الحرب

ويجبر دجله ان لم يؤكل معه وسج بالاكل للركوب واللبس ونحوهما وبالعام ما تندر الحاجة اليه كسكر
وقايد (بلاضمان) لما سر (فان هزل منه بعد الوصول له، ان غيرها) كعمران أهل الذمة (شيء رد الى
الغنيمة) لزوال الحاجة وقول عمران غيرها أعم من قوله الى دالر الاسلام (ويحرم) على من لزمه الجهاد
(الانصراف عن الصف ان قاومتهم) وان زادوا على مثلينا كآفة أقوياء على مائتين وواحد ضعفاء الآية فان
يكن منكم ما تقصرون مع النظر للشي والآية خبر بمعنى الامر أي تصبرمائة لمائتين وعليها يحمل قوله تعالى
اذا القيم فتغاثبتوا وخرج بمن لزمه الجهاد غيره كاسرأة وبالصف ما لقي مسلم مشركين فانه يجوز له انصرافه
عنهما وان طلبهما ولم يطلباه وبما بعده ما اذا لم تقاومهم وان لم يزدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كآفة
ضعفاء على مائتين الا واحدا أقوياء فتعيرى بالمقاومة أولى من تعيره بعدمز يادتهم على مثلينا (الامتحرطا
لقتال) كمن ينصرف ليسكن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو الى متسع سهل
(أو متحيزا الى فئة) يستنجد بها ولو بعيدة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحرطا الى آخوه (ويقتل كل
كافر) لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين (الارسل) وهو من زيادتي لجرى ان الستة بعثهم قتلهم (و) الا
(من رقب بالاسر) بقيد زده بقولي (ولم يقتل) للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وألحق
الجنون والحشي ومن يهرق بهما وقولي من يرق بالاسر أعم وأولى بما عر به (و) يجوز قتلهم بما يعم لاجرم مكة
كرمهم بمنجنيق ونار وارسال ماء عليهم ويجوز حصارهم لانه عليه السلام حاصر أهل الطائف رواء الشيخان
ونصب عليهم المنجنيق رواء البيهقي وقيس به ما في معناه مما يعم الملاك به وخرج بزيادتي لاجرم مكة
مالو كانوا به فلا يجوز قتلهم بما يعم (لكن يكره) قتلهم بذلك (ان كان فيهم معصوم ووجد الامام عنه غنى)
لعدم الضرورة لذلك (و) يجوز (عقد دوابهم لحاجة) كدفعهم أو انقصر بهم أو خوف رجوعها اليهم بعد
أن غنمناها فقولي لحاجة أعم من قوله في حال القتال (و) يجوز (رمهم) وان ترسو ابذارهم) بتشديد
الياء وتخفيفها أي ألقاهم ونسأهم ومجانينهم لئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد وما ذكره كالأصل
من جواز رميهم عند الترس بذلك مطلقا هو - ارجح في الروضة والذي يرجح في المهاج عند الترس به تقييد
ذلك بما اذا دعت ضرورة الى رميهم وتعيرى بذارهم أعم من تعيره بالاطفال وكالتراى فيأذ كر
خنائهم ومن به رقب لهم (ومال مستأمن مات بدار الوارثه ان كان) لانه حق ثبت للوروث فينقل لورثته
كغيره من الحقوق (والا) بأن لم يكن (فهو فيء) فيخمس خمسة أخماس تعطى للذكورين في آية
الفيء والباقي للترزقة وكالمال فيأذ كر سائر الاختصاصات

(باب الجزية)

تطلق على العقد وعلى المال المترزبه وهي مأخوذة من المجازة لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء
قال الله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى * والأصل فيها قبل الاجماع آية قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها النبي عليه السلام من مجوسى هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب كما رواه
البخارى ومن أهل نحران كما رواه أبو داود والمعنى في ذلك ان في أخذها معونة لنا وإهانة لهم ورميهم
ذلك على الاسلام وفسر اعطاء الجزية في الآية بالتزامها والصغار بالتزام أحكامنا * وأركانها خمسة صيغة
ومال وعاقدة ومعقودله ومكان قابل للتقرب فيه وصيغة كأن يقول الامام أقررتكم بدار الاسلام أو أنت
في اقامتكم بها على أن تلتزموا كذا جزية وتنقادوا لحكما أي الذي يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة
دون غيره كشراب مسكر و كاح مجوس محارم (أقلها) ع دقوتنا (دينار) لكل سنة لقوله عليه السلام
لعاذلنا بعته الى اليمن خذ من كل عالم أي محتلم دينارا أو عدله من المعافري ثياب تكون باليمن رواه أبو داود
وغیره وصححه ابن حبان والحاكم وظاهر الخبر صحة العقد بما قيمته دينار والمقول تعين الدينار لكن بعد

بلاضمان فان فضل منه
بعد الوصول لعمران
غيرها شيء رد الى
الغنيمة ويحسوم
الانصراف عن الصف
ان قاومتهم الامتحرطا
لقتال أو متحيزا الى
فئة * ويقتل كل كافر
الا ارسل ومن يرق
بالاسر ولم يقتل ويجوز
قتلهم بما يعم لاجرم مكة
لكن يكره ان كان فيهم
معصوم ووجد الامام
عنه غنى وعقد دوابهم
لحاجة ورميهم وان
ترسو ابذارهم ومال
مستأمن مات بدارنا
لوارثه ان كان والا

فهو فيء

(باب الجزية)

أقلها دينار

له كتب أشبه كتاب
ويسن مما كس غير
فقير حتى يأخذ من
متوسط دينارين وغنى
أربعة ولو عقدت
بأكثر لزهم وان
جهلوا حال العقد
جواز بد دينار فان أبوا
فناقضون ومن ذكر
الله تعالى وكتابه أنوبيا
أو دينه بما لا ينبغي
أوزني مسلمة ولو باسم
نكاح أرفقت مسالما
عن دينه أقطع عليه
الطريق أودل أهل
الحرب على عورة له
أو آرى عيناهم انتقض
عهده ان شرط انتقاض
به ويمنعون من اظهار
منكر ينشأ منه
احداث نحو كنيته
بلادا ومن دخل
مسجد بلاذن ومن
ان يسقوا مسلما خرا
أو يلموه ولم يخزير
ومن ركوب خيل
وركوب بسرج وبرك
نمر حديد وثومرون
بالغيار أو بالزمار فوق
نائبهم ولا يمكن كافر
من سكنى الحجاز را
المرز والافاقه ثلاثة
أبام ولا يمكن دخول
حرم مكة فان دخل
ومات لم يدفن فيه فان
دفن بش

باب الهامة

المعقد به يجوز ان يؤخذ عنه ما في حقه دينار وعليه يحمل الخبر وانما يؤخذ ما ذكر (عن رجل) لأننى
ولاختى للآية (حر) لامن بهرق لان الاخذ لحقن الدم وهو محققون الدم (بالغ) لاصي لاسر ولعدم تكليفه
(عاقل) لاجنون لاسر (له كتاب) لم يعلم تمسك جده به بعد نسخه كتتمسك بصحف ابراهيم عليه الصلاة
والسلام (أو له) (شبهة كتاب) وهو المجوسى للآية وخبر البخارى السابقين وتغليب الحقن لدم لا يمن عامنا
تمسك جده به بعد نسخه ولا عن عبدة الاوثان والشهس والقمر ونحوهم لاسر وافادة حكم الحثي ومن به
رق من زيادتي (ويسن) للامام (مما كس غير فقير) أى مشاحته في قدر الجزية سواء أعقد لنفسه أو
لموكله حتى يزيد على دينار بل اذا أمك أن يعقد بأكثر منه لم يجوز أن يعقد بدونه الاصلحة ويسن أن
يفلوت بينهم (حتى يأخذ من متوسط دينار بن وغنى أربعة) خروجاً من الخلاف ويعبر الغنى وغيره وقت
الأخذ لا وقت العقد (ولو عقدت بأكثر) من دينار (لزمهم) الاكثر (وان جهلوا حال العقد جواز
بد دينار) ممن اشترى شيأ بأكثر من ثمن مثله وان جهل الدين حال العقد (فان أبوا) بذل الزيادة على الدينار
(فناقضون) لانه كالأبواب بذل أصل الجزية (ومن ذكر الله تعالى أو كتابه) بما لا بد ينون به (أو نبيا) له
(أو دينه) بما لا ينبغي أوزني مسلمة ولو باسم نكاح أو بمن مسالما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو دل أهل
الحرب على عورة (أى خال) (ننا) كشف (أو آرى عيناه) لهم أى جاسوسا لأهل الحرب أو نحوها (نقض
عهده) به (ان شرط انتقاضه) رادلا وظاهر كلام الأصل أنه لا يلزم الامام أن يشترط عليهم انتقاض العهد
بهذه الامور وليس كذلك وقولى أو كتابه من زيادتي (ويمنعون) وجوبا (من اظهار منكر ينشأ) كإظهار
جل خمر وادخال خنزير كنيسة أو بيعة واسماهم اياها فلوهم الله لثلاثة واعتادهم في عزير والمسيح
عليهم الصلاة والسلام وصوت نافوس واطمار عيد وتغييرى بما ذكر أولى وأهم مما عبر به (ومن احداث
نحو كنيته) كبيعة وصومعة للتبديد فيهما (بلادنا) نعم ان فتحنا بلدا صالحا وشرط كوننا وشرط
احداث ما ذكر فلا يمنعون من الاحداث (ومن دخل مسجد) بقيد زديته بقولى (بلاذن) منا (ومن أن
يسقوا مسلما خرا أو يطعموه لحم خنزير) أو نحوه (ومن ركوب خيل و) من (ركوب بسرج وركب
نحو حديد) لان في ذلك عزا وتغييرى بما ذكر أى مما عبر به (وبؤمرن) وجوبا (بالغيار) بكسر
المججمة وهو تغيير اللباس بان يخيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالسكف ما يخالف لونه لونه
ولبس والاولى النصارى الاررق أو الرماي واليهود الاصف والمجوس الاجرا والاولدودو يكتفى عن الخياطة
المام كما عليه العمل الآن (أو بالزمار) يضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان شدي في الوسط (موق ناهم)
تميزا لهم عنها (ولا يمكن كافر من سكنى الحجاز) وهو مكة المدينة والنجاة وطرق الثلاثة وقرها روى البيهقي
عن أبى عبدة بن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ اخرجوا اليهود من الحجاز (وله) اذا أذن له الامام
للمسحنتا (المرور) فيه (والاقامة فيه ثلاثة أيام) غير موى الدخول والخروج لالزيادة على ذلك (ولا يمكن
من دخول حرم مكة) ولولصاحبة لقوله تعالى فلا يقرنوا بالمسجد الحرام والمراد جميع الحرم (فان دخله ومات
لم يدفن فيه فان دفن بش) وأخرج منه لتعديه ما لا ينفنت وان مات في غير حرم مكة من الحجاز وشق نقله
من دفن هناك

باب الهامة

من المدون أن السكون وهي لغة المصالحه وشرعها الحلال الحرب على تركه تقال مدة مائة بغير
أو غيره وتسمى موادعه ومهادنة ومعاهدة ومسالمة في الأصل فيه قوله تعالى رادة من الله رسوله الآية وقوله
وان جنحوا للسلم فاحنح لها ومهادنته ﷺ قر شاعا المدينة كما رواه الشيخان (يعقدها)
جوازا (الامام ولو نائبه) لمصلحة (أربعة أشهر) تأفل ان لم يكن نائبه فمصلحة في حواى الارض
أربعة أشهر ولأنه ﷺ هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام افنح رجاء اسلامه فاسلم

قبن

يعقدها الامام ولو نائبه أربعة أشهر

أو على أنه متى بدله نقضه :

العهد فان كان بناضيه
جازت الزيادة إلى عشر
سنتين ولا يجوز على
خراج يدفع اليهم ولا
يجوز لمسلم دفع مال
لمشرك لحقن دمه إلا أن
يحيط به العدو أو يؤسر
أو يلزمه القودله فيبذل
الدية فان هادنهم الإمام
على ما لا يجوز فسد فان
جاء منهم مسلمان لم يعط
سيدة قيمته ولا زوجها
مهرًا فان نقضوا باغوا
المؤمن ثم كانوا حُرًّا بالبا
ويجوز أمان كل مسلم
مختار غير صبي ومجنون
وأسير حُرًّا باعصوا
غير أسير ونحو جاسوس
أربعة أشهر ولونحاكم
ذهيان أرمسلم وذى
أوهماهد أوهو وذى
وجب الحكم

﴿ باب الخراج ﴾

الأرض ان فتحت عنوة
فهى غنيمة فان
استرضى الامام الغنائم
ووقفها ووضع عاها
خراجا لزم دفعها في الكفر
والاسلام وهو أجرة
أوصاحا وشرط لها
مكاذ كراوهم على
ان يؤدوا عنها خراجا
كل سنة فكالجزية

﴿ باب السقي ﴾

يصح السقي على خيل
وابل وفيلة وبغال وحبر
وعلى سهام ورماح وأحجار وكل آله حرب

قبل مضيا (أو على أنه متى بدله) أى لمسلم معين عدل ذى رأى (نقض العهد) وليس له أن يزيد على المدة
المشروعة المتقدمة والآتية (فان كان بناضفه جازت الزيادة) على الأربعة (إلى عشر سنين) بحسب
الحاجة لأنه عليه السلام هادن قرى شاهذه المدة رواه أبو داود فان زيد على الجائز منها بطل في الزائد وفسد
العقد إطلاقه (ولا يجوز) عقدها (على خراج يدفع اليهم) أى إلى أهل الحرب لقوله تعالى فلا تنوا وتعدوا
إلى السلم وأتم الأعداء (ولا يجوز لمسلم دفع مال لمشرك لحقن دمه) وهو في غير هدنة لما مر (إلا أن يحيط
به العدو أو يؤسر) بفتح السين (أو يلزمه القودله) كأن قتل قبل اسلامه كافرا (فيبذل) بعد اسلامه
لوارثه (الدية) ليعفونه (فان هادنهم الامام على ما لا يجوز) كنع فك أسرا ورد مسلم أسروا وأفلت منهم
وترك ما تناهواهم من مسلم وغيره وعقد دمه لهم بدون دينار أو على أن يقيموا بالحجاز أو يدخلوا الحرم
أو يظهروا الخربدارنا (فسد) الشرط لأنه أحل حراما أو اعتدلاقترانه بشرط مفسد (فان جاء ثامنهم) عبد
أو امرأة (مسلمان) أو أسلماعندنا (لم يعط سيدة قيمته ولا زوجها مهرا) أى لان الاسلام هو الذى حال بينه
وبين حق مولان البضع ايسر بما لا يشمله الأمان (فان نقضوا) العهد وكانوا بدارنا (باغوا المؤمنين) أى ما
يؤمنون فيه منا ومن أهل العهد وفاء بالعهد (ثم كانوا حُرًّا بالبا) فبأنى فيهم ما يأتى فى الحربيين (ويجوز أمان
كل مسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير حُرًّا باعصوا غير أسير ونحو جاسوس) واحدا كان أو أكثر كأهل
قرية صغيرة فلا يصح الا امان من كافرا لأنه منهم ولا من مكراه أو صغيرا ومجنونا كسائر عقودهم ولا من أسير أى
مقيدا ومحبوس لأنه مقيور بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة ولا أمان حُرِّي غير محصور كأهل ناحية وبادلتلا
ينسد باب الجهاد ولا أمان أسير أى وأمنه غير الامام قال الماوردى وغير من هو بيده ولا أمان نحو جاسوس
كطليعة الكفار لخبر لا ضرر ولا ضرار قال الامام ويذبح أن لا يبلغ المؤمن وشمل ما ذكرته جواز الا امان من
السكران (أربعة أشهر) فأقل فلو زاد عليها ولا ضعف بنا بطل في الزائد فقط تفرقا للصفة فان أطلق جن
على أربعة أشهر وبلغ بعدها المؤمن وقول مختار إلى آخره من زيادتي (ولونحاكم) عندنا فى نكاح أو غيره
(ذميان أو مسلم وذمى أو معاهد أوهو) أى معاهد (وذمى وجب) علينا (الحكم) بينهما بلا خلاف فى غير
الأولى والآخرى واما فيها فلقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله نعم لو ترفعوا اليان فى شرب خمر لم نحددهم
وان رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافعى فى اب حدارنا وفى معنى المعاهد المؤمن وخرج بما
ذكر المعاهدان والمؤمنان والحريان وبعض هؤلاء مع بعضهم والحربى مع المسلم أو الذمى وتعبيرى بما
ذكر أولى معاير به

﴿ باب الخراج ﴾

(الأرض) المأخوذة من الكفار (ان فتحت عنوة) أى فبرا كارض مصر والشام والعراق (فهى
غنيمة فان استرضى الامام الغنائم) فيها يخصهم منها بعوض أو بغيره (ووقفها) علينا (ووضع عليها خراجا)
بان أجوها (لزم) للسأجر (دفعه) حالى (الكفر والاسلام وهو أجرة) تؤدى كل سنة مثلا لمسالخنا
فيقدم الاله فالاهم ويجوز بيع ما يخص الغنائم وقسمة منه بينهم وتجزؤ قسمة ما يخصهم (أو) فتحت
(صلحا) كأرض مكة (وشرطت لافكاذا) فيما لو فتحت عنوة (أو) شرطت (لهم على أن يؤدوا عنها
خراجا كل سنة مكالجزية) فيشرط بالوغه دينار عن كل حاكم عند التوزيع على عدد رؤس من عليهم الجزية
﴿ باب السبق ﴾ على الخيل والسهام ونحوهما

(يصح السبق على خيل وابل وفيلة وبغال وحبر) (يصح) على سهام ورماح وأحجار (بالسيد وبالقلع
(و) على (كل آله حرب) كمسلات ومنجنيق ولو بعوض لخبر لالسبق الا فى نصل أو خفا أو حافر رواه
الشافعى وغيره وصححه ابن حبان وقيس بما فيه كل آله حرب بخلاف غيرها كطير وكرة ومجنون وبنديق
وعوم فلا يصح السبق عليه بعوض وقولى وكل آله حرب أولى من قوله كل أفعى فى الحرب لاسها ذلك ادخال

وعلى سهام ورماح وأحجار وكل آله حرب

ويجوز أخذ عوض عليه من

(١٢٤)

الامام وغيره ولو من أحد المتسابقين فان أخرج كل منهما مالا لم يجز إلا بمحل

ومركوبه كفه
لمركوبيهما فان سبقهما
أخذ المالكين أو سبقاه
وجا آمعا أولم يسبق
أحد فلا شيء أرجاء مع
أحدهما فل هذا
لنفسه ومال التأخر
للحلال والذي معه والا
فمال التأخر للأول
ويشترط للسبق شروط
منها علم مبدأ وغاية
وعوض فان أخذ به
رهن أو ضمين جز
وكونه بين اثنين فأكثر
فلو قال ارم عشرة عني
وعشرة عنك فان كان
صوابك في عشرتك
أكثر فذلك على كذا لم
يجز ويجوز جعل بعض
المال لتالي السابق
ولغيره بشرط نقص
الاخير وعدم زيادة
غيره على من قبله

﴿ كتاب الحدود ﴾

هي قتل وقطع وضرب
ولومع نفي فالقتل في
الردة وزنا المحسن وترك
الصلاة وقطع الطريق
مع قتل والاحسان
يحصل بحرمة وبلوغ
وعقل ووطء في نكاح
صحیح وتعتبر هذه
الصفات حالي الوطء
والزنا والقطع في السرقة
وقطع الطريق مع أخذ

البندق ونحوه (ويجوز أخذ عوض عليه) أي على السبق (من الامام وغيره ولو من أحد المتسابقين)
كان يقول من سبق منكما فله في بيت المال أو على كذا أو ان سبقتي فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء
لي عليك لما في ذلك من الحث على تعلم الفروسية وغيرها وبذل مال في طاعة (فان أخرج كل منهما مالا) على
أنه ان سبق الآخر فهو له (لم يجز) لأن كلا منهما مترددان أن يغتم وأن يغرم وهو ضرورة القمار المحرم (الا
بمحل) كفه لهما (ومركوبه كفه لمركوبيهما) ان سبق أحدهما لهما وان سبق لم يغرم شيئا كما يعلم بما يأتي
فيجوز وتعييرى بالمركوب أهم من تعبيره بالفرس (فان سبقهما أخذ المالكين) جا آمعا أو أحدهما قبل
الآخر (أو سبقاه وجا آمعا أولم يسبق أحد فلا شيء) لاحد لعدم سبق المحلل وعدم سبق أحدهما الآخر
(أوجاه مع أحدهما) وتأخر الآخر (فمال هذا لنفسه ومال التأخر للمحلل والتي معه) لانها سبقة
(والا) بان توسطهما أو سبقاه وجا آمعين أو سبقاه أحدهما وجاء مع التأخر (فمال التأخر للأول) لسبقه
لما وقول أولم يسبق أحد من زياتي وقولي والا أهم مما عير به (ويشترط للسبق شروط منها علم مبدأ
يبدأ منه الراكب ان أوالراعيان (و) علم (غاية) ينتهي اليها الراكب ان وكذا الراعيان ان ذكرت الغاية
(و) علم (عوض) عينا كان أو دينا كالأجرة فلو شرطوا عوضا مجهولا كثوب غير موصوف لم يصح
العقد (فان أخذ به رهن أو ضمين جار) كسائر أعضاض العقود اللازمة (و) منها (كونه بين اثنين
فأكثر) فلو قال ارم عشرة عني وعشرة عنك فان كان صوابك في عشرتك أكثر فذلك على كذا لم يجز
لانه يناضل نفسه بنفسه وقولي فلو قال ارم عشرة الى آخره أولى مما عير به لانه وجه ضعيف (ويجوز جعل
بعض المال) المأخوذ على السبق (لتالي السابق ولغيره بشرط نقص الاخير) ولو عن الأول فقط (وعدم
زيادة غيره على من قبله) فلو تسابق ثلاثة وشرط للأول عشرة والثاني مثله والثالث تسعة صح وبذلك
علم أنه لا يشترط نقص غير الاخير عن الذي قبله فاذا ذكره الاصل من اشتراط ذلك ضعيف ومن الشروط
تساوي المتسابقين في المبدأ والغاية وامكان سبق كل من الراكبين والراعيين وامكان قطع المسافة بلا تدور
وتعيين الفرسين ولو بالوصف وبيان قدر الغرض طولا وعرضا ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف وبيان
البادئ بالرمي فقولي شروط منها الأولى من قوله خمسة شروط لانها لا تنحصر فيها

﴿ كتاب الحدود ﴾

جمع حد وهو لغة المنع وشرعا عقوبة معينة على ذنب (هي) ثلاثة (قتل وقطع وضرب ولومع) صلب أو
(نفي فالقتل) يكون في أربعة (في الردة) لما مر في باب أحكام المرتد (و) في (زنا المحسن) لاسره ^{في الزنا}
بالرمح فيه في أخبار مسلم وغيره (و) في (ترك الصلاة) كسلا لما مر في الباب السابق (و) في (قطع الطريق
مع قتل) من القاطع لمعصوم يكافئه لمسايتي في بابه (والاحسان) ان أخذ مما تقدم (يحصل بحرمة وبلوغ
وعقل ووطء) بقبل أو فيه (في نكاح صحیح) وتعتبر هذه الصفات حالي الوطء (في النكاح الصحيح
(والزنا) وان تخلل الحالتين جنون أو ورق واعتبار الصفات حالة الزمان من زيادتي (والقطع) يكون في شيئين
(في السرقة وقطع الطريق مع أخذ المال) بلا شبهة من حرز وكان المال نساب سرقة لما يأتي في بابيهما
(والضرب) يكون في ثلاثة (في الشرب) لمائع أسكر كثيره (وهو أربعون) جلدة بسوط أو نحوه لانه
ضرب في الخبر بالجريد والعال أربعين رواه مسلم (وفي القذف) للسكر الحرام المسلم العفيف عن
زنا ووطء محرم بملاوكة ووطء دبر حليلة (وهو ثمانون) جلدة لآية والذين يرمون المحصنات (وفي زنا البكر
وهو مائة) لآية الزانية والزاني مع أخبار الصحیحين هذا كله في الحر (ومن به رق) ولو مبعضا (على النصف
من غيره) كغناؤه (ومن مات بذلك فهدر) لان الحق قتله (ولا تحدمامل) ولو من زنا (حتى تضع) وترضعه

ويوجد

للمال والضرب في الشرب وهو أربعون وفي القذف وهو ثمانون وفي زنا البكر وهو مائة ومن به رق على

النصف من غيره ومن مات بذلك فهدر ولا تحدمامل حتى تضع

ويؤجله كافل به فطمه سواء أوجدها يستغنى به عنهما من امرأة أخرى أو بهيمة يحمل لبها أم لا (ولاسكران) حتى يفريق كما مر في باب أحكامه (ولا ذوا غشاء حتى يفريق) ليرتدع (ولا في مرض إن رجى برؤه والجلد بشكال) أي عرجون (عليه مائة غصن مرة) فإن كان عليه خمسون غصنا فمرتين (بحيث تحسه الأغصان أو ينكسب بعضها ببعض) لئلا يله بعض الألم فإن اتقى المس أو الانكسب أو شك في ذلك لم يسقط الحد (ويجذف حو وبرد شديدين) لوجوبه بل قد تكون النفس مستوفاة به (لكن يجب تأخير الجلد إلى زوال ذلك) وهذا هو المذهب في الروضة التي في المنهاج مقتضى عدم الضمان بتركه استحبابه ومن ثم قال في الأصل يستحب تأخير الجلد إلى زوال ذلك على اضطراب فيه (والتي) وهو التغير بكون (في نحو الخنث) بفتح النون أشهر من كدها أي التشبه بالنساء لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لعن رسول الله ﷺ الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجوهم من بيوتكم وأخرج فلانا وأخرج فلانا وروى أبو داود أن النبي ﷺ أتى رجلا قد خضب يديه ورجليه فقال ما هذا فقيل إنه يشبه بالنساء فأمر به فنفى إلى النقيع وشمل نحو الخنث كل آت بمصيبة لاحدفيها ولا كفارة كقاطع الطريق بلا قتل ولا أخذ مال لما يأتي في باب قطع الطريق (وفي زنا البكر ويغرب) فيه (الحرسة وغيره) ولومبنا (نصفها) كطأه وقولى ويغرب الحرسة من زبادى وتعيرى بما ذكر أوى من اقتصراره على الخنث وقاطع الطريق المذكور وزنا البكر (وكأنا) بقل المرأة (الواط) فيفصل فيه بين المحسن وغيره (لكن المفعول به يجلد ويغرب) وإن كان محسنا والاستترار من زبادى (وفي اتيان البهيمة التعزير) كسائر المعاصي التي لاحدفيها ولا كفارة

﴿ باب السرقة ﴾

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرها والاصل في القلع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغير من الاخبار الآت بعضها وهي لغة أخذ المال خفية وشرعا أخذ المال خفية من حوز مثله بشرط فلا قطع على مختلس وهو من يعتمد الحرب ولا منتهب وهو من يعتمد القوة والغلبة ولا خائن كالوديع يجحد الوديعة (شرط القلع بها كونه المسروق ربع دينار خالصا) وهو من زيادى (أو مقوما به) لخبر مسلم لا قطع بد سارق الا في ربع دينار فصاعدا والدينار المثلث الخالص وليس بربعه المقوم به نعم بشرط في المقوم به اذا كان قطعة من ذهب غير مضروب الوزن أيضا فلا قطع بدون الربع ولا بغشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار خالصا (و) شرط القلع بها (أخذه) بأن يأخذه السارق (من حوز مثله) فلا قطع بسرقة ما ليس بمحرز بمحرز مثله لخبر لا قطع في شئ من الماشية الا في آواه المراح ومن سرق من الثمر شيا بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن فعمله القلع رواء أبو داود وغيره والجن الترس وكانت قيمته ثلاثة دراهم وكانت الثلاثة مساوية لربع دينار والحز يختلف باختلاف الاموال والاحوال ومراجعة العرف (وعدم الشبهة) لسارق (فيه) أي في المسروق لخبر ادروا الحدود بالشبهات (وهي شبهة ملك ولوم مشترك) فلا قطع بسرقة مال نفسه من يد غيره كمرتهن ومستأجر ولا بسرقة المال المشترك (وشبهة ولادة) فلا قطع بمال أصله أو فرعه (لا) شبهة (زوجية) فيقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر المحرز عنه لعموم الأدلة (فتقطع) أولا (يده) لئلا يقال تعالى فاقطعوا أيديهما وقرئ شاذا فاقطعوا أيماهما والقراءة الشاذة تخبر الواحد في الاحتجاج بها (فان عاد) بعد قطعها (فرجله اليسرى ثم) ان عاد فريده اليسرى ثم ان عاد (فرجله اليمنى) للامر بذلك والمراد القلع من الكوع في اليد لا من ماله في خبر سارق رداء صفوان والقطع من الكعب في الرجل لفعل عمر رضي الله عنه ذلك ويقس محل قطعه بدهن مقل وهو مصلحة للقطع فوته عليه وللإمام اهماله ثم ان عاد بعد ذلك عزر (ويسقط) الحد (بقطع يسرى عن ينى) من يد أو رجل

ولاسكران ولا ذوا غشاء حتى يفريق ولا في مرض إن رجى برؤه والجلد بشكال عليه مائة غصن مرة بحيث تحسه الأغصان أو ينكسب بعضها ببعض ويجذف حو وبرد شديدين لكن يجب تأخير الجلد إلى زوال ذلك وفي في نحو الخنث وفي زنا البكر ويغرب الحرسة وغيره نصفها وكأنا اللواط لكن المفعول به يجلد ويغرب وفي اتيان البهيمة التعزير ﴿ باب السرقة ﴾ شرط القلع بها كون المسروق ربع دينار خالصا أو مقوما به وأخذه من حوز مثله وعدم الشبهة فيه وهي شبهة ملك ولوم مشترك وشبهة ولادة لازوجية فتقطع يده فان عاد فرجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى ويسقط بقطع يسرى عن ينى

(و بالعكس وتقطع يد عن رجل وبالعكس) وإن أساء القاطع لأن الغرض الزجر والتنكيل (ويجب مع ذلك رد المسروق) إلى صاحبه (أن يبقى والافبله) من مثل أوقية فهو أولى من اقتصاره على القيمة (كالغصوب) فإنه يجب رده إن بقى والافبله وذلك لخبر أبي داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه أو بدله إن تلف ﴿باب قطع الطريق﴾

الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية (يعز قاطع الطريق إن لم يقتل ولم يأخذ المال) النصاب (بمحبس وغيره) لا تركابه، حصية لأحد فيها ولا كفارة وحبس في غير بلد أولى حتى تظهر توبته (وقتل حتماً إن قتل) معصوماً يكافئه حمداً (ولم يأخذ المال) النصاب للآية (وإن سكس) بأن أخذ المال النصاب بلا شبهة من حوز ولم يقتل (قطعت) بطلب من المالك (بدله اليمنى ورجله اليسرى) فإن عاد بعد قطعهما (فرجله اليمنى وبدله اليسرى) يقطعان الآية وإنما قطع من خلاف ثلاثيفوت جنس المفعة عليه (فإن قتل وأخذ المال) لا صاب المحرزة بلا شبهة (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه فهو أولى من قوله و صلب (ثلاثة) من الأيام من زيادتي زيادة في التنكيل لزيادة الجريمة ثم بعد ثلاثة ينزل (فإن تاب قبل الظفر به سقطت عنه عقوبته) من قطع يد ورجل و صلب ونحوه قتل لآية إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم بخلاف ما لو تاب بعده لفهمها وبخلاف القود والمال وحده الزاوا السرقة وغيرها الأقل المرتد وبارك الصلاة فيسقط بها وتعييرى بما ذكر أولى مما عير به (ولم يستحق) إذا تاب القاطع قبل الظفر (القتل أو الدية) انعفو عليها (أراهمو) بأقل من الدية أو (بجنا) كافي القتل في غير قطع الطريق (ويشترط أن يكون لقاطع الطريق شوكة) أي قوة (فلا يدخل فيه نحو محتلس) كسحب والمحتلس من غرض القافلة ويعتمد الحارب ونحوه من زيادتي

﴿باب الصيال﴾

هو الاستطالة والوثوب (وضمان البهائم له) أي الشخص (دفع كل صائل) مسلم وكافر وحر وريق ومكلف وغيره (عن معصوم) من نفس وطرف وأعدل ومال وإن قل واختصاص بكلمة ميتة ومنفعة وبضع غير أهل وقدماته كقبيل ودعة الآية فمن اعتدى عليكم وخبر البخاري أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لأن ذلك نصه وخبر ترمذي ومعه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صال مكرهاً على ثلاثة مال غير لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يبقى روحه بماله كما يباول المضطر طعمه ولكل منهم ما دفع المكروه وقولاً عن معصوم أولى وأعم من قوله من نفس أو طرف أو أهل أو مال ويدفعه (بالأخف) فلا يخف لقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن ولأن ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الأثقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأخف فيدفعه بالحرب منه فبالزجر فبالاستغاثه فبالضرب باليد فبالسوط فبالصا فبالقطع (فإن لم يدفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه) بتود ولادية ولا فيميه ولا حكمة ولا كفارة فظاهر البراءة في محل رعايه الترتيب في المعصوم أما غيره كحرى ومتردد له قتله لعدم حرمة ويسئى أيضاً ما رواه أروج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه وإن كان غير محصن فإنه في كل لحظة مواقع لا يستدركه إلا نافة ومال التحم القفال بينهما واشتد الأمر عن المضط فقتله مراعاة الترتيب (ويجب) على من لم يخف على نفسه (الدفع من بضع) لأنه لا تسليط إلى إباحته (و) عن (نفس) قصد ما غير مسلم محقون الاسم) بأن يكون كافراً أو بريمة أو مسلماً غير محقون الدم كزنا محصن لعدم حرمة غير البهيمة ولحقارتها فإن قصد ما مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وتعييرى بما ذكر أولى مما عير به (ولو دخل) غيره (بيته وأبى الخروج) بدأمره به فله ضربه وإن

وبالعكس وتقطع يد عن رجل وبالعكس ويجب رد المسروق إن بقي والافبله كالغصوب ﴿باب قطع الطريق﴾ يعز قاطع الطريق إن لم يقتل ولم يأخذ المال بمحبس وغيره و قتل حتماً إن قتل ولم يأخذ المال وإن عكس قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فرجله اليمنى و يده اليسرى فإن قتل ثم صلب ثلاثة فإن باب قبل الظفر به سقطت عنه عقوبة نفسه وليس في القتل أو الدية أو العفو مجاواً يشترط أن يكون لقاطع الطريق شوكة فلا يدخل فيه نحو محتلس

﴿باب الصيال بضم الهمزة﴾

للدفع كل صائل عن معصوم بالأخف فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه ويجب الدفع عن بضع ونفس قصاصاً غير مسلم محقون الدم ولو دخل بيته وأبى الخروج بدأمره به فله ضربه وإن

أتى ذلك على نفسه ولو

عض عضوه ولم يندفع

الا باقتزاعه فانتشرت

أسنانه لم يضمن وكذا

لو طعن عين من اطلع

في بئته بخفيف أو رماها

به فذهبت ان تعمد

النظر اليه مجردا أو الى

حرمته وكان من نحو

تقب ولم يكن الناظر

فيه محرم مستترا أو حلية

أو متاع وإذا أُنقِصت

بهيئة شيئاً وذو اليد معها

ضمن ما أُلْقِيَ ليلاً أو

نهاراً كما لو أوقفها في

طريق ليس له إيقافها

فيه فأُلْقِيَ شيئاً وإن

لم يكن معها لم يضمنه

ان لم يفرط والاضمن

الا ان قصر مالكاً شيئاً

﴿باب الجدار المائل﴾

إذا بنى جداره مستقيماً

فقال ولو الى غير ملكه

أو أدخل نحو سبع كحبة فهو أعم

من قوله سبع أوحية (ملكه فأُلْقِيَ شيئاً أو حفرة) أي في ملكه (بما فستط نهباً شيئاً فُلِفَ لم يضمنه)

لان الليل في الأولى لم يحصل بفعله ولأنه في الأخير تن أن يفعل في ملكه ما يشاء (الا ان) دعا في الأخيرة

انساناً فسقط في البئر جاهلاً بها ومات أو (كان) في الأثر (مكان اتلف من الحرم السيئ) التالف (صدا

فيضمن) الانسان (والجزاء) للخرير في الأولى وحرمته الحرم في الثانية واسئد الصيد في الأولى من

الثلاث من زيادتي بل كلام لأصل تقتضي عدم الضمان فيه أموال بني جداره ماثلاً فان كان ماثلاً الى غير

ملكه سقط وتلف به شيء ضمنه وان كان ماثلاً الى ملكه لم يضمنه

﴿باب الأشربة﴾

هي مسكر وغيره

فالمسكر حرام وإن قل

أو شرب انداؤ أو عطش

وغيره ان كان نجساً

حرم تناوله الا الماء

المنجس والبول

أتى ذلك) الضرب (على نفسه) لتعديه (ولو عض) من غيره (عضوه ولم يندفع الا باقتزاعه) أي العض من فيه فانزعه (فانتشرت أسنانه) والمعضوض معصوم أو حربي (لم يضمن) سواء كلن العاض ظالمًا أو مظلوماً وأمكنه التخلص بغير العض أما اذا اندفع بغير الانزعاع فيضمن لتركه الواجب عليه من التخلص بالاسهل من فك لحية وضرب شديقه أو كان المعضوض غير من ذكر فيضمن لانه لا ينبغي لثل هذا أن يفعل بالعاض ذلك أو كان العاض المظلوم لا يمكنه أن يتخلص حقه الا بالعض فيضمن المعضوض العاض لان العاض أراد التخلص حقه بالعض (وكذا لو طعن عين من اطلع في بئته) ولو أكثرى أو مستعاراً (بخفيف) كعود (أو رماها به) كحصة (فذهبت) عينه فإنه لا يضمن لخبر الصحيحين لو اطاع أحد في بيتك ولم تأذن له فذهفته بمصاة فمقتات عينه ما كان عليك من جناح وفي رواية صحيحها ابن حبان والبيهقي فلا قود ولا دية هذا (ان تعمد النظر اليه) حالة كونه (مجرداً) عما يستر عورته (أولى حرمة) وان كانت مستورة (وكان من نحو ثقب) بفتح المثناة وضمتها مما لا يعد فيه الرأى مقصراً كسطح ومنازة (ولم يكن للناظر فيه محرم مستتره أو حلية أو متاع) وخرج بعين الناظر غيرها كأذن المستمع وبيت السجد والشارع ونحوهما وبالحفيف اذا وجده الثقيل كشبة وحجر وبالعمد النظر اندافاً أو خطأ وبالجرد مستور العورة وبما قبله وما بعده النظر الى غيره وبغير حرمة وبنحو الثقب غيره كالباب المفتوح والشباك الواسع العيون وبما بعده ما لو كان الناظر فيه محرم مستتره أو حلية أو متاع فيضمن في الجميع اقصيره في الرمي حينئذ وتعيير بخفيف وبنحو ثقب وبحلية أعم مما يبره وقول الى مع مستتره أو متاع من زيادتي (وإذا أُلْقِيَ بهيمة شيئاً وذو اليد) ولو مستأجراً أو غاصباً أو مستعيراً فهو أولى من قوله وصاحبها (معه) ضمن ما أُلْقِيَ نفساً ومالا (ليلاً أو نهاراً) غالباً سواء كان سائقها أم راكبها أم قائدها أم قاطرها فقطعت القطر لونها في يده عليه تعهدا وحفظها (كما لو أوقفها في طريق ليس له إيقافها فيه) عادة (فأنقِصت شيئاً) فانه يضمنه لخالفته العادة (وان لم يكن معها لم يضمنه) أي ما أدامته ليلاً أو نهاراً ولو بالباد (ان لم يفرط) في ربطها أو رسلها كأن أرسلها ولو ليلاً لم يضمنه (والا) بأن فرط في ذلك كأن أرسلها ولو نهاراً لم يضمنه (ضمن الا ان قصر مالكاً شيئاً) كأن كان في محوط له باب فترك مفتوحاً فلا ضمان لتفريط مالكه وتعيير بما ذكر أضبط وأعم مما عبر به

﴿باب حكم (الجدار المائل) وما يذ كرمه﴾

(إذا بنى جداره مستقيماً قال ولو الى غير ملكه) وسقط وتلف به شيء (أو أدخل نحو سبع) كحبة فهو أعم من قوله سبع أوحية (ملكه فأُلْقِيَ شيئاً أو حفرة) أي في ملكه (بما فستط نهباً شيئاً فُلِفَ لم يضمنه) لان الليل في الأولى لم يحصل بفعله ولأنه في الأخير تن أن يفعل في ملكه ما يشاء (الا ان) دعا في الأخيرة انساناً فسقط في البئر جاهلاً بها ومات أو (كان) في الأثر (مكان اتلف من الحرم السيئ) التالف (صدا فيضمن) الانسان (والجزاء) للخرير في الأولى وحرمته الحرم في الثانية واسئد الصيد في الأولى من الثلاث من زيادتي بل كلام لأصل تقتضي عدم الضمان فيه أموال بني جداره ماثلاً فان كان ماثلاً الى غير ملكه سقط وتلف به شيء ضمنه وان كان ماثلاً الى ملكه لم يضمنه

﴿باب حكم (الأشربة)﴾

(هي) نوعان (مسكر وغيره فالسكر) من خمر وغيره (حرام) تناوله (وان قل أو شرب لتداؤ أو عطش) لآية (انما الخمر والميسر ولغيره المسكر من كل شراب أسكر فهو حرام نعم من غش بلفه ولم يجد غيره محل اساغها به بل وجب وكذا لو انتهى الامر العطشان الى الهلاك لم يجد غيره وغير الاشربة مما يذ بل العقل كالنرجس حرام أيضاً ان كثر (وغيره ان كان نجساً) كالسم (حرم تناوله) لغیر انداؤ (الا لما المنجس والبول)

ونحوهما فلا يحرم تناولها (المطش) للضرورة مع عدم لالة العقل (فلو وجد) الشخص (ماء طاهرا و) ماء (نجسا) قال الشافعي في حرمته (توضأ بالطاهر) وجوبا لانه صار حقا مستحقا للتطهير به (وشرب النجس) للمطش لما روى في صححه في الروضة تبعا لاختيار الشافعي أنه يشرب الطاهر ويقيم قال في المهمات والاول هو المفتي به (وان كان) غير المسكر (طاهرا فان كان مضرا) بمن يتناوله كالسم (أو مستقذرا غالبا كخطا حرام) تناوله لتضرره به واستقذاره (الالماء للتغير) فلا يحرم تناوله كاللحم المتأن أما ما يستقذر نادرا كالضرب الخيل فلا يحرم تناوله (فان اتنى ذلك) أى ما ذكره من حماية تنضى التحريم (خلال) أى غير المسكر حينئذ حلال لا تقفاه علة التحريم

﴿ باب الأطعمة ﴾

أى بيان ما يحل منها وما يحرم * والاصل فيها آية قل لا أجدفيا أوحى الى محمدا وقوله يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (كل طاهر كنتم) وهى الابل والبقر والغنم (وطير) كسباع وحام (وضبع) بضم الباء (وضب ويربوع يحل أكله) لاستطابة العرب بذلك ولأدلة أخرى منها قوله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وأن النبى ﷺ قال يحل أكل الضبع رواه الترمذى وقال حسن صحيح وان الضب أكل على مائدته ﷺ رواه الشيخان (الا آدميا) فلا يحل أكله حرمة (وهضرا) كسم وحجر وتراب اضمره (ومستقذرا) كمنى لاستقذاره (وذاخلب) من الطير كباز وشاهين وصقر للنهى عنها في خبر مسلم (وذاناب) من السباع كأسد ونمر وذنب للنهى عنه في خبر الصحيحين (وما نض على تحريمه في آية حرمت عليكم الية وكل ما استغثت) كخشرات وهى صفار دواب الارض كخنفساء ودود وكبرة وطاوس وذباب وما تولد من مأكول وغيره (أنهى عن قتله) كخفاف ونحل وضدع وهدهد وصرر (أو امر به) كحبة وعقرب وحداقودارة لأن النهى عن قتل شئ أو الأمر به يقتضى حرمة أكله وهذا من زيادتي (والنواب الا الخيل) روى الشيخان عن جابر بنى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الجمل الأهلية وأذن في لحوم الخيل وروى عنه أيضا أبو داود ذبح يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهاها رسول الله ﷺ عن الأكل والجرير ولم ينه عن الخيل (وتكره الجلالة) من نعم ودجاج وغيرهما أى يكره تناول شئ منها كبنها ويضها ولجها وصفها وركوبها بلا حائل فتعيرى بها أعم من تعبيره بلحمها هذا (اذا تعير لجها) أى طعمه أولونه أريجه ونقى الكراهة (الى أن تعلف طاهرا فطيب) أو تطيب بنفسها من غير شئ وانما اقتصر على الاول جريا على الغالب ولاخراج طيبها بغسل وطبخ ونحوهما * والاصل في ذلك خبر أنه ﷺ نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلف أر بعين ليلة رواه الترمذى وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وانما لم يحرم ذلك لانه انما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كاللحم المتأن (و) يكره لحر تناول (ما كسب) أى كسبه حر أو غيره (بمخامرة نجس كجم) وكفس زبل ونحوه لانه ﷺ سئل عن كسب الحمام فنهى عنه وقال أطمع مرقيقك وأعلفه نفعك رواه ابن حبان وصححه الترمذى وحسنه وقيس بما فيه غيره وصرف النهى عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم رسول الله ﷺ وأعطى الحمام أجرته فلو كان حراما لم يعطه وخرج بمخامرة النجس غيرها فلا يكره ما كسب بفصد وحياة ونحوهما (لا أخذ) لاجرة (على رقية و) لا (أكل مما أخلع عليها) فلا يكره ان لأخبار صحيحة في ذلك ذكرت بعضها في شرح الامل وقيل يكره ان وعليه جرى الاصل (ويحرم أخذ الاجرة على أداء شهادة) لانه فرض عايه ولأنه كلام يسير لا أجرة لئله (لا أجرة ركو به له) أى للأداء من محله الى محل الاداء فلا يحرم (اذا كان بينه وبين الحاكم مسافة) أى مسافة العدوى فافوقها ولو كان فقيرا يكسب قوته يوما بيوم وكان الاداء يشغله عن ذلك لم يلزمه الاداء الا اذا بذله المشهود له قدر كسبه في مدة الاداء

المطش فلو وجد ماء طاهرا ونجسا توضأ بالطاهر وشرب النجس وان كان طاهرا فان كان مضرا أو مستقذرا غالبا كخطا حرام الالماء المتغير فان اتنى ذلك خلال

﴿ باب الأطعمة ﴾

كل طاهر كنتم وطير وضبع وضب ويربوع يحل أكله الا آدميا ومضرا ومستقذرا وذا غلب وذا ناب وما نص على تحريمه في آية حرمت عليكم الميتة وكل ما استغثت أو نهى عن قتله أو امر به والنواب الا الخيل وتكره الجلالة اذا تعير لجها الى أن تعلف طاهرا فتطيب وما كسب بمخامرة نجس كجم لا أخذ طرية وأكل مما أخذ عليها ويحرم أخذ الاجرة على أداء شهادة لا أجرة ركو به اذا كان بينه وبين الحاكم مسافة

قوله قال الشافعي في حرمته حرمته اسم كتاب له أملاه على رجل من الصحابة اسمه حرمته اه

وخرج بالاداء الصبل فله الاخذ عليه قال السر حسي وحملة اذا دعي ليتحمل فان انا المشهود عليه فلا جوة له
(باب الصيد)

بمعنى الصيد (والنابح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ولا تأكلوا مما قسطوا وقوله الاماذ كيم (الصيد اما أن يصاد يد أو بنحو شبكة) كالجاءه لضيق لا ينفلت منه (فذكاه بقطع حلقومه) بضم الحاء وهو مجرى النفس (و) قطع (مرثته) بفتح الميم والمثد وهو مجرى الطعام لانه مقدور عليه والحياة تذهب بفقد هما ونحو من زيادتي (أو يصاد بارسال نحو سهم) كريح (فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) كأن امتنع بقوته فبات قبل القدرة عليه (أو) أدركها (وتعذر ذبحه بلا تقصير كأن سل السكين) أو اشتغل بتوجه القلب (فبات قبل التمكن حل) اجاءا وتغير الشيخين ما أصبت بقوسك فاذ كراسم الله عليه وكل (والا) بان أدرك فيه حياة مستقرة وترك ذبحه فبات أو تعذر ذبحه بسبب تقصير كأن لم يكن معه سكين أو غصبت منه أو علق في الغمد فبات (فلا) يحل لتقصيره (أو يصاد بجارح طير) كقصر (أو) جارحة (سبع) ككلب (فان عجز عن ذبحه) بلا تقصير (حتى مات حل) لقوله تعالى أحل لكم الطيات وما علمتم من الجوارح أي صيده (بشروط) خمسة الاول (أن تكون معلنة) للآية وتعلمها (بان ترسل بارساله) أي تهيج بأغرائه (و) بان (تنزجو بانزجاره) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوها (و) بان (تمسك الصيد) ليأخذه المرسل (و) بان (لأن كل منه) أي من لجه أو نحوه قبل قتله أو عقبه لقوله عليه السلام فان أكل فلاتأكل فاما أمسكه على نفسه رواء الشيخان (و) بان (يتكرر) منها (ذلك) أي مات قتل من الامور المذكورة (مرة بعد أخرى حتى يظن تأديها) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح (و) الثاني (أن يرسلها فلو استرسلت بنفسها وقتات) صيدا (لم يحل) لانتفاله الارسال (الا أن يزجرها) صاحبها (فتنزجو ثم يرسلها) فيحل لوجود الارسال (و) الثالث (أن يرسلها على صيد) شخصا أو نوعا (فلو أرسلها على غير شئ) كأن أرسلها اختبارا لقوتها (فقتلت صيدا لم يحل) لعدم ارساله على الصيد (ومثلها) في هذا الشرط (السهم ونحوه) فلو أرسل سهمها اختبارا لقوته فقتل صيدا لم يحل (و) الرابع (أن لا يغيب عنه) الصيد (فيجده) بعد غيبته (ميتا) فان غاب عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر (الا أن تكون الضربة) أي ضربة الجرح حلقا (لا يعيش معها) فيصل (و) الخامس (أن لا يتردى من علو) الى سفلى (ولا يقع في ماء أو نار) والاف يحرم لاحتمال موته بالسبب الثاني (الا أن تكون الضربة كذلك) أي لا يعيش معها فيصل (ولو قد) بسيف أو نحوه (نصفين حلا) لاطلاق الاخبار (ويحل حيوان البعروان) لم يكن على صورة السمك المعروف أو (مات أو طفا) بفتح الطاء والفاء فوق الماء أي علاه لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر (الاما يعيش فيه وفي البر كضفدع) بكسر الضاد والذال على الاشهر (وسرطان) ويسمى عقرب الماء وسلحفاة ونسناس نجث لهما وللهي عن قتل الضفدع رواء أبو داود والحاكم وصححه وتعبير بالاستثناء المذكور أولى مما عبر به

(باب الانحية)

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد ها ويقال نحية بفتح الضاد وكسرها وهي اسم لما يذبح من النعم تقر با الى الله تعالى من يوم عبد النحر الى آخر أيام التشريق وسببت بالول زمان فعلها وهو الضحى والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فضل لربك أو انحر أي صل صلاة العيد وانحر السك وخبره سلم عن أنس رضي الله عنه قال نحي النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أما حين أقر بن ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاهما والامح قيل الابيض الخالص وقيل الذي يابض أكثر من سواده وقيل غير ذلك (السماء) نوعان (واجبة وهي) ثلاثة (دماء الحج) المتقدم بيانها في بله (و) دماء (الانحية المنذورة والعينة للتضحية) ابتداء أو عما في ذمته (وسنة وهي الانحية) غير الواجبة (والعقيقة والوليمة ولا يجوز في الانحية الاجنح

حلقومه ومرثته أو يصاد بارسال
نحو سهم فان لم يدرك
فيه حياة مستقرة
أو تعذر ذبحه بلا تقصير
كأن سل السكين فبات
قبل التمكن حل والا
فلا أو يصاد بجارحة
طير أو سبع فان عجز
عن ذبحه حتى مات حل
بشروط أن تكون
معلنة بأن ترسل بارساله
وتنزجو بانزجاره
وتمسك الصيد ولا تأكل
منه ويتكرر ذلك مرة
بعد أخرى حتى يظن
تأديها وأن يرسلها فلو
استرسلت بنفسها وقتلت
لم يحل الا أن يزجرها
فتنزجو ثم يرسلها وأن
يرسلها على صيد فلو
أرسلها على غير شئ
فقتلت صيدا لم يحل
ومثلها السهم ونحوه
وأن لا يغيب عنه فيجده
ميتا الا أن تكون
الضربة لا يعيش معها
وأن لا يتردى من علو
ولا تقع في ماء أو نار الا
أن تكون الضربة
كذلك ولو قد نصفين
لا يجوز يحل حيوان
البحر وان مات أو طفا
الاما يعيش فيه وفي البر
كضفدع وسرطان
(باب الانحية)
السماء واجبة وهي دماء
الحج والانحية المنذورة

والعينة للتضحية وسنة وهي الانحية والعقيقة والوليمة ولا يجوز في الانحية الاجنح

من الضأن والثني من غيره) أي من معز وابل وبقر اقتصار على الوارد فيها عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم (جذع الضأن ما أجذع) وهو من زيادتي (أو دخل في) السنة (الثانية وثني المعز والبقر) ما دخل (في) السنة (الثالثو) ثني (الابل) ما دخل (في) السنة (السادسة) وذلك لخبر أحمد وغيره فهو بالجذع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا الامسة الا ان تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثنية من الابل والبقر والغنم فما فوقها وقوله في الخبر لا تذبحوا الامسة أي يسن لكم أن لا تذبحوا الامسة الح (وتجزى الشاة عن واحد) خبر الموطأ في ذلك (و) تجزى (البعير والبقرة عن سبعة) كما تجزى عنهم في التحلل للاحصار خبر مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (ولا تجزى فيها) أي الاضحية (معيب بعيب ينقص ما كولا) منها من لحم وشحم وغيرهما فتعيرى بذلك أولى من قوله ما نقص اللحم (فلا تجزى العوراء ولا العرجاء ولا المريضة البين عورها وعرجها) وإن حصل عند اضجاعها للتضحية باضطرابها (ومرضها ولا الجفاء التي لا تنقي) خبر الترمذي وغيره بذلك وتنقي مأخوذة من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المنق أي لا يخ لها وخرج بالبين اليسير فلا يضر لانه لا يؤثر في اللحم (ولا الجرباء) وإن قل جربها لانه يفسد اللحم والودك فاطلاق لها أولى من تقييد الاصل لها بالبين جربها (وتجزى مكسورة القرن) كسر الم ينقص المأكل (وفاقدته) اذ لا يتعلق به كبير غرض (وفاقدة الضرع) من زيادتي وكذا فاقدة الالية أو الذنب لا الخلوقة بلا أذن (ويسن) في الاضحية (استسماها) لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله قال العلماء هو استسماها الهدايا واستحسانها (وأن لا تكون مكسورة قرن) ولا فاقة له لخبر مسلم السابق أول الباب (وأن لا تذبح الا بعد صلاة العيد) للاتباع رواه الشيخان (فان ذبحها قبلها وقدمضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين وخطبتين خفيفات جاز) وإن لم يمس ذلك فلا يجوز لانه غير وقت الاضحية (وأن يكون الذابح مسلما) لانه يتوقى مالا يتوقاه غيره (وذبح حائض أو مجنون أو صبي) منا (أحب من ذبح كتابي) تحل ذبيحته لما مر (وأن يكون الذابح نهارا) وإن جاز ليلا مع الكراهة لانه قد يخطئ المذبح ولان الفقراء لا يحضرون فيه حضورهم بالنهار (وأن يطلب لها موضعا ليئا) لانه أسهل لها (وأن لا يأخذ من شعره ولا ظفره شيأ في العشر) أي عشر ذي الحجة حتى يضحي لخبر مسلم اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره وفي رواية فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيأ حتى يضحي (وأن يوجه ذبيحته) أي مذبحها (إلى القبلة) للاتباع رواه الشيخان ويتوجه هو إليها أيضا (وأن يسمى الله تعالى) وحده عند الذبح فيقول بسم الله للاتباع رواه الشيخان (وأن يصلي) ويسلم (على النبي ﷺ) لانه محل بشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكر نبيه كالأذان والصلاة (وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبل مني) للاتباع وذكر السنة في هذين من زيادتي (وأن لا يبين رأسها) لما في ابائته من عدم الاحسان في الذبح (فان ذبحها من قسها حلت) لوجود الذبح وعصى بذلك لمافي من التعديب (وأن تنحر الابل وتذبح البقر والغنم) للاتباع رواه الشيخان وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (وهو وضع النحر للبه و) موضع (الذبح) الحلق وهو (أسفل مجامع اللحيين وكيله) أي ما ذكر (قطع الودجين) بفتح الواو والال وهما عرطان في صفحتي العنق يسميطان به (مع الحلقوم والرئ) وتقدم بيانها ويسن أن تكون الابل عند النحر قائمة معقولة ركة يسرى والبقر والغنم عند الذبح مضجعة جنب أي تسر مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وإن يجد المذبة وأن يتصدق بكل الاضحية الا لقميا يأكلها تبركا فانها مسنونة (وأخروقتها) أي التضحية (غروب الشمس من آخر أيام التشریق) لخبر ابن حبان في كل أيام التشریق ذبح (ولو ذبح كل من رجا في الاضحية الآخر ضمن ما بين القيمتين) أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقه الدم قرينة

الشاة عن واحد والبعير والبقرة عن سبعة ولا يجزى فيها معيب بعيب ينقص ما كولا فلا تجزى العوراء ولا العرجاء ولا المريضة البين عورها وعرجها ومرضها ولا الجفاء التي لا تنقي ولا الجرباء وتجزى مكسورة القرن وفاقدته وفاقدة الضرع ويسن استسماها وإن لا تكون مكسورة القرن وأن لا تذبح الا بعد صلاة العيد فان ذبحها قبلها وقد مضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين وخطبتين خفيفات جاز وأن يكون الذابح مسلما وذبح حائض أو مجنون أو صبي أحب من ذبح كتابي وأن يكون الذابح نهارا وإن يطلب لها موضعا ليئا وان لا يأخذ من شعره ولا ظفره شيأ في العشر وأن يوجهه ذبيحته إلى القبلة وأن يسمى الله تعالى وأن يصلي على النبي ﷺ وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبل مني وأن لا يبين رأسها فان ذبحها من قسها حلت وأن تنحر الابل وتذبح البقر والغنم وموضع النحر الالية والذبح أسفل مجامع اللحيين وكيله وقطع الودجين مع الحلقوم والرئ والمري وأخروقتها غروب الشمس من آخر أيام التشریق ولو ذبح كل من رجا في الاضحية الآخر ضمن ما بين القيمتين

وأجزاء عن الاثنية الواجبة بنذر (فصل) تسن العقيقة غلى الغلام شاتان (١٣١) وعن غيره شاة وان لا يكسر

العظم وأن تطبخ وتطعم
فصل كان أهل
 الجاهلية يتقربون الى
 الله بأمور أبطلها بقوله
 ما جعل الله من بحيرة
 الآية فالبحيرة التي تنتج
 خمسة أبطن آخرها ذكر
 فيشق مالكمها أذنهما
 ويخلى سبيلها ولا ينتفع
 بلبنها بل يخليه للضيوف
 والسائبة نوعان العبد
 يعتقه مالكة سائبة
 والبعر يسببه مالكة
 لقضاء حوائج الناس
 عليه والوصيلة نوعان
 الشاة تنتج سبعة عناقين
 عناقين فان تتجعت في
 الثامنة جدليا وعنافا
 قالوا وصلت أخاها فلا
 يذبحونه لاجلها ولا
 يشرب لبن الأم الا
 الرجال دون النساء
 وجرت مجرى السائبة
 والشاة كانت اذا نتجت
 ذكر اذبحوه لآلهم أو
 أنى فلهم أو ذكر أو أنى
 قالوا وصلت أخاها فلم
 يذبحوا الذكر لآلهم
 والخنى الفحل بضرب
 في ابل الشخص عشر
 سنين فيخلى سبيله
 ويؤولون حتى ظهره
 فلا ينتفعون من ظهره
 بشئ

باب الأيمان

هي نوعان واقعة في خصومة وغيرها فالتى فيها ايمان المدعى وهي المنكر أو لا مستحقاق هي اليمين والقسم واليمين مع الشاهدين في الاموال
 والمردودة بعد النكول وهي كالقرار لا كالبينة واليمين مع الشاهدين في الرد بعب ودعوى العنة والجراحة في عضو باطن والاعسار

مقصودة وقد فوتها (وأجزاء) كل منهما (عن الاثنية) بقيد زنته بقولى (الواجبة بنذر) فيفرقها
 صاحبها لانها مستحقة الصرف لجهة التضحية ولان ذبحها لا يقتضى نية أما المتطوع بها والواجبة بالجعل فلا
 يجزى ذبحهما عن الاثنية لاقتناره الى نية

فصل في العقيقة هي اقة الشعر الذى على رأس الولد حين يولد وشرا ما يذبح عند خلق شعره (تسن
 العقيقة على الغلام) وهي في حقه (شاتان و) تسن (عن غيره) من أنى وختى وهي في حقهما (شاة)
 ان أريد العق فيهما بالشيء لا المر بذكر في غير الخنى رواء الترمذى وقال حسن صحيح وقيس بالأنى الخنى
 وذ كر الخنى من زيادتي ويحصل أصل السنة في عقيقة الغلام بشاة (و) يسن (أن لا يكسر العظم) بل تفصل
 الاعضاء تقاؤلا بسلامة أعضاء الولد (و) يسن (أن تطبخ) كسائر الولايم الارجلها فتعطى نبتة لاقابلة
 لخبر رواء الحاكم وأن يكون طبخها بمحوتة ولا بخلارة أخلاق الولد ولانه عليه السلام كان يحب الحلواء والعسل
 (و) أن (تطعم) للفقراء كالأثنية وبشئ اليهم أولى من أن يدعوه

فصل كان أهل الجاهلية يتقربون الى الله تعالى (بأمور) أربعة (أبطلها) الله تعالى (بقوله ما جعل
 الله من بحيرة الآية) أى ما أوجبا ولا أمر بها (فالبحيرة) من بحر أى شق هي (التي تنتج) بينائه للعقول
 (خسة أبطن آخرها ذكر) كما جزم به الزمخشري وغيره وقيل سبعة ذكر أو انا أو أحدهما ورجمه الاصل
 (فيشق مالكمها أذنهما) ويخلى سبيلها ولا ينتفع بها ولا (بلبنها بل يخليه للضيوف والسائبة نوعان) أحدهما
 (العبد يعتقه مالكة) هو أولى من قوله يعتقه الرجل (سائبة) أى لا ينتفع به ولا بولائه (و) الثانى
 (البعر يسببه مالكة لقضاء حوائج الناس عليه) وقد كان الرجل اذا مرض أو غاب يقول ان شفى الله
 تعالى أو قدمت من سفرى فناقنى سائبة فاذا حصل ذلك سببها وجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها
 (والوصيلة) بمعنى الوصلة (نوعان) أحدهما ما قاله الجوهري وغيره (الشاة تنتج سبعة) أبطن (عناقين
 عناقين فان تتجعت في الثامنة جدليا وعنافا قالوا وصلت) أى بالأنى (أخاها فلا يذبحونه لاجلها ولا يشرب
 لبن الأم الا الرجال دون النساء وجرت مجرى السائبة) (و) الثانى ما قاله الزمخشري وغيره (الشاة كانت اذا
 نتجت ذكر اذبحوه لآلهم أو أنى فلهم أو ذكر أو أنى قالوا وصلت) أى بالأنى (أخاها فلم يذبحوا الذكر
 لآلهم) وماسلكه الأصل في النوعين لا يبنى بذلك (والخنى) هو (الفحل) الذى (يضرى في ابل
 الشخص عشر سنين) فأكثر (فيخلى سبيله) ولا يطرد عن ماء ولا رمى (ويقولون) الآن قد (حى
 ظهره فلا ينتفعون من ظهره بشئ) بعد ذلك

باب الأيمان

جمع يمين * والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم الآية
 وأخبار تكبر البخارى انه عليه السلام كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والايلاء والقسم معنى
 (هي نوعان واقعة في خصومة و) واقعة (في غيرها فالتى) تقع (فيها اما) أن تكون (لدفع وهي يمين
 المنكر) للحق (أو لاستحقاق وهي) خسة (اللعان والقسامة واليمين مع الشاهدين في الأموال) أو ما يؤل
 اليها (و) اليمين (المردودة) على المديعى (بعد النكول) كما هي مبنية في أبوابها (وهي) أى المرودة
 (كالقرار) من المدعى عليه (لا كالبينة) تغليا لجانبه (واليمين مع الشاهدين) وتقع (في الرد)
 أى دعوى رد المشتري المبيع (بعب ودعوى) الزوجة (العنة) على الزوج (و) دعوى (الجراحة
 في عضو باطن) ادعى الجراح أنه غير سليم (و) دعوى (الاعسار) أى اعسار نفسه اذا عهد له مال

وعلى الغائب والميت وفيما اذا قال (١٣٢) لزوجه أنت طالق أمس ثم قال أردت من غيري والتي في غيرها لغو اليمين كلا والله

وبلى والله بلا قصد
حلف ويمين المكره
وهما غير منعدين
واليمين للمعقودة بالاختيار
فان كانت على ماض
وهي كاذبة فهي اليمين
الغموس والحلف اما
بالله أو باسم من أسمائه
أو صفة من صفاته
أو بطلاق أو عتق أو نذر
لجاء وهو التزام قرينة
معلقة بما لا يريد حصوله
و يتصرف فيه بين ما التزمه
وكفارة اليمين وحروف
القسم الألف وان لم
تشتهر بالباء والتاء
والواو ولو قال الله وضم
أو فتح أو كسر أو سكن
فكناية وألفاظ اليمين
كأقسم أو أقسمت أو
أحلف أو حلفت أو
أعزم أو عزمتم بالله
ان لم يرد إخبارا فان لم
ذكر الله أو صفته فلس
يمين وينقطع حكم
اليمين بانحلالها
وباستثناء متصل ومن
حلف على يمين فرأى
غيرها خير منها فليأت
الذي هو خير ثم ليكفر
عن يمينه فان قسم
الكفارة جاز الا الصيام
ولو حلف على التزوج
على زوجته أو تركه
فتزوج وهي في عدته
رجعيه بر في الأولى
وحنت في الثانية ولو

(و) السعوى (على الغائب و) على (الميت) ونحوهما (وفيما اذا قال لزوجه أنت طالق أمس ثم قال أردت) انها طالق (من غيري) فيقيم في هذه الصور البينة بما ادعاه ويحلف معها طلبا للاستظهار والمراد بالمخاوف عليه في الأولى قسم العيب وفي الثانية عدم الوطء وفي الثالثة السلامة وفي الأخيرة ارادة طلاق غيره (و) اليمين (التي) تقع (في غيرها) أي غير المحصومة (لغو اليمين كلا والله وبلى والله بلا قصد حلف ويمين المكره) بفتح الراء (وهما) أي لغو اليمين ويمين المكره (غير منعدين) اذ لا يقصد بلغو اليمين تحقيق شيء وفعل المكره مرفوع عنه القلم وفي معنى اللغو ما لو حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين جمعه لا والله وبلى والله وافرادهما وهو ظاهر وقول الماوردي في الجمع الأولى لغو والثانية منعقدة لانها استراك مقصود منه يرد بان الفرض عدم التقصد (واليمين للمعقودة بالاختيار فان كانت) هذه (على ماض وهي كاذبة) أي تعدد الكذب بها. (فهى اليمين الغموس) لانها تغمس صاحبها في الانم أو النار وهي من الكبائر (والحلف اما بالله تعالى) أو باسم من أسمائه (المختصة به كاله وخالق الخلق الا أن يريد غير اليمين فليس يمين كفي الروضة وأصلها خلافا لما في المنهاج (أو صفة من صفاته) الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه (أو بطلاق أو عتق) كقوله ان دخلت لدار فزوجت طالق أو فعبدى حر (أو نذر لجاء) بفتح اللام (وهو التزام قرينة) مال أو عبادة (معلقة بما لا يريد حصوله) كان كلمته أو ان لم أكله أو ان لم يكن الأمر كما قلت فعلى عتق أو صوم (و يتخير فيه) اذا وجد المعلق عليه (بين ما التزمه) عملا بالتزامه (وكفارة اليمين) لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تنكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حله على نذر الحاج أما ما يستعمل في الله وفي غيره سواء كالشيء والموجود فليس يمين الابنية وما يستعمل فيهما وهو في الله أغاب كل رحيم والخالق فليس يمين ان أراد به غيره تعالى (وحروف القسم الألف وان لم تشتهر) نحو الله (والباء) نحو بالله (والتاء) الفوقية نحو تالله (والواو) نحو والله ومثل ذلك ها التنييه نحو ها الله (ولو قال الله مثلا (وضم أو فتح أو كسر أو سكن فكتابة) ان نوى به اليمين فيمين والافلا واللعن لا يمنع الاعتقاد على أنه لحن فيه في الحقيقة كما بينت في شرح الأصل وقولى أو سكن من زيادى (وألفاظ اليمين) أي صيغها الفعلية (كأقسم أو أقسمت أو أحلف أو حلفت أو أعزم أو عزمتم بالله) بقيد زده بقولى (ان لم يرد اخبارا) ماضيا في صيغة الماضى أو مستقبلا في المضارع والافلا يكون يميننا وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (فان لم يذكر الله تعالى أو صفته فليس يمين) لقصد المخاوف به (وينقطع حكم اليمين بانحلالها) كأن وقت حلمه بمدة وانقضت أو بر في يمينه أو حث فيها أو استحال البر كحله على شرب ماء هذا الكوز فانصب بعير اختياره (وباستثناء) بمشبهة الله أو بعدمها (متصل) بالحلف ان نواه قبل فراغه منه كقوله والله لأفعلن كذا ان شاء الله أو ان لم يشأ الله (ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذى هو خير ثم ليكفر عن يمينه) لظاهر خبر الصحيحين انى لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا كفرت عن يمينى واتيت الذى هو خير (فان قدم الكفارة) على الحنث (جاز) لقوله ﷺ لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم ائت الذى هو خير رواه أبو داود وغيره ولان الكفارة حق مالى يتعاق بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كزكاة الفطر (الا الصيام) فلا يجوز تقديمه على الحنث لانه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان ولان الحجز انما يتحقق بعد الوجوب (ولو حلف على التزوج على زوجته أو) على (تركها) أى ترك التزوج عليها (متزوج) فيهما (وهي في عدة منه رجعية بر في الأولى وحنت في الثانية) لان الرجعية في حكم الزوجة (ولو حلف لا يسكن أو لا يسكن أو لا يركب أو لا يلبس وهو بهذه الصفات فاستدام حنث) لان الاستدامة فيها تسمى سكنا وساكفة وركوبا ولسا وكذا كل ما يتقدر بمدة كقيام ومشاركة فلان بخلاف ما لا يتقدر

والورع تحنث نفسه
أولاً كل حنطة فأكل
دقيقاً أو سويقاً أولاً
ياكل لحافاً كل ألباناً
شحمياً أو لحافاً غير لحم
النعم والصيد وأولاً كل
رطباً فأكل ثمراً أولاً
ياكل لبنافاً كل زبداً
أو جبناً أو لا يشرب
سويقاً فأكل أولاً كل
خبزافاً ذاباً وشربه أو
لا يشرب شيئاً فذاقه أو
لا يكلم فلاناً فسلم على
قوم هو فيهم ونوى
غيره أو كتب إليه كتاباً
أو أرسل إليه رسولا
أولاً كل رأسافاً كل
رأس غير النعم لم يحنث
الا ان كان من بلديباع
فيه الرأس مفرداً

باب النذر

انما يصح في قربة
كالنذر حج أو صلاة
فلونذر حجاً سنة بعينها
فتعه عدو فلا قضاء عليه
كما لو نذر أنحية بعينها
فانت أو مرض أو
اضلال طريق أو نسيان
أو توان قضاء ولو نذر
صوم سنة بعينها صامها
الا الايام المنهى عنها ولا
يقضيها ولا رمضان أو
صوم اليوم الذي يقدم
فيه فلان صح فان قدم
ليلاً انحل النذر وأنها
باب آداب القاضي

بعدة كل حلف لا يتزوج أولاً يطأ أولاً يصل وهو بهذه الصفات فاستدام لا يحنث لان الاستدامة
فيها لا تسمى تزوجاً وتطياً الى آخره (أو) حلف (أولاً كل هذه الثمرة) وهي في فقه (ولا يخرجها ولا
يسكها برأ كل بعضها) وبإخراجه منفصلاً في الحال لا تعلمياً كلها ولم يخرجها ولم يسكها فلان لم يأكل بعضها
ولا أخرجه منفصلاً في الحال حنث بالامسك (أو) حلف (أولاً كلها فاختلطت بشرافاً كله الاثمة) أو بعضها
(لم يحنث) لجواز أن تكون هي المخاوف عليها (والورع تحنث نفسه) فيكفر لاحتمال أنها غير المخاوف
عليها (أولاً كل حنطة فأكل دقيقاً أو سويقاً) منها أو هيجينها أو خبزها (أولاً كل لحافاً كل ألباناً أو
شحمياً) غير شحم ظهر وجنب (أو لحافاً غير لحم النعم والصيد) والحليل والطير (أولاً كل رطباً فأكل ثمراً أو
لبناً كل لبنافاً كل زبداً أو جبناً أو لا يشرب سويقاً فأكل أولاً كل خبزافاً ذاباً وشربه أو لا يشرب شيئاً
فذاقه أو لا يكلم فلاناً فسلم على قوم هو فيهم ونوى غيره أو) لا يكلم فلاناً (فكتب إليه كتاباً أو أرسل إليه
رسولاً أو لا ياكل رأساً) ولانية له (فأكل رأس غير النعم) كرامس طير وصيد بري أو بحري (لم يحنث)
في هذا كله لان ما فعله غير ما حلف عليه أو غير المتبادر منه (الا ان كان) الخائف في الاخرة (من بلديباع
فيه الرأس مفرداً) وان حلف خارجه في حنث بأكلها فيه قطعاً وفي غيره على الاقوى في الروضة واصلاً فلا
وهو الاقرب الى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابله وكلام الاصل يفهمه أما اذا أكل رأس
النعم وهي الابل والبقر والغنم في حنث مطلقاً لانه المتبادر عرفاً

باب النذر

بالمجته هوافة الوعد بخير أو شر وشرعاً التزام قربة لم يتعين والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا
نذورهم وأخبار تكثير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (انما يصح)
النذر (في قربة) لم يتعين نقلاً كانت أو فرض كفاية لم يتعين (كالنذر حج أو صلاة) ويلزمه فعل الحج
بنفسه ان كان محميحاً فان غضب أناب كافي حجة الاسلام وخروج بما ذكره من نذر محرماً كصلاة بحدث أو
مكروها كصوم الشهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق أو مباحاً كأكل طعام طيب أو واجباً متعيناً كصلاة
الظهر فلا يصح (فلونذر تخاف سنة بعينها فتعه عدو) أرسلطان أو رب دين وهو لا يقدر على وفائه (فلا قضاء
عليه كما لو نذر أنحية بعينها فانت) لا قضاء عليه (أو) منعه بعد الاحرام (مرض أو اضلال طريق أو نسيان)
أو خطأ في الوقت (أو) منعه مطلقاً (توان قضاء) وجوباً كما لو نذر صوم سنة بعينها ففطر فيها لمرض فانه
يقضي ما أفطره أما اذا منعه شيء منها غير الاخرة قبل الاحرام فلا قضاء لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر
عليه (ولو نذر صوم سنة بعينها صامها) عن نذره (الا) أيام رمضان والا (الايام المنهى عنها) وهي يوم العيد
وأيام التشريق وأيام الحيف والنفاس (ولا يقضيها) لانها غير قابلة للصوم فلا تدخل في النذر (ولا) يقضي
شهر (رمضان) لعدم قبوله صوم غيره (أو) نذر (صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صح) نذره لا مكان
الوفاء به بان يعلم قدمه غداً فيبيت النية (فان) صامه عنه فذاك والا فان (قدم ليلاً) أو يوماً مما لا يدخل
في نذر صوم سنة بعينها (انحل النذر) لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (أونها) غير ما ذكره وهو صائم
فلاً أو واجباً أو هو مفطر (قضاء) كما لو نذر صوم يوم معين ففاته (أو) نذر (صوم اليوم الذي يقدم فيه
فلان أبداً فقدّم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الامام) مما لا يدخل في نذره صوم سنة بعينها
(ولا يجب قضاؤه) أي ما مر لانه لم يدخل في النذر

باب آداب القاضي

وما يذكر معه (يسن أن لا يقعد للحكم في مسجد) بل يكره اتخاذ مجلسه صواله عن ارتفاع الاصوات والالفاظ
الواقعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضاي وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس

قضاء أو صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدّم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الامام ولا يجب قضاؤه
يسن أن لا يقعد للحكم في مسجد

بفصلها (و) أن (لا) بقدر الحكم (محتجبا) عن الناس فلا يتخذ له حاجبا حيث لا رجة بل يكره له اتخاذ خبر
من ولى من أمور الناس شيئا فاحتجب بحجة الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده (و) أن
(يكون ساكن القلب) من كل شيء يغير خلقه فيكره له أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفرطين
ومرض مؤلم وخوف مزعج وفرح شديد والاصل في ذلك خبر لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان
رواه الشيخان (و) أن (يشهد الجنائز ويعود المرضى ويأتي مقدم) (نحو الحاج) كالسافر
لحاجة غير الحج لان الزيارة عند ذلك قرينة وذكر نحو من زيادتي فان لم يمكنه التعميم أتى بممكن كل نوع
وخص من عره وقرب منه (و) أن (يخصر الولائم كلها) بشرطها السابقة (أو يتركها كلها) ان
كثرت وقطعت عن الحكم نعم لو كان يخصهم قل توليته فلا بأس باستمراره وفرقوا بين الولائم
والانواع التي قبلها بأن أظهر الأغراض فيها الاكرام لا الثواب وفي تلك الانواع بالعكس (وله أن يقول
للخصمين) اذا حضرا عنده (تكلم) أوليتكم المدعى منكما (و) له (أن يسكت) عنهما (حتى يبتدئ)
أحدهما بالكلام (واذا اجتمع مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوبا (السابق غالبا) ان علم
فان جاؤا معا أو جهل السابق أقرع بينهم وقدم من خرجت قرعته وخرج بزيادتي غالبا لو كان ثم مسافرون
مس وفزون أو نسوة أوهما فانه يسن تقديم المسافرين على المقيمين ولو نسوة وتقديمهن على المقيمين ان
قلوا ولا يقدم السابق الا (بدعوى واحدة) لئلا يطول الزمن فيتضرر الباقيون ويأتي مثله في القارع أما
المسافرون والنسوة فيقدمون بجميع الدعاوى ان لم يضر بالباقيين اضرارا يينا والاقدموا بواحدة (وان ظهر
من خصم لند) أى شدة خصومة (نهاه فان عاد عزره) بما يراه (ويشاور) ندبا (العلماء الامناء) في الحكم
عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء فيه لقوله تعالى لنبيه ^{عليه السلام} وشاورهم في الامر (ولا يقلد غيره)
ان كان مجتهدا بل يأخذ بما ظهر له بجتهاده لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا (وله الحكم بعلمه) لانه اذا حكم بشاهدين
فبعلمه وان شمل الظن أرى وشرط الحكم به أن يصرح بمسندته فيقول علمت ان له عليك مالداه
بحكمت عليك بعلمي قاله الماوردي والرو يأتى (الافى عقوبة الله) تعالى من حد أو تمزير لندب الستر في
أسبابها وادامت بينة بخلاف علمه فلا يحكم بالبدية ولا يعلمه وتعيدي بالعقوبة أهم من تعبيره بالحدود (وان
ظهر له الخدائي حكم) له أو لغيره بأن يأنى من لا قبل لشهادته أو خلاف نص كتاب أو سنة أو خلاف نص مقلده
أو خلاف اجماع أو قياس جلى (قد) اتيقن الخطأ به ولخافته القاطع أو الظن المحكم (فان كان ذلك) أى
سوراها فافيه (اجتهاد) نان (حكم به) أى بالاجتهاد الثاني (فما يستقبل ولا ينقض) الاجتهاد (الاول)
لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (ولا قبل) القاضى (جرحا) لا (تعديلا) لا (ترجة) بنقل كلام
الخصوم أو الشهود (الامن عدلان) فلا يكفي قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط في شهادته على لان
الاستزكاء من الله تعالى ولا الترتج كـ هـ فاقبست شرط فيها عدلان (وان ارتاب في الشهود سألهم متفرقين)
عن رقتهم الى الشهادة ومكانه وعن محله وحده أو مع غيره وأنه كتب شهادته أولا وأنهم كتبوا بحبر أو
مداد أو غير ذلك اتروا الرد (بني في العدل) ممن عدل غيره أن يقول (هو عدل) وان لم يقل لى أو
على لا يثبت العلم الا بى شهادته أو قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم فزاد على تأكيده (ويشترط)
في شهادته بتدليل غير (أن يكون مرفقه مالهنة متقادة) بصحبة أو جوار أو معاملة ليكون على
بغيره في شهادته لئلا يدل (و) باغى (ون) كل من (المعا) وكتاب التاضى وصاحب مشورة علما بما
يجتاز الى العدل والكتاب المسورة (و) ينفى (أن يختم كيس الرقاق) التي فيها الانصاء المقسومة
أو أسماء السركاء اراة عين راحته ما أو خذ ذلك (و) ان (لا يفتحها حتى ينظر الى الختم) أى ختم

ولا محتجبا ويكون
ساكن القلب ويشهد
الجنائز ويعود المرضى
ويأتي مقدم نحو الحاج
ويخصر الولائم كلها
أو يتركها كلها وله أن
يقول للخصمين تكلم
وأن يسكت حتى يبتدئ
أحدهما وإذا اجتمع
مدعون قسّم السابق
غالبا بدعوى واحدة
وان ظهر من خصم
لند نهاه فان عاد عزره
ويشاور العلماء الامناء
ولا يقلد غيره وله الحكم
بعلمه الا في عقوبة الله
وان ظهر له الخطأ في
حكم قضاه كان ذلك
باجتهاد حكمه به فيما
يستقبل ولا ينقض
الاول ولا يقبل جرحا
وتعديلا ترتبه الامن
عدلين وان ارتاب في
الشهود سألهم متفرقين
ويكفي في التدليل هو
عدل ويشترط أن
تكون مرفقه باطنه
متقادة وبغى كون
العدل وكتب التاضى
وصاحب مشورة علما
ون يختم كيس الرقاق
ولا يفتحها حتى ينظر
الى الختم

ولا يقبل كتاب قاض
الابشادة عدلين

(باب القسمة)

أجرة القاسم من بيت
المال ثم على الشركاء
وهي على قدر حصصهم
المأخوذة فان اتفقوا
على القسمة الا واحدا
رطالبها ينتفع به بعدها
قسم ويقسم بقرعة
على أقل الانصاء ان
اختلفت ويحتز عن
تفريق حصة واحدة
ولا يجبر على جعل
السفل لواحد والعلو
لآخر ولو ادعى بعضهم
غلطا في قسمة اجبار
أو قسمة تراض هي
بالاجزاء صدق المدعي
عليه بيمينه فان أقام
بينته بذلك أو حلف
بعد نكول المدعي
عليه نقضت القسمة
كما لو ظهر على الميت
دين وإن استحق
بعض المقسوم وكان
معينا غير سواء بطلت
والا بطلت فيه ولا
يقسم جبراً صنف مع
غيره مطلقاً رلاً مع
صنفه على أن يكون كل
منهما لواحد الا في
مقسول نوع ونحو
دكا كين صغار
متلاصقة

السكيس لانه أبعد عن التهمة (و) أن (لا يقبل) القاضي (كتاب قاض) بسمع بينة أو بحكم اليه (الا
بشهادة عدلين) عنده بذلك فلا يكفي غيرهما

(باب القسمة)

هي تمييز الحصص بعضهم بعض * والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية وإذا حضر القسمة وأخبار نخبر
الصحيحين كان رسول الله ﷺ يقسم الغنائم بين أربابها (أجرة القاسم) أي الذي نصبه الامام (من
بيت المال) من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة (ثم) ان تعذر بيت المال فاجوته (على الشركاء) كما
لو كان القاسم منصوبهم (وهي) أي الاجرة التي على الشركاء (على قدر حصصهم المأخوذة) لانها من مؤن
أمالك كالنفقة وخرج بزائد في المأخوذة الحصص الاصلية في قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها بل
على قدر الحصص المأخوذة قلة وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا ان أطافوا المسمى أو
كانت الاجرة فاسدة والافعل كل منهم ماسم من الاجرة ولو فوق أجرة المثل سواء عقدوا معا أم مرتبين
(فان اتفقوا على القسمة الا واحدا) رطالبها ينتفع به (أي بما يخصه) (بعدها) دون غيره (قسم) قسمة اجبار
فلو كان لشخص عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي لآخر يصلح لها أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب
الآخر دون عكسه لان صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور (ويقسم بقرعة) فيجزأ ما يقسم
كيلا في السكيل ووزنا في الموزون وذرعاً في المنروع وعدا في المعدود ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء
يمزج بحد أو غيره وتدرج في نادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على جزء أو اسم فيعطى الجزء لمن
خرجت له ويفعل ذلك في الرقعة الثانية وتعين الثالثة للباقي ان كانت أثلاثاً ويجزأ ما يقسم (على أقل
الانصاء اذا اختلفت) كنصف وثلث وسدس فبجزأ ستة أجزاء (ويحتز) اذا كتب الاجزاء (عن
تفريق حصة واحدة) بان لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدأ به حيث نثر بما خرج له الجزء الثاني أو الخامس
فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيهما
والثالث وثني بذى الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس
وان استوت الانصاء جرى ما قسم عليها (ولا يجبر) أحد (على جعل السفل لواحد والعلو لآخر) لما
فيه من الضرر (ولو ادعى بعضهم) على بعض (غلطا في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي بالاجزاء صدق
المدعي عليه بيمينه) كما في غير ذلك (فان أقام) المدعي (بينته بذلك) أي بالغلط فيما ذكر (أو حلف بعد
نكول المدعي عليه نقضت القسمة) كغيرها من الخصومات ولان الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت
فان كانت قسمة التراضي بالتعديل أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى لان هذه القسمة بيع ولا أثر للغلط أو
الحيف فيه كما أنه لا أثر للغب في لرضا صاحب الحق بتركه وذكر الخلف بعد النكول من زيادتي (كألو
ظهر على الميت دين) فان القسمة تنقض لان التصرف فيما خلفه الميت قبل وفاء دينه باطل (وان استحق
بعض المقسوم وكان معينا غير سواء) بان اختص أحدهما به أو اصاب منه أكثر (بطلت) أي القسمة
لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة (والا) بان كان بعضه سائها أو معينا سواء
(بطلت فيه) لافي الباقي تفريقاً للصفقة ولوصول كل منهم الى قدر حقه (ولا يقسم جبراً) نف مع غيره
مطلقاً (كضائتين مصريه وشامية وعيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابرسم دكان وقطن لتند
اختلاف الاغراض في ذلك (ولا) صنف (مع صنفه) كدارين (على أن يكون كل منهما لواحد) لشدة
اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية (الافى منقول نوع) لم يخترت كسب و باب من نوعه مساويه
القيمة (و) في (نحو دكا كين صغار متلاصقة) فقسم كذلك جبراً لقلة اختلاف الاغراض في ذلك
وقولي ونحو الى آخره من زيادتي بل كلام الاصل يقتضي أن لا اجبار فيه

﴿ باب الشهادات ﴾

(هي) جمع شهادة وهي اخبار عن شئ بلفظ خاص * والاصل فيها آيات كآية ولا تكتموا الشهادة وأخبار كخبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك أو يمينه * وأركانها شاهد ومشهوده ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم بما يأتي وهي (أنواع بحسب ما تقبل فيه) الأول (شاهد) وهو (في رواية هلال رمضان) قال ابن عمر أخبرني النبي ﷺ أني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وابن حبان وقال صحيح الاسناد على شرط مسلم (و) الثاني (شاهد ويمين في الاموال) أو ما قصت به روى مسلم وغيره أنه ﷺ قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الاموال (و) الثالث (شاهد وامرأتان فيها) أي في الاموال (وفيما لا يراه الرجال غالباً) كعيب امرأة تحت ثوبها وبكارة وولادة وحيفض لعموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان والخني كلرأة وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) الرابع (شاهدان في غير الزنا) وغير ما في معناه لعموم آية واستشهدوا شهيدين (و) الخامس (شاهدان ويمين في صور تقدمت في الأيمان) وتقدم الكلام عليها ثم (و) السادس (أربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالباً) وقدمت أمثلته روى بن أبي شيبه عن الزهري مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعبوهن وقبس بذلك غيره مما يشاركه في المعنى المذكور وتعبيرى بما ذكر أولى من اقتضاه على عيوب النساء (و) السابع (أربعة رجال في الشهادة بالزنا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية وأتيان البيمة والميتة ونحوهما كالزنا (وان رجوعا عن الشهادة فان كان) رجوعهم (قبل الحكم لم يحكم) بها الحاكم لانه لا يبرىأصدقوا في الاول أم في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها (أو) كان (بعده) وبعداستيفاء الحق (غرموا) للشهود عليه (في الطلاق) البائن (والعتق والمال وغيرها) كالرضاع المحرم واللعان والفسخ والعيب والقتل كأن قالوا أخطأنا في شهادتنا لتفويتهم عليه حقه (وشرط الشاهد حرية وعدالة وبصر وسمع ونطق ورشد وعدم تغفل ومروءة) وهي التخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه وعدم اتهام كما يعلم بما يأتي فلا تقبل الشهادة بمن به رق ولا من كافر وفاسق ولا من أعمى الا في مواضع تأتي في باب أحكام الاعمى ولا من أصم في الاقوال ولا من أخرس ولا من محجور عليه بسفه وصبا وجنون ولا من مغفل لا يضط ولا من عديم مروءة كغير سوقي أكل أو شرب أو مشى مكشوف الرأس في سوق بلا عنبر ولكن أكثر من حكايات مضحكة بين الناس وذكروا السمع والنطق من ز يادق وهو لى ورشد أولى من قوله والبلوغ والعقل (وتجوز الشهادة على الشهادة) المقبولة (في غير عقوبة الله تعالى واحسان) كعقد وفسخ وقود وحذف لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وللحاجة اليها لان الاصل قديت عن رد كرت في شرح الاصل كيفية تحملها وشرط قبولها أما في عقوبة الله تعالى وفي الاحسان فلا يجوز لان حقه تعالى المشروط فيه الاحسان في الجلسة مبنى على المساهلة وحق الادعى م سنى على المضايقة وذكر الاحسان من ز يادق وتعبيرى بالعقوبة أولى من تعبيرة بالحدود (ولا يشترط لكل من الاصلين شاهدان بل يكفي اثنان) يشهدان على شهادة كل منهما كالشهادة على مقرين ولا يكفي واحدهما وواحد الآخر (ولا تقبل شهادة سيد لرفيقه) ولو مكاتب (ولا أصل لفرعه ولا عكسه) وتقبل شهادة كل منهما على الآخر حتى على الاب بطلاق ضرة أمهما أو قذفها وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر والاخ لاخير من ردت شهادته لمعنى وزال دأعاده اقلت الامن بتهم

هي أنواع بحسب ما تقبل فيم شاهدني رؤية هلال رمضان وشاهد ويمين في الاموال وشاهد وامرأتان فيها وفيما لا يراه الرجال غالباً وشاهدان في غير الزنا وشاهدان ويمين في صور تقدمت في الأيمان وأربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالباً وأربعة رجال في الشهادة بالزنا وان رجوعا عن الشهادة فان كان قبل الحكم لم يحكم أو بعده غرموا في الطلاق والعتق والمال وغيرها وشرط الشاهد حرية وعدالة وبصر وسمع ونطق ورشد وعدم تغفل ومروءة وتجوز الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الله تعالى واحسان ولا يشترط لكل من الاصلين شاهدان بل يكفي اثنان ولا تقبل شهادة سيد لرفيقه ولا أصل لفرعه ولا عكسه وتقبل شهادة كل منهما على الآخر حتى على الاب بطلاق ضرة أمهما أو قذفها وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر والاخ لاخير من ردت شهادته لمعنى وزال دأعاده اقلت الامن بتهم

لا أحدهما وأقام كل منهما بيته بهما سقما لتناقض موجبيهما في حلف لكل منهما بما

(باب الدعوى والبيئات)

الدعوى لغة الطلب وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عندنا كم والبيئات جمع بيته وهي الشهود سموا بها لان بهم يتبين الحق * والاصل في ذلك اخبار كخبر الصحيحين لو يعطى الناس بدعواهم لادعى فاس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيئة على المدعى واليمين على من أنكر (لا تسمع دعوى محال كمثل) جبل (أخذها أو فسخها) دعوى (ما أبطله الشرع كمثل من تجر) أو حرّ لنهى عنه (ولا) دعوى (من لأبلا) له كسبي ومجنون (ولا دعوى حربي لا أمان له (وإذا سمعت) الدعوى (فان أقر الخصم) بالحق (أوقامت عليه بيته) به فذلك (والاحلف) للخبر السابق (الا) في ثلاث مسائل (فما لو ادعى على صبي باوغة فأنكر) فلا يحلف لان حلفه يثبت صباه وصباه يطل حلفه نعم الكافر المبني أنبت وقال تجملت الانبيات يحلف لسقوط اقتل بناء على أن الانبيات علامة للبالغ (أو) ادعى (على حاكم جور في حكم أو على شاهد كذب) في شهادته لارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا يمين في حد) لانها تدعى بالشبهة (الاي) حد (لعان) فكل من الزوجين أن يلاعن لان فيه درء الحد (و) (الاي حد) فلقاذف أن يحلف المقتوف ان لم يزن لذلك (والحلف) يكون (على البت) أي القطع (في فعل نفسه) لانه يعلم حال نفسه (و) في فعل (مملوكه) لان مملوكه منسوب اليه (نفيا) كان الفعل (أو انباتا وفي فعل غيرها) أي غير نفسه ومملوكه (انباتا أو نفيا محصورا) لتيسر الوقوف عليه (و) يكون (عليه) أي على البت (أو على نفي العلم في فعل الغير) السابق (نفيا مطلقا) لتيسر الوقوف عليه وقولي أو نفيا محصورا وعليه مع مطلقا من زيادتي (فلو منعه الخصم حقه) مقرا كان أو منكر (وعجز عن أخذه) منه (وقدر على أخذه مال له) فله أخذ جنس حقه منه (أي من المال وان كان له به حجة) ثم ان تعذر عليه جنس حقه فله أخذ (غيره) مقدما القدر على غيره وذكر الترتيب بين جنس الحق وغيره من زيادتي (وان نكل الخصم) المدعى عليه (عن اليمين) كان سكت لان حجة دهشة حكم القاضي بنكوله (لم يحكم عليه) لخصمه (بالنكول) أي بسببه بل بسبب حلف خصمه لانه ^{عليه السلام} رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم ومصحح اسناده (وقد يتوهم خلافه) أي يتوهم الحكم بالنكول في أربع مسائل وليس حكما به فيها لما يأتي (فما لو ادعى مسقطا للعجزية كاسلامه في أثناء السنة) أو كان غائبا مثلا في أثناء السنة فحضر (أو) مسقطا للمخارج كدفعه لعامل آخر ونكل) فيهما (عن اليمين أخذا منه) لانها وجبا ولم يأت بدافع (أو ادعى حاضر الواقعة البالغ لأخذ سهم المقابلة ونكل لم يعط شيئا) لان الاصل عدم البالغ (أو ادعى ابن حربي) بعد أن (أنبت انه استجهله) أي انبات العامة (بدواء ونكل قتل) للكفر الظاهر ولان الانبات علامة للبالغ وحذفت قول الاصل أو ادعى رب الخياط خطأ الحارص بمحتمل ونكل حكم عليه بخمره لانه مبني على ضعف وهو وجوب حلف المدعى

(باب العتق)

يعنى الاعتاق وحوار الرق عن الأدب * والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وخيه الصحيحين أيما رجلا أعتق امرأة مسلمة أو ثنية ذلته كل نسوة نه حضارته من النار حتى أخرج بالخرج حرار كانه ثلاثة متعق ومعتق وصفه ثم (هو اما اجار) أي عتق اجارا (بان ذلته العبد نفسه أو شخص أصلا أو مرة أو شهيدا) الشخص (معتق رقيق فردت شهادته ثم تملكه) فان الله يوقع في ذلك ورا (واما اختيار) أي عتق اختيار (فيق بصريح وهو المتيق والحريه) فك الرقة) أي ما اشترى منها لورودها في القرآن وذلك كما تعتق

له كسبي ومجنون وإذا سمعت فان أقر الخصم أوقامت عليه بيته والاحلف الأفيال وادعى على صبي باوغة فأنكر أو على حاكم جور في حكم أو على شاهد كذب ولا يمين في حد الا في لعان وقذف والاحلف على البت في فعل نفسه ومملوكه نفيا أو انباتا وفي فعل غيرها انباتا أو نفيا محصورا وعليه أو على نفي العلم في فعل الغير نفيا مطلقا فلو منعه الخصم حقه وعجز عن أخذه وقدر على أخذه مال له فله أخذ جنس حقه منه ثم غيره وان نكل الخصم عن اليمين لم يحكم عليه بالنكول وقد يتوهم خلافه فيما لو ادعى مسقطا للعجزية كاسلامه في أثناء السنة والمخارج كدفعه لعامل آخر ونكل عن اليمين أخذا منه أو ادعى حاضر الواقعة البالغ لأخذ سهم المقابلة ونكل لم يعط شيئا أو ادعى ابن حربي أنبت انه استجهله بدواء ونكل قتل

(باب العتق)

(١٨ - محققه الطلاب) هو اما الجبار بأن تملك العبد نفسه أو الشخص أصلا أو مرة أو شهيدا معتق رقيق فردت شهادته ثم تملكه واما اختيار فيق بصريح وهو العتق والحريه وفك الرقة

وبكناية بليسة وهي
ما يحتمل العتق وغيره
فإن أعتق في محنته فن
رأس المال أوفى مرض
موته فن الثالث الا في
عتق أم الولد إذا أعتق
أحد الشريكين نصيبه
عتق عليه وسرى
بالاعتاق لما أيسره
فإن كان معسرا أو أوصى
بعتق لم يبيعه بعد موته لم
يسر ومتى ضاق الثالث
ميز العتق بقرعة

باب التدبير

انما يصح من بالغ عاقل
مختار ثم هو تعليق عتق
بصفة وهي موت السيد
فلا يجوز الرجوع عنه
الا بأن يزيل ملكه
عنه ولا ينع المدبرة
أولادها في التدبير
ولو درها حاملا ثبت
للمهاكم التدبير فإن
زال تدبيرها دام تدبيره
وهو يحس كأنه حر
أو أعتقتك بعد موت
وكنايته ككنايت سيديك
بعد موت ولودير
ثم كاتب أو عكس جار
باب أمانات الأولاد
إذا حبست من حوائمه
فوضعت ولو سقط يجب
فيه غرة مائة
بمخلاف أمة غيره كان
دائها بظن أنها زوجته
الحر أو أمته أرغر

أو أعتقتك أو حررتك أو فكيتك الرقة أو فككت رقبته (و) يقع (بكناية بنية) للعتق (وهي
ما يحتمل العتق وغيره) كقوله لأمالك لي عليك لاسطان لي عليك لاسبيل لي عليك (فإن أعتق) رقيقا
(في) حال (محنته فن رأس المال) يحسب عتقه (أوفى) حال (مرض موته) ولادين عليه مستغرق (فن
الثالث) لأن العتق تبرع وهو في مرض الموت معتبر من الثالث كما سر (الافى عتق أم الولد) فإنه من رأس المال
وان استولدها في مرضه كأنفاقه المال في الشهوات (وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه عتق عليه) نصيبه
لأنه مالك التصرف فيه ولما يأتى (وسرى بالاعتاق) من موسر (لما أيسره) من نصيب الشريك أو
بعضه وعليه قيمته له وتعييرى بما ذكر أعمر مما عبر به (فإن كان معسرا أو أوصى بعتق نصيبه بعد موته)
فامثل (لم يسر) وذلك لخبر الصحاحين من أعتق شركاه في عبس كان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه
قيمة عمل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما أعتق (ومتى ضاق الثالث) هن
جميع ما أعتقه وكان العتق دفعة واحدة (ميز العتق بقرعة) فلما أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء دفعة
عتق أحدهم بقرعة

باب التدبير

هو لغة النظر في العواقب وشرعا تعليق عتق من مالك بموته وسمى تدبيرا من الدبر لأن الموت دبر الحياة
والاصل فيه قبل الاجماع خبرا صحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي ﷺ فتقرر به
له يدل على جوازه * وأركان ثلاثة رقيق غير أم ولد وصيفة ومالك (انما يصح من بالغ) لأصبي ولومعبرا
(عاقل) لا مجنون (مختار) لا مكره وهذا من زيادى (ثم هو تعليق عتق بصفة وهي موت السيد) لا وصية
لهذا لا يحتاج الى اعتاق ولا قول بعد الموت (فلا يجوز الرجوع عنه) بقول ولا غيره (الان ان يزيل ملكه
عنه) يبيع أو نحوه كسائر التعليقات (ولا ينع المدبرة أولادها) الحادثون بعد التدبير وقبل موت السيد
(في التدبير) كالأربع المهرهنة ولدها (ولو دبرها حاملا ثبت للمهاكم التدبير) ان لم يستلمه لأنه بمنزلة جزء
منها (فن زال تدبيرها) بموت أو غيره أو انفصل قبل موت سيدها (دام تدبيره) كما لو دبر عيدين فمات
أحدهما قبل موت السيد أو زال ملكه عنه (وصرح به) أى التدبير (كأنه حر) بعد موتى (أو أعتقتك
بعد موتى وكنايته ككنايت سيديك) أو حبستك (بعد موتى) وذكر الكساية من زيادى (ولو دبر ثم كاتب
أو عكس) أى كاتب ثم دبر (جاز) فيكون الرقيق في كل منهما مدبرا مكاتبا فيعتق بالاسبق من موت
السيد وأداء السجود بناء في الأولى على أن التدبير تعليق عتق بصفة وقياسا في الثانية على تعليق عتق
المكاتب بصفة وإذا عتق بالاسبق بطل المتأخر لا إذا كان المتأخر الكتابة فلا تبطل أحكامها فينبع العتق
كسبه ورلده كما قاله ابن الصباغ في الثانية ويقاس ما الأولى ويحتمل خلافة

باب أمهات الأولاد

بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمة قاله الخوهري * والاصل فيه خبر أمة
ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم ومصحح اسناده وخبر أمهات الأولاد لا يبعن ولا
يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة رواه ابن القطان وحسنه (إذا حبست من
حر) كاه أو بعضه ولو كافرا أو مجنونا (أمتد) ولو بلاوطه أو بوطه محرم (فوضعت ولو سقط يجب فيه غرة)
وان لم ينفصل (صارت) به (أم ولد) فتعتق بموته ولو بقتلها له المأمر (بمخلاف أمة غيره) ان لم يكن فرعه
(كأن وطئها بظن أنها زوجته الحرة أو أمت أرغر بحريتها) لحبست منه ووضعت ما مر فلا تصير به أم ولوان
ملكها لأنه لم تقع العلق به في ذلك وخروج زيادى عن المكاتب فلا تصير أمة بذلك أم ولد (ولسيدها)
أى أم الولد (اجبارها على النكاح) كالقصة نعم ان كان سيدها كافرا وهي مسالمة فليس له تزويجها كما علم
مما سر (وتفارق) أم الولد (المدبرة) في سبع مسائل (في أنها لا تناع ولا نوهب) لخبر أمهات الأولاد لا يبعن

يحرر يثا واسيدها اجبارها على النكاح وتنفارق المدبرة في أنها لا تناع ولا نوهب

ولا يورث من يبيعها ويشتريها من رأس المال ولا يضمن سيدها جنايتها الثانية ويتبعها ولدها ولو كانتا أو استولت مكانية صارت
مستولدة مكانية ولا يصح بيعها الا فيما لو اشترت نفسها أو كانت موهوبة أو جانية (١٣٩)

وأما المستولدة مكانية
في الكتابة أو بغير
عقده لدرن ستة أشهر
تبعه رقا وعقدا ولا يصير
أموالها والأفهرح وهي
أموال ان كان بطؤها
ولو أسلمت أم ولد كتابي
حبل بينهما وألزم
بمؤنتها حتى يعتقها أو
يسلم أو يموت

(باب أحكام الرقيق)
يفارق الحر في أنه
لا يلزمه جمعة ولا تنقذ
به ولا حج ولا عمرة الا
بشتر وعسيرة الامه
كالرجل لكن يحرم
نظر غير محرم الى سائر
بدنها ولا يجوز كونه
شاهدا ولا ترجانا ولا
قائفا ولا قاسما ولا خارصا
ولا مقسوما ولا كاتب
حكم ولا أمينا لحاكم ولا
اماما أعظم ولا قاضيا
ولا وليا في نكاح أو قود
أو غير ذلك ولا وصيا
ولا يقدأ أمرا عاما ولا
ملك ولا يدا بملك ولا
نذره زكاة فطر
ويتحملها سببه ولا
يكفر بماله ولا يعطى من
زكاة ولا كفارة شيا
الامن سهم المسكانيين
ولا يصوم غير فرض اذا

ولا يورث من السابق (ولا ترهن) لما فيمن التسلط على البيع (ولا يوصى بها) لانها لا تنزل القل (وعتقها من
رأس المال) كاسر (ولا يضمن سيدها جنايتها الثانية) وان فديت الاولى لان جنايتها كواحدة (ويتبعها)
في العتق (ولدها) الحاصل بنكاح رقيقا أو بزنا بعد صيرورتها لم ولد بخلاف المدبرة فانها تباع وتوهب وترهن
ويوصى بها وعتقها من الثلث ويضمن سيدها جنايتها الثانية كاسر في القن ولا يتبعها ولدها بالوصف
السابق (ولو كانت أم ولد) أو استولت مكانية صارت (فيهما) مستولدة مكانية (وان كان وطوقا للمكاتب
سوا ما فتحت من موت السيد وأداء النجوم) (ولا يصح بيعها الا) في ثلاث مسائل (فما لو اشترت
نفسها) كما أفتى به الفقهاء كالشراء سائر التملكات الممكنة وهذه من زيادتي (أو كانت موهوبة أو جانية)
تعلق برقبته مال وكان المالك فيها مفسرا حال الاستيلاء (وأما المستولدة) (ولا يضمن سيدها) (أو كانت موهوبة أو جانية)
عتق أيه (أو بعد عتقه لدرن ستة أشهر) منه (تبعه رقا وعقدا) لان العلق وقعه في الرق وهو قبل عتق أيه
مألو له يتمتع ببيع ولا يعق عليه لضعف ملكه (ولا تصير أم ولد) لانها عقلت بمألو كفاشبهت الامه للمكسوة
(والا) بأن ولدت لستة أشهر فأكثر من العتق (فهو حر وهي أم ولد ان كان بطؤها) لظهور العلق مع الحرية
أو بعدها والاتباع أباه رقا وعقدا ولا تصير مستولدة وقول الأعمى ما عبر به (ولو أسلمت أم ولد كتابي) هو أعم
من قوله نصراني (حبل بينهما وألزم بمؤنتها) (هو أعم من قوله بنقبتها) (حتى يعتقها أو يسلم) فنسب اليه
(أو يموت) فتعق (باب أحكام الرقيق)

(يفارق الحر في أنه لا يلزمه جمعة ولا تنقذه) كاسر في بابها (ولا) يلزمه (حج ولا عمرة) كاسر في محلها
(الا بشتر) فيلزمه كالحرة (وعسيرة الامه كالرجل) أي كعورته بجامع أن رأس كل منهما ليس بعسيرة (لكن
يحرم نظر غير محرم الى سائر بدنها) كالخبرة كما صححه النووي تبعاً للمحققين وجزم الاصل تبعاً لتصحيح
الرافعي يجوز انظره الى وجهها (ولا يجوز كونه) أي الرقيق (شاهدا ولا ترجانا) يترجم كلام الخصم أو الشاهد
للعامة (ولا قائفا ولا قاسما ولا خارصا ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا أمينا لحاكم ولا اماما أعظم ولا قاضيا ولا وليا في
نكاح أو قود أو غير ذلك ولا وصيا ولا يقدأ أمرا عاما) لضعف مال الرقيق وتعبيره في الولاية بما ذكر أعظم من اقتصاره
فيها على النكاح والقود والحد (ولا يملك) شيا وان ملكه سيده لا يملكه فأنشبه البيهية نعم المكاتب يملك
لكن ملكه ضعيف (ولا يدا بملك) ولو كان مكاتبا (بملك) لعدم ملكه أو ضعفه وخوف من هلاك الامه باطلاق
وتعبيره بذلك أولى من تعبيره بالتسري (ولا يلزمه) زكاة (الا زكاة فطر) فتلزم غير مكاتب أي تلزمه ابتداء
(ويتحملها سيده) عنه (ولا يكفر بماله) في سائر الكفارات لعدم ملكه أو ضعفه (ولا يعطى من زكاة
ولا من) (كفارة شيا الا من سهم المسكانيين) في الزكاة للمكاتب أن يأخذ منه (ولا يصوم غير فرض اذا أضر
ذلك) الصوم (به) أو بالسيد (الا باذن سيده) وتزيد الامه المباعة للسيد بانها لا تصوم بحضرة الاباذنه وان لم يضر
بها الصوم (ولا يلزمه) ان كان غير مكاتب ولا مأذون له في المعاملة (اقراره بماله في الحال) اذا مال له بل يلزم
ذمته ليطالب به بعد عتقه (ولا يسهم له من الغنime) بل يرضخه (ولا يأخذ لقطه الا على حكم غيره) بان يأذن
له في أخذها نيابة عنه (ولا يرث ولا يورث) كما علم من محله (ولا تصح كفالته الا باذن سيده) لانه انبأ حق
عليه فأنشبه النكاح (ولا يضمن بالدية بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحر بالدية) من نفس أو غيرها
ويضمن منه بما نقص من قيمته ما يضمن من الحر بالحكومة (وتحمل العاقلة قيمته ولا يتحمل هودية) عن
غيره (ولا تتحمل عنه) بل موجب جنايته يتعلق برقبته (وجلده) في الزنا وغيره (ونفيه على الصف من الحر)

أضر ذلك به الا باذن سيده ولا يلزمه اقراره بماله في الحال ولا يسهم له من الغنime ولا يأخذ لقطه الا على حكم غيره ولا يرث ولا يورث ولا تصح
كفالته الا باذن سيده ولا يضمن بالدية بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحر بالدية وتحمل العاقلة قيمته ولا يتحمل هودية ولا تتحمل
عنه وجلده ونفيه على النصف من الحر

ولا يرجع وينسكح أمين ولا يجمع أكثر من اثنين وملافة نكاحين وهذه الأمانة قرآن ولا لعان بينهما وبين سيدته ولا ينسكح سرة وأمانه عقد واحد ولا يقاد به سرة ولا بعض (١٤٠)

النكاح وقسمها على
الصنفين صداقها الغيرها
ولا يلحق ولدها سيدة
حتى يتر بوطئها
(باب أحكام المبعوض)
هو في بعضها كالعبد
وذلك كالنكاح والطلاق
والعسدة والعقوبات
والشهادة ووجوب
الجنة والعقود والقود
ونفقة القريب ولا خيار
لا عصاة إذا عتق بعضها
تحت عبد ولا يرث في
بعضها كالحر وهو أنه
لا يقاد بمن فيسه رق
ويكفر بالمال إن كان
موسرا وغير ذلك وفي
بعضها كالحر وكالهبد
باعتبارين وهو الملك
والارث وغيرهما

(باب القرعة)

بأن تكتب الأسماء
وتخرج على السهام أو
بالعكس وقد تكون
في الاموال وذلك في
القسمة وتميز العتق
من الملك وقد تكون
في غيرها وذلك في
ابسداء القسم بين
الروحات والسفر
بواحدة وتنازع ولاية
نكاح وقود عند

كأمر في الحدود (ولا يرجع) في الرنا كأكل من الحدود (وينسكح أمتين ولا يجمع أكثر من اثنتين وملافة
نكاحين) كأمر في النكاح (وعدة الأمانة قرآن) أو شهر ونصف كأمر في العدد (ولا لعان بينها وبين سيدتها)
كأمر في بابه (وينسكح حرة وأمة في عقد واحد) كأمر في النكاح (ولا يقاد به سرة ولا بعض) كما أمر في
الجنائيات (ويؤدى به فرض السفارات) أي بمقتضى عنها (ولا يحد فاذقه) بل يزر كأمر في اللعان (ولا ينسكح
بنفسه) بل لابد من إذن سيده (وتجبر الأمانة على النكاح) كأمر في بابه (وقسمها على النصف) من قسم
الحر ككأمر في بابه (وصداقها الغيرها) أي ملك لسيدها (ولا يلحق ولدها سيدة حتى يتر بوطئها) بخلافه
في النكاح لأن فرائضه أقوى (باب أحكام المبعوض)

من ذكر وأنتى (هو في بعضها كالعبد وذلك كالنكاح) فلا يستقل به ولا يجمع أكثر من امرأتين وغير ذلك
(والطلاق) فلا يملك الاطلاقين (والعدة) فتعتمد المبعوضة بقرآن أو شهر ونصف (والعقوبات) فهو فيها على
النصف من حقوق الحر ولا يحد فاذقه (والشهادة) فلا تقبل منه (ووجوب الجمعة) لا (العقود) فلا تجب
عليه ولا تنعقد به وإن وقعت في نوبته (والقود) فلا يقاد به سرة ولا بعض وإن لم يزد سرة القاتل (ونفقة
القريب) لا تلزمه كأعبد هذا ما في الأصل وأصله وروى الشيخ أبي حامد الذي في الروضة وأصلها عن البسيط
الظاهر أنها تلزمه لأنها كالغرامات (ولا خيار للمبعوضة إذا عتق بعضها تحت عبد ولا يرث) ولا يلزمه حج ولا
عمرة ولا يكون قاضيا ولا وليا فقولى كالنكاح إلى آخره وأولى من قوله وهو النكاح إلى آخره (وفي بعضها كالحر
وهو أنه لا يقاد بمن فيه رق) هو أرلى من قوله بعبد (ويكفر بالمال) غير العتق (إن كان موسرا) ببعضه الحر
(وغير ذلك) يجوز أن تنقله في نوبته ومعه تصرفه غير إذن سيده فيهما وصحته قياسا على التوريث منه
(وفي بعضها كالحر وكالعبد باعتبارين وهو الملك) فيملك ما تعطاه بعضه الحر دون ما تعطاه البعض
الأخر (والارث) منه فيورث منه ما جمعه ببعضه الحر دون ما جمعه بغيرهما (وغيرهما) كالجنائيات عليه فيجب
بهما ما يقابل الحر به بقسطها من الدية وما يقابل الرق بقسطه من القيمة

(باب القرعة)

هي إما (بأن تكتب الأسماء وتخرج على السهام) مثلا (أو بالعكس) بأن تكتب السهام مثلا وتخرج على
الأسماء (و) هي (قد تكون في الاموال وذلك) في مسألتين (في القسمة) (و) في (تمييز العتق من الملك) كأمر
في محلها (و) (قد تكون في غيرها وذلك) في سبع مسائل (في ابتداء القسم بين الزوجات) (و) في (السفر
بواحدة) منهن (و) في (تنازع ولاية نكاح) (ولاية) (قود عند الاستواء) (و) في (تنازع عتق أحياء موات)
ليس بمعدن (أو) في أحياء (معدن) ظاهر أو باطن فهو أعم من تقييده بالظاهر (أو في دعوى عندنا كم)
كأمر في أبوابها (باب أحكام الاعمي)

(هو كالبعير) في أحكامه (الافى مسائل منها أنه لا جهاد عليه) لقوله تعالى ليس على الاعمي حرج أي في ترك
الجهاد (ولا يجهت في القنلة) لأن أدلتها بصرية وبصره معقود (ولا يصح بيعه ولا شراؤه) ولا نحوه مما
يستهرفه الروبة كطبة والرهن فيوكل فيها (ولادية في عيبيه) بل فيهما الحكومة (ولا فضل شهادته
الا) في خمسة واضع (في الترجمة والاسماع) أي في ترجمته واسماعه كلام الخصم أو الشاهد للفاضل لأنها تفسير
ونقل اللفظ لا يحتاج إلى معابة راشرة وذكر الاسماع من زيادتي (و) في (ما يثبت بالاستفاضة كالاسب)
والعتق الموت والنكاح فتسيرى بمد كراي من اقتضاه على الاسب (و) في (ما يحمله قبل العمى إن كان

المشهود

الذمة واه وتنازع عتق أحياء موات ومعدن أو في دعوى عندنا كم

(باب أحكام الاعمي) هو كالبعير الافي مسائل منها أنه لا جهاد عليه ولا يجهت في القنلة ولا يصح بيعه ولا شراؤه ولادية في عيبيه
ولا تقبل شهادته الافي الترجمة والاسماع وما يثبت بالاستفاضة كالاسب وما يحمله قبل العمى إن كان

ولا تلزم جمعة إلا أن
وجسد قائدا متبرعا أو
بأسيرة وهو قادر عليها
ويستبر في لزوم الحج
والعمرة له مع وجود
الزاد والماء وجود قائدا
ولا يثبت في ديوان
المرتزقة في الضرر ولا
يعتق العبد الأحمى ولا
حضانة لمن به عصى
وتكره كونه ويحرم
صيده برمي وجرحه
ولا يجوز كونه أمانا
أعظم ولا قاضيا

(باب حكم الأولاد)

ولدا الحر حراً وولد
الملك حراً وولد المملوك
مملوك غالباً وولد المملوك
يتبعها وولد المملوك
عتقه بصفة لا يتبعها إلا
إن كانت حامله عند
العقد أو الصفة وولد
المكاتب يتبعها ولا شيء
عليه وولد الأنحية
والهسدي والواجبين
أنحية وهسدي وحمل
المبيعة يتبعها ويقال له
جزء من الثمن وولد
المسروقة والجانبة
والمؤجرة والمعارة
والموصى بها أو بمنفعتها
وقد جلت به بين الوصية
وموت الموصى
والموصى بخدمتها
والموهوبة إذا ولدت
قبل أن قبض لا يتبعها
وولد المقصوبة والمعارة

المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) حصول العلم بالمشهود عليه (و) في (قبض على المقر إلى أن يشهد
عليه عند القاضي) بما سمعه منه من نحو طلاق أو عتق أو مال شخص معروف الاسم والنسب (و) منها
(أنه يكره أن يكون مؤذنه وحده) لأنه بما غلط في الوقت فإن كان معه بصير يخبره به لم يكره لا تفاداً له (و)
أنه (لا تلزم جمعة) لتضرره (الآن وجد قائدا متبرعا أو) ملكاً له أو (بأسيرة وهو قادر عليها) فلم أغلو
أحسن المشي بالعصا لا تلزم جمعة خلافاً للقاضي حسين (و) أنه (يعتبر في لزوم الحج والعمرة مع وجود
الزاد والماء وجود قائدا) يقوده ويركبه وينزله متبرعا أو ملكاً له أو بأسيرة وهو قادر عليها وهو في حقه
كلهم في حق المراء فيجب استنجاؤه بأسيرة مثله وذكر العمرة من زيادتي (و) أنه (لا يثبت في ديوان
المرتزقة في الضرر) إذا كفاية فيه (و) أنه (لا يعتق العبد الأحمى) عن الكفاية لأن العصى يخل بالعمل
(و) أنه (لا حضانة لمن به عصى) ذكرنا أو أشتى لأنها مراقبة على المحظرات وهي متقية عنها وهذا ما أوصى
إليه الإمام وصرح به غيره وذهب الأسنوي إلى خلافه (و) أنه (تكره ذكره) لأنه قد يضطرب للمذبح (و)
أنه (يحرم صيده برمي وجرحه) وإن دله بصير لأنه لا يرى الصيد فلا يصح إرساله وقول وجرحه أهم من قوله
وكتب (و) أنه (لا يجوز كونه أماناً أعظم ولا قاضياً) كالشهادة بل أولى ولا يكون ساعياً في الزكاة ولا خرساً
ولا قاضياً ولا يجزئ في الفرة

(باب حكم الأولاد)

من الآدميين وغيرهم (ولدا الحر حراً و) ولد (المملوك مملوك غالباً) تبعاً لها وخرج بزادتي غالباً مسائل
منها مال وأوصى مالك أمة بما تحمله فاعتقها وأرثه بعد موته ومال وطن الواطئ لامة نهارة فعقلت منه (وولد أم
الولد) الحادث بعد إيلاده (يتبعها) في الم ق كما صر فيعتق بعد موت السيد (وولد المملوك عتقه بصفة) ولو
مدبرة (لا يتبعها إلا أن كانت حامله عند العقد أو) عند وجود (الصفة) يتبعها وتعبرى بما ذكر أع
مما عبر به (وولد المكاتب) الحادث بعد الكتابة (يتبعها) رفا وعتقا بالكتابة كولد المستولدة (ولا شيء
عليه) للسيد اد لم يوجد منه التزام بل للسيد مكاتبته (وولد الأنحية) ولد (الهسدي والواجبين) بالتعيين
(أنحية وهسدي) فليس له أكل شيء منه بل يجب التصديق بجميعه كأمه وقيل له أكل جميعه وجرى عليه
الأصل تبعاً للمحتاج وأصله في ولدا الأنحية (وحمل المبيعة) أدمية أو غيرها (يتبعها) فهو مبيع (ويقال له جزء من
الثمن) لأنه معلوم (وولد المروثة والجانبة والمؤجرة والمعارة والموصى بها أو بمنفعتها وقد جلت به) في
الصورتين (بين الوصية وموت الموصى) سواء أولدته قبل الموت أم بعده (والموصى بخدمتها والموهوبة إذا
ولدت قبل القبض لا يتبعها) فيما قام بها الضعفه عن الاستنجاع أما إذا كانت الموصى بها أو بمنفعتها حامله
عند الوصية فإنه وصية أو جلت به بعد موت الموصى أولدته الموهوبة بعد القبض وقد جلت به بعد الهبة
فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقال حينئذ فإن كانت الموهوبة حامله عند الهبة فهو هبة وذكر الموصى
بمنفعتهم من زيادتي وتعبرى بما ذكر في الموصى بها أولى مما عبر به (فائدة) لو رجع الأب في الموهوبة
لا يرجع في الولد الذي جلت به بعد الهبة وولده بعد القبض (وولد المقصوبة والمعارة والمقبوضة ببيع فاسد
أوسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان) لأن وضع البد عليه ما بع لوضع اليد عليها وحمل الضمان في
ولدا المعارة إذا كان موجوداً عند العارية أو حادثاً وتمسك من رده فلم يرد (وولد المرتدان انعقد في الردة
وأبواه مرتدان فترد) تبعاً لها (والا) بأن انعقد قبل الردة أو فيها وأحد أصوله مسلم (فسلم) تبعاً والاسلام
علاو ذلك هذا من زمانى ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلياً فكافراً أصلياً قاله البغوى
والله أعلم

أو المقبوضة ببيع فاسد أو سوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان وولد المرتدان انعقد في الردة وأبواه مرتدان فتردوا أو فسلم

﴿ يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

حدا لمن نهج بشوى محبته منهج الصواب وهذب بتحرير أصول دينه عقول ذوى الالباب واصطفى
للمشردينه من أراد تقريبه من حضرته وأتحف أهل عنايته باضواء مصابيح معرفته وصلاة
وسلاماً على منهج النراية وهلم الهداية ومنيع الشرع السميع الحنيف سيدنا محمد المبعوث بالدين القويم
المنيف وآله الهداة النخام وأصحابه الثقات الاعلام (و بعد) فقد تم طبع تحفة الطلاب بشرح
تحرير تنقيح اللباب لعلم الفضل الشهير والامام المفرد الكبير شيخ الاسلام وقليدوة الأمام
صاحب التائييف الشهيرة والمعول عليها عند ذوى البصيرة كيف لا وهو العمدة في المذهب الفيس
مذهب الامام الشافعي ابن اندريس رضى الله عنهما وأنا لنا من بحار معارفهما وتواهما من الجنات
أعلى الغرف وأطس عليهما من بحار رضاء أغلى التحف وقد حليت تلك الجياد الفرر دوشيت هاتيك

الطرح بماتن هذا الشرح لجاء روضة فيعاه ومليحة غناء تسر الباطرين

وتفنى الطالبين وتذكر المشتهين وقد بذلنا الوسع في تصحيحه ولم

قال جهدا به خدمة للدين ورجاء ثواب رب العالمين وذلك

بالمطبعة المذكورة الكائن مركزها بشارع التبليطة

يسراى رقم ١٢ بجول الأزهر الشريف

والمعهد الاعلى المنيف في أواسط شهر

شعبان المكرم سنة ١٣٤٠

هجرية على صاحبها

أفضل صلاة

وآتم تحية



(فهرست تحفة الطالب بشرح تحرير تنقيح الباب)

صفحة	صفحة	صفحة
باب الضرورة	باب زكاة النابت ٤٤	٢ خطبة الكتاب
باب دخول حرم مكة ٦٣	باب زكاة الفطر	٣ كتاب الطهارة
باب كيفية حج المرأة	باب محال جواز أخذ القيمة ٤٥	٤ باب الوضوء
كتاب البيوع	باب اجتماع زكائين	٧ باب الاحداث
باب بيوع الاعيان ٦٥	باب المبادلة	٨ باب الفسل
باب لزوم البيع	باب الخلطة	١١ باب التيمم
باب السلم ٦٦	باب تجهيل الزكاة ٤٦	١٣ باب بيان السجاسة وازالتها
باب الربا ٦٧	باب زكاة المعدن والركار	١٥ باب مسمع الحفين
باب المراجعة	باب قسم الصدقات ٤٧	١٧ باب الحيف
باب الخيار ٦٨	باب قسم الغنمة والفيء	١٩ كتاب الصلاة
باب بيان البيوع الباطلة ٦٩	باب السكرارة ٤٨	٢٠ باب أحكام الصلاة
باب الصلح ٧١	باب القدية ٤٩	٢٥ باب ما يفسد الصلاة
باب الخوالة	كتاب الصوم ٥٠	٢٦ باب الاذان
باب الوصية ٧٢	باب ما يفسد الصوم ٥١	٢٧ باب مواقيت الصلاة
باب المساقاة والمزارعة ٧٣	باب الافطار في رمضان ٥٢	٢٨ باب الامامة
باب الاجارة	باب ما يكره في الصوم	٢٩ باب كيفية صلاة السفر
باب العارية ٧٤	باب ما يصل الى الجوف ولا يفطر	٣١ باب صلاة الجمعة
باب الوديعة	باب الاعتكاف ٥٣	٣٢ باب كيفية صلاة الخوف
باب القرض ٧٥	كتاب النسيك ٥٤	٣٣ باب القضاء
باب الوكالة	باب أركان الحج وواجباته ٥٥	باب كيفية وحكم صلاة المحدث
باب الشركة ٧٦	وسنة	٣٤ باب صلاة العيدين
باب الهبة ٧٧	باب محرمات الاحرام ٥٧	باب الاستسقاء
باب الضمان	باب التحلل ٥٨	٣٥ باب صلاة الكسوفين
باب الرهن ٧٨	باب جزاء الصيد	٣٦ باب صلاة النفل
باب الكتابة	باب رمي الجمار ٥٩	٣٨ باب السجود
باب الاقرار ٨٠	باب مواقيت النسيك	٣٩ باب صلاة الجماعة
باب الشفعة ٨١	باب الهدى ٦٠	٤٠ باب ما يحرم استعماله
باب الغصب	باب افساد النسيك ٦١	٤١ كتاب الجسائر
باب اللقطة ٨٢	باب فوات الحج	٤٢ كتاب اركاة
باب الآجال ٨٣	باب مكروهات النسيك	باب زكاة الناض
باب الحجر ٨٤	باب نذر الهدى وغيره	باب زكاة التجارة
باب التفليس	باب كيفية الاستطاعة ٦٢	٤٣ باب زكاة النعم

صفحة	كتاب الصداق	صفحة	باب الوقت	صفحة
كتاب السير	فصل في المتعة ١٠٢	٨٥	باب احياء الموات ٨٦	
باب الجزية ١٢١	فصل في الوليمة		كتاب الفرائض	
باب الهدنة ١٢٢	باب القسم والشوز		فصل في العول ٨٨	
باب الخراج ١٢٣	باب الخلع ١٠٣		فصل في بيان الحجب ٨٩	
باب السبق على الحيسل	كتاب الطلاق ١٠٤		فصل في بيان من يقوم مقام	
والسهم ونحوهما	باب الرجعة ١٠٦		غيره في الارث	
كتاب الحدود ١٢٤	باب الايلاء		فصل في بيان عدد اصول	
باب السرقة ١٢٥	باب الظهار ١٠٧		المسائل	
باب قطع الطريق ١٢٦	باب اللعان ١٠٨		٩٠ فصل في بيان التصحيح	
باب الصيال	باب العدة والاستبراء ١٠٩		فصل في الاختصار في مسائل	
باب حكم الجدار المائل وما	باب الرضاع ١١٠		الفرائض	
يذكر معه	باب النفقات ١١١		فصل في بيان الماسخة	
باب حكم الاشربة	باب الحضنة ١١٢		٩١ فصل في بيان للشركة	
باب الاطعمة ١٢٨	كتاب الجنائيات		فصل في بيان ميراث الجد	
باب الصد ١٢٩	فصل في موجب القتل ١١٣		فصل في بيان ميراث الرشد	
باب الافحمة	١١٤ فصل الجناية على الرقيق		فصل في بيان حكم اجتماع	
فصل في حقيقة	فصل في الاسراء في الجناية		جهتي فرض	
فصل كان أهل الجاهلية	فصل في الجناية على غير		٩٢ فصل في بيان ميراث الخفي	
باب الأيمان	النفس		المشكل والمفقود والحل	
باب النذر ١٣٣	فصل في مستوفى القود		كتاب النكاح	
باب آداب القاضي	باب الديار ١١٥		فصل في بيان الاولياء ٩٤	
باب القسمة ١٣٥	باب العاقلة ١١٦		٩٥ فصل في بيان الانكحة الباطلة	
باب الشهادات ١٣٦	فصل في تعليق الدية		٩٧ فصل في بيان الانكحة	
باب الدعوى والبنات	وتخفيفها		المكرهه	
باب العتق	١١٧ فصل في بيان الاصطدام		٩٨ فصل غير الحر ينكح	
باب الديور ١٣٨	فصل في الجنايه على الجنين		امرأتين الخ	
باب أمهات الاولاد	باب القسامة		فصل في عوب النكاح	
باب أحكام الرقيق ١٣٩	١١٨ فصل في القتل بالسحر		٩٩ فصل في الاسلام على	
باب أحكام المبعوض	باب أحكام المرتد		النكاح	
باب القرعة	باب أحكام السكران		١٠٠ فصل في خبار العتيقة	
باب أحكام الاعمي	باب الاكراه ١١٩		فصل فيما يقتضيه وطء	
باب حكم الاولاد ١٤١	كتاب الجهاد		الحائض في القل	
	باب الدعاء ١٢٠			

6298
5/11

